

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الخامس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب المناسك)

* باب وجوب الحج والعمرة وثوابهما *

١ عن أبي هريرة قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم» رواه أحمد ومسلم والنسائي. فيه دليل على أن الأمر لا يقتضي التكرار * ٢ وعن ابن عباس قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج فقام الأقرع بن حابس فقال أفي كل عام يا رسول الله فقال لو قلتها لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا أن تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فهو تطوع» رواه أحمد والنسائي بمعناه *

الحديث الأول عامه ثم قال «ذروني ما تركتكم» وفي لفظ «ولو وجبت ما قمت بها» والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما (وفي الباب) عن أنس عند ابن ماجه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب عليكم الحج فقبل يا رسول الله في كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها عذبتم» قال الحافظ ورجاله ثقات. وعن علي عليه السلام عند الترمذي والحاكم وسنده منقطع قوله «باب وجوب الحج والعمرة» الحج بفتح الحاء هو المصدر وبالفتح والكسر هو الاسم منه وأصله القصد ويطلق على العمل أيضا وعلى الاتيان مرة بعد أخرى وأصل العمرة الزيارة وقال الخليل الحج كثرة لقصد الى معظم. ووجوب الحج معلوم بالضرورة الدينية (واختلف) في العمرة فقبل واجبة. وقيل مستحبة وللشافعي قولان أصحهما وجوبها وسيأتي تفصيل ذلك قريبا (والأحاديث) المذكورة في الباب تدل

على أن الحج لا يجب إلا مرة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوبها لا تجب إلا مرة إلا أن ينذر بالحج أو العمرة وجب الوفاء بالثذر بشرطه . وقد اختلف هل الحج على الفور أو التراخي وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى . واختلف أيضا في وقت ابتداء اقتراض الحج فقبل قبل الهجرة قال في الفتح وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست لأنه نزل فيها قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) قال في الفتح وهذا ينبغي على أن المراد بالآتمام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ (وأقيموا) أخرجه الطبراني بأسانيد صحيحة عنهم . وقيل المراد بالآتمام إلا قال بعد الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضحام ذكر الأمر بالحج وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس . وهذا يدل أن ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وقيل سنة تسع حكاه النووي في الروضة والماوردي في الأحكام السلطانية ورجح صاحب الهدى أن اقتراض الحج كان في سنة تسع أو عشر واستدل على ذلك بأدلة فلتؤخذ منه قوله «لو قلنا لو جيت» استدلال به على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفوض في شرع الأحكام . وفي ذلك خلاف مبسوط في الأصول .

٣ وعن أبي رزبن العقيلي «أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن فقال حج عن أبيك واعتمر» رواه الخمسة وصححه الترمذي .

الحديث يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي وسيأتي الكلام عليه في باب وجوب الحج على المصنوب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به على وجوب الحج والعمرة . قال الامام أحمد لا علم في إيجاب العمرة حديثا أجود من هذا ولا أصح منه انتهى . وقد جزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وبه قال اسحق والثوري والمزني والناصر والمشهور عن المالكية أن العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية وزيد بن علي والمادوية ولا خلاف في المشروعية . وقد روي في الجامع الكافي القول بوجوب العمرة عن علي وابن عباس وابن عمر وطائفة وزين العابدين وطاوس والحسن البصري وابن

سيرين وسعيد بن جبير ومجاهد وعطاء (واستدل) القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الترمذي وصححه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر «أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي فقال لا وإن تعتمر خير لك» وفي رواية «أولى لك» وأجيب عن الحديث بأن في أسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف وتصحيح الترمذي له فيه نظر لأن الأكثر على تضعيف الحجاج واتفقوا على أنه مدلس. قال النووي ينبغي أن لا يفتقر بالترمذي في تصحيحه فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه انتهى. على أن تصحيح الترمذي له إنما ثبت في رواية البروكشي فقط وقد نبه صاحب الامام على أنه لم يرد على قوله حسن في جميع الروايات عنه إلا في رواية الكروخي وقد قال ابن حزم أنه مكذوب باطل وهو إفراط لأن الحجاج وإن كان ضعيفا فليس منهما بالوضع وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن عقير عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر بنحوه. ورواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر ورواه ابن عدي من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن أبي صالح وأبو عصمة قد كذبوه (وفي الباب) عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع» وأسنده ضعيف كما قال الحافظ. وعن طلحة عند ابن ماجه بأسناد ضعيف. وعن ابن عباس عند البيهقي قال الحافظ ولا يصح من ذلك شيء وبهذا تعرف أن الحديث من قسم الحسن لغيره وهو محتج به عند الجمهور ويؤيده ما عند الطبراني عن أبي أمامة مرفوعا «من مشى إلى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ومن مشى إلى صلاة تطوع فأجره كعمرة» واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه الدارقطني من حديث زيد بن ثابت بلفظ «الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بايهما بدأت» وأجيب عنه بأن في أسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وفي الحديث أيضا انقطاع ورواه البيهقي موقوفا على زيد. قال الحافظ وأسنده أصح وصححه الحاكم ورواه ابن عدي عن جابر وفي أسناده ابن لهيعة (وفي الباب) عن عمر في سؤال جبريل وفيه «وأن نَحْجَ وتَعْتَمِر» أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه قالت «يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال

فيه الحج والعمرة « وسياقي والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الاصلية لا ينتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف ولا دليل يصلح لذلك لاسيما مع اعتضاها بما تقدم من الأحاديث القاضية بعدم الوجوب . ويؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديث بني الاسلام على خمس واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى (والله على الناس حج البيت) وقد استدل على الوجوب بمحدث عمر الآتي قريبا وسياقي الجواب عنه . واما قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) فلفظ التمام مشعر بانه انما يجب بعد الاحرام . لا قبله ويدل على ذلك ما أخرجه الشيخان واهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية « قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالجرانة عليه جبة وعليها خلوقة فقال كيف تأمرني ان اصنع في عمرتي فأنزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم « الآية . فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أحرم وانما سأل كيف يصنع *

٤ وعن عائشة « قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة » رواه أحمد وابن ماجه واسناده صحيح ☆

الحديث فيه دليل على أن الجهاد غير واجب على النساء وسياقي ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك وفيه اشارة الى وجوب العمرة وقد تقدم البحث عن ذلك *
٥ وعن أبي هريرة قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الأعمال أفضل قال إيمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور » متفق عليه . وهو حجة لمن فضل نفل الحج على نفل الصدقة *
٦ وعن عمر بن الخطاب « قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء رجل فقال يا محمد ما الاسلام قال الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وان تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتصر وتغتسل من الجنابة وتم الوضوء وتصوم رمضان » وذكر باقي الحديث وانه قال « هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » رواه الدارقطني وقال هذا اسناد ثابت صحيح . ورواه أبو بكر الجوزقي في كتابه المخرج علي الصحيحين * ٧ وعن أبي هريرة « ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة » رواه الجماعة الا ابا داود ~~في صحيحه~~ * قوله « ايمان بالله » الخ فيه دليل علي ان الايمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور . وقد اختلفت الأحاديث المشتملة على بيان فاضل الأعمال من مفضولها فتارة تجعل الأفضل الجهاد وتارة الايمان وتارة الصلاة وتارة غير ذلك وأحق ما قيل في الجمع بينها ان بيان الفضيلة يختلف باختلاف المخاطب فإذا كان المخاطب ممن له تأثير في القتال وقوة علي مقارعة الابطال قيل له أفضل الاعمال الجهاد واذا كان كثير المال قيل له أفضل الاعمال الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف علي حسب اختلاف المخاطبين : قوله « مبرور » قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخالطه شيء من الائم ورجحه النووي وقيل غير ذلك . وقال الفرطبي الاقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهي انه الحج الذي وفيت احكامه فوقع موقعا لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل . ولاحمد والحاكم من حديث جابر « قالوا يا رسول الله ما بر الحج قال اطعام الطعام وافشاء السلام » قال في الفتح وفي اسناده ضعف ولو ثبت كان هو المتعين دون غيره . قوله « ما الاسلام » الى قوله « ونحج البيت » قد تقدم الكلام على هذه الكلمات في أوائل كتاب الصلاة . قوله « وتغتمر » فيه متمسك لمن قال بوجوب العمرة ولكنه لا يكون مجرد اقتران العمرة بهذه الأمور الواجبة دليلا على الوجوب لما تقرر في الأصول من ضعف دلالة الاقتران لا سيما وقد عارضها ما سلف من الأدلة القاضية بعدم الوجوب ~~(فان قيل)~~ ان وقوع العمرة في جواب من سأل عن الاسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الاسلام واجبا والدليل على ذلك حديث شعب الاسلام والايمان فانه اشتمل على أمور ليست بواجبة بالاجماع . قوله « كفارة لما بينهما » أشار ابن عبد البر الى ان المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى ان المراد تعميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه وقد تقدم البحث عن مثل هذا في مواضع من هذا الشرح وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع ان اجتناب الكبائر يكفر الصغائر فإذا تكفر العمرة وأجيب بأن تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب

للكبائر عام لجميع عمر العبد فتغايرا من هذه الحثية وقد جعل البخاري هذا الحديث المذكور من جملة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح للاستدلال به على الوجوب وقد قيل انه أشار الى ماورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا «تابعوا بين الحج والعمرة فان متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خبث الحديد وليس للحجة المبرورة جزاء الا الجنة» فان ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما أسلفناه لان هذا استدلال بمجرد الاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الأمر بالمتابعة فهو مصروف عن معناه الحقيقي بما سلف (وفي الحديث) دلالة على استحباب الاستئثار من الاعتماد خلافا لقول من قال يكره ان يعتمر في السنة أكثر من مرة كالمالكية ولما قال يكره أكثر من مرة في الشهر من غيرهم واستدل للمالكية بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وافعله على الوجوب أو الندب وتعقب بأن المندوب لا ينحصر في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد ندب الى العمرة بلفظه ثبتت الاستحباب من غير تقييد وانفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها تكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق. وعن الهادي انها تكره في أيام التشريق فقط وعن الهادي انها تكره في أشهر الحج لغیرالمتع والقارن اذ يشتغل بها عن الحج وبجواب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في عمره ثلاث عمر مفردة كلها في أشهر الحج وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب جواز العمرة في جميع السنة *

باب وجوب الحج على الفور

١ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال تعجلوا الى الحج يعني الفريضة فان احدثكم لا يدري ما يعرض له» رواه احمد * ٢ وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل أو احدهما عن الآخر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل فانه قد يعرض المريض وتفضل الراحلة وتعرض الحاجة» رواه احمد وابن ماجه وسيأتي قوله عليه السلام «من كسر أو

عرج فقد حل وعليه الحج من قابل » * وعن الحسن قال « قال عمر بن الخطاب
لقد هممت ان ابث رجالا الى هذه الامصار فينظروا كل من كان له جدة ولم
يحج فيضربوا عليهم الجزية ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين » رواه سعيد في سننه *
حديث ابن عباس الآخر في اسناده اسماعيل بن خليفة العباسي أبو اسرائيل
وهو صدوق ضعيف الحفظ . وقال ابن عدي عامة ما يرويه يخالف فيه الثقات
وحديث من كسر أو عرج يأتي ان شاء الله تعالى في باب الفوات والاحصار
وأثر عمر أخرجه أيضا البيهقي (وفي الباب) عن أبي امامة مرفوعا عند سعيد
ابن منصور في سننه وأحمد وأبي يعلى والبيهقي بلفظ « من لم يحبس مرضا أو حاجة
ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليمت ان شاء يهوديا وان
شاء نصرانيا » ولفظ أحمد « من كان ذا يسارقات ولم يحج » ثم ذكره كاسلف وفي
اسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو سيء الحفظ وقد خالفه سفيان الثوري
فأرسله رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه ابن أبي شيبة
مرسلا وله طريق أخرى عن علي مرفوعا عند الترمذي بلفظ « من ملك زادا وراحلة تبلغه
الى بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك لان الله تعالى قال في كتابه
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » قال الترمذي غريب في اسناده
مقال والحديث يضعف وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي اسحق مجهول . وقال
العقيلي لا يتابع عليه وقد روي عن علي موقوفا ولم يرو مرفوعا من طريق أحسن من
هذا . وقال المنذري طريق أبي امامة على ما فيها أصح من هذه وقد روى من
طريق ثالثة عن أبي هريرة رفعه عند ابن عدي بلفظ « من مات ولم يحج حجة
الاسلام في غير وجع حابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر فليمت أي الميتين
شاء إما يهوديا أو نصرانيا » وهذه الطرق يقوي بعضها بعضها وبذلك يتبين مجازفة
ابن الجوزي في عده لهذا الحديث من الموضوعات فان مجموع تلك الطرق لا يقصر
عن كون الحديث حسنا لغيره وهو محتج به عند الجمهور ولا يقدح في ذلك قول
العقيلي والدارقطني لا يصح في الباب شيء لان نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن
وقد شد من عضد هذا الحديث الموقوف الأحاديث المذكورة في الباب قالها الحافظ
واذا انضم هذا الموقوف الى مرسل ابن سابط علم ان لهذا الحديث أصلا ومحملة على

من استحل الترك ويتبين بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى . وقد استدل المصنف بما ذكره في الباب على أن الحج واجب على الفور . ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الأول والثاني ظاهرة ووجهها من حديث « من كسر أو عرج » قوله « وعليه الحج من قابل » ولو كان على التراخي لم يعين العام القابل ووجهها من أثر عمر ومن الأحاديث التي ذكرناها ظاهر وإلى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر . وقال الشافعي والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد . ومن أهل البيت القاسم ابن ابراهيم وأبو طالب أنه على التراخي واحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم حج سنة عشر وفرض الحج كان سنة ست أو خمس وأجيب بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الأقوال انه فرض في سنة عشر فلا تأخير ولو سلم انه فرض قبل العاشرة فتراخيه صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان لكراهة الاختلاط في الحج بأهل الشرك لأنهم كانوا يحجون ويطوفون بالبيت عراة فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وآله وسلم فتراخيه لعذر ومحل النزاع التراخي مع عدمه *

باب وجوب الحج على المعضوب إذا أمكنه الاستنابة

وعن الميت إذا كان قد وجب عليه

١ عن ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان أبي أدركته فريضة الله في الحج شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره قال فحجي عنه » رواه الجماعة * ٢ وعن علي عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءته امرأة شابة من خثعم فقالت أن أبي كبير وقد أفند وادركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع ادائها فيجزى عنه أن أؤديها عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم » رواه أحمد والترمذي وصححه * ٣ وعن عبد الله بن الزبير قال « جاء رجل من خثعم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي أدركه » (٢م - ج ٥ نيل الاوطار)

الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل والحج مكتوب عليه أفأحج عنه قال أنت أكبر ولده قال نعم قال رأيت لو كان على أيك دين فقضيته عنه أكان يحزي ذلك عنه قال نعم قال فاحجج عنه « رواه أحمد والنسائي بمعناه »
حديث على أخرجه أيضا البيهقي وحديث ابن الزبير قال الحافظ إن اسناده صالح . قوله « إن فريضة الله أدركت أبي » قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو امرأة كما وقع الاختلاف في الروايات في السائل ففي بعض الروايات انه امرأة وفي بعضها انه رجل وقد بسط ذلك في الفتح : قوله « شيخا » قال الطيبي هو حال والمعني انه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة : قوله « قال فحججى عنه » في رواية للبخاري قال نعم : قوله « وقد أقند » بهزة مفتوحة ثم فاء ساكنة بعدها نون مفتوحة ثم دال مهملة قال في القاموس القند بالتحرريك الحرف وانكار العقل بهم أومرض والخطأ في القول والرأي والكذب كالافتاد ولا نقل عجوز مقنعة لانها لم تكن ذات رأي أبدا وقتده تقيدها كذبه وعجزه وخطأ رأيه كافتده انتهى : قوله « أنت أكبر ولده » فيه دليل على ان المشروع ان يتولى الحج عن الأب العاجز أكبر أولاده قوله « رأيت » الحجة مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الي سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه انه يستحب التنبيه على وجه الدليل لمصلحة (وأحاديث) الباب تدل على انه يجوز الحج من الولد عن والده اذا كان غير قادر علي الحج وقد ادعى بعضهم ان هذه القصة مخنصة بالحنمية كما اختص سالم مولي أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير حكاه ابن عبد البر وتعقب بان الاصل عدم الخصوص وأما ما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة باسنادين مرسلين في هذا الحديث فزاد حجبي عنه وليس لاحد بعده فلاحجة في ذلك لضعف اسنادهما مع الارسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن وقد ادعى جماعة من أهل العلم انه خاص به . قال في الفتح ولا يخفى انه جمود وقال القرطبي رأى مالك ان ظاهر حديث الحنمية مخالف للقرآن فيرجح ظاهر القرآن ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره انتهى ولكنه يقال هو عموم مخصوص بأحاديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال ان الحج يقع عن المباشر وللمحجوج عنه اجر النفقة وقد اختلفوا فيما اذا عوفي المعضوب

فقال الجمهور لا يحجزه لانه تبين انه لم يكن مأبوسا عنه . وقال أحمد واسحق لانلزمه
الاعادة للا تفضى الى ايجاب حجتين وأجيب بان العبرة بالانتهاء وقد انكشف
ان الحجة الاولى غير محجزه *

٤ ~~عن~~ وعن ابن عباس « ان امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقالت ان أمي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها قال نعم حجي
 عنها أرايت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته أقضوا الله قاله أحق بالوفاء » رواه
 البخاري والنسائي بمعناه . وفي رواية لأحمد والبخاري بنحو ذلك وفيها قال « جاء
 رجل فقال ان أختي نذرت ان تحج » وهو يدل على صحة الحج عن الميت من الوارث
 وغيره حيث لم يستفصله أو اوارث هو أم لا وشبهه بالدين * ٥ وعن ابن عباس قال « أتى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان أبي مات وعليه حجة الاسلام أفأحج عنه قال أرايت
 لو أن أباك ترك ديناً عليه أقضيته عنه قال نعم قال فأحجج عن أبيك » رواه الدارقطني ~~عن~~
 حديث ابن عباس الآخر أخرجه النسائي والشافعي وابن ماجه : قوله « ان
 أمي نذرت » الخ قيل ان هذا الحديث مضطرب لانه قد روى ان هذه المرأة قالت ان
 أمي ماتت وعليها صوم شهر كما تقدم في الصيام وأجيب بانه محمول على ان المرأة
 سألت عن كل من الصوم والحج ويؤيد ذلك ما عند مسلم عن بريدة « أن امرأة
 قالت ان أمي » وفيه « يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها
 قالت انها لم تحج أفأحج عنها قال حجي عنها » قوله « قال نعم » فيه دليل على صحة
 النذر بالحج ممن لم يحج فاذا حج أجزاء عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن
 النذر وقيل يحجزى عن النذر ثم يحج عن حجة الاسلام وقيل يحجزى عنها ~~في~~ وفيه
 دليل ~~في~~ أيضا على أجزاء الحج عن الميت من الولد وكذلك من غيره ويدل على ذلك
 قوله « أقضوا الله قاله أحق بالوفاء » وروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر
 باسناد صحيح انه لا يحج احد عن أحد ونحوه عن مالك والليث . وعن مالك ان
 اوصى بذلك فليحج عنه والا فلا : قوله « أكنت قاضيته » فيه دليل على ان من مات
 وعليه حج وجب على وليه ان يحجز من يحج عنه من رأس ماله كما ان عليه قضاء
 ديونه وقد أجمعوا على ان دين الآدمي من رأس المال فكذلك ماشبه به في القضاء
 ويلحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من نذر او كفارة أو زكاة أو غير ذلك : قوله

« قاله أحق بالوفاء » فيه دليل على أن حق الله مقدم على حق الآدمي وهو أحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل سواء : قوله « جاء رجل فقال إن أختي » الخ لامناظة بين هذه الرواية والاولى لانه يحتمل أن تكون القضية متعددة وإن تكون متحدة ولكن النذر وقع من الأخت والأُم فسأل الأخ عن نذر أخته والبنات عن نذر الأُم ﴿ وقد استدل ﴾ المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من غير الوارث لعدم استفصاله صلى الله عليه وآله وسلم للأخ هل هو وارث أولا وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقرر في الأصول (واستدل) بأحاديث الباب على أنه يصح بمن لم يحج أن يحج نيابة عن غيره لعدم استفصاله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن ذلك وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه واستدلوا بحديث ابن عباس الآتي في باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه وسيأتي الكلام فيه . قوله « إن أبي مات وعليه حجة الاسلام » الخ فيه دليل على أنه يجوز للأب أن يحج عن أبيه حجة الاسلام بعد موته وإن لم يقع منه وصية ولا نذر وبدل على الجواز من غير الولد حديث الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليبيك عن شبرمة وسيأتي *

﴿ باب اعتبار الزاد والراحلة ﴾

١ ﴿ عن أنس » أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل (من استطاع إليه سبيلا) قال قبل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة » رواه الدارقطني
٢ وعن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة يعني قوله من استطاع إليه سبيلا » رواه ابن ماجه ﴿

الحديث الأول أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح علي شرطهما والبيهقي كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعا قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلا . قال الحافظ وسنده صحيح إلى الحسن ولا أرى الموصول الاوهما وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا الا ان الراوي عن حماد هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وهو منكر

الحديث كما قال أبو حاتم ولكنه قد وثقه أحمد . والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني قال الحافظ وسنده ضعيف . ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس رضي الله عنه في الباب عن ابن عمر عند الشامي والترمذي وحسنه وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن يزيد الخوزي بخاء معجمة مضبوطة ثم واو ثم زاي معجمة وقد قال فيه أحمد والنسائي متروك الحديث وعن جابر وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعند الدارقطني من طرق قال الحافظ كلها ضعيفة . وقد قال عبد الحق ان طرق الحديث كلها ضعيفة . وقال ابو بكر ابن المنذر لا يثبت الحديث في ذلك مسندا والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة ولا يخفى ان هذه الطرق يقوى بعضها بعضها فتصلح للاحتجاج بها وبذلك استدل من قال ان الاستطاعة المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة وقد حكى في البحر عن الاكثر ان الزاد شرط وجوب وهو ان يجد ما يكفيه ويكفي من يعول حتى يرجع . وحكى أيضا عن ابن عباس وابن عمر والنوري والهادوية واكثر الفقهاء ان الراحلة شرط وجوب وقال ابن الزبير وعطاء وعكرمة ومالك ان الاستطاعة الصحة لا غير . وقال مالك والناصر والمرضى وهو مروي عن القاسم ان من قدر على المشي لزمه ان من لم يجد راحلة لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) قال مالك ومن عاداته السؤال لزمه وان لم يجد الزاد وفي كتب الفقه تفاصيل في قدر الاستطاعة ليس هذا محل بسطها والذي دل عليه الدليل هو اعتباره الزاد والراحلة *

باب ركوب البحر للحج الا ان يغلب على ظنه الهلاك

عن عبد الله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تركب البحر الا حاجا أو معتمرا أو غازيا في سبيل الله عز وجل فان تحت البحر نارا ونحت النار بحرا «رواه أبو داود وسعيد بن منصور في سننهما * ٢ وعن أبي عمران الجوني قال لا حدثني بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغزونا نحو فارس فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات فوق بيت ليس له إجار فوقع فمات فقد برئت منه الذمة ومن ركب البحر عند ارتجائه فمات برئت منه الذمة «رواه أحمد * الحديث الأول أخرجه أيضا البيهقي قال أبو داود ورواه مجهولون وقال الخطابي

ضعفوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح ورواه البزار من حديث
 نافع عن ابن عمر مرفوعا وفي اسناده لبث بن أبي سليم . والحديث الثاني في اسناده
 زهير بن عبد الله قال الذهبي هو مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث ابو داود عن
 عبد الله بن علي يعني شيان قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات على
 ظهر بيت ليس له حجار فقد برئت منه الذمة » وبوب عليه باب النوم على سطح غير
 محجر وسكت عنه هو والمنذرى . قوله « ليس له حجار » الاجار همزة مكسورة بعدها
 جيم مشددة وآخره راء مهملة هو ما يرد الساقط من البناء من حائط على السطح او
 نحوه ورواية أبي دواد ليس له حجار كما تقدم قال المنذرى هكذا وقع في روايتنا
 حجار براء مهملة بعد الالف ويدل عليه تبويب ابى داود على هذا الحديث كما تقدم فانه
 قال على سطح غير محجر والحجار جمع حجر بكسر الحاء اي ليس عليه شيء يستره
 يمنعه من السقوط ويقال احتجرت الأرض اذا ضربت عليها مثارا تمنعها به عن غيرك
 أو يكون من الحجر وهي حظيرة الابل وحجرة الدار وهو راجع الى المنع أيضا
 ورواه الخطابي بالياء حمجي وذكر انه يروى بكسر الحاء وفتحها قال غيره فمن
 كسر شبهه بالحمجي الذي هو المقل لان الستر يمنع من الفساد ومن فتحه قال الحمجي
 مقصور الطرف والناحية وجمعه أحجاء قال المنذرى وقد روى أيضا أحجباب بالياء
 قوله « عند ارتجاجه » الارتجاج الاضطراب (والحديث) الأول يدل على عدم
 جواز ركوب البحر لـكل أحد الا للحاج والمعتمر والغازي ويعارضه حديث أبي
 هريرة المتقدم في أول هذا الكتاب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر
 على الصيادين لما قالوا له « انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء » وروى الطبراني
 في الاوسط من طريق قتاده عن الحسن عن سمرة قال كان أصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يتجرون في البحر وفي سماع الحسن من سمرة مقال معروف
 وغاية ما في ذلك أن يكون ركوب البحر للصيد والتجارة مما خصص به عموم مفهوم
 حديث الباب على فرض صلاحيته للاحتجاج (والحديث الثاني) يدل على عدم
 جواز المبيت على السطوح التي ليس لها حائط . وعلى عدم جواز ركوب
 البحر في أوقات اضطرابه *

(باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره الا بمحرم)

١ عن ابن عباس « انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يقول لا يخلون رجل بامرأة الا معها ذو محرم ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم فقام رجل فقال يا رسول الله ان امرأتي خرجت حاجة واني اكتسبت في غزوة كذا وكذا قال فانطلق فحج مع امرأتك » ٢ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة الا ومعه ذو محرم » متفق عليهما ٣ وعن أبي سعيد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تسافر المرأة مسيرة يومين أو ليلتين إلا ومعه زوجها أو ذو محرم » متفق عليه . وفي لفظ قال « لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا الا ومعه أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منها » رواه الجماعة الا البخاري والنسائي ٤ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يخل لامرأة تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها » متفق عليه . في رواية مسيرة يوم . وفي رواية مسيرة ليلة . وفي رواية « لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام الا مع ذي محرم » رواه أحمد ومسلم . وفي رواية لابي داود « يريد » ٥

قوله « لا يخلون رجل بامرأة » الخ فيه منع الخلوة بالأجنبية وهو اجماع كما قال في الفتح وتجاوز الخلوة مع وجود المحرم واختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنسوة الثقات فقل يجوز لضعف التهمة وقيل لا يجوز بل لا بد من المحرم وهو ظاهر الحديث . قوله « ولا تسافر المرأة » أطلق السفر ههنا وقيده في الاحاديث المذكورة بعده . قال في الفتح وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقديرات . قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منبهة عنه الا بالمحرم وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقال ابن التين وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين وقال المنذرى يحتمل ان يقال ان اليوم المفرد واليلة المفردة بمعنى اليوم واليلة يعني فمن أطلق يوما أراد بيلته أو ليلة أراد بيومها قال ويحتمل ان يكون هذا كله تمثيلا لاوائل الاعداد

فالיום أول العدد والاثنان أول التكثير والثلاث أول الجمع ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر مادونها فيؤخذ بأقل ماورد من ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد كما في رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد أخرجها الحاكم والبيهقي وقد ورد من حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدل على اعتبار المحرم فيما دون البريد ولفظه « لا تسافر المرأة ثلاثة أميال إلا مع زوج أو ذي محرم » وهذا هو الظاهر أعني الأخذ بأقل ماورد لأن ما فوقه منهي عنه بالأولى والتنصيص على ما فوقه كالتنصيص على الثلاث واليوم واليلة واليومين والليلتين لا ينافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر وغاية الأمر أن النهي عن الأكثر يدل بمفهومه على أن مادونه غير منهي عنه والنهي عن الأقل منطوق وهو أرجح من المفهوم وقالت الحنفية إن المنع مقيد بالثلاث لأنه متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن. ونوقض بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما سواها فإنه مشكوك فيه والأولى أن يقال إن الرواية المطلقة مقيدة بأقل ماورد وهي رواية الثلاثة الأميال إن صححت والافرواية البريد. وقال سفيان يعتبر المحرم في المسافة البعيدة لا القريبة وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة إذا لم تجد محرما. والي كون المحرم شرطا في الحج ذهب العترة وأبو حنيفة والنخعي وإسحاق والشافعي في أحد قوليه على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرب وجوب. وقال مالك وهو مروي عن أحمد أنه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة وروى عن الشافعي وجعلوه مخصوصا من عموم الأحاديث بالاجماع. ومن جملة سفر الفريضة سفر الحج وأجيب بأن الجميع عليه إنما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذا قال صاحب المغني. وأيضاً قد وقع عند الدارقطني بلفظ « لا تحج امرأة الاومعها زوج » وصححه أبو عوانة. وفي رواية للدارقطني أيضا عن أبي أمامة مرفوعا « لا تسافر المرأة سفر ثلاثة أيام أو تحج الاومعها زوجها » فكيف يخص سفر الحج من بقية الأسفار. وقد قيل إن اعتبار المحرم إنما هو في حق من كانت شابة لا في حق العجوز لأنها لا تشتهى. وقيل لا فرق لأن لكل ساقط لا قطا وهو مراعاة للامر النادر وقد احتج أيضا من لم يعتبر المحرم في سفر الحج بما في البخاري من حديث عدي بن حاتم مرفوعا بلفظ « يوشك أن تخرج الظمينة من الحيرة تؤم البيت لا جوار معها » وتعب بأنه يدل

على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب عن هذا بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز والأولي حمله على ما قال المتعقب جماعته وبين أحاديث الباب . قوله « الامع ذي محرم » يعني فيحمل لها السفر . قال في الفتح وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأيد بسبب مباح لحرمتها فخرج بالتأيد زوج الأخت والعمة وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبناتها وبحرمتها المالاغنة . واستثنى أحمد الأب الكافر فقال لا يكون محرماً لبنته المسلمة لانه لا يؤمن أن يفتنها عن دينها ومقتضاه الحاق سائر الفراة الكفار بالأب لوجود العلة . وروي عن البعض ان العبد كالمحرم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً «سفر المرأة مع عبدها ضيقة» قال الحافظ لکن في إسناده ضعف قال وينبغي لمن قال بذلك أن يقيده بما اذا كانا في قافلة بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث : قوله « فحج مع امرأتك » فيه دليل على أن الزوج داخل في مسمى المحرم أوقائم مقامه . قال في الفتح وقد أخذ بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته اذا لم يكن لها غيره وبه قال أحمد وهو وجه للشافعي والمشهور انه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض فلو امتنع إلا بأجرة لزمته لانه من سبيلها فصار في حقها كالمؤنة واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم أنه منعهما لكون الحج علي التراخي . وقد روى الدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج ليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها وأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع جمعا بين الحديثين ونقل ابن المنذر الاجماع على أن للرجل منع زوجته عن الخروج في الأسفار كلها وإنما اختلفوا فيما اذا كان واجباً وقد استدل ابن حزم بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة السفر بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعب عليها ذلك السفر بعد أن أخبره زوجها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذي كتب فيه : قوله « إلا ومعهما أبوها » الخ وقع في هذه الرواية بيان بعض المحرم : وقوله « أو ذو محرم منها » من عطف العام على الخاص (وأحاديث) الباب تدل على أنه لا يجب الحج على المرأة الا اذا كان لها محرم . قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالعامين اذا تمارضا فان قوله تعالى «ولله علي الناس حج البيت» الآية عام في الرجال والنساء فمقتضاه ان الاستطاعة على

(م ٣ — ج ٥ نيل الاوطار)

السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تسافر المرأة إلا مع محرم» عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج إلى الترجيح من خارج انتهى . ويمكن أن يقال أن أحاديث الباب لا تعارض الآية لأنها تضمنت أن المحرم في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقها القرآن وليس فيها إثبات أمر غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين (ولا يقال) الاستطاعة المذكورة قد بينت بالزاد والراحلة كما تقدم لانا نقول قد تضمنت أحاديث الباب زيادة على ذلك البيان باعتبار النساء غير منافية فيتعين قبولها على أن التصريح باشتراط المحرم في سفر الحج لخصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوى التعارض *

*(باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه) *

١ عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلاً يقول إنيك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » رواه أبو داود وابن ماجه . وقال « فاجعل هذه عن نفسك ثم احج حج عن شبرمة » والدارقطني وفيه قال « هذه عنك وحج عن شبرمة » * الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي وقال إسناده صحيح وإسناد في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوفاً والرفع زيادة يتعين قبولها إذا جاءت من طريق ثقة وهي هنا كذلك لأن الذي رفعه عبدة بن سليمان قال الحافظ وهو ثقة محتج به في الصحيحين وقد تابعه علي رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد الله الأنصاري وكذا رجح عبد الحق وابن القطان رفعه ورجح الطحاوي أنه موقوف وقال أحمد رفعه خطأ . وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقد أطال الكلام صاحب التلخيص ومال إلى صحته : قوله « سمع رجلاً » زعم ابن باطيش أن اسم الملبى نبیشه قال الحافظ وهو وهم منه فانه اسم الملبى عنه فيما زعم الحسن بن عماره وخالفه الناس فيه فقالوا انه شبرمة وقد قيل ان الحسن بن عماره رجح عن ذلك وقد يئنه الدارقطني في السنن وظاهر الحديث انه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه ان يحج عن

غيره وسواء كان مستطيعا أو غير مستطيع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هذا الرجل الذي سمعه يلبي عن شبرمة وهو ينزل منزلة العموم والى ذلك ذهب الشافعي والناصر وقال الثوري والهادي والقاسم انه يجزىء حج من لم يحج عن نفسه ما لم يتضيق عليه واستدل لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « هذه عن نبیثة وحج عن نفسك » فكانهم جمعوا بين هذا وبين حديث الباب بحمل حديث الباب على من كان مستطيعا ولكن الحديث الذي استدل به صاحب البحر لأدري من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة فينبغي الاعتماد على حديث الباب ومن زعم ان في السنة ما يعارضه فليطلب منه التصحيح لدعاه. وقد روى الدارقطني حديث نبیثة موافقا لحديث شبرمة لا يخالفه كما زعم صاحب البحر وتقدم قول من قال ان اسم شبرمة نبیثة ☆

باب صحة حج الصبي والعبد من غير إيجاب له عليهما

١ - عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقي ركبا بالروحاء فقال من القوم قالوا المسلمون فقالوا من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرغت اليه امرأة صيدا فقالت لهذا حج قال نعم ولك أجر » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٢ وعن السائب بن يزيد قال « حج بي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين » رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه * ٣ وعن جابر قال « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم » رواه أحمد وابن ماجه * ٤ وعن محمد بن كعب القرظي « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيا صبي حج به أهله فمات أجزأت عنه فان أدرك فعليه الحج وأيا رجل مملوك حج به أهله فمات أجزأت عنه فان أعتق فعليه الحج » ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هكذا مرسلا

حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شعبة وفي أسنده أشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بلفظ آخر قال « كنا اذا حججنا مع رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان قال ابن القطان ولفظ ابن أبي شيبه بالصبواب فان المرأة لا يلبي عنها غيرها أجمع علي ذلك أهل العلم. وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغربه وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضا أبو داود في المراسيل وفيه راو مبهم (وفي الباب) عن ابن عباس عند البخاري «انه بعنه صلى الله عليه وآله وسلم في الثقل» بفتح المثناة والقاف ويجوز اسكانها أي الامتعة ووجه الدلالة منه ان ابن عباس كان دون البلوغ ﴿استدل﴾ باحاديث الباب من قال انه يصح حج الصبي قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوي على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا انه اذا حج كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الاحرام وانما يحج به على جهة التدريب وشذ بعضهم فقال اذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «نعم» في جواب قوله ألهذا حج. والى مثل ما ذهب اليه أبو حنيفة ذهب الهادي وقال الطحاوي لا حجة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم نعم على انه يجزئه عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم انه لا حج له قال لان ابن عباس راوي الحديث قال أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم شاقه باسناد صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا الحاكم وقال على شرطهما والبيهقي وابن حزم وصححه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه كذلك قال البيهقي تفرد برفعه محمد بن المنهال ورواه الثوري عن شعبة موقوفا ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحرث بن شريح أخرجه كذلك الاسماعيلي والخطيب ويوبد صحة رفعه ما رواه ابن أبي شيبه عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس قد كره وهو ظاهر في الرفع. وقد أخرج ابن عدي من حديث جابر بلفظ «لوحج عنبر حجة لكان عليه حجة أخرى». ومثل هذا حديث محمد بن كعب المذكور في الباب فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث انه يصح حج الصبي ولا يجزئه عن حجة الاسلام اذا بلغ وهذا هو الحق فيتمين المصير اليه جمعا بين الأدلة. قال القاضي عياض أجمعوا على انه لا يجزئه اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقالت يجزئه لقوله نعم. وظاهره استقامة كون حج الصبي حجا مطلقا. والحج اذا أطلق تبادر منه اسقاط الواجب ولكن العلماء ذهبوا الى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعني المتقدم فقال وقد ذهبت طائفة من أهل البدع

الي منع الصغير من الحج قال النووي وهو مردود لا يلتفت اليه لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه واجماع الامة على خلافه انتهى . وقد احتج اصحاب الشافعي بحديث ابن عباس الذي ذكره المصنف رحمه الله على ان الامم محرم عن الصبي وقال ابن الصباغ ليس في الحديث دلالة على ذلك *

ابواب مواقيت الاحرام وصفته واحكامه

باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها

١ عن ابن عباس قال « وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلهم قال فمن لمن اتي عليهم من غير اهل من كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهم فله من اهله وكذلك حتى اهل مكة يهلون منها » * ٢ وعن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يهل اهل المدينة من ذي الحليفة ويهل اهل الشام من الجحفة ويهل اهل نجد من قرن قال ابن عمر وذكر لي ولم اسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ومهل اهل اليمن من يلهم متفق عليهما زاد احمد في رواية وقاس الناس ذات عرق بقرن » *

قوله « وقت » المراد بالتوقيت هنا التحديد ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الأماكن بالشرط المعتبر . وقال القاضي عياض وقت أى حدد قال الحافظ وأصل التوقيت ان يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسع فيه فاطاق على المكان ايضا قال ابن الاثير التأقيت ان يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء بالتشديد بوقته ووقته بالتخفيف يقته اذا بين مدته ثم اتسع فيه ف قيل للموضع ميقات . وقال ابن دقيق العيد ان التأقيت في اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد والتعيين وعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت وقد يكون وقت بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى (ان الصلاة كانت علي المؤمنين كتابا موقوتا) : قوله « لاهل المدينة ذا الحليفة » بالانحاء المهمة والفاء مصنعا قال في الفتح مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم وقال غيره بينهما

عشر مراحل . قال النووي بينها وبين المدينة ستة أميال ووهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وفيها بئر يقال لها بئر على انتهى : قوله « الجحفة » بضم الجيم وسكون المهملة قال في الفتح وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أوست وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر وقال في القاموس هي على اثنين وثمانين ميلا من مكة وبها غدير خم كما قال صاحب النهاية . قوله « قرن المنازل » بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطه صاحب القاموس وحكي النووي الاتفاق على تخطيطه وقيل انه بالسكون الجبل وبالفتح الطريق حكاه عياض عن القاسمي قال في الفتح والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . قوله « يلعم » بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم قال في القاموس ميعات أهل اليمن على مرحلتين من مكة وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما ثلاثون ميلا : قوله « فهن » أي المواقيت المذكورة وهي ضمير جماعة المؤنث وأصله لما يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة كذا في الفتح : قوله « لهن » أي للجماعات المذكورة ويبدل عليه ما وقع في رواية في الصحيحين بلفظ « هن لهم أولا هلهن » على حذف المضاف كما وقع في البخاري بلفظ « هن لاهلن » : قوله « ولهن أتى عليهن » أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة فإذا أراد الشامي الحج فدخل المدينة فمقاته ذو الحليفة لاجتيازه عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التي هي ميقاته الأصلي فإن أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وادعي النووي الاجماع على ذلك وتعقب بان المالكية يقولون يجوز له ذلك وان كان الا فضل خلافة وبه قالت الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية وهكذا ما كان من البلد ان خارجا عن البلدان المذكورة فإن ميقات أهلها الميقات الذي يأتون عليه : قوله « فمن كان دونهن » أي بين الميقات ومكة : قوله « فهله من أهله » أي فيمقاته من محل أهله وفي رواية للبخاري « فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأه أي من حيث أنشأ الاحرام إذا سافر من مكانه الى مكة قال في الفتح وهذا متفق عليه الا ما روى عن مجاهد انه قال ميقات هؤلاء نفس مكة ويدخل في ذلك من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ثم بداله بعد ذلك النسك فانه يحرم من حيث تجدد

له القصد ولا يجب عليه الرجوع الى الميقات بقوله «يهلون منها» الالهلال أصله رفع الصوت لانهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام انساء والمراد بقوله يهلون منها أي من مكة ولا يحتاجون الى الخروج الى الميقات للاحرام منه وهذا في الحج وأما في العمرة فيجب الخروج الى أدنى الحل كما سيأتي قال المحب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة واختلف في القارن فذهب الجمهور الى أن حكمه حكم الحاج في الالهلال من مكة . وقال ابن الماجشون يتعين عليه الخروج الى أدنى الحل قوله «وقاض الناس ذات عرق بقرن» سيأتي الكلام عليه *

٣ وعن ابن عمر «قال لما فتح هذان المصران أتوا عمر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حد لاهل نجد قرنا وانه جور عن طريقنا وان أردنا أن نأتي قرنا شق علينا قال فانظروا حدوها من طريقكم قال فخدم ذات عرق» رواه البخاري * وروى عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق» رواه أبو داود والنسائي * ٥ وعن أبي الزبير «أنه سمع جابرا سئل عن المهل فقال سمعت أحسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر الجحفة ومهل أهل العراق ذات عرق ومهل أهل نجد من قرن ومهل أهل اليمن من يلم» رواه مسلم . وكذلك أحمد وابن ماجه ورفعه من غير شك * حديث عائشة سكت عنه أبو داود والتمذري وقال في التلخيص هو من رواية القاسم عنها تفرد به المعافى بن عمران عن أنس عنه والمعافى ثقة . وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه كذلك وجزم برفعه أحمد وابن ماجه كما ذكر المصنف ولكن في إسناد أحمد ابن طيبة وهو ضعيف وفي إسناد ابن ماجه ابراهيم بن يزيد الخوزي وهو غير محتج به في الباب * عن الحرث بن عمرو السهمي عند أبي داود . وعن أنس عند الطحاوي . وعن ابن عباس عند ابن عبد البر . وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد وفي اسناده العجاج بن أرطاة وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث وعلى بن المنذر حيث يقول لم نجد في ذات عرق حديثا يثبت قال في الفتح اعل من قال انه غير

منصوص لم يبلغه أو رأي ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا يخلو عن مقال قال لكن الحديث بمجموع الطرق يقوي ويمن قال بأنه غير منصوص وإنما أجمع عليه الناس طاوس وبه قطع الغزالي والرازي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك. ويمن قال بأنه منصوص عليه الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرازي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب وقد أعله بعضهم بأن العراق لم تكن فتحت حينئذ. قال ابن عبد البر هي غفلة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتوح لكونه علم أنها ستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وبهذا أجاب الماددي وآخرون وقد ورد ما يعارض أحاديث الباب فأخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لأهل المشرق العقيق» وحسنه الترمذي ولكن في إسناده يزيد بن أبي زياد قال النووي ضعيف باتفاق الحديثين قال الحافظ في نقل الاتفاق نظري عرف من ترجمته انتهى. ويزيد المذكور أخرج حديثه أهل السنن الأربعة ومسلم مقرونا بآخر قال شعبة لا أبالي اذا كتبت عن يزيد أن لا أكتب عن أحد وهو من كبار الشيعة وعلمائها ووصفه في الميزان بسوء الحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله بأوجه. منها ان ذات عرق ميقات الوجوب والعقيق ميقات الاستحباب لانه أبعد من ذات عرق. ومنها ان العقيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والآخر ميقات لأهل البصرة ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني وإسناده ضعيف. ومنها ان ذات عرق كانت أولا في موضع العقيق الآن ثم حوت وقربت الى مكة فعلى هذا فذات عرق والعقيق شيء واحد حكى هذه الأوجه صاحب الفتح: قوله «لما فتح هذان المصران» بالبناء للمجهول. وفي رواية للكشيميني «لما فتح هذين للمصريين» بالبناء للمعلوم والمصريان تشية مصر والمراد بهما البصرة والكوفة: قوله «انه جور» بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء اي ميل والجور الميل عن القصد ومنه قوله تعالى (ومنها جائر) بقوله «فانظروا حذوها» اي اعتبروا ما يقابل الميقات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوه ميقاتا وظاهره ان عمر حذرهم ذات عرق باجتهاد. ولهذا قال المصنف رحمه الله والنص بتوقيت ذات عرق ليس

في القوة كغيره فان ثبت فليس بسدع وقوع اجتهد عمر علي وفقه فانه كان موقفا للصواب انتهى *

٦- وعن أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجته. عمرته من الحديبية ومن العام المقبل ومن الجمرانة حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجته » * وعن عائشة « قالت زل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال اخرج باحثك من الحرم فتهل بعمره ثم لتطف بالبيت فاني أنتظر كما ههنا قالت فخرجنا فأهلت ثم طفت بالبيت وبالصفاء والمروة فحجنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الليل فقال هل فرغت قلت نعم فاذن في أصحابه بالرحيل فخرج فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم خرج الى المدينة متفق عليهما * وعن أم سلمة « قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اهل من المسجد الاقصى بعمره أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه أحمد وأبو داود بنحوه وابن ماجه وذكر فيه العمرة دون الحجة *

حديث أم سلمة في اسناده على بن يحيى بن أبي سفيان الأحنسي قال أبو حاتم الرازي شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة هذا اضطراب بقوله « أربع عمر » ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخاري وغيره وأخرج البخاري من حديث البراء انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين والجمع بينهما وبين احاديثهم بان البراء لم يعد عمرته التي مع حجته لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحجة وكأنه أيضا لم يعد التي صدعها وان كانت وقعت في ذي القعدة أو عدها ولم يعد الجمرانة لخفاها عليه كما خفيت على غيره (وفي الباب) عن أبي هريرة عند عبد الرزاق « قال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة. وعن عائشة عند سعيد بن منصور « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمره في شوال » قال في الفتح واسناده قوي وقولها في شوال مغاير لقول غيرها. ويجمع بينهما بان ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن عائشة بلفظ « لم يعتمر صلى الله عليه وآله وسلم الا في ذي القعدة » وفي البخاري عن عائشة « انها لما سمعت ابن عمر يقول اعتمر (م - ٤ - ج - نيل الاوطار)

النبي صلى الله عليه وآله وسلم اربع عمر احداهن في رجب قالت يرحم الله أباعبد الرحمن ما اعتمر عمرة الا وهو شاهده وما اعتمر في رجب قط « وروي الدارقطني عن عائشة أنها قالت « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت » الحديث. وقد قدمنا الكلام عليه في قصر الصلاة . قال ابن القيم في الهدى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان قط وقال لا خلاف ان عمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يزد على أربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت خمسا ولو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستا الا أن يقال بمضن في رجب وبعضن في رمضان وبعضن في ذي القعدة وهذا لم يقع وإنما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال أنس وابن عباس وعائشة : قوله « من الجمرانة » قال في القاموس الجمرانة وقد تكسر العين وتشدد الراء. وقال الشافعي التشديد خطأ موضع بين مكة والطائف سمي بريطة بنت سعد وكانت تلقب بالجمرة انتهى . قوله « المحصب » هو على ما في القاموس الشعب الذي مخرجه الى الابطح وموضع رمي الجمار يعني : قوله « اخرج باختك من الحرم » لفظ البخاري « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يردف عائشة ويعمرها من التعميم » وقد وقع الخلاف هل يتعين التعميم ان اعتمر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة ان كان بمكة إلا التعميم ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا ميقات العمرة الحل وإنما أمر عائشة بالاحرام من التعميم لانه كان أقرب الحل الى مكة ثم روي عن عائشة في حديثها أنها قالت فكان أدنانا من الحرم التعميم فاعتمرث منه قال فثبت بذلك ان التعميم وغيره سواء في ذلك وقال صاحب الهدى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة اقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة الا داخل الى مكة ولم يمتز قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل الى مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عند احد من الصحابة فعل ذلك في حياته الا عائشة وحدها قال في الفتح وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها انتهى . ولكنه إنما يدل على المشروعية اذا لم يكن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لاجل تطيب قلبها كما قيل : قوله « من المسجد الاقصي » فيه دليل على جواز تقديم الاحرام على الميقات ويؤيد ذلك ما أخرجه الشافعي في الأم عن عمر والحاكم في

بجاء معجزة وطاء مهمة مفتوحين (والحديثان يدلان) على جواز دخول مكة للحرب
 بغير إحرام وقد اعترض عليه بأن القتال في مكة خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت
 في الصحيح «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فإن ترخص أحد لقتال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقولوا ان الله تعالى اذن لرسوله وام بأذن لكم»
 فدل على عدم جواز قياس غيره عليه وبجواب بان غاية ما في هذا الحديث اختصاص القتال
 به صلى الله عليه وآله وسلم وأما جواز المجاوزة فلا وأما سوته في أفعاله وقد اختلف
 في جواز المجاوزة لغير عذر فمنه الجمهور وقالوا لا يجوز الا باحرام من غير فرق
 بين من دخل لاحد النسكين او لغيرهما ومن فعل أثم ولزمه دم وروى عن ابن
 عمر والناصر وهو الأخير من قولي الشافعي واحد قولي أبي العباس انه
 لا يجب الاحرام الاعلى من دخل لاحد النسكين لاعلى من أراد مجرد الدخول
 (استدل الأولون) بقوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) وأجيب بانه تعالى قدم
 تحريم الصيد عليهم وهم محرمون في قوله تعالى (الا ما تبلى عليكم غير محلى الصيد
 وأتم حرم) وقد علم انه لا احرام الا عن احد النسكين ثم أخبرهم بأباحة الصيد لهم
 إذا حلوا فليس في الآية ما يدل على المطلوب واستدلوا ثانيا بحديث ابن عباس عند
 البيهقي بلفظ «لا يدخل أحد مكة الا محرما» قال الحافظ واسناده جيد ورواه ابن
 عدى مرفوعا من وجهين ضعيفين . وأخرجه ابن أبي شيبه عنه بلفظ «لا يدخل
 أحد مكة بغير احرام الا الخطاين والعمالين وأصحاب منافعها» وفي أسناده طلحة
 ابن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعي عنه أيضا أنه كان يرد من جاوز الميقات غير
 محرم . وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بأنه موقوف
 على ابن عباس من تلك الطريق التي ذكرها البيهقي ولا حجة فيما عداها ثم عارض
 ما ظنه موقوفا بما أخرجه مالك في الموطأ أن ابن عمر جاوز الميقات غير محرم فان صح
 ما ادعاه من الوقف فليس في إيجاب الاحرام على من أراد المجاوزة لغير النسكين
 دليل وقد كان المسلمون في عصره صلى الله عليه وآله وسلم يختلفون الى مكة لحوائجهم
 ولم ينقل انه أمر احدا منهم باحرام كقصة الحجاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة
 لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج
 فجاوز الميقات لأبنة الحج ولا العمرة فقررده صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما مع ما يقضى
 بعدم الوجوب من استصحاب البراءة الأصلية الى ان يقوم دليل ينقل عنها ☆

المستدرك باسناد قوى عن علي عليه السلام «انهم اقالا آتاء الحج والعمرة في قوله تعالى (وأتوا الحج والعمرة لله) بان تحرم لهما من دويرة أهلك» بل قد ثبت ذلك مرفوعا من حديث أبي هريرة قال في الدر المنثور وأخرج ابن عدي والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله قال ان من تمام الحج ان تحرم من دويرة أهلك واما قول صاحب المنار انه لو كان أفضل لما تركه جميع الصحابة فكلام على غير قانون الاستدلال وقد حكى في التلخيص انه فسر ابن عينة فيما حكاه عنه احمد بن يونس لهما سفرا من أهله ولكن لا يناسب لفظ الا هلال الواقع في حديث الباب ولفظ الاحرام الواقع في حديث أبي هريرة وفي تفسير علي وعمر وقد قدمنا في بحث حكم العمرة تفسير آخر للآية

☆ (باب دخول مكة بغير إحرام لعذر) ☆

١ - عن جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام» رواه مسلم والنسائي * ٢ وعن مالك عن ابن شهاب عن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة عام الفتح وعلي رأسه المغفر فلما نزعه جاء رجل فقال ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال اقلوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ محرما» رواه احمد والبخاري *

قوله «عمامة سوداء» فيه جواز لبس السواد وان كان البياض أفضل منه لما سلف في اللباس في الجنائز قوله «وعلى رأسه المغفر» زاد ابو عبيد القاسم بن سلام في روايته من حديد وكذا رواه عشرة من أصحاب مالك خارج الموطأ. قال القاضي عياض وجه الجمع بينه وبين قوله «وعلى رأسه عمامة سوداء» ان اول دخوله كان وعلي رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بدليل قوله في بعض الروايات فخطب الناس وعليه عمامة سوداء «قوله» فقال ابن خطل الخ انما قتله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يخدمه وكان يهجو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسبهه وكان له قنيتان تغنيان بهجاء المسلمين. واسم ابن خطل غبدر العزى وقال محمد بن اسحق اسمه عبد الله وقال ابن الكلبي اسمه غالب وخطل

(باب ماجاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها)

١ **عن ابن عباس** « قال من السنة ان لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج »
 أخرجه البخارى وله عن ابن عمر قال « أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من
 ذى الحجة » وللدارقطنى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير * ٢ وروى
 عن أبى هريرة قال « بعثنى أبو بكر فيمن يؤذن يوم الحج بمنى لا يحج بعد العام
 مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الأكبر يوم النحر » رواه البخارى *
 ٣ وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين
 الجمرات فى الحج فقل أى يوم هذا فقالوا يوم النحر قال هذا يوم الحج
 الأكبر » رواه البخارى وأبو داود وابن ماجه *
 قوله « عن ابن عباس » علقه البخارى ووصله ابن خزيمة والدارقطنى
 من طريق الحكم عن مقسم عنه بلفظ « لا يحرم بالحج إلا فى أشهر الحج » فان من
 سنة الحج أن يحرم بالحج فى أشهره » ورواه ابن خزيمة من وجه آخر عنه بلفظ
 « لا يصلح ان يحرم بالحج أحد الا فى أشهر الحج » قوله « وعن ابن عمر » علقه البخارى ووصله
 الطبرى والدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه : قوله « ويوم الحج
 الأكبر يوم النحر » انما سمي بذلك لان تمام أعمال الحج يكون فيه أو إشارة بالأكبر
 الى الأصغر أعنى العمرة (وقد استدلل) المصنف بهذه الآثار على كراهة الاحرام
 بالحج قبل أشهر الحج وقد روى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر وابن عباس
 وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين انه لا يصح الاحرام بالحج انقيها وهو قول
 الشافعى وقد تقرر فى الأصول ان قول الصحابي ليس بحجة وليس فى الباب الا
 أقوال صحابة الا ان يصح ما ذكرنا عن ابن عباس من قوله فان من سنة الحج ان
 هذه الصيغة لها حكم الرفع وقد قدمنا فى آخر باب المواقيت ما يدل على استحباب
 الاحرام من دويرة الاهل وظاهره عدم الفرق بين من يفارق دويرة أهله قبل
 دخول أشهر الحج أو بعد دخولها الا انه يقوى المتع من الاحرام قبل أشهر الحج
 ان الله سبحانه ضرب لأعمال الحج أشهر معلومة والاحرام عمل من أعمال الحج

فمن ادعى انه يصح قبلها فعليه الدليل ﴿وقد اجمع العلماء﴾ على ان المراد بأشهر الحج ثلاثة أو لها شوال لكن اختلفوا هل هي بكاملها أو شهران وبعض الثالث فذهب الى الاول مالك وهو قول للشافعي وذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال ابن عمرو ابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر أولا فقال أحمد وأبو حنيفة نعم وقال الشافعي في المشهور المصحح عنه لا وقال بعض اتباعه تسع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ ويرد علي من أخرج يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر «هذا يوم الحج الاكبر» كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب *

* باب جواز العمرة في جميع السنة * ❦

١ ❦ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال عمرة في رمضان تعدل حجة» رواه الجماعة الا الترمذي لكنه له من حديث أم معقل * ٢ وعن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربعا احداهن في رجب» رواه الترمذي وصححه * ٣ وعن عائشة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين عمرة في ذى القعدة وعمرة في شوال» رواه أبو داود * ٤ وعن علي رضي الله عنه «قال في كل شهر عمرة» رواه الشافعي ❦ *

حديث أم معقل أخرجه أيضا النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل «قالت أردت الحج فاعتل بعيري فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتمرني في شهر رمضان فأت عمرة في رمضان تعدل حجة» وقد اختلف في اسناده فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة فذكره مرسلًا ورواه النسائي أيضا من طريق عمار بن عمرو وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل. ورواه أبو داود من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل ويجمع بين الروایتين بتعدد الواقعة. وأما حديث ابن عباس فقد قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه وحديث عائشة سكت عنه أبو داود

ورجال اسناده رجال الصحيح وحديث على اخرج به البيهقي من طريق الشافعي باسناد صحيح» قوله «تعديل حجة» فيه دليل على ان العمرة في رمضان تعدل حجة في الثواب لانها تقوم مقامها في اسقاط الفرض للاجماع على ان الاعتمار لا يجزئ عن حج الفرض ونقل الترمذي عن اسحق بن راهويه ان معنى هذا الحديث نظير ما جاء «ان قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن» وقال ابن العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد ادركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان اليها. وقال ابن الجوزي فيه ان ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب وخلوص المقصد: قوله «اعتبر اربعا» قد تقدم الكلام في عدد عمره صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلاف هل الافضل العمرة في رمضان لهذا الحديث او في اشهر الحج لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمر الا فيها ف قيل ان العمرة في رمضان لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم افضل وامافي حقه فما صنعه فهو افضل لانه فعله للرد على اهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتمار في اشهر الحج (واحاديث الباب) وماورد في معناها ما تقدم تدل على مشروعية العمرة في اشهر الحج واليه ذهب الجمهور وذهبت الهادوية الى ان العمرة في اشهر الحج مكروهة وعللوا ذلك بانها تشغل عن الحج في وقته وهذا من الفرائض التي يتعجب الناظر منها فان الشارع صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل عمره كلها في اشهر الحج لا بطل ما كانت عليه الجاهلية من منع الاعتمار فيها كما عرفت فما الذي سوغ مخالفة هذه الادلة الصحيحة والبراهين الصريحة وألجأ الي مخالفة الشارع وموافقة ما كانت عليه الجاهلية ونجرد كونها تشغل عن اعمال الحج لا يصلح مانعا ولا يحسن نصبه في مقابلة الأدلة الصحيحة وكيف يجعل مانعا وقد اشتغل بها المصطفى في أيام الحج وأمر غيره بالاشتغال بها فيها ثم اى شغل لمن لم يرد الحج أو اراده وقدم مكة من أول شوال لا جرم من لم يشتغل به في السنة المطهرة حق الاشتغال يقع في مثل هذه المضايق التي هي السم القتال والداء المضال. وحكى في البحر عن الهادي انها تكره في أيام التشريق قال أبو يوسف ويوم النحر قال أبو حنيفة ويوم عرفة.

باب ما يصنع من اراد الاحرام من الغسل

والتطيب ونزع الخيط وغيره

١ عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم «ان النفساء والحائض تغتسل وتحرم وتقضى المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت» رواه أبو داود والترمذي. ٢ وعن عائشة قالت «كنت اطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند احرامه باطيب ما أجد» وفي رواية «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد ان يحرم تطيب باطيب ما يجد ثم ارى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك أخرجاهما»

حديث ابن عباس في اسناده خفيف بن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون. قال المنذرى وقد ضعفه غير واحد وقال في التقريب صدوق سىء الحفظ. خلط بآخرة ورمى بالارجاء (وقد استدل) المصنف بهذا الحديث على انه يشرع للمحرم الاغتسال عند ابتداء الاحرام وهو محتمل لا يمكن ان يكون الغسل لاجل قدر الحيض ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل للاحرام وقد تقدمت في ابواب الغسل فليرجع اليها: «قوله عند احرامه» اي في وقت احرامه وللنساء حين اراد ان يحرم. وفي البخارى لاحرامه ولحله «قوله ويص» بالموحدة المكسورة وبعدها تحية ساكنة وآخره صاد مهملة وهو البريق. وقال الاسما عيسى ان الويص زيادة على البريق وان المراد به التلاؤ وان يدل على وجود عين قاعمة لا الريح (واستدل بالحديث) على استحباب التطيب عند ارادة الاحرام ولو بقيت رائحته عند الاحرام وعلى انه لا يضر بقاء رائحته ولونه وانما المحرم ابتداءه بعد الاحرام قال في الفتح وهو قول الجمهور وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزهري وبعض اصحاب الشافعي ومن اهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب الى انه لا يجوز التطيب عند الاحرام واختلفوا هل هو محرم او مكروه وهل تلزم الفدية اولوا استدلو على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخارى وغيره بلفظ «ثم طاف على نسائه ثم اصبغ محرما» والطواف الجماع ومن لازمه الغسل بعده فهذا يدل على

انه صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل بعد ان تطيب . وأجيب عن هذا بما في البخاري أيضا بلفظ « ثم أصبح محرما ينضح طيبا » وهو ظاهر في ان نضح الطيب وظهور رأحتيه كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقدما وتأخيرا والتقدير طاف على نسائه ينضح طيبا ثم أصبح محرما خلاف الظاهر ويرده قول عائشة المذكور ثم أرى ويبس الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك . وفي رواية لها ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك . وفي رواية للنسائي وابن حبان « رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم » وفي رواية متفق عليها « كأتى أنظر الى ويبس الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام » ولمسلم « ويبس المسك » وسيأتي ذلك في باب منع المحرم من ابتداء الطيب ومن أدلتهم نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب الذي مسه الورس والزعفران كما سيأتي في ابواب ما يتجنبه المحرم وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرما بجمع عليه والنزاع انما هو في التطيب عند ارادة الاحرام واستمرار أثره لا ابتدائه . ومنها أمره صلى الله عليه وآله وسلم الأعرابي بنزع المنطقة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه ويجاب عنه مثل الجواب عن الذي قبله ولا يخفى ان غاية هذين الحديثين تحريم لبس ماسه الطيب . ومحل النزاع تطيب البدن ولكنه سيأتي في باب ما يصنع من أحرم في قميص أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله بأنه يغسل الخلق عن بدنه وسيأتي الجواب عنه . وقد أجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية بأن ذلك من خصائصه ويرده ما أخرجه أبو داود وابن أبي شبة عن عائشة قالت « كنا ننضح وجوهنا بالسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنعرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهانا » وهو صريح في بقاء عين الطيب وفي عدم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم . وسيأتي الحديث في باب منع المحرم من ابتداء الطيب . قال في الفتح ولا يقال ان ذلك خاص بالنساء لانهم أجمعوا على ان النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيبا لارائحة له لما وقع في رواية عن عائشة « بطيب لا يشبه طيبكم » قال بعض رواة يعني لا بقاء له أخرجه النسائي . ويرده ما تقدم في الذي قبله وأيضا المراد بقولها لا يشبه طيبكم أي أطيب منه كما يدل على ذلك ما عند مسلم عنها بلفظ (م • ج • نيل الاوطار)

« بطيب فيه مسك » وفي أخرى له عنها « كأتى أنظر الى ويص المسك » وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب بأطيب ما نجدولهم جوابات أخر غير ناهضة فتركها أولى . والحق ان المحرم من الطيب على المحرم هو ما تطيب به ابتداء بعد إحرامه لا ما فعله عند إرادة الاحرام وبقي أثره لو نأ وربحا ولا يصح ان يقال لا يجوز استدامة الطيب قياسا على عدم جواز استدامة اللباس لان استدامة اللبس لبس بخلاف استدامة الطيب فليست بطيب سلطنا استواءهما فهذا قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار *

٣ وعن ابن عمر في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « وليحرم أحدكم في ازار ورداء ونملين فان لم يجد نملين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » رواه أحمد *

هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال الحافظ كأنه أخذه من كلام ابن المنذر فانه ذكره كذلك بغير إسناد وقد يرض له المنذري وانما وى في الكلام على المذهب ووه من عزاه الى الترمذى وقد عزاه المصنف الى أحمد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبرانى في الأوسط واسناده حسن وهو بعض الفاظه للجماعة كلهم كما سيأتى في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس وهو أيضا متفق على بعض ما فيه من حديث ابن عباس (وفيه دليل) على أنه يجوز للمحرم لبس الازار والرداء والنملين وفي البخاري من حديث ابن عباس قال « انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بعد ما ترجل وادهن ولبس ازاره ورداءه هو وأصحابه فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس الا المزعفرات التي تردع على الجلد » قوله « وليقطعهما أسفل من الكعبين » الكعبان هما العظامان الناتئان عند مفصل الساق والقدم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة واستدل به على اشتراط انقطاع خلافا للجمهور عن أحمد فانه أجاز لبس الخفين من غير قطع واستدل على ذلك بحديث ابن عباس الآتى في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس بلفظ « ومن لم يجد نملين فليلبس خفين » ويحاج عنه بأن حمل المطلق على المقيد لازم وهو من جملة القائلين به وأجاب الحنابلة بجوابات أخر لعله يأتى ذكر بعضها عند ذكر حديث ابن عباس *

٤ وعن ابن عمر قال « يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة «متفق عليه» وفي لفظ ما أهل الامن عند الشجرة حين قام به بعيره «أخرجاه : والبخاري» ان ابن عمر كان اذا أراد الخروج الى مكة ادهن بدهن ليس له رائحة طيب ثم يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ثم يركب فاذا استوت به راحلته قائمة أحرم ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل * ٥ وعن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر ثم ركب راحلته فلما علا على جبل البيداء أهل» رواه أبو داود * ٦ وعن جابر «أن لاهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته» رواه البخاري . وقال رواه أنس وابن عباس * ٧ وعن سعيد بن جبير قال «قلت لابن عباس عجب لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اهلاله فقال اني لأعلم الناس بذلك انما كانت منه حجة واحدة فمن هنالك اختلفوا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعته أوجب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من ركعته فسمع ذلك منه أقوام فحفظوا عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل فادرك ذلك منه أقوام فحفظوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا انما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهل فادرك ذلك اقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علا على شرف البيداء وايم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به راحلته وأهل حين علا شرف البيداء» رواه أحمد وأبو داود . وبقية الخمسة منه مختصرا «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل في دبر الصلاة» * ٨

حديث أنس الذي عزاه المصنف الى أبي داود أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده رجال الصحيح الا أشعث بن عبد الملك الحراني وهو ثقة . وحديث ابن عباس الذي رواه عنه سعيد بن جبير في اسناده خفيف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف ومحمد بن اسحق ولكنه صرح بالتحديث . وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس وأخرج أيضا ما أخرجه الخمسة من حديثه مختصرا . قوله «يبدأؤكم» البيداء هذه فوق علمي ذي الحليفة لمن صعد من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره وكانا ٩

له الاحرام من البيداء أنكر ذلك وقال البيداء الذي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني بقولكم انه أهل منها وأنا أهل من مسجد ذي الحليفة وهو يشير الى قول ابن عباس عند البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل . والي حديث أنس المذکور في الباب والتكذيب المذکور المراد به الاخبار عن الشيء على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العمد : قوله «أدهن بدهن ليست له رائحة طيبة» فيه جواز الادهان بالادهان التي ليست لها رائحة طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدهن ولم يدهن عن الدهن . قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمحرم ان يأكل الزيت والشحم والشيرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه رأسه ولحيته وأجمعوا على ان الطيب لا يجوز استعماله في بدنه وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعاً من استعماله الطيب في رأسه ان يباح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطيب : قوله «على حبل البيداء» بالحاء المهملة هو الرمل المستطيل وهو المراد بقوله في الرواية الاخرى «على شرف البيداء» والشرف المكان العالي : قوله «فمن هناك اختلفوا» الخ هذا الحديث يزول به الاشكال ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه فيكون شروعه صلى الله عليه وآله وسلم في الاهلال بعد الفراغ من صلاته بمسجد ذي الحليفة في مجلسه قبل ان يركب فتقل عنه من سمعه يهل هناك انه أهل بذلك المكان ثم أهل لما استقلت به راحلته فظن من سمع اهلاله عند ذلك انه شرع فيه في ذلك الوقت لانه لم يسمع اهلاله بالمسجد فقال أنا أهل حين استقلت به راحلته ثم روي كذلك من سمعه يهل على شرف البيداء . وهذا يدل على ان الأفضل ان كان ميقاته ذا الحليفة ان يهل في مسجدتها بعد فراغه من الصلاة ويكرر الاهلال عند ان يركب على راحلته وعند ان يمر بشرف البيداء قال في الفتح وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وأنا الخلاف في الأفضل ☆

باب الاشتراط في الاحرام

١- عن ابن عباس « ان ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله اني امرأة

ثقيلة واني اريد الحج فكيف تأمرني أهل فقال أهلي واشترطي ان محلي حيث حبستني قال فادركت « رواه الجماعة الا البخاري وللمسائي في رواية » وقال فان لك على ربك ما استئذنت * ٢ وعن عائشة قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها لملك أردت الحج قالت والله ما أجدني الا وجمة فقال لها حجى واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني وكانت تحت المقداد ابن الاسود » متفق عليه * ٣ وعن عكرمة عن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحرمي وقولي ان محلي حيث تحبسن فان حبست أو مرضت فقد حلت من ذلك بشرطك على ربك عز وجل » رواه أحمد *.

حديث عكرمة أخرجه أيضا ابن خزيمة (وفي الباب) عن أنس عند البيهقي . وعن جابر عنده . وعن ابن مسعود وأم سليم عنده أيضا . وعن أم سلمة عند أحمد والطبراني في الكبير وفي أسناده ابن اسحق ولكنه صرح بالتحديث وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير وفيه علي بن عاصم وهو ضعيف قال المقبلي روي عن ابن عباس قصة ضباعة باسانيد ثابتة جيد انتهى : وقد غلط الأصبلي غلطا فاحشا فقال انه لا يثبت في الاشتراط حديث وكأنه ذهل عما في الصحيحين . وقال الشافعي لو ثبت حديث عائشة في الاستثناء لم أعده الى غيره لانه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله . قال البيهقي فقد ثبت هذا الحديث من أوجه . قوله « ضباعة » بضم المعجمة بعدها موحدة قال الشافعي كنيته أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها الزبير بن عبد المطلب بن هاشم وهم الخزالي فقال الأسلمية وتعقبه النووي وقال صوابه الهاشمية . قوله « محلي » بفتح الميم وكسر المهملة أي مكان إحلالى (وأحاديث الباب) تدل على أن من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يحبس به عن الحج جاز له التحلل وانه لا يجوز التحلل مع عدم الاشتراط وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر وجماعة من التابعين واليه ذهب أحمد واسحق وأبو نؤير وهو المصحيح للشافعي كما قال النووي . وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادي انه لا يصح الاشتراط وهو مروي عن ابن عمر . قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة لقال به ولم ينكر الاشتراط كما لم ينكره أبو هاتمي .

وقد اعتذروا عن هذه الاحاديث بأنها قصة عين وانها مخصوصة بضباعة وهو ينزل على الخلاف المشهور في الأصول في خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد هل يكون غيره فيه مثله أم لا وادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى ذلك عن ابن عباس لكن باسناد فيه الحسن بن عمارة وهو متروك وادعى بعض انه لم يثبت وقد تقدم الجواب عليه *

باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبيان أفضلها

١ عن عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليهل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمره فليهل قالت وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمرة والحج وأهل ناس بعمره وكنت فيمن أهل بعمره» متفق عليه * ٢ وعن عمران بن حصين قال « نزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات» متفق عليه . ولاحمد ومسلم « نزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى يمني متعة الحج وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم تنزل آية تفسخ آية متعة الحج ولم ينه عنها حتى مات» * ٣ وعن عبد الله بن شقيق «ان عليا كان يأمر بالمتعة وعثمان ينهى عنها فقال عثمان كلمة فقال علي لقد علمت انا نتمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عثمان أجل ولاكننا كنا خائفين» رواه أحمد ومسلم * ٤ وعن ابن عباس قال « أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعمره وأهل أصحابه بالحج فلم يحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من ساق الهدى من أصحابه وحل بقيتهم» رواه أحمد ومسلم * وفي رواية. قال « نتمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك وأول من نهى عنها معاوية» رواه أحمد والترمذي *

الرواية الأخرى حسنها الترمذي . قوله « فقال من أراد منكم أن يهل » الخ فيه الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بالحج لإفرادا وقرانا وتمتعاً. والافراد

هو الإهلال بالحج وحده والاعتبار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء ولا خلاف في جوازه والقران هو الإهلال بالحج والعمرة معا وهو أيضا متفق على جوازه أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه والتمتع هو الاعتبار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة وبطلق التمتع في عرف السلف علي القران : قال ابن عبد البر ومن التمتع أيضا القران ومن التمتع أيضا فسح الحج الي العمرة انتهى . وقد حكى النووي في شرح مسلم الإجماع علي جواز الأنواع الثلاثة وتناول ماورد من النهي عن التمتع من بعض الصحابة . قوله « وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج » احتج به من قال كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم مفردا وأجيب بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة (واعلم) أنه قد اختلف في حجه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو تمتعا أو افرادا وقد اختلفت الأحاديث في ذلك فروى أنه حج قرانا من جهة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عند الشيخين وعنه عند مسلم وعائشة عندهما أيضا وعنهما عند أبي داود وعنهما عند مالك في الموطأ وجابر عند الترمذي وابن عباس عند أبي داود وعمر ابن الخطاب عند البخاري وسيأتي والبراء بن عازب عند أبي داود وسيأتي وعلي عند النسائي وعنه عند الشيخين وسيأتي . وعمران بن حصين عند مسلم . وأبو قتادة عند الدارقطني . قال ابن القيم وله طرق صحيحة وسراقة بن مالك عند أحمد وسيأتي ورجال اسناده ثقات . وأبو طلحة الأنصاري عند أحمد وابن ماجه وفي اسناده الحجاج بن أرطاة والهرماس بن زياد الباهلي عند أحمد أيضا وابن أبي أوفى عند البزار باسناد صحيح . وأبو سعيد عند البزار . وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وأم سلمة عندها أيضا . وحفصة عند الشيخين . وسعد ابن أبي وقاص عند النسائي والترمذي وصححه . وأنس عند الشيخين وسيأتي . وأما حجه تمتافروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسيأتي وعلي وعثمان عند مسلم وأحمد كما في الباب . وابن عباس عند أحمد والترمذي كما في الباب أيضا . وسعد بن أبي وقاص كما سيأتي وأما حجه افرادا فروى عن عائشة كما في حديث الباب وعنهما عند البخاري كما سيأتي . وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كما سيأتي أيضا وابن عباس عند مسلم . وجابر عند ابن ماجه وعنه عند مسلم (وقد اختلفت) لا نظاروا اضطربت

الاقوال لاختلاف هذه الأحاديث فمن أهل العلم من جمع بين الروايات كالخطابي فقال ان كلا أضاف الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أمر به اتساعا ثم رجح انه صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج وكذا قال عياض وزاد فقال وأما احرامه فقد تظافرت الروايات الصحيحة بانه كان مفردا وأما رواية من روى التمتع فمعناها انه أمر به لانه صرح بقوله «ولولا ان معي الهدى لاحلت» فصح انه لم يتحمل. وأما رواية من روى القرآن فهو اخبار عن آخر أحواله لانه أدخل العمرة على الحج لما جاء الى الوادي وقيل قل عمرة في حجة. قال الحافظ وهذا الجمع هو المتمد وقد سبق اليه قديما ابن المنذر وبينه ابن حزم في حجة الوداع بيانا شافيا ومهده المحب الطبري تمهيدا بالغيا يطول ذكره ومحصله ان كل من روى عنه الافراد حمل على ما أهل به في أول الحال وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه الامر وجمع شيخ الاسلام ابن تيمية جمعا حسنا فقال ما حاصله ان التمتع عند الصحابة يتناول القرآن فتحمل عليه رواية من روى انه حج تيمما وكل من روى الافراد قد روى انه حج صلى الله عليه وآله وسلم تيمما وقرانا فيتعين الحمل على القرآن وأنه أفرد اعمال الحج ثم فرغ منها وأتى بالعمرة. ومن أهل العلم من صار الى التعارض فرجح نوبا وأجاب عن الاحاديث القاضية بما يخالفه وهي جوابات طويلة أكثرها متعسفة وأورد كل منهم لما اختاره مرجحات أقواها وأولها مرجحات القرآن فانه لا يقاومها شيء من مرجحات غيره. ومنها ان أحاديثه مشتملة على زيادة علي من روى الافراد وغيره والزيادة مقبولة اذا خرجت من مخرج صحيح فكيف اذا ثبتت من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة. ومنها ان من روى الافراد والتمتع اختلف عليه في ذلك لأنهم جميعا روى عنهم انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا. ومنها ان روايات القرآن لا تحتل التأويل بخلاف روايات الافراد والتمتع فانها تحتمله كما تقدم. ومنها أن رواية القرآن أكثر كما تقدم. ومنها أن فيهم من أخبر عن سماعه لفظا صريحا وفيهم من أخبر عن اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بأنه فعل ذلك وفيهم من أخبر عن أمر ربه بذلك. ومنها انه النسك الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن ليأمرهم به اذا ساقوا الهدى

ثم يسوق هو الهدى ومخالفه وقد ذكر صاحب الهدى مرجحات غير هذه ولكنها مرجحات باعتبار افضلية القران على التمتع والافراد لا باعتبار انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وهو بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة واسحق ورجحه جماعة من الشافعية منهم النووي والمزني وابن المنذر وأبو اسحق المروزي وتقي الدين السبكي الى ان القران أفضل. وذهب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم مالك وأحمد والباقر والصادق والناصر وأحمد بن عيسى واسماعيل بن جعفر الصادق وأخيه موسى والامامية الى ان التمتع أفضل. وذهب جماعة من الصحابة وجماعة ممن بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي والقاسم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم الى ان الافراد أفضل وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء ان الانواع الثلاثة في الفضل سواء قال في الفتح وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه . وقال أبو يوسف القران والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الافراد. وعن أحمد من ساق الهدى فالقران أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما غناه وأمر به أصحابه زاد بعض أتباعه ومن أراد ان ينشئ لعمرته من بلد سفره فالافراد أفضل له قال وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة ولكن المشهور عن أحمد ان التمتع أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القران أفضل بحجج منها ان الله اختاره لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم. ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلت المرأة في الحج الى يوم القيامة يقتضى انها قد صارت جزءا منه أو كالجزء الداخل فيه بحيث لا يفصل بينها وبينه ولا يكون ذلك الا مع القران . ومنها ان النسك الذي اشتمل على سوق الهدى أفضل واستدل من قال بأن التمتع أفضل بما اتفق عليه من حديث جابر وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة» قالوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتمنى الا الا أفضل واستمراره في القران انما كان لا اضطرار السوق اليه وهذا هو الحق فانه لا يظن ان نسكا أفضل من نسك اختاره صلى الله عليه وآله وسلم لأفضل الخلق وخير القرون وأما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال كذلك تطييبا لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته ففاسد لان

المقام مقام تشريع للعبادة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يخبر بما يدل على أن ما فعلوه من التمتع أفضل مما استمر عليه من القرآن والأمر على خلاف ذلك وهل هذا الاقرار يتعالى عنه مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الأحاديث ما يدل على أن بعض الأنواع أفضل من بعض غير هذا الحديث فالتمسك به متعين ولا ينبغي أن يلتفت إلى غيره من المرجحات فإنها في مقابلة ضائعة **(واحتج)** من قال بأن الأفراد أفضل أن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أفردوا الحج وواظبوا على إفراده فلم يكن أفضل لم يواظبوا عليه وبأن الأفراد لا يجب فيه دم قال النووي بالاجماع وذلك لسكناه ويجب الدم في التمتع والقرآن وهو دم جبران لفوات الميقات وغيره فكان ما لا يحتاج إلى جبران أفضل . ومنها أن الأمة اجتمعت على جواز الأفراد من غير كراهة وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القرآن وبجواب عن هذا كله بأن الأفراد لو كان أفضل لفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عني فعله بعد أن صار ممنوعا بالسوق والكل ممنوع والسند ماسلف من أنه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وأظهر أنه كان يود أن يكون حجه تمتعا وهذا البحاثان أعني تعيين ما حجه صلى الله عليه وآله وسلم من الأنواع وبيان ما هو الأفضل منها من المضايق ومواطن البسط وفيما حررناه مع كونه في غاية الإيجاز ما يغني اللبيب *

٥ **عن حفصة أم المؤمنين** « قالت قلت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك قال اني قلت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج » رواه الجماعة الا الترمذي * ٦ وعن غنيم بن قيس المازني قال « سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحج فقال فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني مكة يعني معاوية » رواه أحمد ومسلم * ٧ وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال « تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج و تمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة قال للناس من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر

وليحل ثم ليحل بالحج وليزدفن لم يجد هديا فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم خب ثلاثة اشواط من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركب حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فانصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يتحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهدي فساق الهدى * وعن عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه متفق عليه *

قوله «ولم تحل» في رواية للبخاري «ولم تحل» بلامين وهو اظهر اشارة وفيه لغة معروفة . قوله «لبدت» بتشديد الموحدة أى شمر رأسى وهو ان يحمل فيه شيء ملتصق ويؤخذ منه استيجاب ذلك للمحرم . قوله «فلا أحل من الحج» يعني حق يبلغ الهدى محله . واستدل به على ان من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر . قوله «بالعروش» جمع عرش يقال لمكة ويوتها كما في القاموس . قوله «تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» الخ قال المهلب معناه أمر بذلك لانه كان ينكر على أنس قوله انه قرن ويقول انه كان مفردا . وله «فأهل بالعمرة» قال المهلب معناه أمرهم بالتمتع وهو أن يهلوا بالعمرة أولا ويقدموها قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر . وقال ابن المنير ان حمل قوله تمتع على معنى أمر من أبعد التأويلات والاستشهاد عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أوهن الاستشهادات لان الرجم وظيفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه نيابة عنه وأما أعمال الحج من افراد وقران وتمتع فانه وظيفة كل أحد عن نفسه ثم أورد تأويلا آخر وهو ان الراوي عهد أن الناس لا يفعلون الا كفعاله لاسيما مع قوله «خذوا عني مناسككم» فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم تمتع فأطلق ذلك . قال الحافظ ولا يتعين هذا أيضا بل يحتمل أن يكون معنى قوله تمتع محمولا على مدلوله الغفوي وهو الانتفاع باسقاط عمل العمرة والخروج الى ميقاتها وغيره . قال النووي إن هذا هو المتعين «قوله» بالعمرة الى الحج . قال المهلب أيضا أي أدخل العمرة على الحج . قوله «فانه لا يحل من شيء حرم عليه» تقدم بيانه : قوله «ولا يقصر» قال النووي معناه أنه ليفعل

الطواف والسعي والتقصير يصير حلالا وهذا دليل على ان الحلق والتقصير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور قال وانما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليبقى له شعر يخلفه في الحج : قوله «وليحل» هو أمر معناه الخبر أي قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون امرا على الاباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الاحرام : قوله «ثم يهل بالحج» أي يحرم وقت خروجه الى عرفة ولهذا أتى بهم الدالة على التراخي فلم يرد انه يهل بالحج عقب احلاله من العمرة : قوله «وليهد» أي هدى التمتع قوله «فمن لم يحل» الخ أي لم يجد الهدى بذلك المكان أو لم يجد ثمنه أو كان يجد هديا ولكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يبيعه بغلاء فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله تعالى (في الحج) أي بعد الاحرام به. قال النووي هذا هو الافضل . وان صامها قبل الاهلال بالحج أجزأه على الصحيح . وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح . وجوزه الثوري وأهل الرأي : قوله « ثم خب » سيأتي الكلام عليه في الطواف ويأتي الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة ونحر الهدى والاقاضة وسوق الهدى (وقد استدل) بالأحاديث المذكورة على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب . قوله « من أهدى فساق الهدى » الموصول فاعل قوله فعل أي فعل من أهدى فساق الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأغرب الكرماني فشرحه على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر وفصل في رواية أبي الوقت بين قوله فعل وبين قوله من أهدى بلفظ باب قال في الفتح وهذا خطأ شنيع وقال أبو الوليد أمرنا أبو ذر ان يضرب علي هذه الترجمة يعني قوله من أهدى وساق الهدى وذلك لظنه بأنها ترجمة من البخاري فحكم عليها بالوهم *

٧ وعن القاسم عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج » رواه الجماعة الا البخاري ☆ ٨ وعن نافع عن ابن عمر قال « أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا » رواه أحمد ومسلم . ولمسلم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج مفردا » * ٩ وعن بكر المزني عن أنس قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا يقول لبيك

عمرة وحجاً متفق عليه * ١٠ وعن أنس أيضاً « قال خرجنا نصرخ بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لجعلتها عمرة ولكن سقت الهدى وقرنت بين الحر والعمرة » رواه أحمد * ١١ وعن عمر بن الخطاب قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بوادي العقيق يقول أنا في الليلة آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة » رواه أحمد والبخاري وابن ماجه وأبو داود وفي رواية للبخاري « وقل عمرة وحجة » *

قوله « أفرد الحج » قد تقدم أن رواية الافراد غير منافية لرواية القرآن لأن من روى القرآن ناقل للزيادة وغاية الأمر أن يجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل أولاً بالحج مفرداً ثم أضاف إليه العمرة وأما قول ابن عمر أهلاًنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفرداً فليس فيه ما ينافي قول من قال إن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قراناً أو تمتعاً لانه أخبر عن أهلالهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخبر عن أهلاله صلى الله عليه وآله وسلم: قوله « يقول لبيك عمرة وحجاً » هو من أدلة القائلين بأن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قراناً وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصري وأبو قتادة وحديد بن هلال وحديد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري وثابت البناني وبكر ابن عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ويحيى ابن أبي اسحق وزيد بن أسلم ومصعب بن سليم وأبو قدامة عاصم بن حسين وسويد بن حنبل الباهلي قوله « خرجنا نصرخ بالحج فيه حجة للجمهور القائلين أنه يستحب رفع الصوت بالتلبية وقد أخرج مالك في الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعاً جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالأهلال وروى ابن القاسم عن مالك أنه لا يرفع الصوت بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى . قوله « لو استقبلت » الخ هو متفق علي مثل معناه من حديث جابر وبه استدلل من قال بان التمتع أفضل أنواع الحج وقد تقدم البحث عن ذلك. قوله أنا في الليلة آت هو جبريل كما في الفتح : قوله « فقال صل في هذا الوادي المبارك » هو وادي العقيق وهو بقرب العقيق بينه وبين المدينة أربعة أميال وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن


تبعاً لما انحدر في مكان عند رجوعه من المدينة قال هذا عقيق الأَرْض فسمي العقيق: قوله «وقيل عمرة في حجة» برفع عمرة في أكثر الروايات وبنصبها في بعضها باضمار فعل أى جعلتها عمرة وهو دليل على أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قراناً وبعده من قال أن معناه أنه يعتزم في تلك السنة بعد فراغ حجه. وظاهر حديث عمر هذا أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم لو استقرت لجلستها عمرة فينظر في هذا فإن أجيب بأنه إنما قال ذلك تطييباً لخواطر أصحابه فقد تقدم أنه تغرير لا يليق نسبة مثله إلى الشارع *

١٢ وعن مروان بن الحكم «قال شهدت عثمان وعلياً وعثمان ينهى عن المتعة وإن يجمع بينهما فلما رأى ذلك علي أهل بهما ليك بعمرة وحجة وقال ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول أحد» رواه البخاري والنسائي *

١٣ وعن الصبي بن معبد قال «كنت رجلاً نصرانياً فأسلمت فأهلت بالحج والعمرة قال فسمعت زيدا بن صوخان وسلمان بن ربيعة وأنا أهل بهما فوالله هذا أضل من بعير أهله فكأنما حمل علي بكلمتيهما جبل فقدمت علي عمر بن الخطاب فأخبرته فأقبل عليها فلامها وأقبل علي فقال هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم» رواه أحمد وابن ماجه والنسائي *

الحديث أخرجه نحوه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ورجال اسناده رجال الصحيح. قوله «وإن يجمع بينهما» يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون من التمتع والقران معاً ويحتمل أن يكون عطفاً تفسيراً وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران معاً فيكون المراد أن يجمع بينهما قراناً أو إيقاعاً لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج وقد زاد مسلم أن عثمان قال لم ي دعى عنك فقال علي اني لا أستطيع أن أدلك وقد تقدم في أول الباب أن عثمان قال أجل ولكننا كنا خائفين: قوله «عن الصبي» هو بضم الصاد المهملة وفتح الواو وحدة بعدها تحية قال في التقریب صبی بالتصغير ابن معبد التغلبي بالمشافة والمهملة وكسر اللام ثقة مخضرم نزل الكوفة من الثانية: قوله «زيد بن صوخان» بضم الصاد المهملة بعدها واو ساكنة ثم معجمة مخففة: قوله «فكأنما حمل علي بكلمتيهما جبل» يعني أنه ثقل عليه ما سمعه منهما من ذلك اللفظ الغليظ: قوله «هديت لسنة نبيك» هو من أدله الفائلين بتفضيل القران ولا يخفى أنه لا يصلح للاستدلال به على الأفضلية لأنه

لا خلاف أن الثلاثة الانواع ثابتة من سنته صلى الله عليه وآله وسلم إما بالقول أو بالفعل
ومجرد نسبة بعضها الى السنة لا يدل على انه افضل من غيره مع كونها مشتركة في ذلك *

١٤ وعن مرافة بن مالك قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول دخلت العمرة في الحج الي يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في حجة الوداع » رواه أحمد * ١٥ وعن البراء بن عازب قال « لما
قدم على من اليمن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وجدت فاطمة قد لبست
ثيابا صبيغا وقد نضحت البيت بنضوح فقالت مالك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قد أمر أصحابه فخلوا قال قلت لها إني أهلت باهلال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي كيف صنعت قال قلت أهلت
باهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فاني قد سقت الهدى وقرنت قال فقال
لي انحر من البدن سبعا وستين أو ستا وستين وانسك لنفسك ثلاثا وثلاثين أو أربعا
وثلاثين وأمسك لي من كل بدنة منها بضعة » رواه أبو داود  ☆

حديث مرافة في إسناده داود بن يزيد الاودي وهو ضعيف. وقد أخرج
تحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس . وسيأتي في باب فسخ الحج
وحديث البراء أخرجه أيضا النسائي. وفي إسناده يونس بن إسحق السبيعي. وقد
احتج به مسلم . وأخرج له جماعة . وقال الامام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث
الناس وقال البيهقي كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين
وصف قدوم على واهلاله . وحديث جابر أصح سندا وأحسن سياقة ومع حديث
جابر حديث أنس يريد ان حديث أنس ذكر فيه قدوم على وذكر اهلاله وليس
فيه قرنت وهو في الصحيحين : قوله « دخلت العمرة في الحج » قد تقدم انه يدل
على أفضلية القران لصير العمرة جزءا من الحج أو كالجزء : قوله « صبيغا » فعيل ههنا
بمعنى مفعول أي مصبوغات : قوله « وقد نضحت » بفتح النون والضاد المعجمة
والحاء المهملة : قوله « بنضوح » بفتح النون وضم الضاد المعجمة بعد الواو حاء
مهملة وهي ضرب من الطيب : قوله « فقالت » ههنا كلام محذوف تقديره فانكر عليها
صنع ثيابها ونضج بيتها بالطيب فقالت الخ : قوله « قد أمر أصحابه فخلوا » في رواية مسلم
فوجد فاطمة ممن حلت ولبست ثيابا صبيغا واكتحلت فانكر ذلك عليها قالت امرني أبي


بهذا « قوله : « أوستاوستين » هكذا في سنن أبي داود وكان جملة الهدى الذي قدم به على من اليمن والذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة كما في صحيح مسلم. وفي لفظ لمسلم « ففجر ثلاثا وستين يده ثم أعطى عليا فتحر ما غبر » قال النووي والقرطبي ونقله القاضي عن جميع الرواة . ان هذا هو الصواب لا ما وقع في رواية أبي داود « قوله بضة » بفتح الباء الموحدة وهي القطعة من اللحم. وفي صحيح مسلم « ثم أمر من كل بدنة ببضة فجملت في قدر وطبخت فأكل هو وعلي من لحمها وشربا من مرقها » واستدل بحديث مرافقة والبراء من قال إن حجة صلي الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد تقدم الكلام علي ذلك واستدل بحديث علي علي صحة الاحرام معاذا وعلي جواز الاشتراك في الهدى وسيأتي الكلام على ذلك *

* باب ادخال الحج على العمرة * ❦

❦ عن نافع قال « أراد ابن عمر الحج عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير ف قيل له ان الناس كائن بينهم قتال فتخاف أن يصدوك فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة اذن أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البيداء قال ما شأن الحج والعمرة إلا واحد أشهدكم اني قد جمعت حجة مع عمرتي واهدي هديا مقبلا اشتراه بمقديد وانطلق حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد علي ذلك ولم يحل من شيء حرم منه حتى يوم النحر فخلق ونحر ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول ثم قال هكذا صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه ❦

« قوله « حجة الحرورية » هم الخوارج ولكنهم حجوا في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة اربع وستين وذلك قبل أن يتسمي ابن الزبير بالخلافة ونزل الحجاج بابن الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما أن يحمل على الراوي أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق واما أن يحمل على تعدد القصة ولأن الحرورية حجبت سنة إخرى ولكنه يؤيد الاول ما في بعض طرق البخاري من طريق الليث عن نافع

بلفظ حين نزل الحجاج بابن الزبير وكذا المسلم من رواية يحيى القطان: قوله «كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» في رواية للبخاري «كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». قوله «أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة» يعني من أجل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أهل بعمره عام الحديبية. قال النووي: معناه أن صدقت عن البيت وأحصرت محلت من العمرة كما تحلل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العمرة. وقال عياض: يحتمل أن المراد أنه أوجب عمرة كما أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أنه أراد الأمرين من الإيجاب والاحلال. قال الحافظ: وهذا هو الظاهر. قوله «ما شأن الحج والعمرة إلا واحد» يعني فيما يتعلق بالاحصار والاحلال: قوله «ولم يزد على ذلك» هذا يقتضى أنه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الإفاضة وهو مشكل وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام عليه (وفي الحديث) فوائد منها ما بوب له المصنف من جواز ادخال الحج على العمرة وإلى ذهب الجمهور لكن بشرط أن يكون الادخال قبل الشروع في طواف العمرة وقيل إن كان قبل مضى أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية وقيل ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبا ثور شذ فمنع ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج. ومنها أن القارن يقتصر على طواف واحد. ومنها أن القارن يهذى وشذ ابن حزم فقال لا هدى على القارن. ومنها جواز الخروج إلى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا رجي السلامة. قال ابن عبد البر. ومنها أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به *
الحديث وعن جابر «أنه قال أقبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحج مفرد وأقبلت عائشة بعمره حتى إذا كنا بسرف عركت حتى إذا قدمنا مكة طفنا بالكعبة والصفا والمروة فامرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحل منا من لم يكن معه هدى قال فقلنا حل ماذا قال الحل كله فواقضنا النساء وتطينا بالطيب ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال ثم اهللنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة فوجدها تبكي فقال ما شأنك قالت شأني أني قد حضت وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن فقال إن هذا أمر كتب به الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة ثم قال قد حللت
(م ٧ - ج ٥ نيل الاوطار)

من حجبتك وعمرتك جميعا فقالت يا رسول الله انى اجد فى نفسى انى لم أطف بالبيت حين حججت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التعميم وذلك ليلة الحصة» متفق عليه  ☆

قوله «بحج مفرد» استدل به من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان مفردا وليس فيه ما يدل على ذلك لان غاية ما فيه انهم افردوا الحج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم افردا الحج ولو سلم انه يدل على ذلك فهو مؤول بما سلف. قوله «عركت» بفتح العين المهملة والراء أى حاضت يقال عركت عرك عروكا كقعدت تقعد قعودا. قوله «حل ماذا» بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وحذف التنوين للاضافة وما استفامية أى الحل من أى شيء ذا وهذا السؤال من جهة من جوز انه حل من بعض الأشياء دون بعض . قوله «الحل كله» أى الحل الذى لا يبقى معه شيء من ممنوعات الاحرام بعد التحلل للمأمور به . قوله «نم أهلنا يوم التروية» هو اليوم الثامن من ذى الحجة . قوله «أمر كتبه الله على بنات آدم فاغتسلى» الخ هذا الغسل قبل هو الغسل للاحرام ويحتمل ان يكون الغسل من الحيض . قوله «حتى اذا طهرت» بفتح الهاء وضما والفتح أفصح . قوله «من حجبتك وعمرتك» هذا تصريح بان عمرتها لم تبطل ولم تخرج منها وان ما وقع فى بعض الروايات من قوله ارفضى عمرتك وفى بعضها دعى عمرتك متأول : قال النووي ان قوله حتى اذا طهرت طافت بالكعبة والصفاء والمروة ثم قال قد حلت من حجبتك وعمرتك يستتبط منه ثلاث مسائل حسنة . احداها ان طائفة كانت قارئة ولم تبطل عمرتها وان الرفض المذكور متأول . الثانية ان القارن يكفيه طواف واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسعيان . الثالثة ان السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح . وموضع الدلالة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ولم تسع كما لم تعف فلو لم يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته . قال واعلم ان طهر طائفة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم التحر فى حجة الوداع وكان ابتداء حيضها هذا يوم السبت أيضا لثلاث خلون من ذى الحجة سنة احدى عشرة ذكره أبو محمد بن حزم فى كتابه حجة الوداع . قوله

«فأذهب بها يا عبد الرحمن» الخ قد تقدم شرح هذا في أول كتاب الحج والحديث ساقه المصنف رحمه الله هنا للاستدلال به على جواز ادخال الحج على العمرة وقد تقدم ما فيه من الخلاف والاشتراط وللحديث فوائد يأتى ذكرها في مواضعها*

باب من أحرم مطلقا أو قال أحرمت بما أحرم به فلان

١- عن أنس «قال قدم على علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أهلك يا علي فقال أهلت باهلال كاهلال النبي قال لولا أن معي الهدى لأحللت» متفق عليه ورواه النسائي من حديث جابر وقال فقال «لعلي يا أهلك قال قلت اللهم انى أهل بنا أهل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ٢- وعن أبي موسى قال «قدمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو منيع بالبطحاء فقال يا أهلك قال قلت أهلت باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سقت من هدي قلت لا قال فطف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل قال فطفت بالبيت وبالصفاء والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فشطنتى وغسلت رأسى» متفق عليه. وفي لفظ «قال كيف قلت حين أحرمت قال قلت لبيك باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم» وذكره أخرجاه *

قوله في حديث علي «لولا أن معي الهدى لأحللت» قال البخارى زاد محمد ابن بكر عن ابن جريج قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أهلك يا علي قال يا أهلك يا علي قال فاهد وامك حراما كما أنت : قوله «ثم أتيت امرأة من قومي» في رواية للبخارى امرأة من قيس والمثباد من هذا الاطلاق انها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعري نسبة. وفي رواية من نساء بني قيس. قال الحافظ فظهر لى من ذلك ان المراد بقيس أبوه قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعري وان المرأة زوج بعض اخوته فقد كان لأبي موسى من الاخوة أبو رهم وأبو بردة قيل ومحمد والحديثان يدلان على جواز الاحرام كاحرام شخص يعرفه من أراد ذلك وأما مطلق الاحرام على الابهام فهو جائز ثم بصرفه المحرم الى ما شاء لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن ذلك وإلى ذلك ذهب الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على الابهام وهو قول الكوفيين قال

ابن المنير وكأنه مذهب البخاري لانه أشار في صحيحه عند الترجمة لهذين الحديثين الى أن ذلك خاص بذلك الزمن وأما الآن فقد استقرت الاحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك وهذا الخلاف يرجع الى قاعدة أصولية وهي هل يكون خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد أو جماعة مخصوصة في حكم الخطاب العام للأمة أولا فمن ذهب الى الأول جعل حديث علي وأبي موسى شرعا عاما ولم يقبل دعوى الخصوصية إلا بدليل ومن ذهب الى الثاني قال ان هذا الحكم يختص بهما والظاهر الأول *

باب التلبية وصفتها وأحكامها

١ عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال اللهم ليك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك وكان عبد الله يزيد مع هذا لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء اليك والعمل » متفق عليه * ٢ وعن جابر قال « أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلبية مثل حديث ابن عمر قال والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا » رواه أحمد وأبو داود ومسلم بمعناه * ٣ وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في تلبيته لبيك اله الحق لبيك » رواه أحمد وابن ماجه والنسائي *

حديث أبي هريرة صحيحه ابن حبان والحاكم : قوله « فقال لبيك » قال في الفتح هو لفظ مثني عند سيبويه ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرد وألفه إنما نقلت ياء لاتصالها بالضميم كلدى وعلى ورد بانها قلبت ياء مع المظهر وعن الفراء هو منصوب على المصدر وأصله لبالك فتني على التأكيد أي البابا بعد الباب وهذه التثنية ليست حقيقية بل هي للتكثير والمبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة أو اجابة لازمة وقيل معناه غير ذلك. قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج وهذا قد أخرجه عبيد بن حميد وابن جرير وابن

أبي حاتم بأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة في غير واحد. قال الحافظ والآنسانيد اليهم قوية وهذا مما ليس للاجتهاد فيه مسرح فيكون له حكم الرفع : قوله « ان الحمد » بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحتها على التمليل قال في الفتح والكسر أجود عند الجمهور قال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه ليك لهذا السبب الخاص ومثله قال ابن دقيق العيد. وقال ابن عبد البر معناها واحد وتعقب ونقل الزمخشري ان الشافعي اختار الفتح وأبا حنيفة اختار الكسر : قوله « والنعمة لك » المشهور فيه النصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا قاله ابن الانباري وكذلك الملك المشهور فيه النصب ويجوز الرفع : قوله « وكان عبد الله » الخ أخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد « ليك مرغوبا ومرهوبا اليك ذا النعماء والفضل الحسن » قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن ممد يكرب أجمع المسلمون جميعا على ذلك غير أن قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكر لله تعالى ما أحب وهو قول محمد والثوري والآنوزاعي واحتجوا بما في الباب من حديث أبي هريرة وجابر وبالأثار المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور. وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة وهو أحد قولي الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأحمد أنها سنة. وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب الدم اتركها وقال ابن شاس من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة بقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق وحكى ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزييري من الشافعية وأهل الظاهر أنها ركن في الاحرام لا ينقذ بدونها وأخرج ابن سعد عن عطاء باسناد صحيح انها فرض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة *

عن وعن السائب بن خالد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا في جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالأهل والتلبية » رواه الخمسة

وصححه الترمذى . وفي رواية « ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن عجاجا نجاجا والعج التلبية والنج نحو البدن » رواه أحمد * ٥ وعن خزيمه بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه كان اذا فرغ من تليته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار » رواه الشافعى والدارقطنى * ٦ وعن القاسم بن محمد قال « كان يستحب للرجل اذا فرغ من تليته ان يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الدارقطنى * ٨ وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع انى منى فلم يزل يلبى حتى رمى جمره العقبة » رواه الجماعة * وعن عطاء عن ابن عباس « قال يرفع الحديث انه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر » رواه الترمذى وصححه * ٨ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال يلبى المعتبر حتى يستلم الحجر » رواه أبو داود ~~ص~~ * .

حديث السائب بن خلاد أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعى عنه وابن حبان والحاكم والبيهقى وصححوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا وأحمد من حديث ابن عباس . وأخرج ابن أبي شيبة عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون اصواتهم حتى تبح أصواتهم » وأخرج الترمذى وابن ماجه والحاكم من حديث أبي بكر الصديق أفضل الحج العج والنج » واستغربه الترمذى وحكى الدارقطنى الاختلاف فيه وأشار الترمذى الى نحوه من حديث جابر . ووصله أبو القاسم فى الترغيب والترهيب وراويه متروك وهو اسحق بن أبي فروة . وروى ابن المقرئ فى مسند أبي حنيفة عن ابن مسعود نحوه : وأخرجه أبو يعلى . وحديث خزيمه فى اسناده صالح ابن محمد بن أبي زائدة وهو مدنى ضعيف وفيه ايضا ابراهيم بن أبي يحيى ولكنه قد تابعه عليه عبد الله بن عبيد الله الأموى أخرجه البيهقى والدارقطنى . وحديث ابن عباس الاول فى اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وفيه مقال وحديثه الثانى قال المنذرى أخرجه الترمذى وقال صحيح وفى اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وقد تكلم فيه جماعة من الائمة انتهى كلام المنذرى . وليس فى الترمذى الا الحديث الاول الذى عزاه اليه المصنف وهو الذى بعده حديث واحد ولكنه لما اختلف لفظهما

جعلهما المصنف حديثين . قوله « ان آمر أصحابي » الخ استدل به على استحباب رفع الصوت للرجل بالتلبية بحيث لا يضر نفسه وبه قال ابن رسلان . وخرج بقوله أصحابي النساء فان المرأة لا تجهر بها بل تقتصر على السماع نفسها . قال الرويانى فان رفعت صوتها لم يحرم لانه ليس بمورة على المصحح بل يكون مكروها وكذا قال أبو الطيب وابن الرفعة وذهب داود الى ان رفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فامرني ان آمر أصحابي لاسيما وأفعال الحج وأقواله بيان لمجمل واجب هو قول الله تعالى (والله على الناس حج البيت) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » : قوله « حتى رمى جرة العقبة » فيه دليل على ان التلبية تستمر الى رمي جرة العقبة واليه ذهب الجمهور وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة . وقالت طائفة يقطعها اذا راح الى الموقف رواء ابن المنذر وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلى وبه قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة وهو قول الأوزاعي والليث . وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم عرفة واختلف الأولون هل يقطع التلبية مع رمي اول حصاة او عند تمام الرمي فذهب جمهورهم الى الاول والى الثانى أحمد وبه أصحاب الشافعي ويبدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال « أفضت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة » قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسرا لما أبهم في الروايات الاخرى وأن المراد حتى رمى جرة العقبة أى أتم رميها انتهى . والامر كما قال ابن خزيمة فان هذه زيادة مقبولة خارجة من مخرج صحيح غير منافية للمزيد وقبولها متفق عليه كما تقر في الاصول : قوله « حتى يستلم الحجر » ظاهره انه يلبي في حال دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستلام ويستثنى منه الاوقات التي فيها دعاء مخصوص وقد ذهب الى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند الشروع في الاستلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم يلبي ولا يكتفى بخفض صوته وهو قول ابن عباس وأحمد *

* باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة * ❦

١ - عن جابر قال «أهللنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة فكبر ذلك علينا وضاعت به صدورنا فقال يا أيها الناس أحلوا فلولاً الهدى معي فعلت كما فعلتم قال فاحللنا حتى وطئنا النساء ونعلنا كما يفعل الحلال حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهللنا بالحج» متفق عليه . وفي رواية «أهللنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خالصاً بخالطه شيء» فقدمنا مكة لاربع ليال خلون من ذى الحجة فطفنا وسعينا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نحل وقال لولا هدي خللت ثم قام سراقه بن مالك فقال يا رسول الله أرايت متعتنا هذه لعامنا هذا أم لا؟ فقال بلى هي للأبد» رواه البخاري وأبو داود ومسلم معناه ٢ - وعن أبي سعيد قال «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصرخ بالحج صراخاً فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة الأمن ساق الهدى فلما كان يوم التروية ورحنا الى منى أهللنا بالحج» رواه أحمد ومسلم * ٣ - وعن أسماء بنت أبي بكر قالت «خرجنا محرمين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدى فليقم على إحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل فلم يكن معي هدى فخلت وكان مع الزبير هدى فلم يحل» رواه مسلم وابن ماجه . ومسلم في رواية «قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهلين بالحج» ❦ *

قوله «وجعلنا مكة بظهر» أي جعلناها وراءنا أظهرنا ذلك عند إرادتهم الذهاب الى منى : قوله «لا يخالطه شيء» يعني من العمرة ولا القران ولا غيرها قوله «من ذى الحجة» بكسر الحاء على الافصح . قوله «أرايت متعتنا هذه» أي اخبرني عن فسخنا الحج الى عمرتنا هذه التي تمتعنا فيها بالجماع والطيب واللبس . قوله : «لعامنا هذا» أي مخصوصة به لا تجوز في غيره أم لا؟ بدأي جميع الاعصار . ❦ وقد استدلل بهذه الأحاديث وبآياتي بعدها ما ذكره المصنف من قال انه يجوز فسخ الحج الى العمرة لكل أحد . وبه قال أحمد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي قال النووي وجمهور العلماء من السلف والخلف أن فسخ الحج الى العمرة هو

مختص بالصحابة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وانما أمر وابه في تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واستدلوا بحديث ابي ذر وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسيأتيان ويأتى الجواب عنهما قالوا ومعنى قوله لا بد جواز الاعمار في أشهر الحج والقران فهما جائزان الى يوم القيامة وأما فسق الحج الى العمرة فمختص بتلك السنة وقد عارض المجوزون للفسخ ما احتج به المانعون بأحاديث كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة قد ذكر المصنف في هذا الباب منها أحاديث عشرة منهم وهم جابر وسرافة بن مالك وأبو سعيد واسماء وعائشة وابن عباس والنس وابن عمر والربيع بن سبرة والبراء وأربعة لم يذكر احاديثهم وهم حفصة وعلى وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى . قال في الهدى وروي ذلك عن هؤلاء الصحابة طوائف من كبار التابعين حتى صار منقولا عنهم نقلا يرفع الشك ويوجب اليقين ولا يمكن أحد أن ينكره أو يقول لم يقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذهب حبر الامة وبجرها ابن عباس وأصحابه ومذهب ابي موسى الأشعري ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله ابن الحسن العنبري قاضي البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى . واعلم ان هذه الاحاديث قاضية بجواز الفسخ . وقول ابي ذر لا يصلح للاحتجاج به على أنها مختصة بتلك السنة وبذلك الركب وغاية ما فيه انه قول صحابي فيما هو مسرح للاجتهاد فلا يكون حجة على أحد على فرض أنه لم يعارضه غيره فكيف اذا عارضه رأى غيره من الصحابة كابن عباس فانه أخرج عنه مسلم انه كان يقول «لا يطوف بالبيت حاج الا حله» وأخرج عبد الرزاق انه قال من جاء مهلا بالحج فان الطواف بالبيت يصيره الى عمرة شاء أم أبى ف قيل له ان الناس ينكرون ذلك عليك فقال هي سنة نبينهم وان رغبوا وكابى موسى فانه كان يفتى بجواز الفسخ في خلافة عمر كما صحيح البخاري علي ان قول أبي ذر معارض بصريح السنة كما تقدم في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم لسراقة بقوله لا بد لما سأله عن متعمهم تلك بخصوصها مشيرا اليها بقوله متعمتنا هذه فليس في المقام متمسك بيد المانعين يعتد به ويصلح لتعصيه في مقابلة هذه السنة المتواترة وأما حديث الحرث بن بلال عن أبيه وسيأتى انه غير صالح للتمسك به على فرض انفراده فكيف اذا وقع معارضا لاحاديث أربعة عشر صحابيا كلها صحيحة وقد أبعد من قال انها منسوخة لان دعوى النسخ تحتاج الى نصوص صحيحة متأخرة

(٨٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

عن هذه النصوص وأما مجرد الدعوي فأمر لا يسجز عنه أحد وأما ما رواه البزار عن عمرانه قال «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا» فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا متن أما سنده فما لا تقوم به حجة عند أهل الحديث وأما متنه فان المراد بالمتعة فيه متعة النساء. ثم استدل على ان المراد ذلك باجماع الامة على ان متعة الحج غير محرمة وبقول عمر لو حبججت لتمتعت كما ذكره الأثرم في سننه. وبقول عمر لما سئل هل نهى عن متعة الحج فقال لا أبعد كتاب الله أخرجه عنه عبد الرزاق وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم «بل للابد» فانه قطع لتوهم ورود النسخ عليها ~~(واستدل)~~ على النسخ بما أخرجه أبو داود «أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى عمر بن الخطاب فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج» وهو من رواية سعيد بن المسيب عن الرجل المذكور وهو لم يسمع من عمر وقال أبو سليمان الخطابي في إسناده هذا الحديث مقال وقد أعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته وجوز ذلك اجماع أهل العلم ولم يذكر فيه خلافا انتهى. اذا تقرر لك هذا علمت أن هذه السنة عامة لجميع الامة وسيأتي في آخر هذا الباب بقية متمسكات الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على جهة الوجوب أو الجواز فقال بعض الى أنه واجب قال ابن القيم في الهدى بعد ان ذكر حديث البراء الآتي وغضبه صلى الله عليه وآله وسلم لما لم يفعلوا ما أمرهم به من الفسخ ونحن نشهد الله علينا اننا لو أحرمانا بحج لرأينا فرضا علينا فسخه الى عمرة تقاديا من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتباعا لامره فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ولا صح حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل أجري الله على لسان سراقه ان سأل هل ذلك يختص بهم فأجابه بأن ذلك كائن لا بد فمأندري ما يقدم علي هذه الاحاديث وهذا الامر المؤكد الذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من خالفه انتهى. والظاهر ان الوجوب رأى ابن عباس لقوله فيما تقدم ان الطواف بالبيت يصيره الى عمرة شاء أم أبى *

عن عمن وعن الأسود عن عائشة قالت «خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا نري الا انه الحج فلما قدمنا تطوقنا بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله

وسلم من لم يكن ساق الهدى ان يحل فحل من لم يكن ساق ونساؤه لم يسقن فاحللن قالت عائشة فحضت فلم أطف بالبيت وذكرت قصتها «متفق عليه» ٥ وعن ابن عباس قال «كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجز الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفر ويقولون اذا برأ للدبر وعفا الأثر وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر فقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم ان يجعلوها عمرة فتماظم ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحل قال حل كله «متفق عليه» ٦ وعنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عمرة استمتعنا بها فمن لم يكن عنده هدى فليحل الحل كله فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ٧ «وعنه أيضا» انه سئل عن متعة الحج فقال أهل المهاجرون والانصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأهلنا فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا أهلالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى فطقنا بالبيت وبالصفاء والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب وقال من قلد الهدى فانه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله ثم امرنا عشية التروية أن نهل بالحج واذا فرغنا من المناسك جئنا طفنا بالبيت وبالصفاء والمروة فخذتم حجنا وعلينا الهدى كما قال تعالى (فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم إلى أمصاركم) رواه البخاري ٨ *

قوله «ولانرى إلا انه الحج» في لفظ مسلم ولا نذكر الا الحج وظاهر هذا ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج وقد تقدم قولها «فما من أهل بعمرة وما من أهل بالحج والعمرة وما من أهل بالحج» فيحتمل أنها ذكرت ما كانوا يعتادونه من ترك الاعمار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعمار في أشهر الحج: قوله «ونسأوه لم يسقن» أي الهدى. قوله «وذكرت قصتها» وهي كما في البخاري وغيره «فلما كانت لية الحصبة قلت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع أنا بحجة قال وما طفت ليلى قدمنا مكة قلت لا قال فاذهبي مع اخيك إلى التميم فاهلي بعمرة ثم موعدك كذا وكذا فقالت صفية ما أراني الا حابسهم قال عقرا حلما أو ما طفت يوم النحر قالت قلت بلى قال لا بأس انقرى قالت عائشة فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة عليها أو أنا مصعدة وهو منهبط منها» قوله

من أجز الفجور هذا من أباطيلهم المستندة الى غير أصل كسائر اخواتها قوله «ويجملون المحرم صفر» قال في الفتح كذا هو في جميع الاصول من الصحيحين قال النووي كان ينبغي ان يكتب بالالف والكن على تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوبا لانه مصروف بلا خلاف يعني والمشهور في اللغة الربعية كتابة المنصوب بغير الف فلا يلزم من كتابته بغير ألف ان لا يصرف فيقرأ بالالف وسببه عياض الى نفى الخلاف فيه لكن في المحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فقل لا يمنع الصرف حتي يجتمع علتان فما قال المعرفة والساعة وفسره المظفرى بأن مراده بالساعة الزمان والآن زمنا ساعات والساعات مؤنثة انتهى. وانما جعلوا المحرم صفرا لما كانوا عليه من النسيء في الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفرا ويحلونه ويؤخرون تحريم المحرم لئلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما يعتادون من المقاتلة والغارة والنهب فضللهم الله عز وجل في ذلك فقال (أما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا) قوله «إذا برأ الدبر» بفتح الدال المهملة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج: قوله «وعفا الاثر» أى اندرس أثر الابل وغيرها في سيرها ويحتمل أثر الدبر المذكور وهذه الالفاظ تقرأسا كنية الرأه لارادة السجع ووجه تعليق جواز الاعمار بانسلاخ صفر مع كونه ايس من أشهر الحج أنهم لما جعلوا المحرم صفرا وكانوا لا يستقرون ببلادهم في الغالب ويبرأ دبرا بلهم الا عند انسلاخه الحقوه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا اول أشهر الاعمار شهر المحرم الذى هو فى الأصل صفر والعمره عندهم فى غير أشهر الحج. قوله «قال حل كله» أى الحل الذى يجوز معه كل محظورات الاحرام حتى الوطء للنساء قوله هذه عمره استمتعنا بها هذا من متمسكات من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وتأوله من ذهب الى خلافه بانه أراد به من تمتع من أصحابه لما يقول الرجل الرئيس فى قومه فعلنا كذا وهو لم يباشر ذلك وقد تقدم الكلام على حجه صلى الله عليه وآله وسلم. قوله «فان العمره قد دخلت فى الحج الى يوم اقيامة» قيل. معناه سقط فعلها بالدخول فى الحج وهو على قول من لا يرى العمره واجبة وأما من يرى انها واجبة فقال النووي قال أصحابنا وغيرهم فيه تفسير ان احدهما معناه دخلت أفعال العمره فى أفعال الحج اذا جمع بينهما بالقران

والثاني معناه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج . قال الترمذي هكذا قال الشافعي وأحمد وإسحق وهذه الأحاديث من أدلة الفائلين بالفسخ وقد تقدم البحث في ذلك *

٨ عن أنس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بات بذى الحليفة حتى أصبح ثم أهل بالحج وعمرة وأهل الناس بهما فلما قدمنا أمر الناس فحلوا حتى كان يوم التروية أهلوا بالحج قال ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع بدئات بيده قياما وذبح بالمدينة كبشين أملحين » رواه أحمد والبخاري وأبو داود *

٩ عن ابن عمر قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة واصحابه مهملين بالحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء ان يجعلها عمرة الا من كان معه الهدى قالوا يا رسول الله أبروح احدنا الى منى وذكره بقطر منيا قال نعم وسطمت الحجامر » رواه احمد *

حديث ابن عمر هذا قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار وهو من احاديث الفسخ التي قال ابن القيم كلها صحاح وهو احد الأحاديث التي قال احمد بن حنبل ان عنده في الفسخ احد عشر حديثا صحاحا قوله « بات بذى الحليفة حتى أصبح » فيه استحباب المبيت بميقات الاحرام : قوله « ثم أهل الناس بهما » قوله « فحلوا » أي أمر من فسخ الحج الى العمرة ممن كان معه أن يحل من عمرته : قوله « يوم التروية » هو اليوم الثامن من ذى الحجة كما تقدم : قوله « قياما » فيه استحباب نحر الابل قائمة : قوله « وذبح بالمدينة كبشين » فيه مشروعية الاضحية وسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى ويأتي ان شاء الله تعالى تفسير الاملح : قوله « وذكره بقطر منيا » فيه اشارة الى قرب العهد بوطء النساء وفيه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة . قوله « وسطمت الحجامر » في رواية لابن أبي شيبه عن اسماء بنت أبي بكر ما لفظه « جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجاجا فجعلناها عمرة فحللنا الاحلال كله حتى سطمت الحجامر بين الرجال والنساء » والمراد انهم تبخروا والبخور نوع من انواع الطيب *

١٠ وعن الربيع بن سبرة عن أبيه قال «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا كان بعسفان قال له سراقة بن مالك المدلجي يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم يقال ان الله عز وجل قد ادخل عليكم في حجكم عمرة فاذا قدمتم فمن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل الا من كان معه هدي» رواه ابو داود * ١١ وعن البراء بن عازب قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوا حجكم عمرة قال فقال الناس يا رسول الله قد أحرمتنا بالحج كيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فردوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فرأت الغضب في وجهه فقالت من اغضبك أغضبه الله قال ومالي لأغضب وأنا أمر بالامر فلا تتبع» رواه احمد وابن ماجه * *

الحديث الاول سكت عنه أبو داود ورجاله رجال الصحيح والمثوري والحديث الثاني أخرجه ايضا ابو يعلى ورجاله رجال الصحيح كما قال في مجمع الزوائد وهو من الاحاديث في الفسخ التي صححها أحمد وابن القيم : قوله «بعسفان» قرية بين مكة والمدينة على نحو رحلتين من مكة قال في الموطأ بين مكة وعسفان أربع برد : قوله «اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم» أي أعلننا علم قوم كأنما وجدوا الآن وفي رواية لابن داود كأنما وفدوا اليوم أي كأنما وردوا عليك الآن قوله «الا من كان معه هدي» يعني فانه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله قوله «فغضب» استدله من قال بوجوب الفسخ لان الامر لو كان امر ندب لكان المأمور مخيرا بين فعله وتركه ولما كان يغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند مخالفته لانه لا يغضب الا لانتهاك حرمة من حرمت الدين لا مجرد مخالفة ما أرشد اليه على جهة التدب ولا سيما وقد قالوا له قد أحرمتنا بالحج كيف نجعلها عمرة فقال لهم انظروا ما أمركم به فافعلوا فان ظاهر هذا ان ذلك امر حتم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان أمره ذلك لبيان الافضل أو لقصد الترخيص لهم بين لهم بهذه المراجعة ان ما أمرتكم به هو الافضل أو قال لهم اني أردت الترخيص لكم والتخفيف عنكم *

١٢ وعن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال عن أبيه «قال قلت يا رسول الله سئخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة قال بل لنا خاصة» رواه الخمسة الا الترمذي

وهو بلال بن الحرث المزني * ١٣ وعن سليم بن الاسودان اباذر كان يقول « فيمن حج ثم فسخها بعمرة لم يكن ذلك الا لاركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أبو داود. وسلم والنسائي وابن ماجه عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر « قال كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة » قال احمد بن حنبل حديث بلال بن الحرث عندي ليس يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحرث بن بلال وقال أرايت لو عرف الحرث بن بلال الا أن أحد عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرون ما يرون من الفسخ أين يقع الحرث بن بلال منهم. وقال في رواية أبي داود ليس يصح حديث في ان الفسخ كان لهم خاصة وهذا أبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر وشطرا من خلافة عمر. قات ويشهد لما قاله قوله في حديث جابر « بل هي للأبد » وحديث أبي ذر موقوف وقد خالفه أبو موسى وابن عباس وغيرهما * -

اما حديث بلال بن الحرث ففيه ما نقله المصنف عن احمد. وقال المنذري ان الحرث يشبه المجهول. وقال الحافظ الحرث بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم نحن نشهد بالله ان حديث بلال بن الحرث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلط عليه قال ثم كيف يكون هذا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس يفتي بخلافه وينظر عليه طول عمره بمشهد من الخاص والعام واصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون ولا يقول له رجل واحد منهم هذا كان مخنصا بنا ليس اغيرنا اتهم. وقد روى عن عثمان مثل قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالصحابة ولكنهما جميعا مخالفان للروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك للأبد يحض الرأي وقد حمل ما قاله على محامل. أحدها أنها أرادا اختصاص وجوب ذلك بالصحابة وهو قول ابن تيمية حفيد المصنف لا مجرد الجواز والاستحباب فهو الامة الى يوم القيامة. وثانيها أنه ليس لاحد بعد الصحابة ان يتدعى حجاجا قارنا أو مفردا بلا هدى يحتاج معه الى الفسخ ولكن فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التمتع ان لم يسق الهدى والقران لمن ساقه وليس لاحد بعدهم أن يحرم بحجة مفردة ثم يفسخها ويجعلها متعة وأما ذلك خاص بالصحابة وهذان الحملان بهارضان

ما حمل المانعون كلامهما عليه من أن المراد أن الجواز مختص بالصحابة إذا لم يكن الثاني منهما مراداً لهم وهما راجعان عليه وأقل الاحوال أن يكونا مساويين له فتسقط معارضة الاحاديث الصحيحة به . وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن المتعة في الحج كانت لم خاصة فبرده اجماع المسلمين على جوازها الي يوم القيامة فان أراد بذلك متعة الفسخ ففيه تلك الاحتمالات (ومن جملة) ما احتج به المانعون من الفسخ ان مثل ما قاله عثمان وابو ذر لا يقال بالرأي وبحجاب بان هذا من موطن الاجتهاد وما للرأي فيه مدخل على أنه قد ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين انه قال « تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونزل القرآن فقال رجل برأيه ما شاء » فهذا تصريح من عمران ان المنع من التمتع بالعمرة الى الحج من بعض الصحابة إنما هو من محض الرأي فكما ان المنع من التمتع على العموم من قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع الخاص اعني به الفسخ بجماعة مخصوصة (ومن جملة) ما تمسك به المانعون من الفسخ حديث عائشة المتقدم حيث قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فثنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج حتى قدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحرّم بعمرة ولم يهد فليحل ومن أحرّم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه ومن أهل بحج فليتم حجه » وهذا لفظ مسلم وظاهره انه لم يأمر من حج مفردا بالفسخ بل أمره بأتمام حجه . وأجيب عن ذلك بان هذا الحديث غلطية عبد الملك ابن شعيب وأبوه شعيب أوجده الليث أو شيخه عقيل فان الحديث رواه مالك ومعهمر والناس عن الزهري عنها وينبوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى اذا طاف وسمي ان يحل وقد خالف عبد الملك جماعة من الحفاظ فرووه على خلاف ما رواه قال في الهدى بعد ان ساق الروايات المخالفة لرواية عبد الملك فان كان محفوظا يعني حديث عبد الملك فيتمين ان يكون قبل الأمر بالاحلال وجعله عمرة ويكون هذا أمراً اذا قد طرأ على الأمر بالآتمام كما طرأ على التخيير بين الافراد والتمتع والقران ويتمين هذا ولا بد وإذا كان هذا ناسخاً للأمر بالفسخ والأمر بالفسخ ناسخاً للأذن في الافراد فهذا محال قطعاً فانه بعد ان أمرهم بالحل لم يأمرهم بتقيضه والبقاء على الاحرام الاول وهذا باطل قطعاً فيتمين ان كان محفوظاً ان يكون قبل الأمر

لهم بالفسخ لا يجوز غير هذا البتة انتهى ﴿ ومن متمسكاتهم ﴾ ما في لفظ مسلم من حديث عائشة أنها قالت « فاما من أهل بعرة فحل وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحل حق كان يوم النحر » وأجيب بأن هذا من حديث أبي الاسود عن عروة عنها وقد أنكره عليه الحفاظ قال أحمد بن حنبل بعد أن ساقه ايش في هذا الحديث من العجب هذا خطأ فقلت له الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه قال نعم وهشام بن عروة وقد أنكره ابن حزم وأنكر حديث يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عن عائشة بنحوه عند مسلم وقال لا خفاء في نكرة حديث أبي الاسود ووهنه وبطلانه والعجب كيف جاز علي من رواه قال وأسلم الوجوه للحديثين المذكورين عن عائشة ان تخرج روايتهما على ان المراد بقولها ان الذين أهلوا بحج أو بحج وعمرة لم يحلوا انها عنت بذلك من كان معه الهدى لان الزهري قد خالفهما وهو أحفظ منهما وكذلك خالفهما غيره ممن له مزيد اختصاص بعائشة ثم ان حديثيهما موقوفان غير مسندين لانهما انما ذكر اعنيهما فعل من فعل ما ذكر دون ان تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم ان لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلو صح ما ذكرناه وقد صح أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدى معه بالفسخ فتماذى المأمورون بذلك ولم يحلوا لكانوا عصاة لله وقد أعادهم الله من ذلك وبرأهم منه قال ثبت يقينا ان حديث أبي الاسود ويحيى انما عني فيه من كان معه هدى وهكذا جاءت الأحاديث الصحيح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من معه الهدى بأن يجمع حجاج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا ﴿ ومن جملة ﴾ ما أمسك به المانعون من الفسخ انه اذا اختلف الصحابة ومن بعدهم في جواز الفسخ فالاحتياط يقتضي المنع منه صيانة للعبادة وأجيب بأن الاحتياط انما يشرع اذا لم تتبين السنة فاذا ثبت فالاحتياط هو اتباعها وترك ما خالفها فان الاحتياط نوعان احتياط بالخروج من خلاف العلماء واحتياط بالخروج من خلاف السنة ولا يخفى رجحان الثاني على الأول. قال في الهدى وايضا فان الاحتياط ممتنع فان للناس في الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع. أحدها انه محرم. الثاني انه واجب وهو قول جماعة من السلف والخلف. الثالث انه مستحب فليس الاحتياط بالخروج من خلاف من حرمه أولى بالاحتياط من الخروج من خلاف من أوجبه واذا تعذر الاحتياط

(٩٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

بالخروج من الخلاف تعين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة انتهى ومن متمسكاتهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالفسخ ليبين لهم جواز العمرة في أشهر الحج لخالفته الجاهلية وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اعتمر قبل ذلك ثلاث عمر في أشهر الحج كما سلف وبأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدين لهم جواز الاعتناء عند الميقات فقال من شاء أن يهل بعمره فليفعل الحديث. في الصحيحين فقد علموا جوازها بهذا القول قبل الأمر بالفسخ ولو سلم أن الأمر بالفسخ لتلك العلة لكان أفضل لأجلها فيحصل المطلوب لأن ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في المناسك لخالفه أهل الشرك مشروع إلى يوم القيامة ولا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم إن عمرة الفسخ للأبد كما تقدم. وقد أطال ابن القيم في الهدى الكلام على الفسخ ورجع وجوبه وبين بطلان ما احتج به المانعون منه فمن أحب الوقوف على جميع ذبول هذه المسئلة فليراجعه وإذا كان الموقع في مثل هذا المضيق هو أفراد الحج فالحازم المتحرى لدينه الواقف عند مشتهات الشريعة ينبغي له أن يجعل حجه من الابتداء تامة أو قرانا فرارا عما هو مظنة البأس إلى مالا بأس به فان وقع في ذلك فالسنة أحق بالاتباع * وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل *

﴿ أبواب ما يتجنبه المحرم وما يباح له ﴾

﴿ باب ما يجتنبه من اللباس ﴾

١ ﴿ عن ابن عمر قال « سئ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس المحرم التميمي ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً مدهورس ولا زعفران ولا الخفين إلا أن لا يجد نعلين فليطعمهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » رواه الجماعة . وفي رواية لأحمد قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنبر وذكر معناه » وفي رواية للدارقطني « ان رجلاً نادى في المسجد ماذا يترك المحرم من الثياب » * ﴿

قوله « ما يلبس المحرم قال لا يلبس » الخ قال النووي قال العلماء هذا الجواب من بديع

الكلام لان ما لا يلبس منحصر فحصل التصريح به وأما اللبوس الجائز فغير منحصر فقال لا يلبس كذا أي ويلبس ما سواه قال البيضاوي سئل عما يلبس فأجاب بما ليس يلبس ليدل بالالزام من طريق المفهوم علي ما يجوز وإنما عدل عن الجواب لانه أخصر وفيه إشارة الى ان حق السؤال ان يكون عما لا يلبس لانه الحكم العارض في الاحرام المحتاج الى بيانه اذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب وكان اللائق السؤال عما لا يلبس وقال غيره هذا شبه الاسلوب الحكيم ويقرب منه قوله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم) الخ فعدل عن جنس المنفق وهو المستول عنه الى جنس المنفق عليه لانه الأهم. قال ابن دقيق العيد يستفاد منه ان المعتبر في الجواب ما يحصل به المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى. وهذا كله مبني على الرواية التي فيها السؤال عن اللبس وأما على رواية الدارقطني المذكورة فليس من الاسلوب الحكيم وقد رواها كذلك أبو عوانة قال في الفتح وهي شاذة. وأخرجه أحمد وأبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما بلفظ «ان رجلا قال يا رسول الله ما يجتنب المحرم من الثياب» وأخرجه أيضا أحمد بلفظ «ما يترك» وقد أجمعوا على ان هذا مختص بالرجل فلا يلحق به المرأة قال ابن المنذر أجمعوا على ان للمرأة لبس جميع ذلك وإنما اشترك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران أو الورس وسيأتي الكلام على ذلك: وقوله «لا يلبس» بالرفع على الخبر الذي في معني النهي وروي بالجزم علي النهي. قال عياض أجمع المسلمون على ان ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وقد نبه بالقميص على كل مخيط وبالعائم والبرانس على غيره وبالخفاف على كل ساتر قوله «ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران» الورس بفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الرائحة يصنع به. قال ابن العربي ليس الورس من الطيب ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة الشم فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب وظاهر قوله مسه تحريم ما صنع كله أو بعضه ولكنه لا بد عند الجمهور من أن يكون لا مصبوغ رائحة فان ذهبت جاز لبسه خلافا لما لك: قوله «الا ان لا يجد النعلين» في لفظ للبخاري زيادة حسنة يارتبط ذكر النعلين بما قبلها وهي «وليحرم أحدكم في ازار ورداء ونعلين فان لم يجد النعلين فليلبس الخفين

وفيه دليل على ان واعد النملين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور. وعن بعض الشافعية جوازه والمراد بالوجدان القدرة على التحصيل. قوله «فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكمين» هما العظامان الناتئان عند مفصل الساق والقدم وقد تقدم الخلاف في ذلك. وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما اذا لم يجد النملين وعن الحنفية تجب وتعقب بانها لو كانت واجبة لينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز. واستدل به على ان القطع شرط لجواز لبس الخفين خلافا للجمهور عن أحمد فانه أجاز لبسهما من غير قطع لا طلاق حديث ابن عباس الآتي واجاب عنه الجمهور بأن حمل المطلق على المقيّد واجب وهو من القائلين به وقد تقدم التنبيه على هذا في باب ما يصنع من أراد الاحرام ويأتي تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس *

٢ وعن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين» رواه أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه وفي رواية قال «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي النساء في الاحرام عن القفازين والنقاب وماس الورس والزعفران من الثياب» رواه أحمد وأبو داود وزاد «ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من الوان الثياب معصرا أو خزا أو حليا أو سراويل أو قيصا» * الزيادة التي ذكرها أبو داود أخرجها أيضا الحاكم والبيهقي. قوله «لا تتقب المرأة» نقل البيهقي عن الحاكم عن أبي علي الحافظ ان قوله لا تتقب من قول ابن عمر أدرج في الخبر وقال صاحب الامام هذا يحتاج الى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفا وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه نقبان علي العينين تنظر المرأة منهما. وقال في الفتح الانتقاب الحمار الذي يشد علي الأتف أو تحت الحاجر. قوله «ولا تلبس القفازين» بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الالف زاي ما تلبس المرأة في يديها في غطي أصابعها وكفها عند معاناة الشيء كغزل ونحوه وهو لا يد كالحف للرجل. قوله «وماس الورس» الخ تقدم الكلام عليه في شرح الحديث الذي قبله. قوله «ولتلبس بعد ذلك ما أحببت» الخ ظاهره جواز لبس ما عدا ما شتمل عليه الحديث من غير فرق بين الخيط وغيره

والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المعصفر فقال بكرأته ومنع منه أبو حنيفة ومحمد وشبهاء بالمورس والمزعر والحديث يرد ذلك **(واختلاف العلماء)** أيضا في لبس النقاب فمنه الجمهور وأجازته الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية وهو مردود بنص الحديث. قال في الفتح ولم يختلفوا في منعها من ستروجها وكفيها بما سوى النقاب والقفازين. قوله «أو حليا» بفتح الحاء واسكان اللام وبضم الحاء مع كسر اللام وتشديد الياء لغتان قرئ بهما في السبع وهو ما تتحلى به المرأة من جلبل وسوار وتزين به من ذهب أو فضة أو غير ذلك *

٣ **عن جابر قال** « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل » رواه أحمد ومسلم **وعن** ابن عباس قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بعرفات من لم يجد ازارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » متفق عليه **وفي رواية** عن عمرو بن دينار « ان أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب يقول من لم يجد ازارا ووجد سراويل فليلبسها ومن لم يجد نعلين ووجد خفين فليلبسهما قلت ولم يقل ليقطعهما قال لا » رواه أحمد وهذا بظاهره ناسخ لحديث ابن عمر بقطع الخفين لانه قال بعرفات في وقت الحاجة وحديث ابن عمر كان بالمدينة كما سبق في رواية أحمد والدارقطني **عن** *

قوله « فليلبس خفين » تمسك بهذا الاطلاق أحمد فأجاز للمحرم لبس الخف والسراويل للذي لا يجد النعلين والازار علي حالهما واشترط الجمهور قطع الخف وفتق السراويل ويلزمه الفدية عندهم اذا لبس شيئا منها علي حاله لقوله في حديث ابن عمر المتقدم « فايقطعهما » فيحمل المطلق علي المقيد ويلحق النظر بالنظر. قال ابن قدامة الاولي قطعهما عملا بالحديث الصحيح وخروجا من الخلاف. قال في الفتح والاصح عند الشافعية والاكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد واشترط الفتق محمد بن الحسن وامام الحرمين وطائفة **وعن أبي حنيفة** منع السراويل للمحرم مطلقا ومثله عن مالك **(والحديثان)** المذكور ان في الباب يردان عليها ومن أجاز لبس السراويل علي حاله قيده بان لا يكون علي حالة لو فتقه لكان ازارا لانه في تلك الحال يكون واجدا للازار كما قال الحافظ وقد أجاب الحنابلة علي الحديث

الذي احتج به الجمهور علي وجوب القطع باجوبة منها دعوى النسخ كما ذكر المصنف لان حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس كان بمكة كما حكى ذلك الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري. وأجاب الشافعي في الأم عن هذا فقال كلاهما صادق حافظ وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه أوشك فيها أو قالها فلم ينقلها عنه بعض رواة انتهى . وسلك بعضهم طريقة الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفعته وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه وردبانه لم يختلف علي ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية شاذة وعورض بانه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا. قال الحافظ ولا يرتاب أحد من الحديثين ان حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء باسناد وصف بكونه أصح الاسانيد وافق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ . منهم نافع بن سالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا لا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصيلي انه شيخ مصري لا يعرف كذا قال وهو شيخ معروف موصوف بالفقه عند الائمة . واستدل بعضهم بقياس الحنف علي السراويل في ترك القطع وردبانه مصادم للنص فهو قاسد الاعتبار. واحتج بعضهم بقول عطاء ان القطع فساد والله لا يحب الفساد ورد بان الفساد انما يكون فيما نهى عنه الشارع لانها أذن فيه بل أوجبه. وقال ابن الجوزي يحمل الامر بالقطع علي الاباحة لا علي الاشتراط عملا بالحديثين ولا يخفى انه متكلف والحق انه لا تمارض بين مطلق ومقيد لا يمكن الجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد والجمع ما أمكن هو الواجب فلا يصار الى الترجيح ولو جاز المصير الى الترجيح لا يمكن ترجيح المطلق بانه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كما في الباب ورواية اثنين أرجح من رواية واحد ☆

٤ - عن عائشة قالت « كان الزكبان يمرّون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محرمات فاذا حاذوا بنا سدت احدا ناجل بابها من رأسها علي وجهها فاذا جاوزونا كشفناه » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ٥ وعن سالم « ان عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الحفنين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت أبي عبيد

أن عائشة حدثتها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك » رواه أبو داود رحمه الله

الحديث الأول أخرجه ابن خزيمة وقال في القلب من يزيد بن أبي زياد ولكن ورد من وجه آخر ثم أخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر وهي جدتها نحوه وصححه الحاكم قال المنذري قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث وذكر الخطابي أن الشافعي عاق القول فيه يعني على صحته ويزيد بن أبي زياد المذكور قد أخرج له مسلم في الخلاصة عن الذهبي أنه صدوق وقد أعل الحديث أيضا بأنه من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين أنه لم يسمع منها . وقال أبو حاتم الرازي مجاهد عن عائشة مرسل . وقد احتج البخاري ومسلم في صحيحيهما بأحاديث من رواية مجاهد عن عائشة . والحديث الثاني في أسناده محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور قد قدمنا ذكره في أول هذا الشرح ولكنه لم ينعن . قوله « فإذا حاذوا بنا » في نسخ المصنف هكذا فإذا حاذوا بنا . ولفظ أبي داود فإذا جازوا بنا بالزاي مكان الذال وفي التلخيص وغيره فإذا حاذونا . قوله « جلبابها » أي ملحفتها . قوله « من رأسها » تمسك به أحمد فقال إنما لها أن تسدل على وجهها من فوق رأسها ﴿ واستدل ﴾ بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمروء الرجال فريسا منها فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها لأن المرأة تحتاج إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقا كالعورة لكن إذا سدت يكون الثوب متجافيا عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم . وظاهر الحديث خلافه لأن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة فلو كان التجافي شرطا لبينه صلى الله عليه وآله وسلم . قوله « كان يقطع الخفين للمرأة » لعموم حديث ابن عمر المتقدم فإن ظاهره مشمول الرجل والمرأة لولا هذا الحديث والاجماع المتقدم . قوله « فترك ذلك » يعني رجع عن فتواه وفيه دليل على أنه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين بغير قطع *

باب ما يصنع من أحرم في قميص

١ **عن** يعلى بن أمية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه رجل متضمخ بطيب فقال يا رسول الله كيف تري في رجل أحرم في جبة بعد ما تضيخ بطيب فنظر إليه ساعة فجاءه الوحي ثم سرى عنه فقال أين الذي سألتني عن العمرة أتفا فالتمس الرجل فخى به فقال أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث رات وأما الجبة فائزها ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجك » متفق عليه . وفي رواية لهم « وهو متضمخ بالخلوق » وفي رواية لابي داود « فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخلع جبتيك نخلعها من رأسه »

قوله « جاءه رجل » ذكر ابن فتحون عن تفسير الطرطوشي ان اسمه عطاء ابن منية فيكون أخا يعلى بن منية لانه يقال له يعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية وهي أمه وقيل جدته . وقال ابن الملقن يجوز أن يكون هذا الرجل عمرو بن سواد وذكر الطحاوي أن الرجل هو يعلى بن أمية انراوى . قوله « ثم سرى عنه » بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه . قوله « الذي بك » هو أعم من أن يكون بثوبه أو يدينه ولكن ظاهر قوله وأما الجبة الخ أنه أراد الطيب الكائن في البدن . قوله « ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجك » فيه دليل على أنهم كانوا يعرفون أعمال الحج . قال ابن العربي كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحذون الطيب في الاحرام إذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان مجراها واحد . وقال ابن المنير قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان الترك فعل وأما قول ابن بطلال أراد الادعية وغيرها ما يشترك فيه الحج والعمره ففيه نظر لان التروك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده . قال النووي كما قال ابن بطلال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح له بهما فلم يبق الا الفدية كذا قال ولا وجه لهذا الحصر لانه قد ثبت عنده سلم والنسائي في هذا

الحديث بلفظ « ما كنت صانعا في حجك فقال انزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت صانعا في حجك فاصنمه في عمرتك » قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب وإنما فيه أن الرجل كان متضمخا . وقوله « اغسل الطيب الذي بك » يوضح أن الطيب لم يكن على ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الحية لكان في نزعها كفاية من جهة الاحرام **(واستدل)** بحديث الباب على منع استدامة الطيب بعد الاحرام الأمر بغسل أثره من الثوب والبدن وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور عنه بأن قصة يعلى كانت بالجرانة وهي في سنة ثمان بلا خلاف وقد ثبتت عن عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدها عند احرامهما وكان ذلك في حجة الوداع وهي سنة عشر بلا خلاف وإنما يؤخذ بالأمر الآخر قال آخر وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب فاعمل علة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقا محرما وغير محرر . وقد أجاب المصنف بهذا كما سيأتي وقد تقدم الكلام على ما يجوز من الطيب للمحرر وما لا يجوز في باب ما يصنع من أراد الاحرام **(وقد استدل)** بهذا الحديث على أن المحرم ينزع ما عليه من الخيط من قميص أو غيره ولا يلزمه عند الجمهور تمزيقه ولا شقه وقال النخعي والشعبي لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شعبة عنهما وعن علي بن حمزة وكذا عن الحسن وأبي قلابة . ورواية أبي داود المذكورة في الباب ترد عليهم **(واستدل)** بالحديث أيضا على أن من أصاب طيبا في احرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وظاهره أن اللبس جهلا لا يوجب الفدية وقد احتج من منع من استدامة الطيب وإنما وجهه أنه أمره بغسله لكرهية التزعفر للرجل لا لكونه محرما متطيبا انتهى . وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه دم وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا *



﴿ باب تظلل المحرم من الحر أو غيره والنهي عن تغطية الرأس ﴾

١- عن أم الحصين قالت « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة » وفي رواية « حججنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع فرأيت حين رمى جمره العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود به راحلته والآخر رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم يظله من الشمس » رواهما أحمد ومسلم * ٢- وعن ابن عباس « ان رجلاً أوقفته راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه *

قوله « يستره من الحر » وكذا قوله « يظله من الشمس » فيه جواز تظليل المحرم على رأسه بثوب وغيره من يحمل وغيره وإلى ذلك ذهب الجمهور وقال مالك وأحمد لا يجوز (والحديث) يرد عليهما وإجاب عنه بعض أصحاب مالك بأن هذا المقدار لا يكاد يدوم فهو كما أجاز مالك للمحرم أن يستظل بيده فإن فعل لزمته الفدية عند مالك وأحمد واجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز. وقد احتج لمالك وأحمد على منع التظلل بما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال اضح لمن أحرمت له « وبما أخرجه البيهقي أيضاً بإسناد ضعيف عن جابر مرفوعاً « ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب الا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه » : قوله « اضح » بالاضاد المعجمة وكذا يضحي والمراد ابرز للضحى قال الله تعالى (وأنت لا تنظماً فيها ولا تضحي) ويجاب بأن قول ابن عمر لا حجة فيه وبأن حديث جابر مع كونه ضعيفاً لا يدل على المطلوب وهو المنع من التظلل ووجوب الكشف لان غاية ما فيه أنه أنضل على أنه يبعد منه صلى الله عليه وآله وسلم ان يفعل المفضول ويدع الا فضل في مقام التبليغ : قوله « اغسلوه بماء

وسدر» قد تقدم الكلام على هذا في كتاب الجنائز وساقه المصنف هنا للاستدلال به على انه لا يجوز للمحرم تغطية رأسه ووجهه لان التعليل بقوله فانه يبعث مليا يدل على أن العلة الاحرام. قال النووي أما تخيير الرأس في حق المحرم الحلي فجمع على تحريمه . واما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة هو كراهته وقال الشافعي والجمهور لا احرام في وجهه وله تغطيته وانما يجب كشف الوجه في حق المرأة والحديث حجة عليهم وهكذا الكلام في المحرم الميت لا يجوز تغطية رأسه عند الشافعي وأحمد واسحق وموافقيهم وكذلك لا يجوز أن يلبس الخيط لظاهر قوله فانه يبعث مليا وخالف في ذلك مالك والاوزاعي وأبو حنيفة فقالوا يجوز تغطية رأسه والباسه الخيط والحديث يرد عليهم. وأما تغطية وجهه من مات محرما فيجوز عند من قال بتحريم تغطية رأسه وتأولوا هذا الحديث على ان النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجها انما ذلك حياطة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه وهذا تأويل لا يلجئ إليه ملجئ. والكلام على بقية أطراف الحديث قد تقدم في الجنائز *

باب المحرم يتقلد بالسيف للحاجة

١- عن البراء قال « اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذى القعدة فإني أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم لا يدخل مكة سلاحا الا في القراب » *

٢- وعن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج معتمرا فخال كفار قريش بينه وبين البيت فتحر هديه وحلق رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحا عليهم الا سيوفا ولا يقيم الا ما أحبوا فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما ان أقام بها ثلاثة ايام أمروه أن يخرج فخرج» رواها أحمد والبخاري وهو دليل على أن للمحصر نحر هديه حيث أحصر * *

قوله « الا في القراب » بكسر القاف هو وطاء يجعل فيه راكب البعير سيفه منمدا ويطرح فيه الراكب سوطه واداته ويعلقه في الرحل وانما وقعت المقاضاة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم على أن يكون سلاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه في القرايات لوجهين ذكرهما أهل العلم. الاول أن لا يظهر منه حال دخوله

دخول المغالين للقاءهم لهم . والثاني أنها اذا عرضت فتنة أو غيرها يكون في الاستعداد للقتال بالسلاح صعوبة قاله أبو اسحق السبيعي (وفي الحديثين) دليل على جواز حمل السلاح بمكة للمعذور والضرورة لكن بشرط أن يكون في القرباب كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيخصص بهذين الحديثين عموم حديث جابر عند مسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحمل أحدكم أن يحمل بمكة السلاح » فيكون هذا النهي فيما عدا من حمله للحاجة والضرورة والى هذا ذهب الجماهير من أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال وكرهه الحسن البصري تمسكا بهذا الحديث يعني حديث النهي قال وشذ عكرمة فقال اذا احتاج اليه حمله وعليه الفدية ولعله اراد اذا كان محرما ولبس المغفرا والدرع ونحوهما فلا يكون مخالفا للجماعة انتهى . والحق ما ذهب اليه الجمهور لان فيه الجمع بين الأحاديث وهكذا ينحصر بحديثي الباب عموم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العيد وادخلت السلاح الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم لغير حاجة الا للحاجة فانه قد دخل صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة كما في دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله صلى الله عليه وآله وسلم للعمرة كما في حديثي الباب اللذين احدهما من رواية ابن عمر *

﴿ باب منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدامته ﴾

١ - في حديث ابن عمر « ولا ثوب مسه ورس ولا زعفران » وقال في المحرم الذي مات « لا تخطوه » * ٢ وعن عائشة قالت « كاتي انظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وهو محرم » متفق عليه * ٣ - ولمسلم والنسائي وأبي داود « كاتي انظر الى ويص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم » * ٤ وعن عائشة قالت « كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الاحرام فاذا عرقت أحدانا سال على وجهها فبراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينهانا » رواه أبو داود * ٥ وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن بزيت غير ممتنع

وهو محرم « رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث فرقد السبخي عن سعيد بن جبير وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقد وقد روي عنه الناس » *

حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه المحرم من اللباس . وقوله « لا تخطوه » تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب الجنائز . وحديث طائفة الثاني سكت عنه أبو داود والمنذرى واسناده رواه ثقات الا الحسين بن الجند شيخ أبي داود وقد قال النسائي لا بأس به : وقال ابن حبان في الثقات مستقيم الأمر فيما يروى . وحديث ابن عمر في إسناده المقال الذي أشار اليه الترمذي ومن عدا فرقدا فيهم ثقات : قوله « كأني انظر الى ويص الطيب » قد تقدم الكلام على هذا تفسيراً وحكماً في باب ما يصنع من أراد الاحرام وجزمنا هناك بأن الحق انه يحرم على المحرم ابتداء الطيب لا استمراره : قوله « فنضد » بفتح الضاد المعجمة وتشديد الميم المكسورة أى نلطح : قوله « بالسك » بضم السين المهملة وتشديد الكاف وهو نوع من الطيب معروف : قوله « فاذا عرقت » بكسر الراء : قوله « ولا ينهانا » سكوته صلى الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لانه لا يسكت على باطل : قوله « غير مقتت » قال في القاموس زيت مقتت طبخ فيه الرياحين أو خلط بادهان طيبة وفيه دليل على جواز الادهان بالزيت الذي لم يخلط بشيء من الطيب . وقد قال ابن المنذر انه أجمع العلماء على أنه يجوز للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه سوي رأسه ولحيته قال وأجمعوا على ان الطيب لا يجوز استعماله في بدنه وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدم مثل هذا النقل عن ابن المنذر والكلام على هذا الباب قد مر فلا نعيده *

✽ (باب النهي عن أخذ الشعر الا لعذر وبيان فديته) ✽

١ عن كعب بن عجرة قال « كان بي أذى من رأسي فحملت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى ان الجهد قد بلغ منك ما أرى اتجد شاة قلت لا فزلت الآية ففدية من صيام أو صدقة أو

نسك قال هو صوم ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما لكل مسكين « متفق عليه » وفي رواية « أني على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الحديبية فقال كأن هو ام رأسك تؤذيك فقلت اجل قال فاحلقه واذبح شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين » رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ولا يبي داود في رواية « فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين فرقا من زيب أو انسك شاة فحلفت رأسي ثم نسكت »

قوله « ما كنت أري ان الجهد » بضم الهمة اي اظن والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا وكذا حكاها القاضي عياض عن ابن دريد وقال صاحب المغني بالضم الطاقة وبالفتح الكلفة فيتمين الفتح هنا . قوله « قد بلغ منك ما أرى » بفتح الهمة من الرؤية : قوله « نصف صاع » في رواية عن شعبة نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زيب . وفي رواية أيضا عن شعبة نصف صاع حنطة قال ابن حزم لا بد من ترجيح احدي هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد قال في الفتح المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة لعله من تصرف الزواة وأما الزيب فلم أره الا في رواية الحكم . وقد أخرجه أبو داود وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو حجة في المغازي لا في الأحكام اذا خالف والمحفوظ رواية التمر وقد وقع الجزم بما عند مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كما وقع في الباب حيث قال أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين ولم يختلف علي أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن كعب وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الاصبهاني ومن طريق شعبة وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبدالله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وان الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع . قوله « هوام رأسك » الهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الاحناش والمراد بها ما يلزم جسد الانسان غالبا اذا طال عهده بالتنظيف وقد وقع في كثير من الروايات انها القمل . قوله (فرقا) الفرق ثلاثة أصع كما وقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن

ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصح وفيه إشعار بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضي الروايات الأخرى كما في رواية سليمان بن قرم عن ابن الصبهازي عند أحمد بلفظ «كل مسكين نصف صاع» وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا «أو أطعم ستة مساكين مدين» : قوله «أو انسك شاة» لا خلاف بين العلماء أن النسك المذكور في الآية هو شاة لكنه يعكز عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب «أنه أصابه أذى فخلق رأسه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يهدي بقرة» وفي رواية للطبراني «فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفتدي فافتدى ببقرة» وكذا لعبد بن حميد وسعيد بن منصور . قال الحافظ وقد طرض هذه الروايات ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله في النسك إنما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن أبي هريرة «أن كعبا ذبح شاة لأذى كان أصابه» وهذا أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار قال أخذ كعب بأرفع الكفارات ولم يخالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أمر به من ذبح الشاة بل وافق وزاد وتعقبه الحافظ بأن الحديث الدال على الزيادة لم يثبت *

☆(باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم)☆

١ - عن عبد الله بن بريدة قال «احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم بلحى جميل من طريق مكة في وسط رأسه» متفق عليه * ٢ وعن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم» متفق عليه . وللبخاري «احتجم في رأسه وهو محرم من وجع كان به بئاء يقال له لحى الجمل» * ٣ وعن عبد الله بن حنين «أن ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالآبواء ابن عباس فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه قال فارسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستر بثوب فسلمت عليه فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك ابن عباس يسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده

على الثوب فطأ طأه حتى بدا الى رأسه ثم قال لا انسان يصيب عليه الماء اصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر فقال هكذا رأيته صلى الله عليه وآله وسلم يفعل، رواه الجماعة الا الترمذي صحيحه *.

قوله «وهو محرم» زاد في رواية للبخارى بعد قوله محرم لفظ صائم : قوله «بالحى جمل» بفتح اللام وحكى كسرها وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بطريق مكة كما وقع مينا في الرواية الثانية وذكر البكرى في معجمه أنه الموضع الذي يقال له بئر جمل وقال غيره هو عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقياء وهم من ظن أن المراد به لحى الجمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجيم وحزم الحازمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع قوله «في وسط» بفتح المهملة أى متوسطه وهو مافوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين قال الليث كانت هذه الحجامة في فاس الرأس. قال النووي اذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعر فهي حرام وان لم تتضمنه جازت عند الجمهور وكرها مالك. وعن الحسن فيها الفدية وان لم يقطع شعرا فان كان لضرورة جاز قطع الشعر ونجس الفدية وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس. وقال الداودى اذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يحز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وربط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وحوه التداوى اذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى المحرم عنه من تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه فى شيء من ذلك. قوله «بالأبواء» أي وهما نازلان بها وفي رواية بالمرج بفتح أوله واسكان ثانيه قرية جامعة قريبة من الأبواء. قوله «بين القرنين» أي قرنى البئر : قوله «أرسلني إليك ابن عباس» الخ قال ابن عبد البر الظاهر أن ابن عباس كان عنده فى ذلك نص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذه عن أبي أيوب أو عن غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لأبي أيوب يسألك كيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أولا على حسب ما وقع فيه اختلاف المسور وابن عباس : قوله «فطأ طأه» أي أزاله عن رأسه. وفي رواية للبخارى «جمع ثيابه الى صدره حتى نظرت اليه» : قوله «لا انسان» قال الحافظ لم أقف على اسمه : قوله «نقال هكذا رأيته صلى الله عليه وآله وسلم يفعل» زاد فى رواية للبخارى فرجعت اليهما فاخبرتهما فقال المسور لابن عباس لا أماريك أبدا أى

لا اجادلك ﴿ والحديث ﴾ يدل على جواز الاغتسال للمحرم وتغطية الرأس باليد حاله قال ابن المنذر أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة واختلفوا فيما عدا ذلك وروى مالك في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من الاحتلام وروى عن مالك أنه كره للمحرم ان ينطئ رأسه في الماء. وللحديث فوائد ليس هذا موضع ذكرها *

باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه

١ عن عثمان بن عفان « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح » رواه الجماعة إلا البخاري وليس للترمذي فيه « ولا ينكح » * ٢ وعن ابن عمر « أنه سئل عن امرأة أراد ان يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فأراد أن يعترا ويحج فقال لا تزوجها وأنت محرم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه » رواه أحمد * ٣ وعن أبي غطفان عن أبيه عن عمر « أنه فرق بينهما يعني رجلا تزوج وهو محرم » رواه مالك في الموطأ والدارقطني * ٤ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم » رواه الجماعة . والبخاري « تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال ومات بسرف » * ٥ وعن يزيد بن الأصم عن ميمونة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها حلالا وبني بها حلالا ومات بسرف فدقناها في الظلة التي بني بها فيها » رواه أحمد والترمذي. ورواه مسلم وابن ماجه . ولفظها « تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس » وأبو داود ولفظه قالت « تزوجني ونحن حلالان بسرف » * ٦ وعن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وبني بها حلالا وكنت الرسول بينهما » رواه أحمد والترمذي ورواية صاحب القصة والسفير فيها أولى لانه أخبر وأعرف بها. وروى أبو داود أن سعيد ابن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم * حديث ابن عمر في إسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي حديث حسن ولا نعلم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر (م ١١ - ج ٥ نيل الاوطار)

الوراق عن ربيعة قال وروى مالك بن أنس عن ربيعة عن سليمان بن يسار « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة » وهو حلال « رواه مالك مرسلًا وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى وفي إسناده رجل مجهول . قوله « لا ينكح المحرم ولا ينكح » الأول بفتح الياء وكسر الكاف أى لا يتزوج لنفسه والثانى بضم الياء وكسر الكاف أى لا يتزوج امرأة بولاية ولا وكالة في مدة الاحرام: قال المسكرى ومن فتح الكاف من الثانى فقد صحف : قوله « ولا ينكح » أى لا ينكح المرأة وهو طلب زواجها وقيل لا يكون خطيبا في النكاح بين يدي العقد والظاهر الأول : قوله « تزوج ميمونة وهو محرم » أجيب عن هذا بأنه مخالف لرواية أكثر الصحابة ولم يروه كذلك الا ابن عباس كما قال عياض ولكنه متعقب بأنه قد صح من رواية عائشة وابى هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب ثانيا بأنه تزوجها في أرض الحرم وهو حلال فأطلق ابن عباس على من في الحرم انه محرم وهو بعيد وأجيب ثالثا بالمعارضة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك رواية أبي رافع وهو السفير وهما أخبر بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المرجح أن ابن عباس روايته مثبتة وهى أولى من النافية وبحجاب بأن رواية ميمونة وأبي رافع أيضا مثبتة لوقوع عقد النكاح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حلال وأجيب رابعا بأن غاية حديث ابن عباس انه حكاية فعل وهى لا تعارض صريح القول أعني النهي عن أن ينكح المحرم أو ينكح ولكن هذا انما يصار اليه عند تعذر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن رواية ابن عباس أرجح من رواية غيره وذلك بأن يجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم مخصصا له من عموم ذلك القول كما نقرر في الأصول اذا فرض تأخر الفعل عن القول فان فرض تقدمه ففيه الخلاف المشهور في الأصول في جواز تخصيص العام المتأخر بالخاص المتقدم كما هو المذهب الحق أو جعل العام المتأخر ناسخا كما ذهب اليه البعض . اذا تقرر هذا فالحق انه يحرم أن يتزوج المحرم أو يتزوج غيره كما ذهب اليه الجمهور وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية الموطوءة وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص وهو قاسد الاعتبار . وظاهر النهي عدم الفرق بين من تزوج غيره بالولاية الخاصة او العامة كالسلطان والقاضى . وقال بعض الشافعية والامام يحيى انه يجوز ان يتزوج المحرم بالولاية العامة وهو تخصيص لعموم النص بلا

مخصص: قوله « بسرف » بفتح الميم وكسر الراء موضع معروف : قوله (في الظلة)
بضم الظاء وتشديد اللام كل ما اظل من الشمس : قوله « القى بني فيها » اي التي زفت
اليه فيها : قوله « وهم ابن عباس » هذا هو احد الأجوبة التي اجاب بها الجمهور
عن حديث ابن عباس *

٧ وعن عمر وعلى وأبي هريرة « أنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله
وهو محرم بالحج فقالوا يتفدان لوجهها حتى يقضيا حجها ثم عليهما حج قابل
والهدي قال علي فاذا أهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجها » * وعن
ابن عباس انه « سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل ان يفيض فأمره ان ينحر
بدنة » والجميع لما لك في الموطأ *

اثر عمر وعلى وأبي هريرة هو في الموطأ كما قال المصنف ولكنه ذكره بلاغا
عنهم واسنده البيهقي من حديث عطاء عن عمر وفيه ارسال ورواه سعيد بن منصور
عن مجاهد عن عمر وهو منقطع. وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عنه . وعن علي وهو
منقطع أيضا بين الحكم وبينه. وأثر ابن عباس رواه البيهقي من طريق أبي بشر
عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه أن أبا بشر قال لقيت سعيد بن جبير فذكرت
ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول (وفي الباب) عن ابن عمر عند أحمد انه
سئل عن رجل وامرأة حاجين وقع عليهما قبل الافاضة فقال ليحجا قابلا . وعن ابن
عمرو بن العاص عند الدارقطني والحاكم والبيهقي نحو قول ابن عمرو وقد روى نحو
هذه الآثار مرفوعا عند أبي داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم « ان رجلا
من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسألا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
اقضيا نسكا واهديا هديا » قال الحافظ رجاله ثقات مع ارساله . ورواه ابن وهب في موطئه
من طريق سعيد بن المسيب مرسلًا وتأثر على المذكور في الباب في التفرق أخرج
نحوه البيهقي عن ابن عباس موقوفا وروى ابن وهب في موطئه عن سعيد بن المسيب
مرفوعا مرسلًا نحوه وفيه ابن لهيعة وهو عند أبي داود في المراسيل بسند معضل
: قوله « حتى يقضيا حجها » استدل به من قال انه يجب المضي في فاسد الحج وهم
الأكثر وقال داود لا يجب كالأصالة . قوله « ثم عليهما حج قابل » استدل به من
قال انه يجب قضاء الحج الذي فسدهم الجمهور : قوله « والهدي » تمسك به من قال

لأن كفارة الوطء شاة لأنها أقل ما يصدق عليه الهدى وهو مروي عن أبي حنيفة والناصر ويدل على ما قاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم «واهديا هديا» كما في مرسل أبي داود المذكور. وذهب الجمهور إلى أنها تجب بدنة على الزوج وبدنة على الزوجة ونجب بدنة الزوجة على الزوج إذا كانت مكروهة لا مطاوعة. وقال أبو حنيفة ومحمد على الزوج مطلقا. وقال الشافعي في أحد قولييه عليها هدى واحد لظاهر الخبر والأثر. وقال الإمام يحيى بدنة المرأة عليها إذا لم يفصل الدليل: قوله «تفرقا حتى يقضيا حجهما». فيه دليل على مشروعية التفرق وقد حكى ذلك في البحر عن علي وابن عباس وعثمان والعترة وأكثر الفقهاء واختلفوا هل واجب أم لا فذهب أكثر العترة وعطاء ومالك والشافعي في أحد قولييه إلى الوجوب. وذهب الإمام يحيى والشافعي في أحد قولييه إلى الندب. وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يندب (رواه علم) أنه ليس في الباب من المرفوع ما تقوم به الحجة والموقوف ليس بحجة فمن لم يقبل المرسل ولا رأى حجية أقوال الصحابة فهو في سعة عن التزام هذه الأحكام وله في ذلك سلف صالح كداود الظاهري *

(باب تحريم قتل الصيد وضمانه بنظيره)

❦ قال الله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم) الآية *

١ وعن جابر قال «جمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الضبع يصيبه المحرم كبشا وجمله من الصيد» رواه أبو داود وابن ماجه ❦ ☆

الحديث أخرجه أيضا بقية أهل السنن وابن حبان وأحمد والحاكم في المستدرک قال الترمذي سألت عنه البخاري فصححه وكذا صححه عبد الحق وقد أعل بالوقف وقال البيهقي هو حديث جيد تقوم به الحجة ورواه عن جابر عن عمرو وقال لا أراه الارتفاع ورواه الشافعي موقوفا وصحح وقفه من هذا الوجه الدارقطني ورواه من وجه آخر هو والحاكم مرفوعا (وفي الباب) عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي قال البيهقي روى موقوفا عن ابن عباس والآية الكريمة أصل أصيل في وجوب الجزاء على من قتل صيدا وهو محرم ويكون الجزاء مماثلا للمقتول ويرجع في ذلك إلى حكم عدلين كما

ذهب اليه مالك وهو ظاهر الآية وقيل انه لا يرجع الى حكم العدلين الا فيما لا مثل له وأما
فيما له مثل فيرجع فيه الى ما حكم به السلف والا يحكم فيه السلف رجع الى ما حكم به عدلان
واختلفوا في أي شيء تعتبر المائة فقيل في الشكل أو الفعل وقيل في القيمة (والحديث يدل على)
على ان الضبع صيد وان فيه كبشا *

٢ وعن محمد بن سيرين « ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني
أجريت أنا وصاحب لي فرسين نستبق الى ثغرة ثنية فاصبنا ظيما ونحن محرمان
فماذا تري فقال عمر لرجل بجانبه تعال حتى نحكم انا وانت قال فحكما عليه بمنزولي
الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع ان يحكم في ظبي حتى دعا رجلا فحكم
معه فسمع عمر قول الرجل فدعاه فسأله هل تقرأ سورة المائدة فقال لا فقال هل
تعرف هذا الرجل الذي حكم معي فقال لا فقال لو أخبرني انك تقرأ سورة المائدة
لا وجعتك ضربا ثم قال ان الله عز وجل يقول في كتابه (يحكم به ذوا عدل منكم
هديا بالغ الكسبة) وهذا عبد الرحمن بن عوف « رواه مالك في الموطأ * ٣ وعن جابر
« ان عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بئناق وفي اليربوع
بجفرة » رواه مالك في الموطأ * ٤ وعن الاجلح بن عبد الله عن أبي الزبير عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « في الضبع اذا أصابه المحرم كبش وفي
الظبي شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة قال والجفرة التي قد ارتعت » رواه
الدارقطني قال ابن معين الاجلح ثقة وقال ابن عدي صدوق وقال ابو حاتم
لا يحتج بحديثه »

الاثر الاول رواه مالك في الموطأ عن عبد الملك بن قريب عن محمد بن سيرين
وعبد الملك بن قريب هو الاصمعي وهو ثقة والاثر الثاني لم يذكر مالك في الموطأ
قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير ان عمر بن الخطاب قضى في الضبع الح
وأخرجه أيضا الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج البيهقي عن ابن عباس انه
قضى في الأرنب بئناق. وروى عنه الشافعي من طريق الضحاك انه قضى في الارنب
بشاة. وأخرج البيهقي عن ابن مسعود انه قضى في اليربوع بجفرة. ورواه الشافعي
عنه من طريق مجاهد وروي أبو يولى عن عمرو قال لا أراه الا رفعه انه حكم في الضبع
بشاة وفي الارنب بئناق وفي اليربوع جفرة وفي الظبي كبش. وأخرج ابن أبي شيبة

عن عمر انه قضى في الأرنب بيقرة. وروى ابراهيم الحري في الغريب عن ابن عباس انه قضى في اليربوع بحمل والحمل ولد الضان الذكر. وحديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وأبو يعلى وقال عن جابر عن عمر رفعه وأما الدارقطني فرواه من طريق ابراهيم الضائع عن عطاء عن جابر برفعه. وكذلك الحاكم. ورواه الشافعي عن مالك عن أبي الزبير موقوفا على جابر وصحح وقفه الدارقطني من هذا الوجه كما سلف في أول الباب : قوله « فحكما عليه بمنز » قد وافقهما على ذلك علي وعثمان وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عمر في إيجاب غناق في الأرنب وجفرة في اليربوع كما حكى ذلك المهدي في البحر عنهم وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع المذكور في الباب الا في الظبي فانه أوجب فيه شاة ولكنها قد تطلق الشاة على المعز. قال في القاموس الشاة الواحدة من الغنم المذكور والانثى أو يكون من الضان والمعز والظباء والبقر والنعام وحمر الوحش انتهى . قوله « جفرة » الجفرة بفتح الجيم هي الانثى من ولد الضان التي بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والعنز بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي الانثى من المعز الجمع أعنز وعنوز وعناز *

* باب منع المحرم من أكل لحم الصيد الا اذا لم يصد

لأجله ولا أعان عليه *

١ عن الصعب بن جثامة انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمارا وحشيا وهو بالابواء أو بودان فردده عليه فلما رأى ما في وجهه قال انا لم فردده عليك الا انا حرم متفق عليه . ولاحمد ومسلم لحم حمار وحش * ٢ وعن زيد بن أرقم وقال له ابن عباس يستدكره « كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فردده وقال انا لانا كله انا حرم » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي *

قوله « حمارا وحشيا » هكذا رواية مالك ولم يختلف عنه الرواة في ذلك وتابعه

على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عينة فقال لحم حمار وحش كما وقع في الرواية الأخيرة وبين الحميدي أنه كان يقول حمار وحش ثم صار يقول لحم حمار وحش فدل على اضطرابه فيه. قال في الفتح وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال ثم ساقها ولكنه يقوي ما رواه ابن عينة حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن ابن عباس أن الذي أهداه الصعب بن جثامة لحم حمار وأخرجه مسلم أيضا من طريق حبيب ابن أبي ثابت عن سعيد فقال تارة حمار وحش وتارة شق حمار قوله «بالأبواء» بفتح الهزة وسكون الواو وفتح الجيم من أعمال الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهلة قيل سمي بالأبواء لوبائه وقيل لأن السيول تنبؤة أي تحله . قوله «أوبودان» شك من الراوي وهو بفتح الواو وتشديد الدال آخره نون موضع بقرب الجحفة . قوله «فرده» اتفقت الروايات كلها على أنه رده عليه كما قال الحافظ الأمازيغي ابن وهب والبيهقي من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية أن الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم قال البيهقي إن كان هذا محفوظا حمل على أنه رد الحي وقبل اللحم . قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر فإن الطرق كلها محفوظة فلم يرد حيا لكونه صيد لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقبلة أخرى حيث لم يصد لاجله وقد قال الشافعي في الأم إن كان الصعب أهدى له حمارا حيا فليس للمحرم أن يذبح حمارا وحش حيا وإن كان أهدى له لحما فقد يحتمل أن يكون قد علم أنه صيد له انتهى . ويحتمل أن يكون القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية في وقت آخر وهو وقت رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة إلى المدينة . قال القرطبي يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدى حمارا أراد بهامه مذبوحا لاجيا ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا ويحتمل أنه أهداه له حيا فلم يردده عليه ذكاه وأتاه بعضه منه ظانا أنه أنما رده عليه لمعنى يختص بجملة فاعلمه بامتناعه أن حكم الجزء من الصيد حكم الكل والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات : قوله «أنا لم نرده عليك» قال في الفتح قال القاضي عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبي ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا

الصواب انه بضم الدال لان المضعف من المجزوم يراعى فيه الوار التي توجبها ضمة الهاء بعدها قال وايس الفتح بغلط بل ذكره ثعلب في الفصيح نعم تعقبوه عليه بانه ضعيف وأجازوا فيه الكسر وهو أضعف ! لا وجه وهي لغة حكاهما إلا خفش عن بني عقيل واذا وليه ضمير المؤنث نحو ردها قالفتح لازم اتفاقا كذا قال النووي : ووقع في رواية الكشميني لم نردده بفك الادغام وضم الاولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه . قوله « الا أنا حرم » زاد النسائي « لانا كل الصيد » وفي حديث ابن عباس « انا لانا كله انا حرم » وقد استدل بهذا من قال بتحريم الاكل من لحم الصيد علي المحرم مطلقا لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث واثوري واسحق والهادوية واستدلوا أيضا بمعوم قوله تعالى (وحرم عليكم صيد البر) ولكنه يعارض ذلك حديث طلحة وحديث البهزي وحديث أبي قتادة وسناني هذه الأحاديث . وقال الكوفيون وطائفة من السلف انه يجوز للمحرم أكل لحم الصيد مطلقا وعسكوا بالأحاديث التي سناني وكلا المذهبين يستلزم اطراح بعض الأحاديث الصحيحة بلا موجب والحق ما ذهب اليه الجمهور من الجمع بين الأحاديث المختلفة فقالوا احاديث القبول محمولة علي ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم وأحاديث الرد محمولة علي ما صاده الحلال لاجل المحرم قالوا والسبب بالاعتصار على الاحرام عند الاعتذار للصعب ان الصيد لا يحرم علي المرء اذا صيد له الا اذا كان محرما فاقصر عن تبين الشرط الاصلى وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الآتي *

٣ عن علي « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بيض النعام فقال انا قوم حرم أطعموه أهل الحل » رواه أحمد * عن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي وهو ابن أخي طلحة قال كنا مع طلحة ونحن حرم فاهدي لنا طير وطلحة راقد فنأكل من أكل ومنا من تورع فلم يأكل فلما استيقظ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد ومسلم والنسائي *

حديث علي أخرجه أيضا البزار وفي اسناده علي بن زيد وفيه كلام وقد

وثق وبقية رجاله رجال الصحيح وهو حديث طويل هذا طرف منه : قوله «أطعموه أهل الحل » لابد من تقييد هذا الاطلاق بما ساف من اعتبار القصد بأن ذلك للمحرم فيحمل هذا على انه أخذ البيض قاصدا بأن ذلك لاجل المحرمين جمعاً بين الأدلة . وكذلك لابد من تقييد حديث طلحة بأن لا يكون من أهدي لهم الطير صادم لاجلهم وقد اختلف فيما يلزم المحرم اذا أصاب بيضة نعام فقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي انه يجب فيها القيمة وقال مالك في رواية عنه قيمة عشر بدنة وقال الشافعي في رواية عنه قيمة عشر النعامة . وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بأن الواجب القيمة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن عجرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في بيض نعامة أصابه محرم بقيمته » وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان . وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث أبي المهزم وهو أضعف منهما . واستدل الهادي بما أخرجه الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم في بيض النعام في كل بيضة صيام يوم » قال عبد الحق لا يسند من وجه صحيح وفي إسناده أبي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزناد ولم يسم منه كما قال أبو حاتم والدارقطني . قوله « ابن عبد الله التيمي » كذا في نسخ المتقي والصواب ابن عبيد الله معنرا : قوله « وفق من أكله » أي صوبه كذا في شرح مسلم ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوفيق *

٥ وعن عمير بن سلمة الضمري عن رجل من بهز « انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد مكة حتى اذا كانوا في بهض وادي الروحاء وجد الناس حمار وحش عقير اذكروه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقروه حتى يأتي صاحبه فأتى البهزي وكان صاحبه فقال يا رسول الله شأنكم هذا الحمار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر فقسمه في الرفاق وهم محرمون قال ثم مررنا حتى اذا كنا بالانابة اذا نحن بظبي حاقف في ظل فيه سهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً ان يقف عنده حتى يخبر الناس عنه » رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ *


الحديث صححه ابن خزيمة وغيره لما قال في الفتح: قوله «أقروه» أي اتركوه. قوله «قامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر» الخ ينبغي أن يقيد هذا الإطلاق بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أن البهزي لم يصدده لاجلهم بقريضة حال أومقال للجمع بين الأدلة كما تقدم: قوله «في الرقاق» جمع رقة: قوله «بالاثابة» بضم الهمزة وكسرهما بعدها ثاء مثلثة وبعد الألف تحتية موضع بين الحرمين فيه مسجد نبوي أو بشر دون العرج قال في القاموس هو بضم الهمزة ويثالث: قوله «حاقف» قال في القاموس الحاقف الرابض في حقف من الرمل أو يكون منطويا كالحقف وقد انحني وتثنى في نومه وهو بين الحقوف انتهى: قوله «قامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» الخ إنما لم يأذن لمن معه بأكله لأمرين. أحدهما أنه حي وهو لا يجوز للمحرم ذبح الصيد الحي. الثاني أن صاحبه الذي رماه قد صار أحق به فلا يجوز أكله إلا باذن ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم في حمار البهزي «أقروه حتى يأتي صاحبه وفيه دليل على أنه يشرع للرئيس إذا رأى صيدا لا يقدر على حفظ نفسه للهرب إما لضعف فيه أو لجناية أصابته أن يأمر من يحفظه من أصحابه»

٦ وعن أبي قتادة قال «كنت يوما جالسا مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أماننا والقوم محرمون وأنا غير محرم طام الحديبية فابصروا حمارا وحشيا وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني وأحبوا لواني أبصرته فالتفت فابصرته فقامت إلي الفرس فامسرتة ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم تاولوني السوط والرمح قالوا والله لا نعينك عليه فنهضت فزات فأخذتهما ثم ركبت فشددت علي الحمار فمقرته ثم جئت به وقدمات فوقعوا فيه يأكلونه ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا وخبات المضد معي فادر كنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألتنا عن ذلك فقال هل معكم منه شيء فقلت نعم فناولته المضد فأكأ وهو محرم» متفق عليه. ولفظه للبخاري ولهم في رواية «هو حلال فكلوه» ولمسلم «هل أشار إليه إنسان أو أمره بشيء قالوا لا قال فكلوه» وللبخاري «قال منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها» ☆

قوله «أما منا» بفتح الهمزة قوله «طام الحديبية» هذا هو الصواب ووقع في

رواية للبخاري « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجا وهو غلط كما قال
 الاسماعيلي فان القصة كانت في العمرة. وقال الحافظ لا غلط في ذلك بل هو من
 الجواز الشائع وأيضا فالحج في الأصل القصد للبيت فكأنه قال خرج قاصدا للبيت
 ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر . قوله « والله لا نعينك » زادا أبو عوانة انا محرمون
 وفيه دليل على أنهم قد كانوا علموا انه يحرم علي المحرم الاعانة على قتل الصيد .
 قوله « وخبأت » وفي رواية للبخاري « فحملنا ما بقي من لحم الاثنان » قوله « فكلوه »
 صيغة الامر هنا للإباحة لا للوجوب لانها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن
 الوجوب ف وقعت على مقتضى السؤال : قوله « قال منكم أحد » الخ في رواية للبخاري قال
 أنتم بزيادة الهمزة ولفظ مسلم هل منكم أحد أمره . فيه دليل على أن مجرد الأمر من
 المحرم للصائد بأن يحمل على الصيد والاشارة منه بما يوجب عدم الحل لمشاركته للصائد:
 قوله « ان يحمل عليها أو أشار اليها » الضمير راجع الى الاثنان لانه لا يطلق الاعلى الا تي
 وهي مذكورة في رواية البخاري ولفظه فرأينا حمرو وحش فحمل عليها أبو قتادة فعقر
 منها اثنان فزائنا فاكلنا من لحما ثم قلنا أنا كل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من
 لحما قال منكم أحد أمره الخ والروايات متفقة على افراد الحمار بالرؤية وأقادت هذه
 الرواية ان الحمار من جملة حمروان المقتول كان أنا أي أتى لقوله فعقر منها أنا
 (والحديث) فيه فوائد منها انه يحل للمحرم لحم ما يصيده الحلال اذا لم يكن صاده
 لاجله ولم يقع منه اعانة له وقد تقدم الخلاف في ذلك. ومنها أن مجرد محبة المحرم
 أن يقع من الحلال الصيد فيأكل منه غير قاذحة في احرامه ولا في حل الاكل
 منه. ومنها ان عقر الصيد ذكاته وسياق الكلام عليه ان شاء الله تعالى. ومنها
 جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرب منه *

٧ ~~عن~~ عن أبي قتادة قال « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 زمن الحديبية فاحرم أصحابي ولم أحرم فرأيت حمرا فحملت عليه فاصطدته فذكرت
 شأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر أني لم أكن احرمته وأنني
 انما اصطدته لك فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه
 حين أخبرته أني اصطدته له » رواه أحمد وابن ماجه باسناد جيد. قال أبو بكر النيسابوري

قوله انى اصطدته لك وانه لم يأكل منه لأعلم أحدا قاله فى هذا الحديث غير معمر 

الحديث أخرجه أيضا الدار قطنى والبيهقى وابن خزيمة وقد قال بمثل مقالة النيسابورى التى ذكرها المصنف ابن خزيمة والدار قطنى والجوزقى. قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلمه أبو قتادة انه اصطاده من أجله فلما علم امتنع وفيه نظر لانه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما أقره الله تعالى على الاكل حتى يعلمه أبو قتادة بانه صاده لاجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز وان الذى يحرم على المحرم انما هو الذى يعلم انه صيده من أجله وأما اذا أتى بلحم لا يدري ألحم صيد أم لا وهل صيد لاجله أم لا فله على أصل الاباحة فلا يكون حراما عليه عند الاكل ولكنه يبعد هذا ما تقدم من أنه لم يبق الا العصد. وقال البيهقى هذه الزيادة غريبة يعنى بقوله انى اصطدته لك قال والذى فى الصحيحين انه أكل منه. وقال النووى فى شرح المذهب يحتمل انه جرى لابي قتادة فى تلك السفرة قصتان قال ابن حزم لا يشك أحد بأن أبا قتادة لم يصد الحمار الا لنفسه ولاصحابه وهم محرمون فلم ينمهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم من أكله وكأنه يقول بانه يحل صيد الحلال للمحرم مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة. وقال ابن عبد البر كان اصطيد أبا قتادة الحمار لنفسه لا لأصحابه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجه أبا قتادة على طريق البحر مخافة العدو فلذلك لم يكن محرما عند اجتماعه بأصحابه لان مخرجهم لم يكن واحدا. قال الاثرم كنت أسمع أصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لابي قتادة مجاوزة الميقات بلا احرام ولا يدرون ما وجهه حتى رأيت مفسرا فى حديث عياض عن أبى سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأحرمتنا فلما كان مكان كذا وكذا اذا نحن بأبي قتادة كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعنه فى شىء قد سماء فذكر حديث الحمار الوحشى انتهى . والحديث من جملة أدلة الجمهور القائلين بانه يحرم صيد الحلال على المحرم اذا صاده لاجله ويحل له اذا لم يصده لاجله ولهذا لما أخبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم بانه صاده لاجله لم يأكل منه وأمر أصحابه بالاكل 

٨ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم » رواه الخمسة إلا ابن ماجه: وقال الشافعي هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقبحه *
الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا المطلب عن جابر وعمرو ومختلف فيه مع كونه من رجال الصحيحين ومولا قال الترمذي لا يعرف له سماع من جابر وقال في موضع آخر قال محمد لا أعرف له سماعا من أحد من الصحابة إلا قوله حدثني من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد رواه الشافعي عن عمرو عن رجل من الانصار عن جابر . ورواه الطبراني عن عمرو عن المطلب عن أبي موسى وفي إسناده يوسف بن خالد السقي وهو متروك ورواه الخطيب عن مالك عن نافع عن ابن عمر وفي إسناده عثمان بن خالد الخزومي وهو ضعيف جدا (هذا الحديث) صريح في التفرقة بين أن يصيده المحرم أو يصيده غيره له وبين أن لا يصيده المحرم ولا يصاد له بل يصيده الحلال لنفسه ويطعمه المحرم ومفيد لبقية الأحاديث المطلقة كحديث الصعب وطلحة وأبي قتادة ومخصص لمعوم الآية المتقدمة *

(باب صيد الحرم وشجره)

١ عن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام لا يعصده شوكه ولا يختل خلاه ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته إلا لعرف فقال العباس إلا الاذخر فإنه لا بد لهم منه فإنه للقيون والبيوت فقال ألا الاذخر » * ٢ وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قال لا ينفر صيدها ولا يختل شوكها ولا تحل ساقطها إلا لمنشد فقال العباس ألا الاذخر فانا نجعله لقبورنا وبيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا الاذخر » متفق عليهما . وفي لفظهم « لا يعصده شجرها بدل قوله لا يختل شوكها » *
قوله « لا يعصده شوكه » بضم أوله وسكون المهملة وفتح الضاد المعجمة

أي لا يقطع . وفي رواية للبخاري «ولا يعضد بها شجرة» قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهى عنه بما ينبت الله تعالى من غير صنيع آدمي فاما ما نبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه فالجمهور على الجواز . وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأتى وقال عطاء يستغفر . وقال أبو حنيفة يؤخذ بقيمته هدى . وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيها دونها شاة . قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي أجاز قطع السوالك من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والثمر اذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فاشبهه الفواسق ومنعه الجمهور لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديثي الباب والقياس . مصادم لهذا النص فهو قاسد الاعتبار وهو أيضا قياس غير صحيح اقيام الفارق فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذي بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر من غير صنيع الآدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا انتهى : قوله «ولا يخلو خلاء» الحلا بالحاء المعجمة مقصور وذكر ابن التين انه وقع في رواية القابسي بالمد وهو الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وتخصيص التحريم بالرطب اشارة الى جواز رعي الياض وجواز اختلاؤه وهو أصح الوجهين للشافعية لان الياض كالصيد الميت . قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذخر اشارة الى تحريم الياض ويدل عليه ان في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يحنش حشيشها قال وأجمعوا على اباحة أخذ ما استنبتته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلاؤه . قوله «ولا ينفر صيده» بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاصطياد وقيل على ظاهره . قال النووي يحرم التنفير وهو الازعاج عن موضعه فان نقره عصي تاف أولا وان تلف في قاره قبل سكونه ضمن والا فلا قال قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الاتلاف بالأولى . قوله «ولا تلتقط لقطته الا لعرف» وكذلك قوله في الحديث الثاني «ولا تحل ساقطها الا المنشد» يأتي الكلام على هذا في اللقطة ان شاء الله تعالى . قوله «الا الاذخر»

بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المعجمة ايضا : قال في الفتح ثبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندفن وقضبان دفاق ثبت في السهل والحزن وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسددون به الخلل بين اللبنيات في القبور. ويجوز في قوله الا الاذخر الرفع على البدل مما قبله والنصب على الاستثناء واستدل به على جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه والكلام في ذلك معروف في الأصول واستدل به أيضا على جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس بواضح كما قال الحافظ : قوله « فانه للقيون » جمع قين وهو الحداد. قوله « لقيوننا وبيوتنا » قد سلف بيان الانتفاع به في القبور والبيوت *

٣- وعن عطاء « ان غلاما من قریش قتل حمامة من حمام مكة فامر ابن عباس ان يفدى عنه بشاة » رواه الشافعي *

الاثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق. وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم على عند الشافعي وابن عمر عند ابن أبي شيبة وعن عمر وعثمان عند الشافعي وابن أبي شيبة فهو لا يرضى كل واحد منهم بشاة في الحمامة وقد روى مثل ذلك عن جماعة من التابعين كما صم بن عمر رواه عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب رواه عنه البيهقي وعن نافع ابن عبد الحارث رواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال في حمام الحرم الحزاء وفي حمام الحل القيمة *

❦ باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام ❦

١- عن عائشة قالت « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » متفق عليه * ٢- وعن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهم جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » رواه الجماعة الا الترمذي * وفي لفظ « خمس لا جناح على من قتلهم في الحرم والاحرام الفأرة والعقرب والغراب والحدايا والكلب العقور » رواه أحمد ومسلم والنسائي *

٣ وعن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محرمًا بقتل حية بمنى »
رواه مسلم * ٤ وعن ابن عمر وسئل ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال
حدثني احدي نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يأمر بقتل الكلب العقور
والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية » رواه مسلم * ٥ وعن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال خمس كاهن فاسقة يقتلن المحرم ويقتلن في
الحرم الفأرة والعقرب والحية والكلب العقور والغراب » رواه أحمد *
حديث ابن عباس أورده في التلخيص وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في
الكبير والأوسط وفي اسناده ليث ابن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس : قوله « خمس » ذكر
الخمس يفيد بمفهومه نفي هذا الحكم عن غيرها وليس بحجة ولكنه عندنا لا كثر وعلى
تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولًا ثم بين بعد ذلك أن غير
الخمس مشترك معها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحية وهي سادسة كما في حديث ابن
عمر وحديث ابن مسعود وحديث ابن عباس المذكورة في الباب وزاد أبو داود من
حديث أبي سعيد « السبع العادي » وزاد بن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة
الذئب والنمر فصارت تسعا قال في الفتح لكن أقاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب
والنمر من تفسير الراوى للكلب العقور قال ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه
ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق شعيب بن المصيب قال قال صلى الله
عليه وآله وسلم « يقتل المحرم الحية والذئب » ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق
حجاج بن أرطاة عن وبرة ابن عمر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل
الذئب للمحرم. وحجاج ضعيف وقد خواف وروي موقوفًا كما أخرجه ابن أبي
شعبة. قوله « خمس فواسق » قال النووى هو باضافة خمس لاتوينه وجوز ابن دقيق العيد
الوجهين وأشار الى ترجيح الثانى قال النووى تسميته هذه الخمس فواسق تسمية
صحيحة جارية على وفق اللغة فان أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة
إذا خرجت عن قشرها فوصفت بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في
محريم قتله أو حله أو كله أو خروجها بالأيذاء والافساد. قوله « في الحل والحرم » ورد
في لفظ عند مسلم أمر وعند أبي عوانة ليقتل المحرم وظاهر الأمر الوجوب
ويحتمل الندب والاباحة وقد روى البزار من حديث أبي رافع أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم أمر بقتل العقرب والفأرة والحية والحدأة وهذا الأمر ورد بعد نهى المحرم عن القتل وفي الأمر الوارد بعد النهى خلاف معروف في الأصول هل يفيد الوجوب أولا . وفي لفظ لمسلم اذن وفي لفظ لابي داود قتلهن حلال للمحرم . قوله «الغراب» هذا الاطلاق مقيد بما عند مسلم من حديث عائشة بلفظ الا بقع وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض ولا عذر لمن قال يحمل المطلق على المقيد من هذا وقد اعتذر ابن بطلال وابن عبد البر عن قبول هذه الزيادة بانها لم تصح لانها من رواية قتادة وهو مدلس وتعقب ذلك الحافظ بأن شعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين الا ما هو مسموع لهم وهذه الزيادة من رواية شعبة بل صرح النسائي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بان الروايات المطلقة أصح وهو اعتذار قاسد لان الترجيح فرع التعارض ولا تعارض بين مطلق ومقيد ولا بين مزيد وزيادة غير منافية . قال في الفتح وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع وأقوا بجوازا كله فبقي ما عداه من الغرابان ملحقا بالابقع انتهى . قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب في الاحرام الاعطاء . قال الخطابي لم يتابع أحد عطاء على هذا : قوله «والحدأة» بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة بغير مد علي وزن عنبه وحكى صاحب المحكم فيه المد : قوله «والعقرب» قال الفتح هذا اللفظ للذكر والانشى وقد يقال عقربة وعقرباء وليس منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم . قال ابن المنذر لان علمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب : قوله «والفأرة» بهمزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل قال في الفتح ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم أخرجه عنه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم : قوله «والسكاب العقور» اختلف في المراد بالسكاب العقور فروي سعيد بن منصور عن أبي هريرة باسناد حسن كما قال الحافظ . انه الاسد وعن زيد بن اسلم انه قال وأى كلب أعقر من الحية . وقال زفر المراد به هنا الذئب خاصة وقال في الموطأ كل ما عقرت الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور وكذا نقل أبو غنيد عن سفيان وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة والمراد به هنا السكاب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب (احتج الجمهور) بقوله تعالى (وما علمتم من الجوارح مكلبين فاشتقها

(١٣٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

من اسم الكلب. وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فقتله الأسد» أخرجه الحاكم بإسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب هنا متناول لكل ما يجوز إطلاقه عليه وهو محل النزاع (فان قيل) اللام في الكلب تفيد العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم إلا إذا كان اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة وهو ممنوع والسند أنه لا يتبادر عند اطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف والتبادر علامة الحقيقة وعدمه علامة المجاز والجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز نعم الحاق ما عقر من السباع بالكلب العقور بجماع المقر صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ الكلب فلا: قوله «من الدواب» بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهي مادب من الحيوان من غير فرق بين الطير وغيره ومن أخرج الطير من الدواب فهذا الحديث من جملة ما يرد به عليه: قوله «والحديا» بضم أوله وتشديد الياء التحتانية مصورا وهي لغة حجازية قال قاسم بن ثابت الوجه الهمزة وكأنه سهل ثم أدغم: قوله «والحية» قال نافع لما قيل له فالحية قال لا يختلف فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتعبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبه عن الحكم وحماد انهما قالا لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب والأحاديث ترد عليهما وعند المالكية خلاف في قتل صغار الحيات والمقارب التي لا تؤذى *

(باب تفضيل مكة على سائر البلاد)

١ عن عبد الله بن عدي بن الحمراء «انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وهو واقف بالحزورة في سوق مكة والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله الى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه * وعن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة ما أطيبك من بلد وأحبك الي ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك» رواه الترمذي وصححه * قوله «بالحزورة» بفتح الحاء المهملة والزاي وفتح الواو المشددة بعدها راء ثم هاء هي الزاية الصغيرة، وفي القاموس الحزورة كقسورة الناقة المقتلة المذلة والراية الصغيرة انتهى: قوله «انك خير أرض الله» فيه دليل على ان مكة خير أرض الله على الاطلاق وأحبها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك

استدل من قال انها أفضل من المدينة. قال القاضي عياض ان موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم أفضل بقاع الأرض وان مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض واختلفوا في افضلها ما عدا موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكيان ان مكة أفضل واليه مال الجمهور وذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين الى ان المدينة أفضل واستدل الأولون بحديث عبد الله بن عدي المذكور في الباب. وقد أخرج أيضا ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم. قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه وقد ادعى القاضي عياض الاتفاق على استثناء البقعة التي قبر فيها صلى الله عليه وآله وسلم وعلي أنها أفضل البقاع قيل لانه قد روي ان المرء يدفن في البقعة التي اخذ منها ترابه عند ما يخلق كما روى ذلك ابن عبد البر في تمهيده من طريق عطاء الخراساني موقوفا. ومجابه عن هذا بأن أفضلية البقعة التي خلق منها صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان بطريق الاستنباط ونصبه في مقابلة النص الصحيح الصحيح غير لائق علي أنه معارض بما رواه الزبير بن بكار أن جبريل اخذ التراب الذي منه خلق صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فالبقعة التي خلق منها من بقاع مكة وهذا لا يقصر عن الصلاحية لمعارضة ذلك الموقوف لاسيما وفي اسناده عطاء الخراساني نعم ان صح الاتفاق الذي حكاه عياض كان هو الحجة عند من يرى ان الاجماع حجة (وقد استدلل القائلون بأفضلية المدينة بأدلة منها حديث «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة» كما في البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم «موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها» وهذا أيضا مع كونه لا ينتهض لمعارضة ذلك الحديث المصريح بالأفضلية هو أخص من الدعوى لان غاية ما فيه ان ذلك الموضع مخصوصه من المدينة قاضل وانه غير محل النزاع. وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بان قوله أنها من الجنة مجازاذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة (ان لك الا تجوع فيها ولا تهرى) وإنما المراد ان الصلاة فيها تؤدى الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم «الجنة تحت ظلال السيوف» قال ثم لو ثبت انه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة (فان قيل) ان ما قرب منها أفضل مما بعدلزمهم أن يقولوا

إن الجحفة أفضل من مكة ولا قائل به ومن جملة أدلة القائلين بأفضلية مكة على المدينة حديث ابن الزبير عند أحمد وعبد بن حميد وابن زنجويه وابن خزيمة والطحاوي والطبراني والبيهقي وابن حبان وصححه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى بمائة صلاة» وقد روى من طريق خمسة عشر من الصحابة. ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن أفضلية المسجد لأفضلية المحل الذى هو فيه ﴿ومن جملة﴾ ما استدلوأ به حديث «اللهم أنهم أخرجوني من أحب البلاد إلى قاسكني في أحب البلاد إليك» أخرجه الحاكم في المستدرك وبحساب بان النزاع في الأفضل لا فيما هو أحب والمحبة لا تستلزم الأفضلية والاستنباط لا يقاوم النص ﴿واعلم﴾ أن الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضعين الشريفين كالاشتغال ببيان الأفضل من القرآن و النبي صلى الله عليه وآله وسلم والكل من فضول الكلام التى لا تعلق به فائدة غير الجدال والخصام وقد أفضى النزاع فى ذلك وأشباهه إلى فتن وتلفيق حجج واهية كاستدلال المهلب على أفضلية المدينة بأنها هى التى ادخلت مكة وغيرها من القرى فى الاسلام فصار الجميع فى صحائف أهلها وبأنها تنفى الحبث كما ثبت فى الحديث الصحيح واجيب عن الاول بان أهل المدينة الذين فنحرامكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للفريقين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقعتين وعن الثانى بان ذلك إنما هو فى خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) والمنافق خبيث بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت على أنه إنما يدل ذلك على أنها فضيلة لا أنها فاضلة *

باب حرز المدينة وتحريم صيده وشجره

١- عن علي عليه السلام قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

المدينة حرم ما بين غير الى ثور « مختصر من حديث متفق عليه * ٢ وفي حديث علي
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة « لا يختلي خلاها ولا ينفر صيدها ولا
تلتقط لقطتها الا لمن اشاد بها ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال
ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة الا أن يعلف رجل بعيره » رواه أحمد وأبو داود
* ٣ وعن عباد بن تميم عن عمه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن إبراهيم
حرم مكة ودعاهلها واني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة » متفق عليه * ٤ وعن أبي
هريرة قال « حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابي المدينة وجعل اثني عشر
ميلا حول المدينة حتى » متفق عليه * ٥ وعن أبي هريرة في المدينة قال « سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شجرها أن يخبط أو يعصد » رواه أحمد
* ٦ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم
اني احرم ما بين جبلها مثل ما حرم إبراهيم مكة اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم »
متفق عليه * ٧ وللبخاري عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم
من كذا الى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث من أحدث فيها حدثا فعليه
لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » ☆ ولمسلم عن عاصم الأحول قال « سألت
أنسا أحرمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم هي حرام ولا يختلي
خلاها فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » * ٨ وعن أبي سعيد
« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لاني حرمت المدينة حرام ما بين مأزمها
أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح ولا يخبط فيها شجر الا لعلف » * ٩ وعن
جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن إبراهيم حرم مكة واني حرمت
المدينة ما بين لا بنيها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم * ٩ وعن جابر
« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المدينة حرام ما بين حرتيها وحماها كلها
لا يقطع شجره الا أن يعلف منها » رواه أحمد * ١٠

حديث علي الثاني رجاله رجال الصحيح وأصله في الصحيحين. وحديث جابر
الآخر في اسناده ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام معروف. قوله « ما بين غير الى ثور »
اما غير فهو بفتح العين المهملة واسكان التحتية وأما ثور فهو بفتح التثنية وسكون الواو
بعدها راه ومن الرواة من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه يا ضا لانهم انتقدوا

ان ذكره هنا خطأ. قال المازري قال بعض العلماء ثور هنا وهم من الراوى وانما ثور بمكة قال والصحيح الى أحد قال القاضي كذا قال أبو عبيد اصل الحديث من غير الى أحد انتهى قال النووى وكذا قال أبو بكر الحازمى الحافظ وغيره من الاثمة ان أصله من غير الى أحد قال قلت ويحتمل ان ثورا كان اسما لجبل هناك اما اجدوا ما غيره فخفى اسمه وقال مصعب الزبيرى ليس بالمدينة عير ولا ثور. قال عياض لا معنى لانكار عير بالمدينة فانه معروف وكذا قال جماعة من أهل اللغة. قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عير وثور لانهما بعينهما في المدينة أو سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة عيرا وثورا ارتجالا وسبقه الى الاول أبو عبيد على ما حكاه ابن الأثير عنه وقال المحب الطبري في الاحكام قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصرى أن حذاء أحد عن يساره جانحا الى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبرانه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الارض وما فيها من الجبال فكل أخبر ان ذلك الجبل اسمه ثور وثورادوا على ذلك قال فعلنا ان ذكر ثور المذكور في الحديث الصحيح صحيح وان عدم علم اكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه فائدة جلية انتهى. وقد ذكر مثل هذا الكلام في القاموس وقال أبو بكر بن حسين المراغي نزول المدينة في مختصره لاخبار المدينة ان خلف هل المدينة ينقلون عن سلفهم ان خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا الى الحمرة بتدوير يسمى ثورا قال وقد تحققت به بالمشاهدة: قوله «لا يخلى خلاها ولا يفر صيدها ولا تلتقط انطتها» قد تقدم تفسير هذه الالفاظ والكلام عليها في باب صيد الحرم وشجره: قوله «الامن أشادها» أي رفع صوته بتعريفها أبدا لا سنة كما في غيرها ولعله يأتي في النقطة بسط الكلام على نقطة مكة والمدينة وغيرهما. قوله «ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال» قال ابن رسلان هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز. قوله «ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة» استدل بهذا وبما في الأحاديث المذكورة في الباب من تحريم شجرها وخطبه وعضده وتحريم صيدها وتغييره الشافعي ومالك وأحمد والهادي وجمهور أهل العلم على أن للمدينة حرما كحرم مكة يحرم صيده وشجره. قال الشافعي ومالك فان قتل صيدا أو قطع شجرا فلا ضمان لانه ليس بمحل للنسك فاشبه الحمى. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى يجب فيه الجزاء كحرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله كما

حرم ابراهيم مكة وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناصر الى أن حرم المدينة ليس
بحرم على الحقيقة ولا تثبت له الاحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر ~~والاحاديث~~
ترد عليهم واستدلوا بحديث يا أبا عمير ما فعل النغير واجيب عنه بأن ذلك كان قبل تحريم
المدينة أو أنه من صيد الحل : قوله «الا ان يعلف رحل بعيره» فيه دل على جواز اخذ
الاشجار للعلف لا غيره فانه لا يحل كما سلف. قوله «ما بين لابي المدينة» قال أهل اللغة
اللابتان الحرتان واحدهما لابة بتخفيف الموحدة وهي الحرة والحرة الحجارة السود
وللمدينة لابتان شرقية وغربية وهي بينهما : قوله «وجمل اثني عشر ميلا» الخ
لفظ مسلم عن أبي هريرة قال «حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابي
المدينة قال أبو هريرة فلو وجدت الظباء ما بين لابتيهما ما ذعرتم او جعل اثني عشر
ليلا حول المدينة حمي» انتهى والضمير في قوله جعل راجع الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كما يدل على ذلك اللفظ الذي ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند
أبي داود من حديث عدي بن زيد الجذامي قال حمى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كل ناحية من المدينة يريد ابريدا فهذا مثل ما في الصحيحين لان البريد
أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال ~~وهذان الحديثان~~ فيهما التصريح بمقدار حرم
المدينة . قوله «ان يخبط أو يعضد» الخبط ضرب الشجر ليسقط ورقه والمعضد
القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث الا ما يساق به الجمل . قوله «ما بين
جبلينا» قد ادعى بعض الحنفية ان الحديث مضطرب لانه وقع التحديد في بعض
الروايات بالحرتين وفي بعضها باللابتين وفي بعضها بالجبلين وفي بعضها بصروثور
كما تقدم وفي بعضها بالمأزمين كما سيأتي. قال في الفتح وتعقب بأن الجمع بينهما واضح
ومثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة فان الجمع لو عذر أمكن الترجيح ولا شك أن
ما بين لابتيهما أرجح لتوارد الرواة عليها ورواية جبلينا لا تنافيها فيكون عند كل
لابة جبل أولابتيهما من جهة الجنوب والشمال وجبلينا من جهة الشرق والغرب
وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضر والمأزم قد يطلق على الجبل نفسه كما سيأتي
قوله «اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم» قال عياض البركة هنا بمعنى النماء والزيادة
وقال النووي الظاهر أن المراد البركة في نفس السكيل من المدينة بحيث يكفي المدفيا
من لا يكفيه في غيرها . قوله «من كذا الى كذا» جاء هكذا مبهما في روايات البخاري

ف قيل ان البخاري أجهمه عمد الما وقع عنده انه وهم ووقع عند مسلم الى ثور قال مراد بهذا المبهم من
غير اني ثور وقد تم - دم الكلام علي ذلك . قوله «من أحدث فيها حدثا» أي عمل
بخلاف السنة كمن ابتدع بها بدعة زاد مسلم وأبو داود في هذا الحديث «أو آوى
محدثا» . قوله «فما به لعنة الله» الخ أي اللعنة المستقرة من الله على الكفار وأضيف
الي الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الإبعاد عن
رحمة الله . وقيل المراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر
وليس هو كلعن الكافر واستدل بهذا علي أن الحدث في المدينة من الكبائر . قوله
«ما بين ما زميها» قال النووي المأزم بهزة بعد الميم وكسر الزاي وهو الجبل وقيل
المضيق بين جبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلين انتهى . قوله
«الايهراق فيها دم» فيه دليل على تحريم اراقه الدماء بالمدينة لغير ضرورة : قوله «الالعلف»
هو باسكان اللام مصدر علفت وأما العلف بفتح اللام وهو اسم للحشيش والتبن والشعير
ونحوها وفيه جواز أخذ أوراق الشجر للعلف لا خبط الاغصان وقطعها فانه حرام
قوله «عضاهها» العضاه بالقصر وكسر العين المهمة وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر فيه
شوك وحادتها عضاهة وعضضة : قوله «وحماها كلها» فيه دليل على ان حكم حمى المدينة
حكمها في تحريم صيده وشجره وقد تقدم بيان مقدار الحمى انه من كل ناحية
من نواحي المدينة يريد *

١٠ وعن عامر بن سعد عن أبيه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اني أحرم ما بين لابتى المدينة أن يقطع عضاهها أو يقتل صيدها » * ١١ وعن
عامر بن سعد « ان سعدا ركب الى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخبطه
فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد علي غلامهم أو عليهم ما أخذ
من غلامهم فقال معاذ الله ان أرد شيئا نقتليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأبي أن يرد عليهم » رواهما أحمد ومسلم * ١٢ وعن سليمان بن أبي عبد الله قال
« رأيت سعد بن أبي وقاص اخذ رجلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلبه ثيابه فجاء مواليه فقال إن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال من رأيتموه يصيد فيه شيئا فلكم سلبه
فلا ارد عليكم طعمة اطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ان شئتم

أعطيتكم ثمنه أعطيتكم» رواه أحمد وأبو داود وقال فيه « من أخذ أحدا بصيد فيه فليس له ثيابه » ❦ *

الحديث الأول قد تقدم الكلام عليه. والحديث الثالث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي إسناده سليمان بن أبي عبد الله المذكور قال أبو حاتم ليس بمشهور ولكن يعتبر بحديثه. قال الذهبي تابعي وثق وقد وهم البزار فقال لا يعلم روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأسعد ولا عنه إلا عامر وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضا أبو داود عن مولى لسعد عنه ورواه أيضا الحاكم فقال في حديث سعد أن الشيخين لم يخرجاه وهو في مسلم كما عرفت : قوله « فليس له » أي أخذ ما عليه من الثياب : قوله « ثقلته » أي أعطانيه قال في القاموس ثقله الثقل وثقله وأنقله أعطاه إياه وقال أيضا والثقل محركة الغنمة والهبة : قوله « طعمه » بضم الطاء وكسر هاء ومعنى الطعمة الأكلة وأما الكسر فجهة الكسب وهيته : قوله « فليس له ثيابه » هذا ظاهر في أنها تؤخذ ثيابه جميعها. وقال الماوردي يبقى له ما يستر عورته وصححه النووي واختاره جماعة من أصحاب الشافعي. وبقصة سعد هذه احتج من قال أن من صاده من حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم. قال النووي وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى. وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروى ذلك عن ابن أبي ذئب وابن المنذر انتهى. وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم ❦ وقد اختلف في السلب ثقل أنه لمن سلبه. وقيل لمساكين المدينة. وقيل لبيت المال وظاهر الأدلة أنه للسلب وأنه طعمة لكل من وجد فيه أحدا بصيد أو يأخذ من شجره *

❦ باب ما جاء في صيد وج ❦

١ ❦ عن محمد بن عبد الله بن شيان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن صيد وج وعضاه حرم محرمة لله عز وجل » رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه. ولفظه « إن صيد وج حرام » قال البخاري ولا يتابع عليه ❦ *

الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذرى وسكت عنه عبد الحق أيضا وتعقب بما نقل عن البخاري انه لم يصح وكذا قال الأزدى وذكر الذهبي أن الشافعي صححه وذكر الخلال أن أحمد ضعفه وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذكور كان يخطيء ومقتضاه تضعيف الحديث فانه ليس له غيره فان كان خطأ فيه فهو ضعيف وقال العقيلي لا يتابع الا بن جهة تقاربه في الضعف وقال النووي في شرح المذهب اسناده ضعيف قال وقال البخاري لا يصح وذكر الخلال في الملل أن أحمد ضعفه قوله « ابن شيان » هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن انسان كما في سنن أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيان هذا صوابه ابن انسان وقال في ترجمة عبد الله بن انسان له حديث في صيد ورج قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا هذا الحديث. قوله « وج » بفتح الواو وتشديد الجيم قال ابن رسلان هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال اصحابنا هو واد بالطائف. وقيل كل الطائف انتهى. وقال الحازمي في المؤلف والمختلف في الأماكن وج اسم لحصون الطائف وقيل لواحد منها وإنما اشتبه وج بوح بالحاء المهملة وهي ناحية نمان : قوله « وعضاه » بكسر العين كما سلف. قال الجوهرى العضاه كل شجر يعظم وله شوك : قوله « حرم » بفتح الحاء والراء الحرام كقولهم زمن وزمان : قوله « محرم لله تعالى » تأكيد للحرمة (والحديث) يدل على تحريم صيد وج وشجره وقد ذهب إلى كراهته الشافعي والامام محبي قال الشافعي في الاملاء اكره صيد وج قال في البحر بعد أن ذكر هذا الحديث أن صح فالقياس التحريم لكن منع منه الاجماع انتهى. وفي دعوى الاجماع نظر فانه قد جزم جمهور أصحاب الشافعي بالتحريم وقالوا أن مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم. قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر قول الشافعي في الاملاء والاصحاب فيه طريقان أصحهما وهو الذي أورده الجمهور القطع بتحريمه قالوا ومراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم ثم قال وفيه طريقان أصحهما وهو قول الجمهور يعني من أصحاب الشافعي أنه يأنى فيؤدبه الحاكم على فعله ولا يلزمه شيء لان الأصل عدم الضمان الا فيما ورد به الشرع ولم يرد في هذا شيء والطريق الثاني حكمه في الضمان حكم المدينة وشجرها

وفي وجوب الضمان فيه خلاف انتهى. وقد قدمنا الخلاف في ضمان صيد المدينة وشجرها. قال الخطابي ولست أعلم لتحريمه معنى إلا أن يكون ذلك على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين وقد يحتمل أن ذلك التحريم إنما كان في وقت معلوم الى مدة محصورة ثم نسخ قال أبو داود في السنن وكان ذلك بمعنى تحريم وج قبل نزوله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وحصاره ثقيفا انتهى والظاهر من الحديث تأييد التحريم ومن دعى النسخ فعليه الدليل لأن الأصل عدمه وأما ضمان صيده وشجره علي حد ضمان صيد الحرم المكي فوقوف علي ورود دليل يدل على ذلك لأن الأصل براءة الذمة ولا ملازمة بين التحريم والضمان *

ابواب دخول مكة وما يتعلق به

﴿ باب من أين يدخل اليها ﴾

١ - عن ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من الثنية العليا التي بالبطحاء وإذا خرج خرج من الثنية السفلى» رواه الجماعة إلا الترمذي * ٢ وعن طائفة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها» وفي رواية «دخل عام الفتح من كداء التي بأعلى مكة» متفق عليهما: وروى الثوري أبو داود وزاد «ودخل في العمرة من كدى» * قوله «من الثنية العليا» الثنية كل عقبة في طريق أو جبل فانها تسمى ثنية وهذه الثنية المعروفة بالثنية العليا هي التي ينزل منها الى باب المعلى مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي علي ما ذكره الأزرقى ثم سهلها كلها سلطان مصر الملك المؤيد: قوله «من الثنية السفلى» هي عند باب الشيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قميعان وعليها باب بني في القرن السابع: قوله «من كداء» بفتح الكاف والمد قال أبو عبيدة لا تصرف وهي الثنية العليا المتقدم ذكرها: قوله «ودخل في العمرة من كدا» بضم الكاف والقصر وهي الثنية السفلى المتقدم ذكرها. قال عياض والقرطبي وغيرها

اختلاف في ضبط كداء وكذا فالأكثر على أن اللمياء بالفتح والمد والسفلي بالفصر والضم وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قالوا واختلف في المعنى الذي لاجله خالف صلى الله عليه وآله وسلم بين طريقه فقيل ليتبرك به وذكروا شيئا مما تقدم في العيد وقد تقدم بسطه هناك وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا. وقيل الحكمة في ذلك المناسبة نجمة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة إلى فراقه وقيل لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج منها مختفيا في الهجرة فأراد أن يدخلها ظافرا غالبا. وقيل لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا للبيت ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك *

﴿ باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك ﴾

١ عن جابر «وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال قد حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكن يفعل» رواه أبو داود والنسائي والترمذي * ٢ وعن ابن جريج قال حدثت عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ترفع الأيدي في الصلاة وإذا رأى البيت وعلي الصفا والروضة وعشيرة وجميع وعند الجمرتين وعلى الميت * ٣ وعن ابن جريج «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزده من شرفه وكرمه بمن حجه واعتمر تشريفا وتعظيما وتكريما وبراه» رواهما الشافعي في مسنده * ٤

حديث جابر قال الترمذي إنما نعرفه من حديث شعبة. وذكر الخطابي أن سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ضعفوا حديث جابر هذا لأن في إسناده مهاجرين عكرمة المكي وهو مجهول عندهم. وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد الشامي عن مكحول به مراسلا وأبو سعيد هذا هو المصلوب وهو كذاب. ورواه الأزرقي في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضا بزيادة مهابة وبرافى الموضعين وكذا ذكره القزالي في الوسيط وبعقبه الرافعي بأن البر لا يتصور من البيت وأجاب النووي بأن معناه أكثر برزائريه ورواه سعيد بن منصور في السنن

له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول اذا رأيت البيت فقل اللهم زد فذكره مثله. ورواه الطبراني في مسند حذيفة بن أسيد مرفوعا وفي اسناده طاصم الكوري وهو كذاب وحديث ابن جريج هو معضل فيما بين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال. قال الشافعي بعد أن أورده ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء فلا أكرهه ولا أستحبه. قال البيهقي فكانه لم يعتمد على الحديث لانتقاطه ~~والحاصل~~ انه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية البيت وهو حكم شرعي لا يثبت الا بدليل. وأما الدعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه أخبار وآثار منها في الباب. ومنها ما أخرجه ابن المغلس ان عمر كان اذا نظر الى البيت قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام. ورواه سعيد بن منصور في السنن عن ابن عينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكر عمر ورواه الحاكم عن عمر أيضا وكذلك رواه البيهقي عنه *

باب طواف القدوم والزمّل والاضطباع فيه

١ ~~عن~~ عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الأول خبثا ثلاثا ومشى أربعا وكان يسمي بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة» وفي رواية «رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعا» وفي رواية «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم فانه يسمي ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة» متفق عليهن ~~في~~ ~~عن~~ قوله «الطواف الاول» فيه دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الأول. قال أصحاب الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو عمرة أما اذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل. قال النووي بلا خلاف ولا يشرع أيضا في كل طوافات الحج بل انما يشرع في واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف يعقبه سمي ويتصور ذلك في طواف القدوم وفي طواف الافاضة ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني انه لا يشرع الا في طواف القدوم وسواء أراد السمي بعده أم لا ويشرع في طواف العمرة اذ ليس فيها الا

طواف واحد. قوله «خب ثلاثا ومشى أربعا» الحبيب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى هو اسراع المشى مع تقارب الخطا وهو كالرمل. وفيه دليل على مشروعية الرمل في الطواف الاول وهو الذي عليه الجمهور قالوا هو سنة. وقال ابن عباس ليس هو بسنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل (وفيه أيضا) دليل على ان السنة أن يرمل في الثلاثة الاول ويمشى على عادته في الأربعة الباقية. قوله «وكان يسعى» الخ سيأتي الكلام على السعى. قوله «من الحجر الى الحجر» فيه دليل على انه يرمل في ثلاثة أشواط كاملة قال في الفتح ولا يشرع تدارك الرمل قلو تركه في الثلاثة لم يقضه في الأربعة لان هيتها السكينة ولا تغير وكذا قالت الهادوية قال ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ويختص بطواف يتعبه سعى على المشهور ولا فرق في استجابته بين ماشي وراكب ولادم بتركه عند الجمهور واختلف في ذلك المالكية وقد روى عن مالك ان عليه دما ولا دليل على ذلك (واعلم) انه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهبت المعتزة ومالك وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي الى أنه فرض لقوله تعالى (وايطوفوا بالبيت العتيق) وافعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله: «خذوا عني مناسككم» وقال أبو حنيفة انه سنة وقال الشافعي هو كتحية المسجد قال لا لانه ليس فيه إلا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح البحر انها لا تدل على طواف القدوم لانها في طواف الزيارة اجماعا والحق الوجوب لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم مبين للجمل واجب هو قوله تعالى «ولله على الناس حج البيت» وقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خذوا عني مناسككم» وقوله «حجوا كما رأيتموني أحج» وهذا الدليل يستلزم وجوب كل فعل فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الا ما خصه دليل فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلية فعليك بملاحظتها في جميع الابحاث التي ستمربك.

٢ وعن يعلى بن أمية «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف مضطجعا وعليه برد» رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وأبو داود وقال «يرد له أخضر» وأحمد ولفظه «لما قدم مكة طاف بالبيت وهو مضطجع ببرد له حضرمي» * ٣ وعن ابن عباس

«ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه اعتمر وامن جعرانة فرملوا بابيت وجعلوا
أرديتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى» رواه أحمد وأبو داود ❦ *
حديث يعلى بن أمية صححه الترمذي كما ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود
والمنذري. وحديث ابن عباس أخرجه نحوه الطبراني وسكت عنه أيضا أبو داود
والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال رجال الصحيح وقد صحح حديث
الاضطباع النووي في شرح مسلم: قوله «مضطبعا» هو افتعال من الضبع باسكان الباء
الموحدة وهو المضد وهو أن يدخل أزاره تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر
ويكون منكبه الأيمن مكشوقا كذا في شرح مسلم للنووي وشرح البخاري للحافظ
وهذه الهيئة هي المذكورة في حديث ابن عباس المذكور والحكمة في فعله أنه
يعين على اسراع المشي وقد ذهب إلى استحبابه الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر
قال أصحاب الشافعي وإنما يستحب الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل: قوله
«يرد له حضرمي» لفظ أبي داود يرد أخضر. قوله «تحت آباطهم» قال ابن
رسلان المراد أن يجعله تحت عاتقه الأيمن. قوله «ثم قذفوها» أي طرحوا طرفيها.
قوله «على عواتقهم» العاتق المنكب *
❧ وعن ابن عباس قال «قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه فقال المشركون أنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمى يثرب فامرهم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن يرملوا الاشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركعتين ولم
يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الاشواط كلها إلا الإبقاء عليهم» متفق عليه * ٥ وعن
ابن عباس قال «رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجته وفي عمره
كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء» رواه أحمد * ٦ وعن عمر قال «فيما الرملان الآن
والكشف عن المنكب وقد أطي الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لاندع
شيئا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» رواه أحمد وأبو داود وابن
ماجه * ٧ وعن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرمل في السبع الذي
أفاض فيه» رواه أبو داود وابن ماجه ❦ *

حديث ابن عباس الثاني أخرجه أحمد من طريق أبي معاوية عن ابن جريج عن عطاء
عنه وذكره في التلخيص وسكت عنه. وأثر عمر أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقي

وأصله في البخارى بلفظ مالنا وللرمل أء- كما رأينا المشركين وقد أهلكهم الله تعالى ثم قال شيء صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحب أن تركه وعزاه البيهقي اليه ومراده أصله. وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم قوله «يقدم» بفتح الدال وأما بضم الدال فمعناه يتقدم. قوله «وهنتهم» بتخفيف الهاء وقد يستعمل رباعيا قال القراء يقال وهنه الله وأرهنه ومعنى وهنتهم اضعفتهم. قوله «حمى يثرب» هو اسم المدينة في الجاهلية وسميت في الاسلام المدينة وطيبة وطابة. قوله «الأشواط» بفتح الهمزة وسكون المعجمة جمع شوط وهو الجرى مرة الى الغاية والمراد به هنا الطونة حول الكعبة وهذا دليل على جواز تسمية الطواف شوطا. وقال مجاهد والتعبى انه يكره تسميته شوطا والحديث يرد عليهما قوله «الا لبقاء» بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرفق والشفقة وهو بالرفع على انه فاعل لم يمنعه ويجوز النصب (وفي الحديث) جواز اظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار ارها بهم ولا يعد ذلك من الرياء المذموم وفيه جواز المماريض بالفعل كما تجوز بالقول. قال في الفتح وربما كانت بالفعل أولى. قوله «وفى عمره كلها» فيه دليل على مشروعية الرمل في طواف العمرة. قوله «فيما الرملان» باثبات ألف ما الاستفهامية وهي لغة والاكثر يحذفونها والرملان مع-در رمل. قوله «والكشف عن المناكب» هو الاضطباع. قوله «أطى» أصله وطى فابدلت لوار همزة كما في وقت واقت ومعناه مهد وثبت. قوله «ومع ذلك لاندع شيئا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد الاسماعيلى فى آخره ثم رمل (وهو حاصله) أن عمر كان قد هم بترك الرمل في الطواف لانه عرف سببه وقد انقضى فهم ان يتركه لفقد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن يكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى ان الاتباع أولى ويؤيد مشروعية الرمل على الاطلاق ما ثبت فى حديث ابن عباس أنهم رملوا فى حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد نفى الله فى ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة. والرمل فى حجة الوداع ثابت أيضا فى حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره *

باب ما جاء في استلام الحجر الاسود وتقبيله وما يقال حينئذ

١ عن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق »
رواه احمد وابن ماجه والترمذي * ٢ وعن عمر « انه كان يقبل الحجر ويقول اني لا أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلك ما قبلتك » رواه الجماعة * ٣ وعن ابن عمر وسئل عن استلام الحجر فقال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله » رواه البخاري *
٤ وعن نافع قال « رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بفعله » متفق عليه

حديث ابن عباس صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم : قوله « لا تضر ولا تنفع » أخرج الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب انه يضر وينفع وذكر ان الله تعالى لما أخذ الميثاق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله لسان ذئق يشهد لمن استلمه بالتوحيد وفي اسناده أبو هرون العبدى وهو ضعيف جدا ولكنه يشد عضده حديث ابن عباس المتقدم قال الطبرى إنما قال عمر ذلك لان الناس كانوا حديثى عهد بعبادة الاصنام فخشى أن يظن الجهال ان استلام الحجر من باب تعظيم الأُحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فاراد أن يعلم الناس ان استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لان الحجر يضر وينفع بذاته كما كانت الجاهلية تعبد الاوثان : قوله « ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » الخ فيه استحباب تقبيل الحجر الاسود واليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وسائر العلماء وحكى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والشافعى وأحمد انه يستحب بعد تقبيل الحجر السجود عليه بالجبهة وبه قال الجمهور وروى عن مالك أنه بدعة واعترف القاضى عياض بشذوذ مالك في ذلك وقد (م ١٥ - ج ٥ نيل الاوطار)

أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقوفا «انه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه» ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعا. ورواه أبو داود الطيالسي والدارمي وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي ابن السكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله الحميدي . وقيل الخزومي باسناد متصل بابن عباس انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا لفظ الحاكم . قال الحافظ قال المعلى في حديثه هذا يعني جعفر بن عبد الله وهم واضطراب : قوله « يستلمه ويقبله » فيه دليل على أنه يستحب الجمع بين استلام الحجر وتقبيله والاستلام المسح باليد والتقبيل لها كما في حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون باقم فقط *

٥- وعن ابن عباس قال « طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن » متفق عليه . وفي لفظ « طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشي في يده وكبر » رواه أحمد والبخاري * ٦ وعن أبي الطفيل عامر بن واثلة « قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر بمحجن معه ويقبل المحجن » رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه * ٧ وعن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له يا عمر انك رجل قوي لا تراحم على الحجر فتؤذي الضيف ان وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وهلل وكبر » رواه أحمد *

حديث عمر في اسناده راو لم يسم : قوله « بمحجن » بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون هو عصا مخنية الرأس والمحجن الاعوجاج وبذلك شمي الحجون والاستلام افتعال من السلام بالفتح أي التحية قاله الازهرى . وقيل من السلام بالكسر أي الحجارة والمعنى أنه يومى بعصاه الى الركن حتى يصيبه : قوله « وكبر » فيه دليل على استحباب التكبير حال استلام الركن : قوله « ويقبل المحجن » في رواية ابن عمر المتقدمة انه استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله . ولسعيد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت ابا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابر اذا استلموا الحجر قبلوا ايديهم قبلوا ابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا قل في الفتح ولهذا قال الجمهور ان السنة أن يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع أن يستلمه

بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك. وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده علي فمه من غير تقبيل وقد استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر وكذلك تقبيل الحجج جواز تقبيل كل من يستحق التمجيد من آدمي وغيره وقد نقل عن الامام احمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره قام يري به بأسا واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني احد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين كذا في الفتح : قوله « قال له يا عمر انك رجل قوى » الخ فيه دليل على انه لا يجوز لمن كان له فضل قوة أن يضايق الناس اذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من أذية الضعفاء والاضرار بهم ولا كنهه يستلمه خاليا ان تمكن والا اكتفى بالإشارة والتهيل والتكبير مستقبلا له وقد روى الفاكهي من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذي ولا يؤذى *

﴿ باب استلام الركن اليماني مع الركن الاسود دون الآخرين ﴾

١- عن ابن « عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن اليماني والركن الاسود يحط الخطايا حطا » رواه أحمد والنسائي * ٢ وعن ابن عمر « قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمس من الأركان الا اليمانيين » رواه الجماعة الا الترمذي لكن له معناه من رواية ابن عباس * ٣ وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع ان يستلم الحجر والركن اليماني في كل طوافه رواه أحمد وأبو داود * ٤ وعن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه » رواه الدارقطني * ٥ وعن ابن عباس قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلم الركن اليماني قبله » رواه البخاري في تاريخه * ٦

حديث ابن عمر الاول في اسناده عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنة اختلط وحديثه الثالث في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال قال يحيى بن سليم الطائفي كان يري الارحاء وقال يحيى القطان هو ثقة لا يترك لرأي أخطأ فيه

وقال ابن المبارك كان يتكلم ودموعه تسيل ووثقه ابن معين وأبو حاتم . وقال ابن عدى في أحاديثه مالا يتابع عليه . وحديث ابن عباس الذي فيه أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه رواه أبو يعلى وفي إسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف قوله «الا اليمانيين» بتخفيف الياء على المشهور لأن الألف عوض عن ياء النسبة فلوشددت كان جمعا بين العوض والمعوض وجوزه سيبويه وإنما اقتصر صلى الله عليه وآله وسلم على استلام اليمانيين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر أنهما على قواعد إبراهيم دون الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته للكمبة على قواعد إبراهيم يستلم الأركان كلها كما روى ذلك عنه الأزرقى في كتاب مكة فعنى هذا يكون للركن الأول من الأركان الأربعة فضيلتان كونه الحجر الأسود وكونه على قواعد إبراهيم ولثاني الثانية فقط وليس للآخرين اعنى الشاميين شيء منهما فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يستلمان على رأى الجمهور . وروى ابن المنذر وغيره استلام الأركان جميعا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين وقد أخرج البخاري ومسلم أن عبيد بن جريح قال لابن عمر رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها فذكر منها ورأيتك لا تأمس من الأركان الا اليمانيين وفيه دليل على أن الذين رأهم عبيد كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنين اليمانيين قوله ويضع خده عليه فيه مشروعية وضع الخد على الركن اليماني وتقيله وقد ذهب إلى استحباب تقيل الركن اليماني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح تمسكاً بما ذكره المصنف من حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والدارقطني والكن الثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلمه فقط نعم ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما ينفي التقيل فإن صح ما روى عن ابن عباس تعين العمل به *

﴿ باب الطائف جعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الحجر ﴾

١ - عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً » رواه مسلم والنسائي * ٢

وعن عائشة قالت «سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجر أمن البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة قالت فما شأن بابيه مرتفعاً قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا ان قومك حديث عهد بالجاهلية فآخاف ان تسكر قلوبهم ان أدخل الحجر في البيت وأن الصق بابيه الأرض» متفق عليه. وفي رواية قالت «كنت أحب أن أدخل البيت أصلي فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فأدخلني الحجر فقال لي صلي في الحجر إذا اردت دخول البيت فأما هو قطعة من البيت ولكن قومك استقصروا حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت» رواه الحنابلة الا ابن ماجه وصححه الترمذي. وفيه اثبات التنقل في الكعبة ❦ *

قوله «أتى الحجر فاستلمه» الخ فيه دليل على انه يستحب ان يكون ابتداء الطواف من الحجر الأسود بعد استلامه وحكى في البحر عن الشافعي والامام يحيى أن ابتداء الطواف من الحجر الاسود فرض. قوله «ثم مشى على يمينه» استدله على مشروعية مشى الطائف بعد استلام الحجر على يمينه جاعلاً للبيت على يساره. وقد ذهب الى ان هذه الكيفية شرط لصحة الطواف الاكثر قالوا لو عكس لم يجزه قال في البحر ولا خلاف الا عن محمد بن داود الاصفهاني وأنكر عليه وهو باقته انتهى: ولا يخفاك ان الحكم على بعض أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بالوجوب لانها بيان لمجمل واجب وعلى بعضها بعدهم تحكم محض لفقد دليل يدل على الفرق بينها. قوله «أمن البيت هو قال نعم» هذا ظاهر بان الحجر كله من البيت ويدل على ذلك أيضاً قوله في الرواية الثانية «فأما هو قطعة من البيت» وبذلك كان يفتي ابن عباس فأخرج عبد الرزاق انه قال لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ولكن ماورد من الروايات انقاضية بانه كله من البيت مقيد بروايات صحيحة منها عند مسلم من حديث عائشة بلفظ «حتى أزيد فيه من الحجر» وله من وجه آخر عنهما مرفوعاً بلفظ «فان بدا لقومك ان يبنوه بعدى فهلمى لاربيك ما تركوا منه فاراها قريباً من سبعة أذرع وله أيضاً عنها مرفوعاً بلفظ «وزدت فيها من الحجر سبعة أذرع» وفي رواية للبخاري عن عروة «ان ذلك مقدار ستة أذرع» ولسفيان بن عيينة

في جامعه ان ابن الزبير زاد ستة أذرع وله أيضا عنه انه زاد ستة أذرع وشبرا وهذا ذكره الشافعي في عدد من لقيهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه. وقد اجتمع من الروايات ما يدل على ان الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة. وأما ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة مرفوعا بلفظ «سكنت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع» فقال في الفتح هي شاذة والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ. قال الحفاظ. ثم ظهر لي لرواية عطاء وجه وهو انه يريد بها ماعدا الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الاخرى فان الذي عدا الفرجة أربعة أذرع وشيء ولهذا وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولا تدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فيحمل هذا على الغاء الكسر ورواية عطاء على جبره وتحصيل الجمع بين الروايات كلها بذلك: قوله «ان قومك» أي قريشا: قوله «قصرت بهم النفقة» بتشديد الصاد أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرق وغيره وتوضيحه ما ذكره ابن اسحق في السيرة عن أبي وهب الخزومي انه قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا بيع وبا ولا مظلمة أحد من الناس: قوله «ليدخلوا من شاؤا» زاد مسلم «فكان الرجل اذا أراد أن يدخلها يدعوونه ليرتقي حتي اذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط» قوله «حديث عهد» في لفظ للبخاري «حديث عهدهم» بتوين حديث: قوله «بالجاهلية» في رواية للبخاري بجاهلية وفي أخرى له بكفر. ولا يبي عوانة بشرك: قوله «فأخاف ان تتكر قلوبهم» في رواية للبخاري تنفر ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم ان النفرة التي خشيا صلى الله عليه وآله وسلم ان ينسبوه الي الفخر دونهم وجواب لولا محذوف وقد رواه مسلم بلفظ «فأخاف أن تتكر قلوبهم لنظرت ان أدخل الحجر» ورواه الاسماعيلي بلفظ «لنظرت فأدخلت» وفيه دليل على انه يجوز للعالم ترك التعريف ببعض أمور الشريعة اذا خشى نفرة قلوب العامة عن ذلك *

باب الطهارة والسترة للطواف

١ في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يطوف بالبيت عريان » ☆ ٢ وعن عائشة « ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم انه توضأ ثم طاف بالبيت » متفق عليهما * ٣ وعن عائشة « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضي المناسك كلها الا الطواف » رواه أحمد وهو دليل على جواز السعي مع الحدث * ٤ وعن عائشة انها قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نذكر الا الحج حتى جئنا سرف فطمست قدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي فقال مالك لعلك نفست فقالت نعم قال هذا شيء كتبه الله عز وجل على بنات آدم افعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » متفق عليه . ولمسلم في رواية « فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي » * ٥

حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور ابن أبي شيبه بإسناد صحيح من حديث ابن عمرو وأخرج نحوه الطبراني عنه بإسناد فيه متروك وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الاحرام . قوله « لا يطوف بالبيت عريان » فيه دليل على انه يجب ستر العورة في حال الطواف . وقد اختلف هل الستر شرط لصحة الطواف أولا فذهب الجمهور الى انه شرط وذهبت الحنفية والهادوية الى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد مادام بمكة فان خرج لزمه دم . وذكر ابن اسحق في سبب طواف الجاهلية كذلك ان قريشا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف الا في ثياب أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خالف فطاف بتيابه ألقاها اذا فرغ ثم لم ينتفع بها فجاء الاسلام بهدم ذلك . قوله « توضأ ثم طاف » لما كان هذا الفعل بيانا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » صالح للاستدلال به على الوجوب والخلاف في كون الطهارة شرطا أو غير شرط كالخلاف في الستر : قوله « تقضي المناسك كلها » أي تفعل المناسك كلها وفيه دليل

على ان الحائض تسمى . ويؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب «افعل ما يفعل الحاج» الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي اشرنا اليه بعد قوله الا الطواف ما لفظه وبين الصفا والمروة وكذلك زاد هذه الزيادة الطبراني من حديثه . وقد قال الحافظ ان اسناد ابن أبي شيبة صحيح : وقد ذهب الجمهور الى ان الطهارة غير واجبة ولا شرط في السعي ولم يحك ابن المنذر القول بالوجوب الا عن الحسن البصري . قال في الفتح وقد حكى المجد ابن تيمية من الحنابلة يعني المصنف رواية عندهم مثله . قوله «نفس» بفتح النون وكسر الفاء الحيف وبضم النون وفتحها الولادة والطمث الحيف أيضا . قوله «حتى تطهري» بفتح التاء والطاء المهملة وتشديد الهاء أيضا وهو على حذف أحد التاءين وأصله تطهري والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكور في الباب (والحديث) ظاهر في نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل والنهي يقتضي الفساد المراد بالبطلان فيكون طواف الحائض باطلا وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين الى ان الطهارة غير شرط وروي عن عطاء اذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدا ثم حاضت أجزأ عنها *

باب ذكر الله في الطواف

١ عن عبد الله بن السائب قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن اليماني والحجر ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» رواه أحمد وأبو داود وقال «بين الركنين» * ٣ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكا فن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين» * ٣ وعن أبي هريرة «انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم الا سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله محبت عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات» رواها ابن

ماجه * وعن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة ورمي الجمار لاقامة ذكر الله تعالى » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه « انما جعل رمي الجمار والسمي بين الصفاء والمروة لاقامة ذكر الله تعالى » ❦ *

حديث عبدالله بن السائب أخرجه أيضا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث أبي هريرة الاول في اسناده اسماعيل ابن عياش وفيه مقال وفي اسناده أيضا هشام بن عمار وهو ثقة تغير باخرة . والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص . وحديثه الثاني ساقه ابن ماجه هو وحديثه الاول المذكور هنا باسناد واحد وفيه اسماعيل بن عياش وهشام بن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال . اسناده ضعيف . وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود وذكر المتذري أن الترمذي قال انه حديث حسن صحيح ❦ (وفي الباب) عن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهذا الدعاء بين الركعتين اللهم قنني بما رزقتني وبارك لي فيه وأخلف علي كل غائبة لي بخير » ❦ وعن أبي هريرة عند البزار غير ما ذكره المصنف « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق » وعن عبدالله بن السائب حديث آخر عند ابن عساكر من طريق بن ناجية بسند له ضعيف « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ابتداء طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماننا بك وتصديقنا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد » قال الحافظ لم أجده هكذا وقد ذكره صاحب الممذهب من حديث جابر وقد بيض له المتذري والنووي ورواه الشافعي عن ابن أبي نجيح . قال أخبرت « ان بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف نقول اذا استلمنا قال قولوا بسم الله والله أكبر إيماننا بالله وتصديقنا لما جاء به محمد » قال في التلخيص وهو في الام عن سعيد بن سالم عن ابن جريج ❦ (وفي الباب) أيضا عن ابن عمر من حديثه « كان اذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر » وسنده صحيح وروى العقيلي أيضا من حديثه « كان اذا أراد ان يستلم يقول اللهم إيماننا بك وتصديقنا بكتابك واتباعا لسنة نبيك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يستلمه » ❦ (١٦٢ ج ٥ نيل الاوطار)

رواه الواقدي في المغازي مرفوعا . وعن علي عند البيهقي والطبراني من طريق الحرث الاعور « انه كان اذا مر بالحجر الاسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال اللهم امانا بك وتصديقا بكتابك واتباعا لسنة نبيك » وعن عمر عند أحمد وقد تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر ﴿ وأحاديث ﴾ الباب تدل علي مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه في الطواف وقد حكى في البحر عن الأثر كثر انه لادم علي من ترك مسنونا . وعن الحسن البصري والثوري وابن الماجشون انه يلزم *

﴿ باب الطواف راكبا لعذر ﴾

١ ﴿ عن أم سلمة ﴾ أنها قدمت وهي مريضة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال طوفي من وراء الناس وأنت راكبة ، رواه الجماعة الا الترمذي * ٢ وعن جابر قال « طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبيت وبالصفاء والمروة في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه لان يراه الناس وليشرف ويسألوه فان الناس غشوه » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٣ وعن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعيره يستلم الركن كراهية ان يصرف عنه الناس » رواه مسلم * ٤ وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة وهو يشتكى فطاف على راحلته كلما أتى على الركن استلم الركن بمحجن فلما فرغ من طوافه أتاه فصرى ركعتين » رواه أحمد وأبو داود * ٥ وعن أبي الطفيل « قال قلت لابن عباس أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا أسنة هو فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذبوا قلت وما قولك صدقوا وكذبوا قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى خرج العواتق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثروا عليه ركب والمشي والسعي أفضل » رواه أحمد ومسلم ﴿ ☆

حدث ابن عباس الاول في اسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتاج به وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي زياد لفظة لم يوافق عليها . وهي قوله « وهو يشتكى » وقد

أنكره الشافعي وقال لأعلمه اشتكى في تلك الحجة: قوله «طوف من وراء الناس» هذا يقتضي منع طواف الراكب في المطاف. قال في الفتح لأدليل في طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على جواز الطواف راكبا بغير عذرو كلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى والركوب مكروه تنزيها قال والذي يترجح المنع لأن طوافه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد فاذا حوط امتنع داخله إذ لا يؤمن التلويت فلا يجوز بعد التحويط بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلويت كما في السمي: أقوله «لأن يراه الناس» الخ فيه بيان العلة التي لأجلها طاف صلى الله عليه وآله وسلم راكبا وكذلك قول عائشة كراهية أن يصرف الناس عنه . وفي رواية لمسلم كراهية أن يضرب بالباء الموحدة. قال النووي وكلاهما صحيح . وكذلك قول ابن عباس وهو يشتكى وقد ترجم عليه البخاري فقال باب المريض يطوف راكبا وكأنه أشار إلى هذا الحديث . وكذلك قول ابن عباس في حديثه الآخر فلما كثروا عليه فإن هذه الألفاظ كلها مصرحة بأن طوافه صلى الله عليه وآله وسلم كان أمذر فلا يلحق به من لا عذر له. وقد استدل أصحاب مالك وأحمد بطوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه قالوا لانه لا يؤمن ذلك من البعير ولو كان نجسا لما عرض المسجد له ويرد ذلك بوجوه أما أولا فلانه لم يكن اذ ذاك قد حوط المسجد كما تقدم وأما ثانيا فلانه ليس من لازم الطواف على البعير أن يبول وأما ثالثا فلانه يطهر منه المسجد كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقر ادخال الصبيان الاطفال المسجد مع انه لا يؤمن بولهم وأما رابعا فلانه يحتمل أن تكون راحلته عصمت من التلويت حينئذ كرامة له : قوله «صدقوا وكذبوا» الخ لفظ أبي داود «قال صدقوا وكذبوا قلت ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا قد طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة على بعير وكذبوا ليست بسنة» وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز الطواف بين الصفا والمروة للراكب لعذر قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما لفظه وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه انتهى . يعني نفى كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من الماشي أفضل *

باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بعدهما

رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق * ١ وعن جابر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما انتهى الى مقام ابراهيم قرأوا اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه ثم خرج الى الصفا، رواه أحمد ومسلم والنسائي وهذا لفظه وقيل للزهري ان عطاء يقول « تجزي المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة أفضل لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا الا صلى ركعتين » أخرجه البخاري ☆

حديث ابن عمر الذي أشار اليه المصنف تقدم في باب استلام الركن اليماني وكذلك تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار اليه تقدم في مواضع منها باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن اليماني وفي باب الطواف راكبا قوله « واتخذوا » في الروايات بكسر الخاء علي الأمر وهي إحدى القراءتين والاخرى بالفتح على الخبر والأمر دال على الوجوب. قال في الفتح لکن انعقد الاجماع على جواز الصلاة الى جميع جهات الكعبة ندل على عدم التخصيص وهذا بناء على ان المراد بمقام ابراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود الآن وقال مجاهد المراد بمقام ابراهيم الحرم كله والاول أصح : قوله « فقرأ فاتحة الكتاب » الخ فيه استحباب القراءة بهاتين السورتين مع فاتحة الكتاب واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة وهو مروي عن الشافعي في أحد قوله الى انهما واجبتان وبه قال الهادي والقاسم واستدلوا بالآية المذكورة وأجيب عن ذلك بان الامر فيها إنما هو باتخاذ المصلي لا بالصلاة وقد قال الحسن البصري وغيره إن قوله مصلى أى قبله وقال مجاهد أى مدعى يدعى عنده . قال الحافظ ولا يصح حمله عن مكان الصلاة لانه لا يصلي فيه بل عنده قال ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي واستدلوا ثانيا بالاحاديث التي فيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولازم ذلك من جملتها

ما ذكره المصنف في الباب قالوهي بيان مجمل واجب فيكون ما اشتملت عليه واجبا وقال مالك والشافعي في أحد قوليه والناصر أنهما سنة لما تقدم في الصلاة من حديث ضمام ابن ثعلبة لما قال للتبى صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أخبره بالصلوات الخمس هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل . قوله « الاصل ركعتين » استدل به من قال أنها لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف وتمقب بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا صلى ركعتين أعم من أن يكون ذلك نقلا أو فرضا لان الصبح ركعتان *

باب السعي بين الصفا والمروة

١ عن حبيبة بنت أبي تبرة « قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسعي حتى أرى ركبتيه من شدة السعي تدور به أزاره وهو يقول اسمعوا فان الله كتب عليكم السعي * »
٢ وعن صفية بنت شيبة « ان امرأة أخبرتها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب عليكم السعي فاسمعوا » رواها أحمد *
الحديث الأول أخرجه الشافعي أيضا وغيره من حديث صفية بنت شيبة عن حبيبة فلعل المرأة المبهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس . قال في الفتح وإذا انضمت الى الأولى قويت قال واختاف علي صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها أخبرتنى نسوة من بني عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية بنت شيبة قال في مجمع الزوائد في أسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » : قوله « تجرأ » قال في الفتح يكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم الف سا كنة ثم هاء (١)

(١) قوله في نيل الأوطار بكسر المثناة الخ لكن في إقاموس في مادة جزا بالزاي وحبيبة بنت أبي تبرة بضم التاء وسكون الجيم صحابة اه مصحح

وهي إحدى نساء بني عبد الدار : قوله «تدور به ازاره» في لفظ آخر «وان منزله ليدور من شدة السعي» والضمير في قوله به يرجع الى الركبتين أي تدور ازاره بركبتيه. قوله «فان الله كتب عليكم السعي» استدل به من قال بأن السعي فرض وهم الجمهور وعند الحنفية انه واجب يجبر بالدم وحكاه في البحر عن المعتز وبه قال الثوري في التامى خلاف العامد وبه قال عطاء وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء وبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد ك هذه الأقوال الثلاثة. وقد أغرب الطحاوي فقال قد أجمع العلماء على أنه لو حج ولم يطف بالصفا والمروة ان حجه قدتم وعليه دم والذي حكاه صاحب الفتح وغيره عن الجمهور انه ركن لا يجبر بالدم ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكي ان السعي ركن في العمرة بالاجماع وإنما الخلاف في الحج وأغرب أيضا المهدي في البحر فحكي الاجماع على الوجوب. قال ابن المنذر ان ثبت معنى حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم «خذوا عني مناسككم» قلت وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم «ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة» *

٣ - وعن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلا عليه حتى نظر الى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو» رواه مسلم وأبو داود ☆ وعن جابر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف وسعى رمل ثلاثا ومشى أربعاً ثم قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فصلى سجدتين وجعل المقام بينه وبين السكبة ثم استلم الركن ثم خرج فقال ان الصفا والمروة من شعائر الله فأبدؤا بما بدأ الله به» رواه النسائي. وفي حديث جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله أبداً بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصب قدماء

في بطن الوادي حتى اذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ففعل علي المروة كما فعل
علي الصفا » رواه مسلم وكذلك أحمد والنسائي بمعناه *
قوله «فعلا عليه» استدل به من قال بأن صعود الصفا واجب وهو أبو
حفص بن الوكيل من أصحاب الشافعي وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا هو
سنة وقد تقدم أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجعل واجب قوله «فجعل بحمد الله
ويدعو ماشاء» فيه استحباب الحمد والدعاء على الصفا ، قوله «طاف وسمي رمل ثلاثا»
فيه دليل على أنه يستحب أن يرمل في ثلاثة أشواط ويمشي في الباقي قوله «والتخذوا»
الآية قد تقدم أن الروايات بكسر الحاء وهي إحدى القرائتين : قوله « أن الصفا
والمروة من شعائر الله » قال الجوهرى الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة
الله . قوله «فابدؤا بما بدأ الله به » بصيغة الأمر في رواية النسائي وصححه ابن
حزم والنووي في شرح مسلم وله طرق عند الدارقطني ورواه مسلم بلفظ «أبدأ
بصيغة الخبر كما في الرواية المذكورة في الباب ورواه أحمد ومالك وابن الجارود
وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والنسائي أيضا نبأ بالنون قال أبو
الفتح القشيري مخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك وسفيان وبخارى بن
سعيد القطان علي رواية نبأ بالنون التي للجمع قال الحافظ وهم أحفظ من الباقيين
وقد ذهب الجمهور الى أن البداءة بالصفا والختم بالمروة شرط وقال عطاء يجرى
الجاهل العكس وذهب الأكثر الى أن من الصفا الى المروة شوط ومنها اليه شوط آخر
وقال الصيرفي وابن خيران وابن جرير بل من الصفا الى الصفا شوط ويبدل على الأول
ما في حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم فرغ من آخر سعيه بالمروة : قوله «لما دنا من
الصفا قرأ» الخ فيه دليل على أنها تستحب قراءة هذه الآية عند الدنو من الصفا
وأنه يستحب صعود الصفا واستقبال القبلة والتوحيد والكبير والتهليل وتكرير
الدعاء والذكر بين ذلك ثلاث مرات وقال جماعة من أصحاب الشافعي يكرر الذكر
ثلاثا والدعاء مرتين فقط قال النووي والصواب الأول : قوله «وهزم الأحزاب
وحده» معناه هزمهم بغير قتال من الآدميين ولا سبب من جهنم والمراد بالأحزاب
الذين نجزوا علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وكان الخندق
في شوال سنة أربع من الهجرة وقيل سنة خمس : قوله «حق أنصبت قدما في بطن

الوادي « هكذا في جميع نسخ مسلم كما نقله القاضي قال وفيه اسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى انصببت قدماه رمل في بطن الوادي فسقطت لفظة رمل ولا بد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى انصببت قدماه في بطن الوادي سعي حتى خرج منه وهو بمعنى رمل قال النووي وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصببت قدماه في بطن الوادي سعي كما وقع في الموطأ وغيره (وفي هذا الحديث) استحباب السعي في بطن الوادي حتى يصعد ثم يمشي باقى المسافة الى المروة على عادة مشيه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعده ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجزاءه وفاته الفضيلة وبه قال الشافعي ومن وافقه وقال مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه تجب عليه الاعادة وله رواية أخرى موافقة لقول الشافعي قوله « اذا صعدنا » بكسر العين: قوله « ففعل على المروة كما فعل على الصفا » فيه دليل على انه يستحب عليها ما يستحب على الصفا من الذكر والدعاء والصعود *

* (باب النهي عن التحلل بعد السعي الا للمتمتع اذا لم يسق هدبا

ويان متى يتوجه للمتمتع الى منى ومتى يحرم بالحج) *

١ عن عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمنا من أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فاما من أهل بالعمرة فاحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وأما من أهل بالحج أو بالحج والعمرة فلم يحلوا الى يوم النحر » *

٢ وعن جابر انه حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ساق البدن معه وقد أهلوا بالحج مفردا فقال لهم أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقیموا حلالا حتى اذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها مئة فقالوا كيف نجعلها مئة وقد سمينا الحج فقال افعلوا ما أمرتكم ولكن لا يحل

منى حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا « متفق عليهما وهو دليل على جواز الفسخ وعلى وجوب السعي وأخذ الشعر للتحلل في العمرة » ٣ وعن جابر قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما احللنا ان نحرم اذا توجهنا الى منى فأهلنا من الا بطح » رواه مسلم *

قوله « وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قد تقدم استدلال من استدل بهذا على ان حجة صلى الله عليه وآله وسلم كانت أفرادا وتقدم الجواب عن ذلك : قوله « فأحلوا حين طافوا بالبيت » فيه دليل المذهب الجمهور ان المعتبر لا يحل حتى يطوف ويسعى قال ابن بطال لأعلم خلافا بين أئمة الفتوى ان المعتبر لا يحل حتى يطوف ويسعى الا ما شذ به ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطواف ووافقه ابن راهويه ونقل القماضي عياض عن بعض أهل العلم ان بعض الناس ذهب الى ان المعتبر اذا دخل الحرم حل وان لم يطف ولم يسع وله ان يفعل كل ما حرم على المحرم ويكون الطواف والسعي في حقه كالرمي والمبيت في حق الحاج وهذا من شذوذ المذاهب وغريبها وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ أنه لا يحصل له التحلل بالاجماع قوله « أحلوا من إحرامكم » أي اجعلوا حجكم عمرة وتحللوا منها بالطواف والسعي : قوله « وقصروا » أمرهم بالتقصير لانهم يهلون بعد قليل بالحج فأخر الحلق له لان بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط : قوله « متمعة » أي اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتكم بها عمرة تحللوا منها فتصيروا متمعين فأطلق على العمرة أنها متمعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة وفي رواية لمسلم « فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحلل ونجعلها عمرة » ونحوه في رواية الباقر عن جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم : قوله « قال افعلوا ما أمرتكم » فيه بيان ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من لطفه باصحابه وحلمه عنهم : قوله « لا يحل منى حرام » بكسر الحاء من يحل والمعنى لا يحل منى ما حرم على . ووقع في مسلم لا يحل منى حراما بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيمرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول المكث أو نحو ذلك مني شيئا حراما حتى يبلغ الهدى محله أي اذا نحرته يوم منى واستدل به على ان من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر ومثله ما في البخاري من حديث عائشة بلفظ من أحرم بعمره فأهدي فلا يحل (م ١٧ - ج ٥ نيل الاوطار)

حتى ينحر وتأول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمره فأهدى فأهل بالحج فلا يحل حتى ينحر هدية ولا ينحني مافيه من التعسف : قوله « ان نحرم اذا توجهنا الى منى » فيه دليل على ان من حل من احرامه يحرم بالحج اذا توجه الى منى *
 وعن معاوية قال « قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة بمشقص » متفق عليه ولفظ أحمد « أخذت من أطراف شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر بمشقص وهو محرم » *
 قوله « قصرت » أى أخذت من شعر رأسه وهو يشعر بأن ذلك كان في نسك اما في حجة أو عمرة وقد ثبت أنه حلق في حجته فتعين ان يكون في عمرة ولا سيما وقد روى مسلم ان ذلك كان في المروة وهذا يحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجمرانة ولكن قوله في الرواية الاخرى في أيام العشر يدل على ان ذلك كان في حجة الوداع لانه لم يحج غيرها وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحل حتى بلغ الهدي محله كما تقدم في الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرها وقد بالغ النووي في الرد على من زعم ان ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الجمرانة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان قارنا وثبت أنه حلق بمنى وفرق أبو طلحة شعره بين الناس فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان متمعا لان هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قيل له ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك فقال اني ابدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر » قال الحافظ متعبا لقوله لا يصح حمله على عمرة القضاء مالفظة قلت يمكن الجمع بينهما بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره الا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية تصريحاً بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وانه كان ينحني اسلامه خوفا من أبويه ولا يعارضه قول سعد المتقدم فملناها بمعنى العمرة وهذا يعنى معاوية

كافر بالعروش لانه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على اسلامه لكونه كان يخفيه ولا ينافيه أيضا ما رواه الحاكم في الاكلیل ان الذي خلق رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بني يياضة لانه يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر فأمره ان يكمل ازالة الشعر بالخلق لانه أفضل ففعل ولا يعكر على كون ذلك في عمره الجعرانة الا رواية أحمد المذكورة في الباب ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا قال ابن القيم معلولة او وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راوينا عن عطاء عن ابن عباس عنه والناس ينكرون هذا على معاوية. قال ابن القيم وصدق قيس فتحن تخلف بالله ان هذا ما كان في العشر قط. وقال في الفتح انها شاذة قال وأظن بعض رواها حدث بها بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضا قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانيد رواية أحمد هذه وقد ذكر انه لم يترك فيه من مسند أحمد الا ما لم يصح وقال بعضهم يحتمل ان يكون في قول معاوية قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تقديره قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه يرد ذلك قوله في رواية أحمد قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة. وقال ابن حزم يحتمل ان يكون معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم التحر وتعقبه صاحب الهدي بأن الحلاق لا يبقى شعرا يقصر منه ولا سيما وقد قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم شعره بين أصحابه الشعرة والشعرتين وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمره الجعرانة المحب الطبري وابن القيم قال الحافظ وفيه نظر لانه جاء انه خلق في الجعرانة وبجواب عنه بأن الجمع ممكن كما سلف قوله: «بمشقص» بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهملة قال القزاز هو نصل عريض يرمى به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض وكذا قال أبو عبيد *

٥ وعن ابن عمر «انه كان يحب اذا استطاع أن يصلي الظهر يعني من يوم التروية وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يعني» رواه أحمد ٦٠ وعن ابن عباس قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة يعني» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه. ولاحمد في رواية «قال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم بمنى خمس صلوات * ٧/ وعن عبد العزيز بن رفيع قال «سألت أنسًا فقلت أخبرني بشيء عقلت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر يوم التروية قال بمنى قلت فأين صلى العصر يوم النفر قال بالإنبطح ثم قال افعل كما يفعل أمراؤك» متفق عليه * ٨/

حديث ابن عمر أخرجه أيضا في الموطأ ~~السنن~~ موقوفًا علي ابن عمر وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي والحاكم وأخرج ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير قال من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغدون إلى عرفة. قوله «من يوم التروية» بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التحتانية وأما سمي بذلك لأنهم كانوا يروون ابلمهم فيه ويتروون من الماء لأن تلك الأماكن لم يكن فيها إذ ذاك آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء. قوله «يوم النفر» بفتح النون وسكون الفاء. والانبطح البطحاء التي بين مكة ومني وهي ما انبطح من الوادي واتسع وهي التي يقال لها المحصب والمعرس. وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة: قوله «افعل كما يفعل أمراؤك» لما بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خشى عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فأمره بأن يفعل كما يفعل أمراؤه إذا كانوا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فأشار إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن الاتباع أفضل (وأحاديث الباب) تدل على أن السنة أن يصلي الحاج الظهر يوم التروية بمنى وهو قول الجمهور. وروى الثوري في جامع عنه عن عمر بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة وقد تقدم عنه أن السنة أن يصليها بمنى فلمعه صلى بمكة للضرورة أوليان الجواز. وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال إذا زاغت الشمس فليرح إلى منى قال ابن المنذر أيضا بعد أن ذكر حديث ابن الزبير السابق قال به علماء الأمصار قال ولا احفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من يختلف عن منى ليلة التاسع شيئًا ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال أيضًا والخروج إلى منى في كل وقت مباح إلا أن الحسن وعطاء قال لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين وكره مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسى إلا أن أدركه

وقت الجمعة فليبه أن يصليها قبل أن يخرج وفي الحديث الآخر أيضا متابعة أولي الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة *

٨ **وفي حديث جابر قال** «لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسام ف صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طامت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة فسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تشك قريش أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية أن جاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوا فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا» مختصر من مسلم **❦**

قوله «لما كان يوم التروية» الخ قد تقدم الكلام على هذا قوله: «وركب» الخ قال النووي فيه بيان سنن * أحدها أن الركوب في تلك المواضع أفضل من المشي كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشي هذا هو الصحيح في الصورتين أن الركوب أفضل وللشافعي قول آخر ضعيف أن المشي أفضل وقال بعض أصحاب الشافعي الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن الناسك وهي مكة ومنى ومزدلفة وعرفات والترديد بينهما ☆ السنة الثانية أن يعلى يعني هذه الصلوات الخمس * السنة الثالثة أن يبيت يعني هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالاجماع انتهى. قوله «ثم مكث قليلا» الخ فيه دليل على أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قوله: «وأمر بقبة» فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جميعا فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسجد إبراهيم وخطب بهم خطبتين خفيفتين وتخفف الثانية جدا فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جامعا فإذا فرغوا من الصلاة ساروا إلى الموقف. قوله «بنمرة» بفتح النون وكسر الميم ويجوز إسكان الميم وهي موضع يجنب عرفات وليست من عرفات: قوله «ولا تشك قريش» الخ يعني أن قريشا كانت تقف في الجاهلية بالمشعر الحرام

وهو جبل بالمزدلفة يقال له قزح فظنوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيوافقهم قوله «فاجاز» أى جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه الى عرفات: قوله «أمر بالقصوا» بفتح القاف والقصر ويجوز المد قال ابن الاعرابي القصوا التى قطع اذنها والجدع أكبر منه. وقال أبو عبيد القصوا المقطوعة الاذن عرضا وهو اسم لناقته صلى الله عليه وآله وسلم: قوله «فرحلت» بتخفيف الحاء المهملة أى جعل عليها الرحل قوله بطن الوادى هو وادى عرنة بضم العين وفتح الراء بعدها نون. قوله «فخطب» الخ فيه استحباب الخطبة للامام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جماهير العلماء وخالف في ذلك المالكية: قوله «ان دماءكم» الخ قد تقدم شرح هذا في باب استحباب الخطبة يوم النحر من أبواب العيد *

باب المسير من منى الى عرفة والوقوف بها وأحكامه

١ عن محمد بن أبي بكر بن عوف قال «سألت أنسا ونحن غاديان من منى الى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يلبي الملبى فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه» متفق عليه * ٢ وعن ابن عمر قال «غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في صبيحه يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بمنزلة وهي منزل الامام الذي ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجرا اجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة» رواه أحمد وأبو داود * ٣ وعن عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لام الطائي قال «أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقلت يا رسول الله إني جئت من جبل طيء أكلت راحتي واتعبت نفسي والله ما تركت من جبل الا وقفت عليه فهل لى من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تفرغه» رواه الخمسة وصححه الترمذى وهو حجة في أن نهار عرفة كله وقت للوقوف *

حديث ابن عمر في إسناده محمد بن اسحق وفيه كلام معروف قد تقدم واسكنه قد

صرح هنا بالتحديث وبقية رجال اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر من أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن العربي على شرطهما: قوله ونحن غايان أى ذاهبان غدوة: قوله «كيف كنتم تصنعون» أي من الذكر. وفي رواية لمسلم ما يقول في التلبية في هذا اليوم قوله «فلا ينكر عليه» بضم أوله علي البناء للمجهول وفي رواية للبخاري لا يعيب أحدا على صاحبه والحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على ذلك: قوله غدا بالغين المعجزة أى سار غدوة: قوله حين صلى الصبح ظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها ولكن قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا أنه كان بعد طلوع الشمس. قوله وهى منزل الامام الخ قال ابن الحاج المالكي وهذا الموضع يقال له الاراك قال الماوردي يستحب أن ينزل بسمرة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عند الصخرة الساقطة بأصل الجبل على يمين الذهاب الى عرفات: قوله «راح» أى بعد زوال الشمس: قوله «مهجرا» بتشديد الجيم المكسورة قال الجوهرى التهجير والتهجر السير في الهجرة والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم سنة لما يلزم من تعجيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري الى هذا الحديث في صحيحه فقال باب التهجير بالرواح يوم عرفة أى من نمرة: قوله «فجمع بين الظهر والعصر» قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى مع الامام وذكر أصحاب الشافعي أنه لا يجوز الجمع الا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا لحاقا له بالقصر قال وليس بصحيح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع فجمع معه من حضره من المكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال آمنوا فاناسفروا ولو حرم الجمع لبينه لهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قال ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره. قوله «ثم خطب الناس» فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد الصلاة. قوله «ابن مضر» بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة ثم سين مهملة. قوله «ابن لام» هو بوزن جام قوله «من جبلى طيب» هما جبل سلمى وجبل أجا قاله المنذرى. وطيبى

بفتح الطاء وتشديد الياء بعدها همزة. قوله «أكلت» أي أعيت. قوله «من جبل» بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة أحد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع قاله الجوهرى : قوله «صلاتنا هذه» يعني صلاة الفجر. قوله «ليلا أو نهارا» فقد تم حجه. أمسك بهذا أحمد بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد لان لفظ الليل والنهار مطلقان وأجاب الجمهور عن الحديث بان المراد بالنيهار ما بعد الزوال بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا الا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد انه وقف قبله فكانهم جعلوا هذا الفعل مقيدا لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه: قوله «وقضى نفسه» قيل المراد به انه أتى بما عليه من المناسك والمشهور أن التفت ما يصنعه المحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الا ببط وغيره من خصال الفطرة ويدخل في ضمن ذلك نحر البدن وقضاء جميع المناسك لانه لا يقضى التفت الا بعد ذلك وأصل التفت الوسخ والقذر *

٤ وعن عبد الرحمن بن يعمر «أن ناسا من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف بعرفة فسألوه فأمر مناديا ينادى الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك أيام منى ثلاثة أيام فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه وأردف رجلا ينادي بهن» رواه الحمسة *

٥ وعن جابر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نحرت ههنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجمع كلها موقف» رواه أحمد ومسلم وابوداود. ولا بن ماجه وأحمد أيضا نحوه وفيه «وكل فجاج مكة طريق ومنحر» *

حديث عبد الرحمن بن يعمر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي : قوله «فسألوه» أي قالوا كيف حج من لم يدرك يوم عرفة كما بوب عليه البخاري: قوله «الحج عرفة» أي الحج الصحيح حج من أدرك يوم عرفة قال الترمذي قال سفيان الثوري والعمل على حديث عبد الرحمن بن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم أن من لم يقف بعرفات قبل الفجر فقد فاته الحج ولا يجزى عنه ان جاء بعد طلوع الفجر ويحمله عمره وعليه الحج من قابل

وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما . قوله « من جاء ليلة جمع » أي ليلة المبيت بالمزدلفة وظاهره انه يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة لطيفة في هذا الوقت وبه قال الجمهور وحكي التووي قولاً أنه لا يكفي الوقوف ليلاً ومن اقتصر عليه فقد قاته الحج والأحاديث الصحيحة رده : قوله « أيام منى » مرفوع علي الابتداء وخبره قوله ثلاثة أيام وهي الايام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمى الجمار وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها لاجماع الناس على أنه لا يجوز النفر يوم ثاني النحر ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء في ثانيه قوله « فمن تعجل في يومين » أي من أيام التشريق ففقر في اليوم الثاني منها فلا اثم عليه في تعجيله ومن تأخر عن النفر في اليوم الثاني من أيام التشريق الى اليوم الثالث فلا اثم عليه في تأخيره . وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث الى الرابع ولم ينفر مع العامة فلا اثم عليه والتخير هنا وقع بين الفاضل والأفضل لان المتأخر أفضل فان قيل انما يخاف الاثم المتعجل فما بال المتأخر الذي أتى بالأفضل ألحق به فالجواب ان المراد من عمل بالرخصة وتعجل فلا اثم عليه في العمل بالرخصة ومن ترك الرخصة وتأخر فلا اثم عليه في ترك الرخصة وذهب بعضهم الى أن المراد وضع الاثم عن المتعجل دون المتأخر ولكن ذكرنا معاً والمراد أحدهما . قوله « ينادي بهن » أي بهذه الكلمات : قوله « نحرنا ههنا ومنى كلها منحـ » يعني كل بقعة منها يصح النحر فيها وهو متفق عليه لكن الأفضل النحر في المكان الذي نحر فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ومنحـ النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو عند الجمرة الأولى التي تلي المسجد منى كذا قال ابن التين . وحدثني منى من وادي نحسر الى العقبة : قوله « في رحالكم » المراد بالرحال المنازل قال أهل اللغة رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر : قوله « ووقفت ههنا » يعني عند الصخرات وعرفة كلها موقف يصح الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على ان من وقف في أي جزء كان من عرفات صح وقوفه ولها أربعة حدود . حد الى جادة طريق المشرق . والثاني الى حافات الجبل الذي وراء أرضها . والثالث الى البساتين التي تلي قرنيها على يسار مستقبل الكعبة . والرابع وادي عرنة بضم العين وبالنون وليست هي ولا نمرة من عرفات ولا من الحرم : قوله « وجمع كلها موقف »

وجمع باسكان الميم هي المزدلفة كما تقدم وفيه دليل على أنها كلها موقف كما ان عرفات كلها موقف: قوله «وكل فجاج مكة طريق» الفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسعة والمراد أنها طريق من سائر الجهات والاقطار التي يقصدها الناس للزيارة والالتيان اليها من كل طريق واسع وهذا متفق عليه ولكن الأفضل الدخول اليها من الثنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم وهذه الزيادة رواها أبو داود كما رواها أحمد وابن ماجه *

٦ ~~عن~~ وعن أسامة بن زيد قال «كنت ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرفات فرفع يديه يدعو فمالت به ناقته فسقط خطامها فتناول الخطام بأحدى يديه وهو رافع يده الأخرى» رواه النسائي * ٧ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ترفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير» رواه أحمد والترمذي ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» *

حديث أسامة إسناداه في سنن النسائي هكذا أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عن هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء قال قال أسامة فذكره وهو لاء كلهم رجال الصحيح وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريج . وحديث عمرو بن شعيب في إسنادة حماد بن أبي حميد وهو ضعيف ~~وفي الباب~~ عن ابن عمر بنحوه عند العقيلي في الضعفاء وفي اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف وقال البخاري منكر الحديث . وعن علي عليه السلام عند الطبراني في المناسك بنحوه وفي اسناده قيس بن الربيع وأخرجه البيهقي عنه بزيادة «اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بهري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري» وفي اسناده موسى ابن عبيدة الربذي وهو ضعيف وتقرئ به عن أخيه عبد الله عن علي عليه السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله علياً . وعن طلحة بن عبد الله بن كرز بفتح الكاف وآخره زاي عند مالك في الموطأ مرسل أوروا البيهقي عن مالك موصولاً وضعفه وكذا ابن عبد البر في التمهيد قوله «رفع يديه» فيه دليل على ان عرفة من المواطن التي يشرع فيها

رفع اليدين عند الدعاء فيخصم به عموم حديث أنس المتقدم في صلاة الاستسقاء قوله « وهو رافع يده الأخرى » فيه دليل على أن رفع إحدى اليدين عند الدعاء إذا منع من رفع الأخرى عذر لا بأس به . قوله « دعاء يوم عرفة » رجح المزي جر دعاء ليكون قوله لا إله إلا الله خبرا لحير الدعاء وتحير ما قلت أنا والنبوت ويؤيده ما وقع في الموطأ من حديث طلحة باللفظ « أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلته أنا والنبوت من قبلي لا إله إلا الله » وما وقع عند العقيلي من حديث ابن عمر باللفظ « أفضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي عشية عرفة لا إله إلا الله » (و) وأحاديث (ك) الباب تدل على مشروعية الاستكثار من هذا الدعاء يوم عرفة وأنه خير ما يقال في ذلك اليوم *

٨ وعن سالم بن عبد الله « ان عبد الله بن عمر جاء الى الحجاج بن يوسف يوم عرفة حين زالت الشمس وأنا معه فقال الرواح ان كنت تريد السنة فقال هذه الساعة قال نعم قال سالم فقلت لا حجاج ان كنت تريد تصيب السنة فاقصر الخطبة وعجل الصلاة فقال عبد الله بن عمر صدق » رواه البخاري والنسائي *

٩ وعن جابر « قال راح النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ثم أخذ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من الأذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر » رواه الشافعي ☆

حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وقال تفرد به ابراهيم بن أبي يحيى . وفي حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ويترجح بأمره مقول هو أن المؤذن قد أمر بالانصات لا الخطبة فكيف يؤذن ولا يستمع الخطبة . قال الحب الطبري وذكر الملا في سيرته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما فرغ بلال من الأذان تكلم بكلمات ثم أناخ راحلته وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي اذ لا يفوت به سماع الخطبة من المؤذن قوله « فاقصر الخطبة » الخ قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أطلقت ما لم تضاف

الى صاحبها كسنة العمرين انتهى. والكلام على ذلك مستوفى في الأصول وقد تقدم حديث ابن عمر «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح عند صلاة الظهر» وقد مرنا أن ظاهره يخالف حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه صلى الله عليه وآله وسلم من غرة كان حين زاعت الشمس والمصنف رحمه الله تعالى اختصر. هذه القصة الواقعة بين ابن عمر والحجاج وهي في البخاري أطول من هذا المقدار وكذلك في سنن النسائي *

باب الدفع الى مزدلفة ثم منها الى منى وما يتعلق بذلك

١ عن أسامة بن زيد «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أفاض من عرفات كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص» متفق عليه * ٢ وعن الفضل بن عباس وكان رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم السكينة وهو كاف ناقتة حتى دخل محسرا وهو من منى وقال عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمرة» رواه أحمد ومسلم * ٣ وفي حديث جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بإذان واحد وأقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بإذان وإقامة ثم ركب القصوا حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فخرج قليلا ثم سلك الطريق الوسطي التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصى الخذف يرمى من بطن الوادي ثم انصرف الى المنحر» رواه مسلم *

قوله «العنق» بفتح المهملة والنون وهو السير الذي بين الإبطاء والإسراع. وفي المشارق أنه سير سهل في سرعة. وقال القزاز هو سير سريع وفي القاموس هو الخطو الفسيح وانتصب العنق على المصدر المؤكد للفظ الفعل. قوله «فجوة» بفتح الفاء وسكون الجيم المكان التسع. قوله «نص» بفتح النون وتشديد المهملة أي

اسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة الى مزدلفة
 لاجل الاستعجال للصلاة لان المغرب لا تصل الا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين
 المصلحين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الاسراع عند عدم الزحام: قوله وهو
 كاف ناقله «الح هذا محمول على حال الزحام دون غيره بدليل حديث أسامة المتقدم
 وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره «أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أردفه حين أفاض من عرفة وقال ايها الناس عليكم بالسكينة ان البرليس
 بالانجاف قال فما رأيت ناقله رافعة يدها حتى آتي جمعا» وقد حملة على مثل ما ذكر
 ابن خزيمة قوله «الحذف» بخاء معجمة مفتوحة وذال معجمة ساكنة ثم فاء . قال
 العلماء حصى الحذف كقدر حبة الباقلا : قوله «فصلى بها المغرب والعشاء» استدل
 به على جمع التأخير بمزدلفة. قال في الفتح وهو اجماع لكنه عند الشافعية وطائفة
 بسبب السفر انتهى . وقد قدمنا الجواب عن هذا : قوله « ولم يسبح بينهما » أي لم
 يتنفل وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة قال
 لأنهم اتفقوا على ان السنة اجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنفل بينهما
 لم يصح انه جمع انتهى . ويشكل على ذلك ما في البخاري عن ابن مسعود أنه صلى
 بعد المغرب ركعتين ثم دعا بعشائه فتعشى ثم صلى العشاء : قوله «القصوا» قد تقدم
 ضبطها : «قوله فاستقبل القبلة» الح فيه استحباب استقبال القبلة بالمشر الحرام
 والدعاء والتكبير والتهليل والتوحيد والوقوف به الى الاسفار والدفع منه قبل
 طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من أهل العلم منهم مجاهد وقتادة والزهرى والنورى
 الى أن من لم يقف بالمشر فقد ضيع نسكا وعليه دم وهو قول ابن حنيفة
 وأحمد وإسحق وأبي ثور وروى عن عطاء والأوزاعي انه لا دم عليه وإنما هو
 منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وذهب ابن بنت الشافعى وابن خزيمة
 الى ان الوقوف به ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه وروى
 عن علقمة والنخعي واحتج الطحاوى بأن الله عز وجل لم يذكر الوقوف وإنما
 قال فاذكروا الله عند المشر الحرام وقد أجمعوا على ان من وقف بها بغير ذكر
 ان حجه تام فاذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام الحج فالموطن النبي
 يكون فيه الذكر أحري ان لا يكون فرضا : قوله «حتى اسفر جدا» بكسر الجيم

أي أسفارا بليغا وهذا يرد على ما ذهب إليه مالك من أن الدفع قبل الأسفار قوله «محسر» الخ بكسر السين المهملة قبلها حاء مهملة وليس هو من مزدلفة ولا منى بل هو مسيل بينهما وقيل أنه من منى وفيه دليل على أنه يستحب لمن بلغ وادي محسر أن كان راكبا أن يحرك دابته وإن كان ماشيا أسرع في مشيه: قوله «فرماها» الخ سيأتي الكلام على أثره *

٤- وعن عمر قال «كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق ثبير نخالفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فافاض قبل طلوع الشمس» رواه الجماعة إلا مسندا لكن في رواية أحمد وابن ماجه «أشرق ثبير كما نغير» *

قوله «لا يفيضون» بضم أوله أي من المزدلفة. قوله «أشرق» بفتح الهزة فعل أمر من الأشرق أي ادخل في الشروق وظن بعضهم أنه ثلاثي فضبطه بكسر الهزة من شرق وليس بواضح والمعنى لتطلع عليك الشمس. قوله «ثبير» بفتح المثناة وكسر الموحدة وسكون التحتية بعدها راء مهملة وهو جبل معروف بمكة وهو أعظم جبالها. قوله «فافاض قبل طلوع الشمس» الإفاضة الدفعة كما قال الأصمعي. ولفظ أبي داود فدفع قبل طلوع الشمس. قوله «كما نغير» قال الطبري معناه كما ندفع وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع (والحديث) فيه مشروعية الدفع من الموقف بالمزدلفة قبل طلوع الشمس عند الأسفار وقد نقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فاتته الوقوف. قال ابن المنذر وكان الشافعي وجهور أهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد في معناه وكان مالك يرى أن يدفع قبل الأسفار وهو مردود بالنصوص *

٥- وعن عائشة «قالت كانت سودة امرأة ضخمة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تفيض من جمع بليل فاذن لها» متفق عليه * ٦- وعن ابن عباس قال «أنا من قدم النبي صلى الله عليه وآله ليلة المزدلفة في ضعفه أهله» رواه الجماعة * ٧- وعن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن لضعفة الناس من المزدلفة بليل» رواه أحمد * ٨- وعن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوضع في واد محسر وأمرهم أن يرموا بمنى الحصى الخذف» رواه الخمسة وصححه الترمذي *

قوله «ثبطة» بفتح المثلثة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة أى بطيئة الحركة لعظم جسمها . قوله «فى ضعفه أهله» الضعفة بفتح الضاد المعجمة والعين المهملة جمع ضعيف وهم النساء والصبيان والخدم : قوله «أوضع» أى أسرع السير بابه يقال وضع البعير وأوضعه راكبه أى أسرع به السير . قوله «بمثل حصي الحذف» تقدم ضبطه وتفسيره وحديث عائشة وابن عباس وابن عمر فيها دليل على جواز الاقضية قبل طلوع الشمس وفي بقية جزء من الليل لمن كان من الضعفة . وحديث جابر يدل على انه يشرع الاسراع بالمشى فى وادى محسر . قال الازرقى وهو خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعا وإنما شرع الاسراع فيه لان العرب كانوا يقفون فيه ويذكرون مفاخر آبائهم فاستحب الشارع مخالفتهم وحكى الرافعى وجها ضعيفا انه لا يستحب الاسراع للماشي *

باب رمى جمرة العقبة يوم النحر وأحكامه

١ عن جابر قال «رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمرة يوم النحر ضحي وأما بعد فاذا زالت الشمس» أخرجه الجماعة * ٢ وعن جابر قال «رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمى الجمرة على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فاني لأدرى لعلى لأحج بعد حجتي هذه» رواه أحمد ومسلم والنسائي * ٣ وعن ابن مسعود «انه انتهى الى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومني عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة» متفق عليه ولمسلم في رواية جمرة العقبة وفي رواية لاحد «انه انتهى الى جمرة العقبة فرماها من بطن الوادى بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ثم قال ههنا كان يقوم الذى أنزلت عليه سورة البقرة» * قوله «الجمرة» يعنى جمرة العقبة . قوله «يوم النحر ضحي» لاخلاف أن هذا الوقت هو الاحسن لرميها واختلف فيمن رماها قبل الفجر فقال الشافعى يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشمى وقالت الحنفية وأحمد واسحق والجمهور انه لا يرمى جمرة العقبة الا بعد طلوع الشمس ومن رمى قبل طلوع الشمس

وبعد طلوع الفجر جازوان رماها قبل الفجر أعاد وحكي المهدي في البحر عن العترة
والشافعي أن وقت الرمي من ضحي يوم النحر واستدل القائلون بأن وقت الرمي
من وقت الضحى بحديث الباب وبحديث ابن عباس الآتي قالوا وإذا كان من رخص
له النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه أن يرمي قبل طلوع الشمس فمن لم يرمي قبل
أولى **﴿﴾** واحتج المجوزون **﴿﴾** للرمي قبل الفجر بحديث أسماء الآتي ولكنه مختص
بالنساء كما سيأتي ولا حاجة إلى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن
عباس على الذب كما ذكره صاحب الفتح. قال ابن المنذر السنة أن لا يرمي إلا بعد طلوع
الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لأن فاعله
مخالف للسنة ومن رماها حينئذ فلا إعادة عليه إذا علم أحدا قال لا يجزئه انتهى. والادلة
تدل على أن وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لأرضه من كان له رخصة
كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ولكنه لا يجزئ في أول ليلة النحر إجماعا
وسيأتي بقية الكلام على هذا **﴿﴾** واعلم **﴿﴾** أنه قد قيل أن الرمي واجب بالاجماع كما
حكى ذلك في البحر واقتصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور وقال
أنه عند المالكية سنة وحكى عنهم أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه وحكى
ابن جرير عن طائفة وغيرها أن الرمي إنما شرع حفظا للتكبير فإن تركه وكبر
أجزأه والحق أنه واجب لما قدمنا من أن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لمجمل
واجب وهو قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
«خذوا عني مناسككم». قوله «علي راحلته» استدل به علي أن رمي الرأكب بجمرة
العقبة أفضل من رمي الرأجل وبه قالت الشافعية والحنفية والناصرة والامام يحيى وقال
الهادي والقاسم أن رمي الرأجل أفضل وأجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان راكبا لعذر الازدحام. قوله «لتأخذوا» بكسر اللام قال النووي
هي لام الأمر ومعناه خذوا مناسككم قال وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدير
الحديث أن هذه الأمور التي أتيت بها في حجتي من الأقوال والأفعال والهيئات هي
أمور الحج وصفته والمعنى اقبلوها واحفظوها واعملوا بها وعلموها الناس. قال النووي
وغيره هذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وآله
وسلم في الصلاة صلوا كما رأيتموني أصلي. قال القرطبي ويلزم من هذين الأصلين أن

الأصل في أفعال الصلاة والحج الوجوب إلا ما خرج بدليل كما ذهب إليه أهل الظاهر وحكى عن الشافعي أنه انتهى وقد قدمنا في الصلاة أن مرجع واجباتها إلى حديث المسيء فلا يجب غير ما أشتمل عليه إلا بدليل يخصه وقد منّا أن أفعال الحج وأقوله الظاهر فيها الوجوب إلا ما خرج بدليل كما قالت الظاهرية وهو الحق قال القرطبي روايتنا لهذا الحديث بلام الجر المفتوحة والنون التي هي مع الالف ضمير أي يقول لنا خذوا مناسككم فيكون قوله لناصلة للقول قال وهو الاقتصار وقد روى لنا خذوا مناسككم بكسر اللام للامر وبإلقاء المثناة من فوق وهي لغة شاذة قرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى (فبذلك فله فرحوا) انتهى والاولى أن يقال أنها قليلة لاشاذة لورودها في كتاب الله تعالى وفي كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فصحاء العرب وقد قرأ بها عثمان بن عفان وأبي وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والاعمش وعمرو بن قائد والعباس بن الفضل الانصاري قال صاحب اللوامح وقد جاء عن يعقوب كذلك قال ابن عطية وقرأ بها ابن القعقاع وابن عامر وهي قراءة جماعة من المسلمين كثيرة وما نقله ابن عطية عن ابن طاهر هو خلاف قراءته المشهورة: قوله «لعل لا احيج بعد حجتي هذه» فيه إشارة إلى توديعهم واعلامهم بقرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا سميت حجة الوداع. قوله «إلى الجمرة الكبرى» هي جمرة العقبة. قوله «فجعل البيت عن يساره» فيه أنه يستحب لمن وقف عند الجمرة أن يجعل مكة عن يساره قوله «ومني عن يمينه» فيه أنه يستحب أن يجعل منى على جهة يمينه ويستقبل الجمرة بوجهه قوله «ورمي بسبع» فيه دليل على أن رمي الجمرة يكون بسبع حصيات وهو يرد قول ابن عمر ما أبالي رميت الجمرة بست أو بسبع وسيأتي في باب المبيت بمنى متمسك لقوله وروى عن مجاهد أنه لا شيء على من رمى بست وعن طاوس يتصدق بشيء وعن مالك والأوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم وعن الشافعية في ترك حصاة مد وفي ترك حصاتين مدان وفي ثلاثة فأكثر دم وعن الحنفية أن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع والافسدم: قوله «سورة البقرة» خصها بالذكر لأن معظم أحكام الحج فيها: قوله «يكبر مع كل حصاة» فيه استحباب التكبير مع كل حصاة وقد استدلل بهذا على اشتراط رمي الجمرات بواحدة بعد واحدة

من الحصى لان التكبير مع كل حصاة يدل على ذلك وروى عن عطاء انه يحزى ويكبر لكل حصاة تكبيرة وقال الاصم يحزى مطلقا وقال الحسن البصرى يحزى الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية والشافعية يحزى عن واحدة مطلقا وقالت الهادوية لا يحزى بل يستأنف . قوله « وقال اللهم » الخ فيه استحباب هذا الدعاء مع التكبير قال في الفتح وأجمعوا على أن من لم يكبر لاثى عليه انتهى *

٤ وعن ابن عباس قال « قدمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أغيلة بني عبد المطلب علي حمرات لنا من جمع فجعل يلطخ أنفأذنا ويقول أيبني لأنرموا حتى تطلع الشمس » رواه الحمسة وصححه الترمذى ولفظه « قدم ضففة أهله وقال لأنرموا الجمرة حتى تطلع الشمس » * ٥ وعن عائشة قالت « أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر سلامة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني عندها » رواه أبو داود ☆ ٦ وعن عبد الله مولي اسماء عن اسماء « أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلى فصلت ساعة ثم قالت يا بنى هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بنى هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بنى هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت لها يا هنتاه ماأرانا الا قد غلسنا قالت يا بنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظمن « متفق عليه » * ٧ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث به مع أهله الى منى يوم النحر فرموا الجمرة مع الفجر » رواه أحمد * ٨

حديث ابن عباس الأول أخرجه أيضا الطحاوى وابن حبان وصححه وحسنه الحافظ في الفتح وله طرق وحديث عائشة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورجاله رجال الصحيح . وحديث ابن عباس الثانى أخرجه أيضا النسائى والطحاوى ولفظه « بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وأمرنى ان ارمى مع الفجر » وهو فى الصحيحين بلفظ « كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى ضففة أهله من مزدلفة الى منى » . قوله « أغيلة » منصوب على الاختصاص أو على الندب قال فى النهاية تصغير اغلة بسكون الغين وكسر اللام جمع غلام وهو جائز فى القياس ولم

يرد في جمع الغلام أغلعة وأما ورد غلعة بكسر الغين والمراد بالانغيلة الصبيان ولذلك صغرهم: قوله « على جمرات » بضم الحاء المهملة والميم جمع لحر وحر جمع لحرار . قوله « فجعل يلطح » بفتح الياء التختية والطاء المهملة وبعدها حاء مهملة . قال الجوهرى اللطح الضرب اللين على الظهر يطن الكف انتهى . وأما فعل ذلك ملاطفة لهم . قوله « أئينى » بضم الهمزة وفتح الياء الموحدة وسكون ياء التصغير وبعدها نون مكسورة ثم ياء النسب المشددة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن . وقال في النهاية الأئينى بوزن الأعيى تصغير الابنا بوزن الأعمى وهو جمع ابن . قوله « حتى تطلع الشمس » استدل بهذا من قال ان وقت رمي جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس وقد تقدم الكلام على ذلك . وأما وقت رمي غيرها فسيأتى في باب المبيت بمنى . قوله « قبل الفجر » هذا مختص بالنساء كما أسلفنا فلا يصلح لامتسك به على جواز الرمي لغيرهن من هذا الوقت لورود الأدلة القاضية بخلاف ذلك كما تقدم ولكنه يجوز لمن بحث معهن من الضعفة كالعبيد والصبيان أن يرمى في وقت رميهم كما في حديث أساء وحديث ابن عباس الآخر: قوله « فأفاضت » أى ذهبت لطواف الاقضية ثم رجعت الى منى: قوله « يعنى » هو من تفسير أبى داود قوله « عندها » يعنى عندأم سلة أى في نوبتها من القسم: قوله « فارتحلوا » في رواية مسلم فارحل بي: قوله « ياهنتاه » بفتح الهاء والنون وقد تسكن النون بعدها مشاة فوقية وآخرها هاء ساكنة هذا اللفظ كناية عن شيء لا تذكره باسمه وهو بمعنى ياهذه: قوله « ماأرانا » بضم الهمزة بمعنى الظن وفي رواية مسلم لقد غلسنا بالجزم وفي رواية الطوطا « لقد جئنا بغلس » وفي رواية أبى داود « انارمينا الجمرة بليل وغلسنا » قوله « اذن للظعن » بضم الظاء المعجمة جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للنساء الرمي لجمرة العقبة في النصف الأخير من الليل وقد تقدم الخلاف فى ذلك واستدل به على إسقاط المرور بالمشعر عن الظعينة ولادلالة فيه على ذلك لان غاية ما فيه السكوت عن المرور بالمشعر وقد ثبت فى البخارى وغيره عن ابن عمر أنه كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ثم يقدمون منى لصلاة الفجر ويرمون: قوله « مع الفجر » فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معهن من الضعفة الرمي وقت الفجر كما تقدم *

باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما

١ عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتني مني فأتني الجمرة فرماها ثم أتني منزله بمنى ونحر ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه اليمين ثم اليسر ثم جعل يعطيه الناس » رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ٢ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين » متفق عليه *
قوله « إلى جانبه اليمين » فيه استحباب البدأة في حلق الرأس بالشق اليمين من رأس المخلوق وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يبدأ بجانبه اليسر لأنه على يمين الحلق والحديث يرد عليه والظاهر أن هذا الخلاف يأتي في قص الشارب قوله « ثم جعل يعطيه الناس » فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دليل على طهارة شعر الأدمي وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة قوله : « اللهم اغفر للمحلقين » لفظ أبي داود « ارحم » كذا في رواية البخاري وفيه دليل على الترحم على الحي وعدم اختصاصه بالميت : قوله « وللمقصرين » هو عطف على محذوف تقديره قل وللمقصرين ويسمى عطف التلقين (والحديث) يدل على أن الحلق أفضل من التقصير إنكريره صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمحلقين وترك الدعاء للمقصرين في المرة الأولى والثانية مع سؤالهم له ذلك وظاهر صيغة المحلقين أنه يشرع حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة إذ لا يقال لمن حلق بعض رأسه أنه حلقه إلا مجازاً وقد قال بوجوب حلق الجميع أحمد ومالك واستحباب الكوفيين والشافعي ويجزئ البعض عندهم واختلفوا في مقداره فمن الحنفية الربع الآن أبا يوسف قال النصف وعن الشافعي أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة وهكذا الخلاف في التقصير (وقد اختلف) أهل العلم في الحلق هل هو نسك أو تحصيل محذور فذهب إلى الأول الجمهور وإلى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية

والشافعي في رواية عنه ضيفة وخرجه أبو طاب للهادي والقاسم وقد اختلف أيضا في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ف قيل إنه كان يوم الحديبية وقيل في حجة الوداع وقد دلت على الاول أحاديث وعلى الثاني أحاديث آخر وقيل إنه كان في الموضعين أشار إلى ذلك النووي وبه قال ابن دقيق العيد قال الحافظ وهو المتعين لتظافر الروايات بذلك في الموضعين وهذا هو الراجح لان الروايات القاضية بان ذلك كان في الحديبية لا تنافي الروايات القاضية بان ذلك كان في حجة الوداع وكذلك العكس فيتوجه العمل بها في جميعها والجزم بما دلت عليه وقد أطال صاحب الفتح الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الا حاطة بجميع ذبول هذا البحث فليرجع اليه *

٣- وعن ابن عمر رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبدرأسه وأهدى فلما قدم مكة أمر نساءه أن يحملن قطن ما لك أنت لم تحمل قال اني قلدت هدي وبادت رأسي فلا أحل حتى أحل من حجتي وأخلق رأسي» رواه احمد وهو دليل على وجوب الخلق * وعن ابن عباس رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء الخلق انما على النساء التقصير» رواه ابو داود والدارقطني *

حديث ابن عمر هو في البخاري عنه عن حفصة وان كان ليس فيه وأخلق رأسي . وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني وقد قوي إسناداه البخاري في التاريخ وأبو حاتم في العلل وحسنه الحافظ واعله ابن القطان ورد عليه ابن المواق فاصاب (وقد استدلل) بحديث ابن عمر علي انه يتعين الخلق علي من لبدرأسه وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال وقالت الحنفية لا يتعين بل ان شاء نصر قال في الفتح وهذا قول الشافعي في الجديد قال وليس للاول دليل صريح انتهى . ولا يخفى ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح ويؤيده ان الخلق معلوم من حاله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه كما في صحيح البخاري عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلق في حجته» قوله «ليس على النساء الخلق» الخ فيه دليل على أن المشروع في حقهن التقصير وقد حكى الحافظ الاجماع علي ذلك قال جمهور الشافعية فان حلقت أجزأها قال القاضي أبو الطيب والقاضي حسين لا يجوز وقد اخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام نهى ان يخلق المرأة رأسها *

٥- وعن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رميتم الجمرة فقد

حل لكم كل شيء إلا النساء فقال رجل والطيب فقال ابن عباس أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضمنخ رأسه بالمسك أفطيب ذلك أم لا « رواه أحمد * ٦ وعن عائشة قالت « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك » متفق عليه * وللنسائي « طيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحرمه حين أحرم ولحله بعد ما رمى جمرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت » *

حديث ابن عباس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث الحسن العرني عنه قال في البدر المنير اسناده حسن كما قاله المنذري إلا ان يحيى بن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس (وفي الباب) عن عائشة غير حديث الباب عند أحمد وابي داود والدارقطني والبيهقي مرفوعا بلفظ « اذا رميت جمرة فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء » وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف وعن ام سلمة عند ابي داود والحاكم والبيهقي نحوه وفي اسناده محمد بن اسحق ولكنه صرح بالتحديث قوله « ان قد حل لكم كل شيء إلا النساء » استدلت به العترة والحنفية والشافعية على انه يحل بالرمي لجمرة العقبة كل محظور من محظورات الاحرام إلا الوطء للنساء فانه لا يحل به بالاجماع قال مالك والطيب. وروى نحوه عن عمر وابن عمر وغيرهما وقال الليث إلا النساء والعيد وأحاديث الباب ترد عليهم (وقد استدلت) المانعون من الطيب بعد الرمي بما أخرجه الحاكم عن ابن الزبير انه قال اذا رمي الجمرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يزور البيت وقال ان ذلك من سنة الحج وبما أخرجه النسائي عن ابن عمر انه قال اذا رمى وحلق حل له كل شيء إلا النساء والطيب. ولا يخفى ان هذين الاثرين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب وعلى فرض ان الاول منهما مرفوع فهو أيضا لا يمتد به بحجب الاحاديث المذكورة ولا سيما وهي مثبتة لحل الطيب قوله « أفطيب ذلك أم لا » هذا استفهام تقرير لان السامع لا بد أن يقول نعم وقد ثبت ان المسك أطيب الطيب كما سلف. قوله « قبل ان يحرم » قد تقدم الكلام على هذا مبسوطا. قوله « ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت » أي لاجل احلاله من احرامه قبل أن يطوف طواف الافاضة وذلك بعد أن رمي جمرة العقبة كما وقع في الرواية الأخرى *

باب الافاضة من منى للطواف يوم النحر

١ عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى » متفق عليه * ٢ وفي حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انصرف إلى المنحر فنحرتهم ركب فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر » مختصر من مسلم *

قوله « أفاض » أي طاف بالبيت وفيه دليل على أنه يستحب فعل طواف بالافاضة يوم النحر أول النهار . قال النووي وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزاء ولادم عليه بالاجماع فإن أخره إلى بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزاء ولا شيء عليه عند الجمهور . وقال أبو حنيفة ومالك إذا تطاول لزم معه دم انتهى . وكذا حكى الاجماع على فرضية طواف الزيارة وأنه لا يجبره الدم وإن وقته من يوم النحر الإمام المهدي في البحر وطواف الافاضة وهو المأمور به في قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت المتين) وهو الذي يقال له طواف الزيارة . قوله « فصلى الظهر بمنى » وقوله في الحديث الآخر « فصلى بمكة الظهر » ظاهر هذا التنافي وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع إلى منى وصلى بها الظهر مرة أخرى إماماً بأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرتين مرة بطائفة ومرة باخرى فروى ابن عمر صلواته بمنى وجابر صلواته بمكة وهما صادقان . وذكر ابن المنذر نحوه ويمكن الجمع بأن يقال أنه صلى بمكة ثم رجع إلى منى فوجد أصحابه يصلون الظهر فدخل معهم متفلاً لامره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لمن وجد جماعة يصلون وقد صلى *

﴿ باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والرمي والافاضة بعضها على بعض ﴾

١ عن عبد الله بن عمرو « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتاه »

رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال يا رسول الله حلقت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وأتى آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج * وفي رواية عنه « انه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم النحر فقام اليه رجل فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا ثم قام آخر فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا حلقت قبل ان انحر نحررت قبل ان ارمي وأشبه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افعل ولا حرج لمن كملهن فاستل يومئذ عن شيء الا قال افعل ولا حرج » متفق عليهما * وسلم في رواية « فما سمعته يستل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض وأشبهها الا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افعلوا ولا حرج » * ٢ وعن علي عليه السلام قال « جاء رجل فقال يا رسول الله حلقت قبل ان انحر قال انحر ولا حرج ثم أتاه آخر فقال يا رسول الله اني أفضت قبل ان أحلق قال أحلق أو قصر ولا حرج » رواه أحمد * وفي لفظ « قال اني أفضت قبل ان أحلق قال أحلق أو قصر ولا حرج قل وجاء آخر فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج » رواه الترمذي وصححه * ٣ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل له في الذبيح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج » متفق عليه * وفي رواية « سأله رجل فقال حلقت قبل أذبح قال اذبح ولا حرج وقال رميت بعدما أمسيت فقال افعل ولا حرج » رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والنسائي * وفي رواية قال « قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم زرت قبل ان ارمي قال لا حرج قال حلقت قبل ان أذبح قال لا حرج قال ذبحت قبل ان ارمي قال لا حرج » رواه البخاري *

قوله « في يوم النحر » في رواية للبخاري ان ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى له يخطب يوم النحر كما في الباب وفي أخرى له أيضا على راحلته. قال القاضي عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بانه موقف واحد على ان معنى خطب انه علم الناس لا انها خطبة من خطب الحج المشروعة قال ويحتمل أن يكون ذلك في موطين أحدهما على راحلته عند الجمرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام فيها الناس ما بقي

عليهم من مناسكهم وصوب النووي هذا الاحتمال الثاني فان قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين ما قبله فانه ليس في شيء من طرق الأحاديث بيان الوقت الذي خطب فيه الناس فيجيب بان في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها المصنف وميت بعد ما أمست وهي تدل على ان هذه القصة كانت بعد الزوال لان المساء إنما يطلق على ما بعد الزوال وكان السائل علم ان السنة للحجاج ان يرمي الجمرة أول ما يقدم ضحي فلما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك (والحاصل) انه قد اجتمع من الروايات ان ذلك كان في حجة الوداع يوم النحر بعد الزوال عند الجمرة والرجل المذكور في هذه الأحاديث قال الحافظ في الفتح لم نقف بعد البحث الشديد على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة قوله «حالت قبل أرمي» في هذه الرواية قدم السؤال عن الحلق قبل الرمي وفي الرواية الثانية قدم السؤال عن الحلق قبل النحر وكذلك في حديث علي عليه السلام وفي الرواية الأخرى منه قدم الاقاضة قبل الحلق وفي الرواية الثالثة منه قدم الذبح قبل الرمي وفي رواية ابن عباس قدم الحلق قبل الذبح وفي الرواية الأخرى منه قدم الزيارة قبل الرمي (والأحاديث) المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الأمور المذكورة فيها على بعض وهي الرمي والحلق والتقصير والنحر وطواف الاقاضة وهو اجماع كما قال ابن قدامة في المغني قال في الفتح الا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع قال القرطبي روي عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئاً على شيء فمليه دم وبه قال سعيد بن جبيرة وقادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي وتنقبه الحافظ بأن نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال أنهم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع وإنما اوجبوا الدم لان العلماء قد أجمعوا على أنها مترتبة أولها رمي جمرة العقبة ثم نحر الهدي أو ذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الاقاضة ولم يخالف في ذلك احد الا أن ابن جهم المالكي استثنى القارن فقال لا يحلق حتى يطوف ورد عليه النووي بالاجماع فالمراد بايجابهم الدم على من قدم شيئاً على شيء يعنون من الأشياء المذكورة في هذا الترتيب المجمع عليه بأن فعل ما يخالفه - وقد روى ايجاب الدم عن الهادي والقاسم - وذهب جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج بقتضي رفع الائم والفدية معاً لان المراد بنفي الحرج نفي

(م ٢٠٠ ج ٥ نيل الاوطار)

الضيق وإيجاب أحدهما فيه ضيق وإيضاً لو كان الدم واجباً لبينه صلى الله عليه وآله وسلم لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وبهذا يندفع ما قاله الطحاوي من أن الرخصة مختصة بمن كان جاهلاً أو ناسياً لا من كان تامداً فعليه الفدية. قال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج الا وقد أجزأ الفعل اذ لو لم يجزى له لأمره بالعادة لان الجهل والنسيان لا يضيغان غير اثم الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فإنه لا يأتى بتركه ناسياً أو جاهلاً لكن يجب عليه العادة قال والمعجب ممن يحمل قوله ولا حرج على نفي الاثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض فإن كان الترتيب واجباً بتركه دم فليكن في الجميع والا فما وجه تخصيص بعض دون بعض من تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج انتهى . وذهب بعضهم الى تخصيص الرخصة بالناسي والجاهل دون العامد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمرو لما سمعته يومئذ يستل عن أمر ينسي أو يجهل الخ وبقوله في رواية للشيخين من حديثه «ان رجلاً قال له صلى الله عليه وآله وسلم لم أشعر فنتحرت قبل أن أرمى فقال ارم ولا حرج » وذهب أحمد الى التخصيص المذكور كما حكى ذلك عنه الأثرم وقد قوى ذلك ابن دقيق العيد فقال ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بقوله « خذوا عني مناسككم » وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل لم أشعر فيختص هذا الحكم بهذه الحالة وتبقى صورة العمد على أصل وجوب اتباع في الحج وأيضاً الحكم اذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز اطراحه ولا شك أن عدم الشعور مناسب لعدم المأخذة وقد علق به الحكم فلا يجوز اطراحه بالحق العمد به اذ لا يساويه. وأما التمسك بقول الراوي فمستل عن شيء الخ لا شعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى فجوابه ان هذا الاخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمد كذا في الفتح. ولا يخفك أن السؤال له صلى الله عليه وآله وسلم وقع من جماعة كما في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه ولفظ حديثه عند أبي داود قال « خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجاً فكان الناس يأتونه فمن قائل يا رسول الله سمعت قبل ان

أطوف أوقدت شيئاً فكان يقول لا حرج لا حرج ويدل على تعدد السائل قول ابن عمرو في حديثه المذكور في الباب وأتاه آخر فقال إني انضت الخ وقول على عليه السلام في حديثه المذكور وأتاه آخر كذلك : قوله « وجاء آخر » وتعلق سؤال بعضهم بعدم الشعور لا يستلزم سؤال غيره به حتى يقال انه يختص الحكم بحالة عدم الشعور ولا يجوز اطراحها بالحق العمد بها ولهذا يعلم ان التعويل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور في سؤال بعض السائلين غير مفيد للمطلوب نعم اخبار ابن عمرو عن أعم العام وهو قوله « فما سئل يومئذ عن شيء » مخصص بأخباره مرة أخرى عن أخص منه مطلقاً وهو قوله فما سمعته يومئذ يسئل عن أمر مما بنفسه المرء أو يجهل ولو كان عند من جوز التخصيص بمثل هذا المفهوم . قوله « رميت بعدما أمسيت » فيه دليل على أن من رمى بعد دخول وقت المساء وهو الزوال صح رميه ولا حرج عليه في ذلك *

باب استحباب الخطبة يوم النحر

١- عن الهرماس بن زياد قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب على ناقته المضباء يوم الأضحي بمنى » رواه أحمد وأبو داود * ٢ وعن أبي أمامة قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنى يوم النحر، رواه أبو داود * ٣ وعن عبد الرحمن بن مهاد التيمي قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن بمنى ففتحت اسماءنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فطفق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجار فوضع أصبعيه السبابتين ثم قال بحصي الحذف ثم أمر المهاجرين فزلوا في مقدم المسجد وأمر الأنصار فزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك » رواه أبو داود والنسائي بمعناه * ٤ وعن أبي بكر قال « خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس ذا الحجة قلنا أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه قال أليس البلد قلنا بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا


في بلدكم هذا لي يوم تلقون ربكم ألهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد قليبلغ
الشاهد الغائب قرب مبلغ ادعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم
رقاب بعض «رواه أحمد والبخاري» *

الأحاديث المذكورة في هذا الباب قد قدمها المصنف رحمه الله تعالى في كتاب
العديد بالفاظها المذكورة ههنا من دون زيادة ولا نقصان ولم تجر له عادة بمثل
هذا وقد شرحناها هنالك وذكرنا ما في الباب من الأحاديث التي لم يذكرها وسندكرها
ههنا فوائده لم تعرض لذكرها هنالك تتعلق بالفاظ هذه الأحاديث. فقوله «العضباء»
هي مقطوعة الأذن . قال الأصمعي كل قطع في الأذن جدع فان جاوز الربع فهي
عضباء . وقال أبو عبيد أن العضباء التي قطع نصف أذنها فما فوق وقال الخليل هي
مشقوقة الأذن قال الحرابي الحديث يدل على أن العضباء اسم لها وإن كانت عضباء
الأذن فقد جعل اسمها هذا . قوله «يوم الأضحى» بمعنى «وهذه هي الخطبة الثالثة»
بعد صلاة الظهر فعلها ليعلم الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق وغير ذلك مما
بين أيديهم . قوله «ففتحت» بفتح الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أي اتسع سمع
اسماعنا وقوى من قولهم قارورة فتح بضم الداء والتاء أي واسعة الرأس قال الكسائي
ليس لها صمام ولا غلاف وهكذا صارت أسماعهم لما سمعوا صوت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وهذا من بركات صوته إذا سمع المؤمن قوى سمعه واتسع مسلكه
حتى صار يسمع الصوت من الأماكن البعيدة ويسمع الأصوات الخفية . قوله
«ونحن في منازلنا» فيه دليل على أنهم لم يذهبوا لسماع الخطبة بل وقفوا في
رحالهم وهم يسمعونها ولعل هذا كان فيمن له عذر منعه عن الحضور لاستماعها وهو
اللائق بحال الصحابة رضي الله عنهم . قوله «فطلق يعلمهم» هذا انتقال من
التكلم إلى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن . قوله حتى بلغ الجمار
يعني المكان الذي ترمى فيه الجمار والجمار هي الحصى الصغار التي يرمى بها الجمرات:
قوله «فوضع أصبعيه السبابتين» زاد في نسخة لابي داود في أذنيه وأما فعل ذلك
ليكون أجمع لصوته في سماع خطبته وإلهذا كان بلال يضع أصبعيه في صياخ أذنيه في الأذان
وعلى هذا ففي الكلام تقديم وتأخير وتقديره فوضع أصبعيه السبابتين في أذنيه حتى
بلغ الجمار قوله «ثم قال» يحتمل أن يكون المراد بالقول القول النفسي كما قال تعالى
(ويقولون في أنفسهم) ويكون المراد به هنا النية للرمي . قال أبو حبان وترا كيب القول

الست تدل على معنى الحفة والسرعة فلهذا عبر هنا بالقول . قوله « بحصى الحذف »
قد قدمنا في كتاب العيدين انه بالخاء والذال المعجمتين قال الأزهري حصى الحذف
صغار مثل النوى يرمى بها بين اصبعين . قال الشافعي حصى الحذف أصغر من الأكلة
طولا وعرضا ومنهم من قال بقدر الباقي . وقال النووي بقدر النواة وكل هذه
المقايير متقاربة لان الحذف بالمعجمتين لا يكون الا بالصغير . قوله « في مقدم المسجد »
أي مسجد الحيف الذي بنى ولعل المراد بالمقدم الجهة . قوله « ثم نزل الناس » برفع
الناس على انه فاعل وفي نسخة من سنن أبي داود ثم نزل الناس بتشديد الزاي
وانصب الناس وقد قدمنا شرح حديث أبي بكرة في كتاب العيدين مستكملا *

باب اكفاء القارن لتسكيته بطواف واحد وسعي واحد

١ عن ابن عمر « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرن بين
حجته وعمرته أجزاء لها طواف واحد » رواه أحمد وابن ماجه * وفي لفظ « من
أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد منها حتى يحل منهما جميعا »
رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وفيه دليل على وجوب السعي
ووقوف التحلل عليه * ٢ وعن عروة عن عائشة قالت « خرجنا مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهلنا بعمرة ثم قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا
فقدمت وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك اليه فقال
انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة قالت ففعلت فلما قضينا الحج
أرسلني مع عبدالرحمن بن أبي بكر الى التنعيم فاعتمرت فقال هذه مكان عمرتك قالت
فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا
آخر بعد أن رجموا من منى لحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فاتم طافوا
طوافا واحدا متفق عليه * ٣ وعن طاوس عن عائشة « أنها أملت بالعمرة فقدمت ولم
تطف بالبيت حين حاضت فنسكت الماسك كلها وقد أملت بالحج فقال لها النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يوم النفر يسمك طوافك لحجك وعمرتك فابت فبعت بها مع

عبد الرحمن الى التتبع فاعتمرت بعد الحج » رواه أحمد ومسلم * وعن مجاهد عن عائشة « انها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجزي عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك » رواه مسلم وفيه تنبيه على وجوب السعي * 

حديث ابن عمر أخرجه ايضا سعيد بن منصور مرفوعا بلفظ « من جمع بين الحج والعمرة كفاهما طواف واحد وسعي واحد » وأعله الطحاوي بان الدراوردي أخطأ فيه وان الصواب انه موقوف وتمسك في تخطيطه بما رواه أيوب واليث وموسي ابن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من ان ذلك وقع لابن عمر وانه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روي هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تعليل مردود قال الدراوردي صدوق وليس ما رواه مخالفا لما رواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين . وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود باللفظ « لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفاء والمروة الا طوافا واحدا » وأخرج عبد الرزاق عن طاوس بسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحجته وعمرته الا طوافا واحدا وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف لحجته وعمرته طوافا واحدا بعد أن قال إنه سيفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضي طواف الحج والعمرة بطوافه الاول يعني الذي طاف يوم النحر الا فاضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  وبهذه الادلة  تمسك من قال انه يكفي القارن لحجته وعمرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي واسحق وداود وهو محكي عن ابن عمر وجابر وطائفة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناصر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود والشعبي والنخعي أنه يلزم القارن طوافان وسعيان وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متعسفة منها ما سلف عن الطحاوي على حديث ابن عمر . ومنها جوابه عن حديث عائشة بانها أرادت بقولها جمعوا بين الحج والعمرة جمع متم لا جمع قران وهذا مما يمتنع منه فان حديث عائشة مصرح بفصل من تتم من قرن وما يفعله كل واحد منهم كما في حديث الباب المذكور فانها قالت فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة ثم قالت وأما

الذين جمعوا الخ واستدلوا علي ما ذهبوا اليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرها عن علي عليه السلام أنه جمع بين الحج والعمرة وطاف لهما طوافين وسمي لهما سعين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وطرقه ضعيفة وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود باسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر باسناد فيه الحسن بن عماره وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلا وتعبه في الفتح بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعا عن علي وابن مسعود ذلك باسناد لا بأس به انتهى فينبغي ان يصار الى الجمع كما قال البيهقي ان ثبت الرواية انه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الافاضة واما السعي مرتين فلم يثبت انتهى على انه يضعف ما روي عن علي عليه السلام ما في الفتح من انه قد روي آل بيته عنه مثل الجماعة قال جعفر بن محمد الصادق عن ابيه انه كان يحفظ عن علي للقارن طوافا واحدا خلاف ما لقول اهل العراق وما يضعف ما روى عنه من تكرار الطواف أن أمثله طرقه عنه رواية عبد الرحمن ابن أذينة عنه وقد ذكر فيها أنه يمنع من ابتداء الاهلال بالحج بان يدخل عليه عمرة وان القارن يطوف طوافين ويسمي سعين والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج فان كان الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلت عليه والافلا حجة فيها ويضعف ايضا ما روى عن ابن عمر من تكرار الطواف انه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرها من طرق كثيرة الا كتفاء بطواف واحد وقد احتج ابو ثور على الا كتفاء بطواف واحد للقارن بحجة نظرية فقال قد أجزنا جميعا للحج والعمرة معا سفرا واحدا واحراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك يحزى عنهما طواف واحد وسمي واحد حكى هذا عنه ابن المنذر ومن جملة ما يحتاج به على انه يكفي لهما طواف واحد حديث دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وهو صحيح وقد تقدم وذلك لأنها بعد دخولها فيه لا تحتاج الى عمل آخر غير عمله والسنة الصحيحة الصريحة أحق بالاتباع فلا يلتفت الى ما خالفها: قوله « وامتشطى » فيه دليل على انه لا يكره الامتشاط للمحرم . وقيل انه مكروه قال النووي وقد تأول العلماء فعل عائشة هذا على انها كانت معذورة بأن كان برأسها أذى فأباح لها الامتشاط كما أباح لكعب بن عجرة الخلق للآذى وقيل ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بالمشط بل تسريح الشعر بالاصابع عند الغسل

للاحرام بالحج لاسيما ان كانت لبدت رأسها كما هو السنة وكما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسلها الا بإيصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا نقضه. قوله «يسعك» الخ المراد بالوسع هنا الاجزاء كما في الرواية الاخرى *

باب المبيت بمنى ليالى منى ورمى الجمار في أيامها

١ عن عائشة « قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليالى أيام التشريق يرمى الجمرة اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمى الثالثة لا يقف عندها » رواه أحمد وأبو داود *
 ٢ وعن ابن عباس « قال استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له » متفق عليه ولهم مثله من حديث ابن عمر *
 ٣ وعن ابن عباس قال « رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمار حين زالت الشمس » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي * وعن ابن عمر قال « كناته حين فاذا زالت الشمس رمينا » رواه البخاري وأبو داود *
 ٤ وعن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رمى الجمار مشى اليها ذاهبا وراجعا » رواه الترمذي وصححه * وفي لفظ عنه « انه كان يرمى الجمرة يوم النحر راكبا وسائر ذلك ماشيا ويخبرهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك » رواه أحمد *
 حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي وأخرج نحوه مسلم في صحيحه من حديث جابر ويؤيده حديث ابن عمر المذكور في الباب عند البخاري وحديث ابن عمر الثاني باللفظ الآخر أخرج نحوه أبو داود عنه بلفظ انه كان يأتي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وقد اخرج الترمذي نحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ انه كان يمشي الى الجمار قوله: «مكث بها ليالى أيام التشريق» هذا من جملة ما استدل به الجمهور على أن المبيت بمنى واجب وأنه من جملة منامك الحج ومن أداتهم على ذلك حديث ابن عباس

المذكور في اذنه صلى الله عليه وآله وسلم للعباس. ومنها ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن
حبان والحاكم عن حاصم بن عدي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص للرطاة أن
يتركوا المبيت بمنى » وسيأتي والتعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلة بعزيمة وإن الاذن وقع لليلة
المذكورة وإذ لم توجد أومانى معناها لم يحصل وقد اختلف في وجوب الدم لتركة تقيل يجب
عن كل ليلة دم روى ذلك عن المالكية وقيل صدقة بدرهم وقيل اطعام وعن الثلاث دم هكذا
روى عن الشافعى وهو رواية عن أحمد والمشهور عنه وعن الحنفية لا شئ عليه. قوله « يكبر
مع كل حصة » حكى الماوردى عن الشافعى أن صفته الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله
والله أكبر الله أكبر والله الحمد. قوله « ويقف عند الأولى » الخ فيه استحباب الوقوف عند
الجمرة الأولى والثانية وهي الوسطى والتضرع عندها وبرك انقيام عند الثالثة وهي
جمرة العقبة : قوله « استأذن العباس » الخ قيل ان جواز ترك المبيت يختص بالعباس
وقيل يدخل معه بنوه هاشم وقيل كل من احتاج الى السقاية وهو جمود يرد حديث
حاصم بن عدي الآتى . وقيل يجوز الترك لكل من له عذر يشابه الأعداء التي رخص
لأهلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قول الجمهور وقيل يختص بأهل السقاية
ورطاة الأبل وبه قال أحمد واختاره ابن المنذر : قوله « حين زالت الشمس »
وكذا قوله في حديث عائشة « اذا زالت الشمس » وقوله في حديث ابن عمر « فإذا
زالت الشمس رمينا » هذه الروايات تدل على أنه لا يجزى رمى الجمار في غير يوم
الأضحي قبل زوال الشمس بل وقته بعد زوالها كما في البخارى وغيره من حديث
جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم رمى يوم النحر ضحى ورمى بعد ذلك بعد الزوال
والى هذا ذهب الجمهور وخالف في ذلك عطاء وطاوس فقالا يجوز الرمي قبل
الزوال مطلقا ورخص الحنفية في الرمي يوم النحر قبل الزوال وقال إسحاق أن رمي قبل
الزوال أطاذا لا في اليوم الثالث فيجزيه والأحاديث المذكورة ترد على الجميع : قوله
« تحين » تفعل من الحين وهو الزمان أى تراقب الوقت المطلوب : قوله « مشى إليها » أجمعوا
على ان اتيان الجمار ماشياً وراكباً جائز لكن اختلفوا فى الأفضل وقد تقدم
الخلاف فى ذلك فى رمى جمرة العقبة وفى غيرها قال الجمهور المستحب المشى وذهب
البعض الى استحباب الركوب يوم النحر والمشى فى غيره والذي ثبت عنه صلى الله
(٢١٢ ج ٥ نيل الأوطار)

عليه وآله وسلم الركوب لرمى جمرة العقبة يوم النحر والمشى بعد ذلك مطلقا *
 ٦ وعن سالم عن ابن عمر «انه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات
 يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلا ويدعو ويرفع يديه
 ثم يرى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه
 ويقوم طويلا ثم يرمى الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف
 ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله» رواه أحمد والبخاري
 * ٧ وعن عاصم بن عدي «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة الابل
 في البيتوتة عن منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغد ليومين ثم يرمون
 يوم النفر» رواه الحمسة وصححه الترمذي * وفي رواية «رخص للرعاة ان
 يرموا يوماء يدعوا يوماء» رواه أبو داود والنسائي * ٨ وعن سعد بن مالك قال
 «رجعنا في الحجة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بسبع
 حصيات وبعضنا يقول رميت بست حصيات ولم يعب بعضهم على بعض» رواه
 أحمد والنسائي *

حديث عاصم بن عدي أخرجه أيضا مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب
 عن ابن عمرو بن العاص عند الدارقطني باسناد ضعيف ولفظه «رخص رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم للرعاة ان يرموا بالليل وأية ساعة شاؤا من النهار» وعن ابن عمر عند
 الزار والحاكم والبيهقي باسناد حسن . وحديث سعد بن مالك سياقه في سنن النسائي
 هكذا أخبرني يحيى بن موسى البلخي حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال
 مجاهد قال سعد فذكره ورجاله رجال الصحيح . وقد أخرج نحوه النسائي من حديث
 ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس «انه سئل عن أمر الجمار فقال ما أدرى رماها
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست أو بسبع» قوله «الجمرة الدنيا» بضم الدال
 وبكسر ها أي القرية الى جهة مسجد الخيف وهي أولي الجمرات التي ترمى ثاني
 يوم النحر : قوله « فيسهل » بضم التحتية وسكون المهملة أي يقصد السهل من الأرض
 وهو المكان المستوي الذي لا ارتفاع فيه . قوله « ويرفع يديه » فيه استحباب رفع
 اليدين في الدعاء عند الجمرة وروي عن مالك انه مكروه قال ابن المنذر لا أعلم أحدا
 أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة الا ما حكى عن مالك : قوله « ثم يرمى الوسطى
 ثم يأخذ ذات الشمال أي يمشي الى جهة الشمال » وفي رواية للبخاري « ثم ينحدر

ذات الشمال مما يلي الوادي » قوله « ويقوم طويلا » فيه مشروعية القيام عند الجمرتين وتركه عند جرة العقبة ومشروعية الدعاء عندها قال ابن قدامة لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفا الا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء : قوله « ويدعوا يوما » أى يجوز لهم ان يرموا اليوم الأول من أيام التشريق ويذهبوا الى ابلهم فيبيتوا عندها ويدعوا يوم النفر الأول ثم يأتوا في اليوم الثالث فيرموا ماقاتهم في اليوم الثاني مع رمي اليوم الثالث وفيه تفسير ثان وهو أنهم يرمون جرة العقبة ويدعون رمى ذلك اليوم ويذهبون ثم يأتون في اليوم الثاني من التشريق فيرمون ماقاتهم ثم يرمون عن ذلك اليوم كما تقدم وكلاهما جائز وإنما رخص للرعاة لأن عليهم رعى الابل وحفظها لتشغل الناس بنسكهم عنها ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرمي والمبيت فيجوز لهم ترك المبيت للمعذر والرمي على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلاف في الحاق بقية المعذورين بهم في أول الباب : قوله « ولم يعب بعضهم على بعض » استدل به من قال انه يجوز الاقتصار على أقل من سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك في باب رمي جرة العقبة ولكن هذا الحديث لا يكون دليلا بمجرد انكار الصحابة علي بعضهم بعضا الا أن يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع علي شيء من ذلك وقرره *

باب الخطبة أوسط أيام التشريق

١ عن سراء بنت نبهان قالت « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أى يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس أوسط أيام التشريق » رواه أبو داود وقال وكذلك قال عم أبي حرة الرقاشي انه خطب أوسط أيام التشريق * ٢ وعن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجلين من بني بكر قال « رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بين أوسط أيام التشريق ونحن عند راحلته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي خطب بها » رواه أبو داود * ٣ وعن أبي نضرة « قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أوسط أيام التشريق

فقال يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى أبلغت قالوا ببلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ~~في مسنده~~ *

حديث سراه بنت نبهان سكت عنه أبو داود والمنذري وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث الرجاء بن بني بكر سكت عنه أيضاً أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال الصحيح. وحديث أبي نضرة قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح. قوله «سراه» بفتح السين المهملة وتشديد الراء والمد وقيل القصير بنت نبهان الغنوية صحابية لها حديث واحد قاله صاحب التقریب: قوله «يوم الرؤس» بضم الراء والهمزة بعدها وهو اليوم الثاني من أيام التشريق سمي بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤس الأضاحي؛ قوله «أي يوم هذا» سأل عنه وهو عالم به لتكون الخطبة أدق في قلوبهم وأثبت قوله «الله ورسوله أعلم» هذا من حسن الأدب في الجواب إلا كابر والاعتراف بالجهل ولعلمهم قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيسمي بغير اسمه كما وقع في حديث أبي بكر المتقدم: قوله «عم أبي حرة» بضم الحاء المهملة وتشديد الراء واسم أبي حرة حنيفة وقيل حكيم. والرقائني بفتح الراء وتخفيف القاف وبعد الالف شين معجمة قوله «أوسط أيام التشريق» هو اليوم الثاني من أيام التشريق: قوله «ألا إن ربكم واحد» الخ هذه مقدمة لنفي فضل البعض على البعض بالحسب والنسب كما كان في زمن الجاهلية لأنه إذا كان الرب واحداً وأبو الكل واحداً لم يبق لدعوى الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث حصر الفضل في التقوى ونفيه عن غيرها وأنه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحمر إلا بها ولكنه قد ثبت في الصحيح أن الناس معادن كما دن الذهب خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا ففيه اثبات الخيار في الجاهلية ولا تقوى هناك وجعلهم الخيار في الإسلام بشرط الفقه في الدين وليس مجرد الفقه في الدين سبب لكونهم خياراً في الإسلام والألا لما كان لا اعتبار كونهم خياراً في الجاهلية معني ولكن كل تقوى في الدين من الخيار وإن لم يكن من الخيار في الجاهلية وليس أيضاً سبب كونهم خياراً في الإسلام مجرد التقوى والألا لما كان لذكر كونهم خياراً في الجاهلية معني ولكن كل متق من الخيار من غير نظر إلى كونه من خيار الجاهلية فلا شك

ان هذا الحديث يدل على ان لشرافة الانساب وكرم التجار مدخلا في كون أهلها خيارا وخيار القوم افاضلهم وان لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدين والجزاء الاخرى فينبغي أن يحمل حديث الباب على الفضل الاخرى (وأحاديث الباب) تدل على مشروعية الخطبة في أوسط أيام التشريق وقد قدمنا في كتاب العيدين انها من الخطب المستحبة في الحج وينبأ هناك كم يستحب من الخطب في الحج *


باب نزول المحصب اذا نفر من منى

١ عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والمغرب والعشاء ثم رقد رقة بالمحصب ثم ركب الى البيت فطاف به» رواه البخاري * ٢ وعن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والمغرب والعشاء بالبطحاء ثم جمع هجعة ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعله» رواه أحمد وأبو داود والبخاري بمعناه * ٣ وعن الزهري عن سالم «أن أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون الا بطح قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة انها لم تكن تفعل ذلك وقالت انما نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان منزلا اسمع لخروجه» رواه مسلم * ٤ وعن عائشة قالت «نزول الا بطح ليس بسنة انما نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان اسمع لخروجه اذا خرج» * ٥ وعن ابن عباس قال «التحصيب ليس بشيء انما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» متفق عليهما ☆

قوله: «بالمحصب» بمهملتين وموحدة على وزن محذوه واسم مكان متسع بين جبلين وهو الى منى أقرب من مكة سمي بذلك لكثرة ما به من الحصا من جر السيول ويسمى بالابطح وخيف بني كنانة: قوله «ثم جمع هجعة» أي اضطلع ونام يسيرا قوله: «اسمع لخروجه» أي أسهل لتوجهه الى المدينة ليستوى البطيء والمقتدر ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم بأجمعهم الى المدينة: قوله «ليس التحصيب بشيء» أي من المناسك التي يلزم فعلها. وقد نقل ابن المنذر الخلاف في استحباب نزول المحصب مع الاتفاق انه ليس من المناسك وقد روى أحمد عن عائشة انها قالت

«والله ما نزلها يعني الحصبة الا من أجلي» وروى مسلم وأبو داود وغيرهما عن أبي رافع قال «لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنزل الا بطح حين خرج من مني ولكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل» انتهى ولا شك ان النزول مستحب لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفعله وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم عن ابن عمر وعما يدل على استحباب التحصيب ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أسامة بن زيد «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن نازلون بخيف بني كنانة حيث قاسمت قريشا على الكفر» يعني المحصب وذلك ان بني كنانة حالف قريشا على بني هاشم أن لا يناكحوهم ولا يؤوؤهم ولا يبايعوهم قال الزهري والخيف الوادي. وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حين أراد ان ينفر من مني نحن نازلون غدا» فذكر نحوه وحكى النووي عن القاضي عياض انه مستحب عند جميع العلماء قال في الفتح والحاصل ان من تقى انه سنة كعائشة وابن عباس أراد انه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبت كآبن عمر أراد دخوله في عموم الناس بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لا الالتزام بذلك ويستحب ان يصلي به الظهر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس وأبن عمر  *

باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها

١  عن عائشة قالت «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عندي وهو وقير الين طيب النفس ثم رجع الى وهو حزين فقلت له فقال اني دخلت الكعبة ووددت اني لم اكن فعلت اني أخاف ان أكون أتيت أمي من بعدى» رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي * ٢ وعن أسامة بن زيد قال «دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت فجلس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهلل ثم قام الى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه وخذه ويديه ثم هلل وكبر ودعا ثم فعل ذلك بالاركان كلها ثم خرج فأقبل على القبلة وهو على الباب فقال هذه القبلة هذه القبلة مرتين أو ثلاثة» رواه أحمد والنسائي * ٣ وعن عبد الرحمن بن صفوان قال

« لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة انطلقت فوافقته قد خرج من الكعبة واصحابه قد استلموا البيت من الباب الى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسطهم » رواه احمد وابوداود * وعن اسماعيل بن أبي خالد قال قلت « لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته قال لا » متفق عليه *
 حديث عائشة أخرجه أيضا وصححه ابن خزيمة والحاكم . وحديث أسامة رجاله رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت ولكنه كبر في نواحيه » وحديث عبد الرحمن بن صفوان في اسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتاج بحديثه وقد ذكر الدارقطني ان يزيد بن أبي زياد تفرد به عن مجاهد ولكنه ذكر الذهبي انه صدوق من ذوى الحفظ وذكر في الخلاصة انه كان من الائمة الكبار وقد تقدم الكلام فيه في غيره وضع : قوله « وودت اني لم أكن فعلت » فيه دليل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح لان عائشة لم تكن معه فيه ابما كانت معه في غيره وقد جزم جمع من أهل العلم انه لم يدخل الا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم وقد تقرر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل البيت في عمرته كما في حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فتعين ان يكون دخله في حجته وبذلك جزم البيهقي . وقد اجاب البعض عن هذا الحديث بانه يحتمل ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح وهو بعيد جدا . وفيه أيضا دليل على ان دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وحكى القرطبي عن بعض العلماء ان دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من اهل العلم الى ان دخولها مستحب ويدل على ذلك ما أخرج ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من دخل البيت دخل في جنة وخرج منه فوراً له وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استحبابه ما لم يؤذ احداً بدخوله ويدل على الاستحباب أيضا حديث أسامة وعبد الرحمن بن صفوان المذكور ان في الباب : قوله « وخده ويديه » فيه استحباب وضع الحد والصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب ويقال له الملتزم كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس انه قال الملتزم ما بين الركن والباب . وأخرجه البيهقي في شعب الايمان من

طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعا ورواه عبد الرزاق بإسناد يصح عنه، وقولنا
 وسمى بذلك لان الناس ياتونه : قوله « ثم قبل ذلك بالاركان كلها » فيه دليل
 على مشروعية وضع الصدر والخذ على جميع الاركان مع التهيل والتكبير والدعاء
 قوله « من الباب الى الحطيم » هذا تفصيل لما كان الذي اسلموه من البيت والحطيم هو ما بين
 الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره وقال مالك في المدونة الحطيم ما بين الباب
 الى المقام وقال ابن حبيب هو ما بين الحجر الاسود الى الباب الى المقام وقبل هو الشاذروان
 وقبل هو الحجر الاسود كما يشعر به سياق الحديث وسمى حطيم لان الناس كانوا يحطمون
 هناك بالايمن ويستجاب فيه الدعاء للمظلوم على الظالم وقبل من حلف هناك كاذبا
 الا عجلت له العقوبة. وفي كتب الحنفية ان الحطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب: قوله
 « وسطهم » قال الجوهرى تقول جلست وسط القوم باتسكين لانه ظرف وجلست
 وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل وسط يصلح فيه ين فهو وسط بالاسكان وان لم
 يصلح ين فهو وسط بالفتح قال الازهرى كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف
 والقلادة والسبحة وحلقة الناس فهو بالاسكان وما كان منضما لا يبين بعضه من بعض
 كالساحة والدار والراحبة فهو وسط بالفتح. قال وقد اجازوا في المفتوح الاسكان
 ولم يحيزوا في الساكن الفتح : قوله « أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في
 عمرته » بهمة الاستفهام قال النووي قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت
 من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها فلما كان في الفتح امر بازالة
 الصور ثم دخالها يعنى كما ثبت في حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ويحتمل
 ان يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط فلو اراد دخوله لمعوه كما منعوه من الاقامة
 بمكة فوق ثلاث *

باب ما جاء في ماء زمزم

١- عن جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماء زمزم لما شرب
 له ، رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن عائشة « أنها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمله » رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب

٣ وعن ابن عباس «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السفاية فاستسقى فقال العباس يا فضل اذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشراب من عندها فقال اسقني فقال يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم فيه قال اسقني فشرب ثم أتى زمزم وهم يستقون ويعملون فيها فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قال لولا ان تغلبوا لنزلت حتى أضع الجبل يعني على عاتقه وأشار الى طاقه » رواه البخاري * ٤ وعن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتضلعون من ماء زمزم » رواه ابن ماجه * ٥ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماء زمزم لما شرب له ان شربته تستشفى به شفاك الله وان شربته يشبعك أشبعك الله به وان شربته اقطع ظمئك قطعه الله وهي هزبة جبريل وسقيا اسماعيل » رواه الدارقطني * ٦

حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه المنذرى والديلمياطي وحسنه الحافظ وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وقد تفرد به كما قال البيهقي وهو ضعيف واعله ابن القطان به وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن جابر وفيها سويد بن سعيد وهو ضعيف جدا وان كان مسلما قد أخرج له فائدا أخرج له في المتابعات قال الحافظ وأيضاً فكان أخذه عنه قبل ان يعمر وبفسد حديثه وكذلك أمر أحمد ابن حنبل ابنه بالاحذ عنه كان قبل عمه ولما عمى صار يلقن فيلقن وقال يحيى بن معين لو كان لي فرس ورمح لغزوت سويدا من شدة ما كان يذكر له عنه من المناكير وأخرجه الطبراني من طريق ثالثة. وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه. وحديث ابن عباس الأول أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي ليكة قال « جاء رجل الى ابن عباس فقال من أين جئت قال شربت من ماء زمزم قال ابن عباس أشربت منها كما ينبغي قال وكيف ذاك يا ابن عباس قال اذا شربت منها فاستقبل اقبلة وا ذكر اسم الله وتنفس ثلاثا وتضلع منها فاذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية بيننا وبين المنافقين انهم لا يتضلعون من زمزم » وحديثه اثني أخرجه أيضا الحاكم وزاد الدارقطني علي ما ذكره المصنف « وان شربته مستعيذاً طادك الله قال فكان ابن عباس اذا شرب ماء زمزم قال اللهم اني اسألك علما نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاء من كل داء » وهذا الحديث (٢٢٢ ج ٥ نيل الاوطار)

هو من طريق محمد بن سعيد الجارودي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال في التلخيص والجارودي صدوق الا ان روايته شاذة فقد رواه حفاظ أصحاب ابن عيينة كالحميدى وابن أبي عمرو وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد من قول ابن عباس ومما يقوي الرفع ما أخرجه الدينوري في المجالسة قال كنا عند ابن عيينة فجاء رجل فقال يا أبا محمد الحديث الذي حدثتنا به عن ماء زمزم صحيح قال نعم قال فاني شربته الآن لتحدثني مائة حديث قال اجلس فحدثه مائة حديث (وفي الباب) عن أبي ذر عن رفوعا عن أبي داود الطيالسي في مسنده قال زمزم مباركة انها طعام طعم وشفاء سقم وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم . وعن جابر غير حديث الباب عند مسلم « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب منه » قوله « ماء زمزم لما شرب له » فيه دليل على ان ماء زمزم ينفع الشارب لاي أمر شربه لاجله سواء كان من أمور الدنيا أو الآخرة لان ما في قوله لما شرب له من صيغ العموم : قوله « كان يحمله » فيه دليل على أنه لا بأس بحمل ماء زمزم الي المواطن الخارجة عن مكة : قوله « لولا أن تغلبوا » وذلك بأن يظن الناس ان الزرع سنة فينزع كل رجل لنفسه فيغلب أهل السفاية عليها وفي هذا الحديث استحباب الشرب من ماء زمزم وما قبل من ان الشرب جبلي فلا يدل على الاستحباب اذ لا تأمى في الجبلي مدفوع بأن القصد الى ذلك المحل والآخر بالزرع واعطاء أسامة الفضلة ليشربها من غير أن يستدعي الماء كما في صحيح مسلم مما يدل على ان الشرب للفضيلة لا للحاجة . قوله « لا يتضامون » أى لا يروون من ماء زمزم قال في القاموس وتضلع امتلا شبعاً أو رباح حتى بلغ الماء أضلاعاً انتهى . قوله « هزومة » بان اي أي حفرة جبريل لانه ضربها برجله فتبع الماء قال في القاموس هزومه غمزه بيده فصارت فيه حفرة ثم قال والهزائم البشار الكبيرة الغزر الماء . قوله « وسقيا اسمعيل » أى أظهره الله ليسقى به اسمعيل في أول الأمر *

باب طواف الوداع



١ عن ابن عباس قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه. وفي رواية «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض» متفق عليه * ٢ وعن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للحائض أن تصدر قبل أن تطوف بالبيت إذا كانت قد طافت في الأفاضة» رواه أحمد * ٣ وعن عائشة «قالت حاضت صفة بنت حبي بعدما أفاضت قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحأ بستنا هي قلت يا رسول الله إنها قد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الأفاضة قال فلتنفر إذن» متفق عليه * ٤

قوله «لا ينفر أحد» إلخ فيه دليل على وجوب طواف الوداع قال النووي وهو قول أكثر العلماء ويلزم تركه دم. وقال مالك وداود وابن المنذر هوسنة لشيء في تركه. قال الحافظ والذي رأيته لابن المنذر في الأوسط أنه واجب للأمر به إلا أنه لا يجب تركه شيء انتهى. وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم به ونهيته عن تركه وفعله الذي هو بيان له جمل الواجب ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب: قوله «أمر الناس» بالبناء على ما لم يسم فاعله وأذا قوله خفف: قوله «إذا كانت قد طافت طواف الأفاضة» قال ابن المنذر قال طامة الفقهاء بالامتناع ليس على الحائض التي أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضا لطواف الوداع فكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الأفاضة إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي عمر نخالقناه لثبوت حديث عائشة. وروى ابن أبي شبة من طريق القاسم ابن محمد كان الصحابة يقولون إذا أفاضت قبل أن تحيض فقد فرغت إلا عمر. وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي عن عمر أنه قال ليكن آخر عهدها بالبيت وفي رواية كذلك حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوي بحديث عائشة على نسخ حديث عمر في حق الحائض: وكذلك استدل على نسخه بحديث أم سليم عند أبي داود الطيالسي أنها قالت حضت بعدما طفت بالبيت فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنقر وحاضت صفة فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تنفر. ورواه سعيد بن منصور في كتاب

المناسك واسحق في مسنده والطحاوي وأصله في البخاري ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه الحاكم عن ابن عمر قال « من حج فليكن آخر عهده بالبيت الا الحيف رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قوله « فلتفر اذن » أى فلا حبس علينا حينئذ لانها قد أفاضت فلا مانع من التوجه والذي يجب عليها قد فعلته وفي رواية للبخاري فلا بأس انقري وفي رواية له اخرجني وفي رواية فلتفر ومما فيها متقاربة والمراد بها الرحيل من منى الى جهة المدينة. واستدل بقوله أحابستنا على ان أمير الحاج يلزمه ان يؤخر الرحيل لاجل من تحيض ممن لم تنطف للافاضة وتقب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم أراد بتأخير الرحيل اكرام صفة كما احتبس بالناس علي بعد عائشة. وأما ما أخرجه البزار من حديث جابر والنقفي في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعا أميران وليسا باميرين من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها والمرأة تحج أو تعتزم مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم ان ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم ففي اسناد كل واحد منها ضعيف شديد الضعف كما قال الحافظ *

(باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره)

١  عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده » متفق عليه  *

قوله « شرف » هو المكان العالي كما في القاموس وغيره وفي رواية لمسلم « كان اذا أوفى على ثنية أو فدفد كبير » قوله « آيئون » أى راجعون وهو وما بعده اخبار لمبتدأ مقدر أى نحن آيئون الخ : قوله « صدق الله وعده » أى في اظهار الدين وكون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعده سبحانه ان الله لا يخلف الميعاد : قوله « وهزم الاحزاب وحده » أى من غير قتال من الأديمين والمراد بالاحزاب الذين

اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم
فأرسل الله عليهم ريحا وجنودا وهذا هو المشهور ان المراد بالاحزاب أحزاب يوم
الخندق. قال القاضي عياض ويحتمل ان المراد أحزاب الكفر في جميع الايام والمواطن
﴿ والحديث ﴾ فيه استحباب التكبير والتهليل والدعاء المذكور عند كل شرف من
الأرض يملوه الراجع الى وطنه من حج أو عمرة أو غزو *

﴿ باب الفوات والاحصار ﴾

١ عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو قال « سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى قال فذكرت
ذلك لابن عباس وأبي هريرة فقالا صدق » رواه الخمسة . وفي رواية لابي داود
وابن ماجه « من عرج أو كسر أو مرض » فذكر معناه . وفي رواية ذكرها أحمد
في رواية المروزي « من حبس بكسر أو مرض » ٢ * وعن ابن عمر « انه كان
يقول اليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم عن
الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم يحل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيهدى
أو يصوم ان لم يجد هديا » رواه البخاري والنسائي ٣ * وعن عمر بن الخطاب
« أنه امر ابا ايوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهبار بن الاسود حين
قاهما الحج فانيا يوم النحران يحللا بعمره ثم يرجعا حللا ثم يحججا عاما قابلا
ويهديا فمن لم يجد نصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله » ٤ * وعن
سليمان بن يسار « ان ابن حنبل الخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم بالحج
فسأل عن الماء الذي كان عليه فوجد عبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير ومروان
ابن الحكم فذكر لهم الذي عرض له وكأهم امره أن يتداوى بماء بدمنه ويفتدي
فاذا صح اعتمر فحل من احرامه ثم عليه ان يحج قابلا ويهدى » ٥ * وعن ابن
عمر « انه قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت »
وهذه الثلاثة مالاك في الموطأ ٦ * وعن ابن عباس قال « لا حصر الا حصر العدو »
رواه الشافعي في مسنده *

حديث الحجاج بن عمرو سكت عنه أبو داود والمنذري وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والبيهقي. وأثر عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر أنه أمر من فاته الحج أن يهل بعمره وعليه الحج من قابل وأخرج أيضا عن زيد بن ثابت مثله، وأخرج نحوه عن عمر من طريق أخرى. والاثار الذي رواه سليمان بن يسار رواه مالك عن يحيى بن سعيد عنه ولكن سليمان بن يسار لم يدرك القصة. وأثر ابن عمر رواه مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب عن سالم عنه. وأثر ابن عباس صحيح الحافظ أسنده. قوله « من كسر » بضم الكاف وكسر السين. قوله « أو عرج » بفتح الميم والراء أي أصابه شيء في رجله وليس بخلفة فإذا كان خلفة قيل عرج بكسر الراء. قوله « فقد حل » تمسك بظاهر هذا أبو ثور وداود فقالا أنه يحل في مكانه بنفس الكسر والعرج وأجمع بقية العلماء على أنه يحل من كسر أو عرج ولكن اختلفوا فيما به يحل وعلام يحمل هذا الحديث فقال أصحاب الشافعي أنه يحمل على ما إذا شرط التحلل به فإذا وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال مالك وغيره يحل بالطواف بالبيت لا يحله غيره ومن خالفه من الكوفيين يقول يحل بالنية والذبح والخلق وسيأتي الكلام على ذلك. قوله « أو مرض » الاحصار لا يختص بالأعذار المذكورة بل كل عذر حكمه حكما كاعواز النفقة والضلال في الطريق وبقاء السفينة في البحر وبهذا قال كثير من الصحابة قال النخعي والكوفيون الحصر بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد لا حصر إلا بالعدو وتمسكوا بقول ابن عباس المذكور في الباب وحكى ابن جرير قولاً أنه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في هذا الاختلاف أنهم اختلفوا في تفسير الاحصار فالشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الاخفش والكسائي والقراء وأبو عبيد وأبو عبيدة وابن السكيت وتعلب وابن قتيبة وغيرهم أن الاحصار إنما يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الحصر وقال بعضهم إن احصر وحصر بمعنى واحد : قوله « سنة نبيكم » قال عياض ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص وعلى اضممار فعل أي تمسكوا وشبهه وخبر حسبكم طاف بالبيت ويصح الرفع على أن سنة خبر حسبكم أو الفاعل وحسبكم بمعنى الفعل ويكون ما بعدهما تفسيراً للسنة. وقال السهيلي من نصب سنة فهو باضمار الأمر كأنه

قال الزموا سنة نبيكم. قوله «طاف بالبيت» أي اذا أمكنه ذلك ووقع في رواية عبد الرزاق ان حبس أحدا منكم حابس عن البيت فاذا وصل طاف. قوله «حتى يحج عاما قابلا» استدل به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسيأتي الخلاف فيه . قوله «فيهدي» فيه دليل على وجوب الهدى على المحصر ولكن الاحصار انذى وقع في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما وقع في العمرة فقياس العلماء الحج على ذلك وهو من الالحاق بنفي الفارق والى وجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الاحاديث الثابتة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه فعل ذلك في الحديبية ويبدل عليه قوله تعالى (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية وخالف في ذلك مالك فقال انه لا يجب الهدى على المحصر وعول على قياس الاحصار على الخروج من الصوم للعدو والمسك بمثل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب التي يتمجب من وقوع مثلها من اكابر العلماء . قوله «ابن حزيمة» بضم الحاء المهملة وبعدها زاي ثم بعد الالف موحدة . قوله «فسأل على الماء» هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي بعضها عن الماء وفي نسخة صحيحة من الموطأ على الماء ومنسخ (١) بمن : قوله «فوجد» هذه اللفظة ثابتة في نسخة من هذا الكتاب وهي ثابتة في الموطأ . وقد استدل بالآثار المذكورة في الباب على وجوب الهدى وان الاحصار لا يكون الا بالخوف من العدو وقد تقدم البحث عن ذلك وعلى وجوب القضاء وسيأتي *

باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الحلق حيث

أحصر من حل أو حرم وأنه لا قضاء عليه

١ عن المسور ومروان في حديث عمرة الحديبية والصلح «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من قضية الكتاب قال لاصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا» رواه احمد والبخاري وأبو داود. والبخاري عن المسور «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر قبل ان يحلق وأمر اصحابه بذلك» ٢ * وعن

(١) هكذا الاصل ولا معنى له ولعله ونسخ بن أو وفي نسخة بمن فليحذر

المسور ومروان قالا « قلد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشمره بنى الحليفة وأحرم منها بالعمرة وحاق بالحديبية في عمرته وأمر أصحابه بذلك ونحر بالحديبية قبل أن يحاق وأمر أصحابه بذلك » رواه أحمد * ٣ وعن ابن عباس قال « إنما البدل على من تقض حجه بالتذنب فاما من حبسه عدو أو غير ذلك فانه يحل ولا يرجع وان كان معه هدى وهو محصر فحرمه ان كان لا يستطيع أن يبعث به وان استطاع ان يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله » أخرجه البخاري وقال مالك وغيره بنحر هديه ويحاق في أى موضع كان ولا قضاء عليه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالحديبية نحرُوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدى الى البيت ثم لم يذكروا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحدا ان يقضوا شيئا ولا يمودوا له والحديبية خارج الحرم » كل هذا كلام البخاري في صحيحه *

قوله « فانحروا ثم احلقوا » فيه دليل على ان المحصر يقدم النحر على الحلق ولا يمارض هذا ما وقع في رواية للبخاري « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق وجامع نساءه ونحر هديه » لان العطف بالواو إنما هو لمطلق الجمع ولا يدل على الترتيب فان قدم الحلق على النحر فروى ابن أبي شيبة عن علقمة ان عليه دما وعن ابن عباس مثله والظاهر عدم وجوب الدم لعدم الدليل . قوله « إنما البدل » الخ بفتح الباء الموحدة والمهملة أي القضاء لما احصر فيه من حج أو عمرة وهذا قول الجمهور كما في الفتح وقال في البحر ان على المحصر القضاء اجماعا في الفرض العترة وأبو حنيفة وأصحابه وكذا في النفل انتهى . وعن أحمد روايتان واحتج الموجبون للقضاء بحديث الحجاج ابن عمر والسالف وهو نص في عمل النزاع وبحديث ابن عمر المتقدم لقوله فيه حتى يحج عاما قابلا فيهدى بعد قوله حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما تقدم من الآثار وقال الذين لم يوجبوا القضاء لم يذكر الله تعالى القضاء ولو كان واجبا لذكره وهذا ضعيف لان عدم الذكر لا يستلزم عدم قالوا ثانيا قول ابن عباس يدل على عدم الوجوب وبجواب بان قول الصحابي ليس بحجة اذا انفرد فكيف اذا طارض المرفوع قالوا ثالثا لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدا من احصر معه في الحديبية بان يقضى ولو لم يمه

القضاء لا مرهم قال الشافعي إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لأعلي أنه أوجب عليهم قضاء تلك العمرة وهذا هو الدليل الذي ينبغي التعويل عليه ولكنه يعارضه مارواه الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرها قالوا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه أن يعتمروا فلم يتخلف منهم الا من قتل بخير أو مات وخرج جماعة معه معتمرين ممن لم يشهد الحديبية فكانت عدتهم ألفين قال في الفتح ويمكن الجمع بين هذا إن صح وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستحباب لأن الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا لغير عذر. وقد روى الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتمر المسلمون من قابل في الشهر الذي صدهم المشركون فيه انتهى . ويمكن أن يقال إن ترك أمره صلى الله عليه وآله وسلم لا ينتهض لمعارضة ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء لأن ترك الأمر ربما كان لهم بوجوب القضاء على من أحصر بدليل آخر كحديث الحجاج بن عمرو لأن حكم الحج والعمرة واحد بقى ههنا شيء هو إن قوله وعليه الحج من قابل وقوله وعليه حجة أخرى يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المفروض أو ما كان يريد ادائه في عام الاحصار لأنه القضاء المصطلح عليه لأنه لم يسبق ما يوجب به بل غاية ما هناك أنه منعه عن تأدية ما أراد فعله مانع فعله فعليه ولا يسقط بمجرد عروض المانع وتعيين العام القابل يدل على أن ذلك على الفور: قوله (بالتلذذ) بمجمتين وهو الجمع قوله « فأما من حبسه عدو » هكذا في نسخ هذا الكتاب عدو بفتح العين المهملة وضم الدال المهملة أيضاً والواو وهي رواية أبي ذر في صحيح البخاري ورواه الأثر كثير بضم العين وسكون الدال المعجمة والراء مكان الواو: قوله « نحره » قد وقع الخلاف بين الصحابة فمن بعدهم في محل نحر الهدي المحصر فقال الجمهور يذبح الهدي حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه إلا في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي ونصل آخرون كما قال ابن عباس قال في الفتح وهو المعتمد قال وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم هل نحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديبية في الحل أو في

(م ٢٣-ج ٥ نيل الاوطار)

الحرم وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحديبية الا في الحرم ووافقه ابن اسحق وقال غيره من أهل المغازي إنما نحر في الحل *

﴿فائدة﴾ لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الموطن الذي يحسن ذكرها فيه كتاب الجنائز ولكنها لما كانت تفعل في سفر الحج في الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فاحببنا ذكرها ههنا تكميلاً للفائدة ﴿وقد اختلفت﴾ فيها أقوال أهل العلم فذهب الجمهور الى انها مندوبة وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية الى انها واجبة وقالت الحنفية انها قريبة من الواجبات . وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف المعروف بشيخ الاسلام الى انها غير مشروعة وتبعه على ذلك بعض الحنابلة وروى ذلك عن مالك والجويني والقاضي عياض كما سيأتي ﴿احتج القائلون﴾ بانها مندوبة بقوله تعالى (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول) الآية ووجه الاستدلال بها انه صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره بعد موته كما في حديث «الأنبياء أحياء في قبورهم» وقد صححه البيهقي وألف في ذلك جزءاً قال الاستاذ أبو منصور البغدادى قال المتكلمون المحققون من اصحابنا إن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته انتهى . ويؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء أحياء يرزقون في قبورهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم واذا ثبت انه حي في قبره كان الحجى اليه بعد الموت كالجىء اليه قبله ولكنه قد ورد ان الانبياء لا يتركون في قبورهم فوق ثلاث وروى فوق أربعين فان صح ذلك قرح في الاستدلال بالآية ویمارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما سيأتي من أنه صلى الله عليه وآله وسلم ترد اليه روحه عند التسليم عاياه نعم حديث «من زارني بعد موتى فكأنما زارني في حياتي» الذي سيأتي ان شاء الله تعالى ان صح فهو الحجة في المقام واستدلوا ثانياً بقوله تعالى (ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله) الآية والهجرة اليه في حياته الوصول الى حضرته كذلك الوصول بعد موته ولكنه لا يخفى ان الوصول الى حضرته في حياته فيه فوائد لا توجد في الوصول الى حضرته بعد موته منها النظر الى ذاته الشريفة وتعلم أحكام الشريعة منه والجهاد بين يديه وغير ذلك واستدلوا ثالثاً بالأحاديث الواردة في ذلك منها الاحاديث الواردة في مشروعية زيارة القبور على

العموم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم داخل في ذلك دخولا أوليا وقد تقدم ذكرها في الجنايز . وكذلك الأحاديث الثابتة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في زيارتها . ومنها أحاديث خاصة بزيارة قبره الشريف أخرج الدارقطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم « من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي » وفي أسناده الرجل المجهول وعن ابن عمر عند الدارقطني أيضا قال قال فذكر نحوه ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدي في كامله وفي أسناده حفص بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحمد فيه أنه صالح . وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله قال الحافظ وفي طريقه من لا يعرف . وعن ابن عباس عند القبلي مثله وفي أسناده فضالة بن سعد المازني وهو ضعيف . وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارقطني بلفظ « من زار قبري وجبت له شفاعتي » وفي أسناده موسى بن هلال العبدى قال أبو حاتم مجهول أي العبد الله ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وقال إن صح الخبر فإن في القلب من أسناده شيئا وأخرجه أيضا البيهقي وقال القبلي لا يصح حديث موسى ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء وقال أحمد لا بأس به وأيضاً قد تابعه عليه مسلمة بن سالم كما رواه الطبراني من طريقه وموسى بن هلال المذكور ورواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو ثقة من رجال الصحيح وجزم الشياخ المقدسي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بأن موسى رواه عن عبد الله بن عمر المسكبر وهو ضعيف ولكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين لا بأس به وروى له مسلم مقرونا بآخر . وقد صحح هذا الحديث ابن السكن وعبد الحق وتقي الدين السبكي . وعن ابن عمر عند ابن عدي والدارقطني وابن حبان في ترجمة النعمان بلفظ « من حج ولم يزرني فقد جفاني » وفي أسناده النعمان بن شبل وهو ضعيف جدا ووثقه عمران بن موسى . وقال الدارقطني الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لا عليه ورواه أيضا البزار وفي أسناده إبراهيم الغفاري وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمر قال وأسناده مجهول وعن أنس عند ابن أبي الدنيا بلفظ « من زارني بالمدينة محتسبا كنت له شفيعا وشهيدا يوم القيامة » وفي أسناده سليمان بن زيد الكعبي ضعفه ابن حبان والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات . وعن عمر عند أبي داود الطيالسي نحوه وفي أسناده مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبي الفتح الأزدي بلفظ « من حج حجة الإسلام وزار قبري وغزا

غزوة وصلى في بيت المقدس لم يسأله الله فيما افترض عليه . وعن أبي هريرة بنحو حديث حاطب المتقدم . وعن ابن عباس عند العقيلي بنحوه وعنه في مسند الفردوس بلفظ « من حج الى مكة ثم قصدني في مسجدي كتبت له حجتان مبرورتان » وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند ابن عساكر « من زار قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جواره » وفي اسناده عبد الملك بن هرون بن عنبرة وفيه مقال . قال الحافظ وأصح ماورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً « ما من أحد يسلم على إلا رد الله علي روحه حتى أرد عليه السلام » وبهذا الحديث صدر البيهقي الباب والكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره أعم من ذلك وقال الحافظ أيضاً أكثر متون هذه الأحاديث موضوعة وقد رويت زيارته صلى الله عليه وآله وسلم عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسند جيد وابن عمر عند مالك في الموطأ وأبو أيوب عند أحمد وأنس ذكره عياض في الشفاء وعمر عند الزار وعلى عليه السلام عند لدارقطني وغير هؤلاء ولكنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لذلك إلا عن بلال لانه روى عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بداري يقول له ما هذه الجفوة يا بلال أما آن لك أن تزورني روى ذلك ابن عساكر واستدل القائلون بالوجوب بحديث « من حج ولم يزرني فقد جفاني » وقد تقدم قالوا والجفاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم محرم فتجب الزيارة لئلا يقع في المحرم وأجاب عن ذلك الجمهور بأن الجفاء يقال على ترك المندوب كما في ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع كما في حديث « من بدا فقد جفا » وأيضاً الحديث علي انفراده مما لا تقوم به الحجة لما سلف واحتج من قال بأنها غير مشروعة بحديث « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد » وهو في الصحيح وقد تقدم وحديث لا تتخذوا قبري عيداً رواه عبد الرزاق قال النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في شد الرحل ائمة كالثلاثة كالذهب الى قبور الصالحين والى المواضع الفاضلة فذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى حرمة وأشار عياض الى اختياره والصحيح عند أصحابنا انه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة الثابتة انما هي شد الرحل الى هذه الثلاثة خاصة انتهى . وقد أجاب الجمهور عن حديث شد الرحل بأن النص فيه اضافي باعتبار المساجد لا حقيقي قالوا والدليل على ذلك انه قد ثبت باسناد حسن في بعض

ألفاظ الحديث « لا ينبغي للمطبي أن يشد رحالها إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى » فالزيارة وغيرها خارجة عن النهي وأجابوا ثانياً بالاجماع على جواز شد الرحال للتجارة وسائر مطالب الدنيا وعلى وجوبه إلى عرفة للوقوف والى منى للمناسك التي فيها وإلى مزدلفة وإلى الجهاد والهجرة من دار الكفر وعلى استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث « لا تتخذوا قبري عيداً » بأنه يدل على الحث على كثرة الزيارة لأعلى منها وأنه لا يهمل حتى لا يزار إلا في بعض الاوقات كالعيدين ويؤيده قوله « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً » أي لا تركوا الصلاة فيها كذا قال الحافظ المذري وقال السبكي معناه أنه لا تتخذوا لها وقتاً مخصوصاً لا تكون الزيارة إلا فيه أو لا تتخذوه كالعيد في المكوف عليه وإظهار الزينة والاجتماع للهو وغيره كما يفعل في الاعياد بل لا يؤتى إلا الزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم ينصرف عنه وأجيب عما روى عن مالك من القول بكراهة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم بأنه إنما قال بكراهة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم قطعاً للذريعة وقيل إنما كره إطلاق لفظ الزيارة لأن الزيارة من شاء فعلها ومن شاء تركها وزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم من السنن الواجبة كذا قال عبد الحق واحتج أيضاً من قال بالمشروعية بأنه لم يزل دأب المسلمين الفاضلين للحج في جميع الأزمان على تباين الديار واختلاف المذاهب لوصول إلى المدينة المشرفة لقصد زيارته ويمدون ذلك من أفضل الأعمال ولم ينقل أن أحداً أنكر ذلك عليهم فكان اجماعاً * ١

(١) أقول وللعلامة ابن تيمية حفيد المصنف هنا كلام حصل له عن في زمنه لأجله وسجن هو رضى الله عنه وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى ومنع شد الرحال لزيارة قبور الانبياء والصالحين مستدلاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) الحديث وبين ضعف أحاديث (من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي) ورد عليه العلامة تقي الدين السبكي في مؤلف وأتى بأحاديث الزيارة مروية بسنده إلى أصولها من غير طريق ورد عليه العلامة المقدسى في مؤلف كبير وبين ضعف سندها ومتمها بما يكفى ويشفى وسماه الصارم المنكى في الرد على السبكي (وحاصل) مقاله الامام ابن تيمية في رد أحاديث الزيارة أن الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث بل هي موضوعة لم يرو أحد من أهل السنن المعتمدة شيئاً منها ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها بل مالك امام أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسألة كره ان يقول الرجل زرت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان هذا اللفظ معروفا عندهم أو مشروعا أو مأثورا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكرهه عالم المدينة. والامام احمد بن حنبل رضى الله عنه أعلم الناس في زمانه بالسنة لما سئل عن ذلك لم يكن عنده ما يعتمد عليه في ذلك الا حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «قال ما من رجل يسلم على الارء الله على روءى حتى أرد عليه السلام» وعلى هذا اعتمد ابو داود في سننه وكذلك مالك في الموطأ . روى عبد الله بن عمر انه كان اذا دخل المسجد قال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبت ثم ينصرف ، وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال (لا تتخذوا قبرى عيدا وصلوا على أينما كنتم فان صلاتكم تبلغنى) وفي سنن سعيد بن منصور ان عبد الله بن حسن بن حسين بن على بن أبى طالب رأى رجلا يختلف الى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو عنده فقال يا هذا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتخذوا قبرى عيدا وصلوا على أينما كنتم فان صلاتكم تبلغنى فما انت ورجل بالاندلس منه الاسواء. ولما كره الصحابة ان يتخذ قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسجدا دفنوه في حجرة عائشة بخلاف ما اعتادوه من الدفن فى الصحراء لثلا يصلى أحد على قبره ويتخذ مسجدا فيتخذ قبره وثنا. ولما كانت الحجرة النبوية منفصلة عن المسجد الى زمن الوليد بن عبد الملك كان الصحابة والتابعون لا يدخل أحد منهم للصلاة هناك ولا لتمسح بالقبر ولا دعاء هناك بل هذا جميعه انما يفعلونه فى المسجد وكان السلف من الصحابة والتابعين اذا سلموا عليه أو أرادوا الدعاء دعوا مستقبلى القبلة ولم يستقبلوا القبر وقال أكثر الأئمة بل يستقبل القبر عند السلام خاصة ولم يقل أحد من الأئمة انه كان يستقبل القبر عند الدعاء الا حكاية مكذوبة تروى عن مالك ومذهبه بخلافها ، واتفق الأئمة على انه لا يتمسح بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقبله وهذا كله محافظة على التوحيد فان أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد كما قال طائفة من السلف فى قوله تعالى (وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا) قالوا هؤلاء كانوا قوما صالحين فى قوم نوح فلما ماتوا عكفوا

﴿ أبواب الهدايا والضحايا ﴾

﴿ باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كله ﴾

١ ﴿ عن ابن عباس » ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعا ناقته فاشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم عنها وقلدها نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به علي البيداء أهل بالحج » رواه احمد ومسلم وأبو داود والنسائي ٢ * وعن المسور بن مخرمة ومروان « قالا خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من اصحابه حتى اذا كانوا بذى الحليفة قلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة » رواه أحمد والبخاري وأبو داود ٣ * وعن عائشة قالت « قلت فلأئذ بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم اشعرها وقلدها ثم بعث بها الى البيت فما حرم عليه شيء كان له حلا » متفق عليه ٤ * وعن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى مرة الى البيت غنما فقلدها » رواه الجماعة ٥ *

قوله « فاشعرها » الاشعار هو ان يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلكه فيكون ذلك علامة على كونها هديا ويكون ذلك في صفحة سنامها الأيمن وقد ذهب الى مشروعيتها الجمهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والاحاديث ترد عليه وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه صاحباه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلثة. وأجاب الخطابي بمنع كونه منها

على قبورهم ثم صوروا على صورهم تماثيل ثم طال عليهم الامد فعبدوها : وأول من وضع الاحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور أهل البدع الرافضة ونحوهم الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد يدعون بيوت الله التي أمر ان يذكر فيها اسمه ويعبد وحده لا شريك له ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب فيها ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا فان الكتاب والسنة انما فيهما ذكر المساجد دون المشاهد والله أعلم اه من الفتاوى ببعض تصرف وهذا كله في شد الرجال وأما الزيارة فمشروعة بدونه

بل هو باب آخر كالكي وشق اذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم
وكالتنان والحجامة انتهى. على انه لو كان من المثلة لكان مافيه من الاحاديث
مخصصة له من عموم النهى عنها . وقد روى الترمذى عن النخعي انه قال بکراهة
الاشعار وبهذا يتعقب علي الخطابي وابن حزم في جزمهما بانه لم يقل بالكراهة
أحد غير أبي حنيفة : قوله « وقلدها نملين » فيه دليل على مشروعية تقليد الهدى
وبه قال الجمهور قال ابن المنذر أنكر مالك وأصحاب الرأي التقليد للغنم زاد غيره وكانه
لم يبلغهم الحديث انتهى واحتجوا على عدم المشروعية بانها تضعف عن التقليد وهي
حجة أو هي من بيوت العنكبوت فان مجرد تعليق القلادة بمالا يضعف به الهدى
وأیضا ان فرض ضعفها عن بعض القلائد قللت بمالا يضعفها وأیضا قد وردت السنة
بالاشعار وهو لا يترك لكونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع
ورود السنة به **(قيل الحكمة)** في تقليد الهدى النمل ان فيه اشارة الى السفر
والجد فيه وقال ابن المنير الحكمة فيه ان العرب تعد النمل مركوبة لكونها تقي
صاحبها وتحمل عنه وعر الطريق فكان الذي اهدى خرج عن مركوبه لله تعالى
حيوانا وغيره كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ومن ثم استحب تقليد نملين لا واحدة
وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره تجزيء الواحدة وقال آخرون لا تمين النمل
بلى كل مقام مقامها اجزا . قوله « قتلت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم » زاد البخاري في رواية من عن كان عندي وفيه رد علي من كره القلائد من
الاوربار واختار أن تكون من نبات الارض وهو منقول عن ربيعة ومالك وقد ترجم
البخاري على هذا الحديث باب القلائد عن العهن وهو الصوف . قوله « ثم بعث
بها الى البيت » المهدى له حالان اما ان يقصد النسك ويسوق الهدى معه فيكون التقليد
ولاشعار عند الاحرام واما ان يبعث بها ويقيم فيكونان عند البعث
بها من المكان الذي هو مقيم به كما في هذا الحديث ولا يحرم عليه بعد البعث بها ما يحرم
على المحرم لقولها فما حرم عليه شيء كان له حلالا : قوله « غنما قلدناها » فيه دليل على جواز
أن يكون الهدى من الغنم وهو يرد على الحنفية ومن وافقهم أن الهدى لا يجزيء من
الغنم ويرد على مالك ومن وافقه حيث قال ان الغنم لا تقلد *

﴿باب النهي عن ابدال الهدى المعين﴾

١- عن ابن عمر قال «أهدى عمر نجيباً فاعطى بها ثلثمائة دينار فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انى أهديت نجيباً فاعطيت بها ثلثمائة دينار فابيعها واشترى بثمنها بدنا قال لا انجرها ياها» رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه *
الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما؛ قوله «نجيباً» النجيب والنجيبة الناقة والجمع نجائب. وفي النهاية النجيب الفاضل من كل حيوان والحديث يدل على انه لا يجوز بيع الهدى لا بدال مثله أو أفضل ثم قال وقد تكرر في الحديث ذكر النجيب من الابل مفرداً ومجموعاً وهو القوي منها الخفيف السريع انتهى. وقد جوزت الهادوية ذلك وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه حكاية فعل لا يعلم وجهها فيحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى نجيبه أفضل ولا يخفى ان رد السنن الفعلية بمثل هذا يستلزم رد أكثر أفعاله ويستلزم رد ما لا يعلم وجهه من أقواله فيفضي ذلك الى رد أكثر السنة وذلك باطل مخالف للآيات القرآنية القاضية باتباع الرسول والتأسي به والاخذ بما أتى به لانها لم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فمن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه المقالة قد صارت عصى يتوكأ بها من رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه أوضح من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذ وانفت المذهب ولا يقيدون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما أكثر هذا الصنع في تصرفاتهم لمن تتبع فليأخذ المنصف من ذلك حذره فان المذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك لقصد الذب عن محض الرأي. وأما الاحتجاج على الجواز باسراكه صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام في هديه وتصرفه عن العمرة الى الاحصار فخارج عن محل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج المعين عن كونها هدياً ولا يبطل به الحق الذي قد تعاق بها للمصرف وأيضاً صحة الاحتجاج بالاشراك متوقفة على معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك علياً فيه عن نفسه وهو ممنوع والسند أنه لم يقلد ويشعر

من ذلك الهدى الذى وقع فيه الاشراك الاناقة واحدة وأيضا ثبت انه كان يسوق عن اهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صح ما ادعاه صاحب ضوء النهار من الاجماع على جواز ابدال الا دون بأفضل كان حجة عند من يرى حجية الاجماع على جواز مجرد الابدال بالأفضل ولكنه ينبغي أن يبحث عن صحة ذلك فان الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان للأبدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النجسية أظهر في تعظيم الشعائر من غيرها وان كان كثيرا فمنوع والسند ظاهر *

باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه وبالعكس *


١ عن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال إن على بدنة وأنا موسر ولا أجدها فأشترها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتاع سبع شياه فيذبحن » رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن جابر «قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منا في بدنة » متفق عليه * وفي لفظ قال «لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اشتركوا في الابل والبقر كل سبعة في بدنة » رواه البرقاني علي شرط الصحيحين * وفي رواية قال «اشركنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والعمرة كل سبعة منا في بدنة فقال رجل لجابر أيشترك في البقر ما يشترك في الجزور فقال ما هي الا من البدن » رواه مسلم * ٣ وعن حذيفة قال «شرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجته بين المسلمين في البقرة عن سبعة » رواه أحمد * وعن ابن عباس قال «كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فحضر الاضحى فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة » رواه الخمسة الا أبا داود * * *

حديث ابن عباس الأول سياق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا محمد بن بكر البرساني قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد لصحته ما في صحيح مسلم من حديث جابر « قال نحرنا مع رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة « وهو يشهد أيضا لحديث حنيفة المذكور وقد أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه . وقال في جمع الزوائد رواه أحمد ورجاله ثقات . وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج انه صلى الله عليه وآله وسلم قسم فعدل عشرةا من الغنم يبيع : قوله « سبع شياه » وكذا قوله « كل سبعة منافي بدنة » استدلال به من قال عدل البدنة سبع شياه وهو قول الجمهور وادعى الطحاوي وابن رشد انه اجماع ويحاجب عنهما بأن الخلاف في ذلك مشهور حكاه الترمذي في سننه عن اسحق بن راهويه . وكذا في الفتح وقال هو احدى الروايتين عن سعيد بن المسيب واليه ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه واحتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاه في البحر عن العترة وزفر واحتجوا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويحاجب عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الاضحية فان قالوا يقاس الهدى عليها قلنا هو قياس فاسد الاعتبار لمصادمته النصوص واحتجوا أيضا بحديث رافع ويحاجب عنه أيضا بمثل هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع ويؤيد كون البدنة عن سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن لم يجد البدنة أن يشتري سبعة فقط ولو كانت تعدل عشرةا لأمره باخراج عشر لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراك في الهدى وهو قول الجمهور من غير فرق بين أن يكون المشتركون مفترضين أو متطوعين أو مضهم مفترضا وبعضهم متفلا أو مريدا للحم . وقال أبو حنيفة يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين ومثله عن زفر بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة . وعن الهادوية بشرط أن يكونوا مفترضين . وعن داود وبعض المالكية يجوز في هدي التطوع دون الواجب . وعن مالك لا يجوز مطلقا وروي عن ابن عمر نحو ذلك ولكنه روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع : قوله « ما هي الا من البدن » يعني البقرة فيه دليل على أنه يطلق على البقر أنها من البدن . وفي النهاية البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وهي بالابل أشبه . وفي القاموس والبدنة محركة من الابل والبقر . وفي الفتح أن أصل البدن من الابل والحقت بها البقر شرعا وحكي في البحر عن الهادي والشافعي والمؤيد بالله أن البدنة تختص بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصر أنها تطلق على البقر وعن

بعض اصحاب الشافعي انها تطلق على الشاة قال ولا وجه له وحكي فيه أيضا ان البقرة عن سبعة والشاة عن واحد اجماعا . قوله « والبعير عن عشرة » فيه دلائل على ان البدنة تجزىء في الاضحية عن عشرة وسيأتى الكلام على ذلك *

(باب ركوب الهدى)

١ **عن أنس قال** « رأي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق البدنة فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها قال انها بدنة قال اركبها ثلاثا » متفق عليه : ولهم من حديث أبي هريرة نحوه * ٢ **وعن أنس** « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأي رجلا يسوق بدنة قد أجهد المشي فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وان كانت بدنة » رواه أحمد والنسائي * ٣ **وعن جابر** « أنه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا ألجئت إليها حتى نجد ظهرا » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي * ٤ **وعن علي** عليه السلام « أنه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هديه قال لا تتبعون شيئا أنضل من سنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد  *

حديث أنس الثاني أخرجه أيضا الجوزقي من طريق حميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد حافيا وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضمف هذه الطرق الحافظ في الفتح . وحديث علي عليه السلام : قال في الفتح أيضا اسناده صالح وقال في مجمع الزوائد في اسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضمفه جماعة . وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه المصنف لفظه لفظ حديث أنس ولكن زاد في آخره « اركبها وابلك » قوله « رأي رجلا » قال الحافظ لم أقف على اسمه بعد طول البحث . قوله « يسوق بدنة » في رواية لمسلم مقلدة وكذا في رواية البخاري وله أيضا من طريق أبي هريرة « فلمقد رأيت راكمها يسير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنمل في عنقها » قوله « انها بدنة » أراد انها بدنة مهداة الى البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كونها

بدنة لم يكن الجواب مفيد الان كونها من الابل معلوم فالظاهر ان الرجل طن انه خفى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها هديا فقال انها بدنة. قال في الفتح والحق انه لم يخفى ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكونها كانت مقلدة ولهذا قال لما زاد في مراجعته وبلك **و** وأحاديث الباب **و** تتدل على جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجبا أو تطوعا لتركه صلى الله عليه وآله وسلم للاستفصال وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر الى أحمد واسحق وبه قال أهل الظاهر وجزم به النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالقفال والماوردي وحكى ابن عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه بغير حاجة وحكام الترمذي أيضا عن أحمد وإسحق والشافعي وقيد الجواز ببعض الحنفية بالاضطرار ونقله ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكى ابن المنذر عن الشافعي انه يركب اذا اضطر ركوبا غير فادح وحكى ابن العربي عن مالك انه يركب للضرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت ضرورته والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «اركبها بالمعروف إذا ألجئت اليها» ونقل ابن العربي عن أبي حنيفة أنه لا يجوز ركوب الهدى مطلقا وكذا نقله المهدي في البحر عنه ولكن نقل عنه الطحاوي الجواز مع الحاجة ويضمن ما نقص منها بالركوب والطحاوي أقعد بمعرفة مذهب أئمة وقد وافق أبا حنيفة الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب. ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر وجوب الركوب تمسكا بظاهر الامر ولخالفه ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة ورده بأن الذين سافوا الهدى في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا كثيرا ولم يأمر أحدا منهم بذلك انتهى. وتعبه الحافظ بحديث علي عليه السلام المذكور في الباب قال وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بأسناد صحيح رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالهدية اذا احتاج اليها سيدها أن يحمل عليها أو يركبها غير منهمك **و** واختلف **و** من أجاز الركوب هل يجوز ان يحمل عليها متاعه فمنه مالك وأجاز الجمهور وهل يحمل عليها غيره أجاز الجمهور أيضا على التفصيل المتقدم ونقل عياض الاجماع على انه لا يؤجرها واختلفوا أيضا في اللبن اذا احتاب منه شيئا فسد العترة والشافعية والحنفية يتصدق به فان أكله تصدق بشمته وقال مالك لا يشرب من لبنه فان شرب لم يغرم *

باب الهدى يعطب قبل الحل

١ عن أبي قبيصة ذؤيب بن حلمة قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث معه بالبدن ثم يقول ان عطب منها شيء فخشيت عليهم الموت فأنحرها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقته رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ٢ وعن ناجية الخزاعي وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «قلت كيف أصنع بما عطب من البدن قال انحره وأغمس نعله في دمه واضرب صفحته واخل بين الناس وبينه فليأكلوه» رواه الجماعة الا النسائي ٣ وعن هشام بن عروة عن أبيه «ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدى فقال كل بدنة عطبت من الهدى فأنحرها ثم ألق قلائدها في دمه ثم اخل بين الناس وبينها يأكلوها» رواه مالك في الموطأ عنه *.

حديث ناجية قال الترمذي حسن صحيح قال والعمل على هذا عند أهل العلم في أي التطوع اذا عطب لا يأكل هو ولا أحد من أهل رفقته ويحلى بينه وبين الناس يأكلونه وقد أجزأ عنه وهو قول الشافعي وأحمد واسحق وقالوا ان أكل منه شيئاً غرم بقدر ما أكل منه انتهى. قوله «ثم اغمس نعلها» الخ إنما يفعل ذلك لاجل أن يعلم من مر به انه هدى فيأكله. قوله «من أهل رفقته» قال النووي وفي المراد بالرفقة وجهان لأصحابنا أحدهما أنهم الذين يخالطون الهدى في الأب وغيره دون باقي القافلة والثاني وهو الأصح الذي يقتضيه ظاهر نص الشافعي وجمهور أصحابه ان المراد بالرفقة جميع القافلة لان السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيرهم إياه وهذا موجود في جميع القافلة (فان قيل) اذا لم تجوزوا لاهل القافلة أكله وقتلتم بتركه في البرية كان طعمة للسباع وهذا أضاعة مال قلنا ليس فيه أضاعة بل العادة الغالبة ان سكان البوادي يتبعون منازل الحبيج لالتقاط ساقطة ونحو ذلك وقد تأتي قافلة في أثر قافلة والرفقة بضم الراء وكسرهما لغتان مشهورتان. قوله «وخل بين الناس وبينه» هذا مقيد بمن عد المالك والرفقة كما في الحديث الاول. قوله «ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» هو ناجية الخزاعي المذكور سابقاً وظاهر

أحاديث الباب أن الهدى اذا عطب جاز نحره والتخلية بينه وبين الناس يأكلونه غير الرفقة قطعا للذريعة وهي أن يتوصل بعضهم الى نحره قبل أوانه والظاهر عدم الفرق بين هدى التطوع والغرض وخصه من تقدم بهدى التطوع ولعل الوجه في ذلك ان الهدى الذى هو السبب هو هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذى بعث به وهو هدى تطوع قال النووي ولا يجوز للاغنياء الاكل منه، طلقا لان الهدى مستحق للنساء كين فلا يجوز لغيرهم انتهى. وقد اختلفت الروايات في مقدار البدن التى بعث بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففي رواية من حديث ابن عباس عند مسلم انها ست عشرة بدنة. وفي رواية أخرى انها ثمانى عشرة ويمكن الجمع بتعدد القصة أو بصار الى ترجيح الرواية المشتملة على الزيادة ان كانت القصة واحدة *

﴿ باب الاكل من دم التمتع والقران والتطوع ﴾

١ في صفة حديث جابر «حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم انصرف الى المنحر فتحر ثلاثا وستين بدنة يده ثم اعطى عليا عليه السلام فتحر ماغير وأشركه في هديه ثم امر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحما وشربا من مرقها» رواه أحمد ومسلم ٢ * وعن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حج ثلاث حجج حجبتين قبل أن يهاجر وحجة بعد ماهاجر ومعها عمرة فساق ثلاثا وثلاثين بدنة وجاء على عليه السلام من اليمن ببقيتها فيها جمل لابي لهب في أنفه برة من فضة فتحرها وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل بدنة ببضعة فطبخت وشرب من مرقها» رواه الترمذى وابن ماجه . وقال فيه «جمل لابي جهل» ٣ * وعن عائشة رضى الله عنها قالت «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحس بقين من ذى القعدة ولا نرى الاالحج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف وسعي بين الصفا والمروة أن يحل قالت فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر نقات ما هذا فقيل نحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه» متفق عليه . وهو دليل على الاكل من دم القران لان عائشة كانت قارئة ﴿﴾ *

حديث جابر الثاني رواه الترمذي من طريق عبدالله بن أبي زياد الكوفي عن زيد بن حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر . وقال هذا حديث غريب من حديث سفيان لانعرفه الا من حديث زيد بن حبان ورأيت عبدالله ابن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتبه عن عبدالله ابن أبي زياد قال وسألت محمدا عن هذا فلم يعرفه من حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورأيت لايعد هذا الحديث محفوظا . وقال إنما يروى عن الثوري عن أبي اسحق عن مجاهد مرسل ثم قال حدثنا اسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام حدثنا قتادة قال قلت لانس « كم حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حجة واحدة واعتمر أربع عمر » ثم قال هذا حديث حسن صحيح وحبان بن هلال هو ابو حبيب البصري وثقه يحيى بن سعيد القطان . قوله « فتحر ثلاثا وستين بدنة بيده » في مسند احمد وسنن أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر ثلاثين بيده وأمر عليا فتحر سائرهما « وقد قدمنا الترجيح بين الروایتين : قوله « وأشركه » ظاهر أنه اشركه في نفس الهدى قال القاضي عياض وعندى أنه لم يكن شريكا حقيقة بل أعطاه قدرا يذبحه قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى عليا عليه السلام البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة . قوله « بيضة » بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم . قوله « برة » بضم الباء وفتح الراء مخففة وهي حلقة تجعل في أنف البعير . قوله « ولا نرى الا الحج » بضم النون أى نظن . قوله « بل لحم بقرة » قد استدل بهذه الأحاديث على انه يجوز الاكل للمهدي الذي يسوقه قال النووي وأجمع العلماء على ان الاكل من هدى التطوع وأضحيتة سنة انتهى . والظاهر ان يجوز الاكل من الهدى من غير فرق بين ما كان منه تطوعا وما كان فرضا لمعوم قوله تعالى (فكلوا منها) ولم يفصل والتمسك بالقياس على الزكاة في عدم جواز الاكل من الهدى الواجب لا يشترط تخصيص هذا المعوم لان شرع الزكاة لمواساة الفقراء نصرفها الى المالك اخراجها عن موضوعها وليس شرع الدماء كذلك لانها اما لجبر نقص أو لجرد التبرع فلا قياس مع الفارق فلا تخصيص : قوله « لان طائفة كانت قارئة » قد اختلف فيما حرمت به طائفة أولا

فقبل أنها عمرة مفردة لما ثبت عنها في الصحيح أنها قالت فكنت من أهل بعرة. وقيل أنها أحرمت بالحج أولا وكانت مفردة لما ثبت عنها في الصحيح «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نرى إلا أنه الحج» وثبت عنها في حديث آخر «لبينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج» وقد اطال ابن القيم الكلام على هذا وبين الراجح من القولين ودليل من قال أنها كانت قارنة الحديث المتقدم «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما يسمك طوافك لحجك وعمرتك» وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب الكوفيون إلى أنها كانت غير قارنة لما ثبت في الصحيحين «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما وأهل بالحج ودعى العمرة» واجاب الجمهور بأنها لم ترفض العمرة لما في صحيح مسلم عن جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما بعد ان أمرها أن تهل بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة» وكذلك قوله «يسمك طوافك لحجك وعمرتك» وقد قدمنا تأويل قوله دعى العمرة وقد استدل بقول عائشة المذكور «نحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه» أن البقرة تجزى عن أكثر من سبعة وقد ثبت في رواية «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر عن أزواجه بقرة» أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما وكذا في صحيح مسلم والظاهر أنه لم يتخلف أحد من زوجاته يومئذ وهن تسع ولكن لا يخفى ان مجرد هذا الظاهر لا تمارض به الأحاديث الصريحة الصحيحة السالفة لجمع على مدلولها *

❦ (باب أن من بعث يهدى لم يحرم عليه شيء بذلك) ❦

١ عن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدى من المدينة فاقبل قلائد هديه ثم لا يجتب شيئا مما يجتب المحرم» رواه الجماعة . وفي رواية «ان زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدي ثم قلدها بيده ثم بعث (م ٢٥٥ ج ٥ نيل الاوطار)

بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله له حتى
نحر الهدى» أخرجاه *

قوله «ان زياد بن أبي سفيان» وقع التحديث بهذا في زمن بني أمية وأما بعدهم
فما كان يقال له الا زياد ابن أبيه وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن
عبيد وكانت امه سمية مولاة الحرث بن كادة الثقفي وهي تحت عبيد المذكور فولدت
زيادا علي فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في ايام معاوية شهد جماعة علي اقرار
أبي سفيان بان زيادا ولده فاستأحقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح «ان
الولد للفراش وللعاهر الحجر» وذلك لغرض دنيوي وقد انكر هذه الواقعة على
معاوية من انكرها حتى قيلت فيها الاشعار منها قول القائل

ألا ابلاغ معاوية بن حرب * مغفلة من الرجل اليماني
أن غضب أن يقال أبوك عف * وترضى ان يقال أبوك زاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته الى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم
في زمان بني أمية قائما هو تقية وذكر أهل الامهات نسبته الى أبي سفيان في
كتبهم مع كونهم لم يألوها الا بعد انقراض عصر بني أمية بحافظة منهم على
الالفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم. وقد وقع في صحيح مسلم
ابن زياد مكان زياد وهو وهم به عليه الغساني ومن تبعه والصواب زياد. وكذا قاله
النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم. قوله «يبدى» فيه دفع التجوز بان يظن
ان القتل وقع باذنها لو قالت قتلت فقط: قوله «مع أبي» بفتح الهمزة وكسر الموحدة
الحفيفة يعني أبا بكر الصديق رضى الله عنه واستفيد من ذلك ان وقت البعث كان
في سنة تسع عام حجة أبي بكر بالناس (وقد استدل) بالحديثين على أنه لا يحرم على
من بعث بهدي شيء من الامور التي تحمل له وبه قال الجمهور. قال ابن عبد البر خالف
ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتعقب بأنه قد قال بمقاتته جماعة من الصحابة
كا بن عمر رواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيس بن سعد رواه عنه سعيد بن منصور
وابن المنذر ايضا وعلى عليه السلام وعمر رضى الله عنه رواه عنهما ابن أبي شيبة
وابن المنذر ايضا. ومن غير الصحابة النخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون كما قال
ابن المنذر وتقل الخطابي عن اصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ

عنهم كما قال الحافظ وإلى مثل قول ابن عباس ذهبت الهادوية وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة حجة ولا سيما إذا عارض الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنهم احتجوا بما أخرجه أحمد والطحاوي والبزار من حديث جابر قال «كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قبضه من جيبه حتى أخرجه من رجله وقال إنى أمرت بيدنى التى بعث بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قميصى ونسيت فلم أكن لأخرج قميصى من رأسى» قال فى الفتح وهذا لا حجة فيه لضعف اسناده وبجواب عنه بأنه قال فى مجمع الزوائد بعد أن ذكره رجال أحمد ثقات وذكره من طريق أخرى وقال رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح وإنما قال هكذا لأن أحمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء أنه سمع ابنى جابر يحدثان عن أبيهما فذكره. وعبد الرحمن وثقه النسائي وقواه أبو حاتم. وقال البخاري فيه نظر وبهذا يرد على المقبلي حيث قال ان هذا الحديث أخرجه ابن النجار وغالب أحاديثه الضعف والظاهر أنه لا أصل لهذا الحديث انتهى. وقد أخرج النسائي من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدى فمن شاء أحرم ومن شاء ترك هكذا فى جامع الأصول وبه يحصل الجمع بين الأحاديث *

باب الحث على الأضحية

١ عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ما عمل ابن آدم يوم النحر عملا أحب الى الله من هراقة دم وأنه لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها وان الدم يقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفسا» رواه ابن ماجه والترمذى وقال هذا حديث حسن غريب * ٢ وعن زيد بن أرقم قال قلت «أوقالوا يا رسول الله ما هذه الأضاحى قال سنة أبيكم إبراهيم قالوا ما لنا منها قبل بكل شعرة حسنة قالوا فالصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة» رواه أحمد وابن ماجه * ٣ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد سمعة فلم يضح فلا يقرن مصلانا» رواه أحمد وابن ماجه * ٤ وعن ابن

عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنفقت الورق في شيء أفضل من نحية في يوم عيد» رواه الدار قطني ❦

حديث عائشة رواه الترمذي عن أبي عمر ومسلم بن عمر والحذاء المديني عن عبد الله بن نافع الصائغ عن ابن المثنى عن هشام بن عروة عن أبيه عنها . وقال بعد أن ذكر أن هذا الحديث حسن غريب أنه لا يعرف من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه . وحديث زيد بن أرقم أخرجه أيضا الترمذي فقال ويروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة ويروى بقرونها انتهى . وحديث أبي هريرة صحيحه الحاكم قال الحفاظ في بلوغ المرام لكن رجح الأئمة غيره وقفه . وقال في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره ❦ وفي الباب ❦ عن أبي سعيد عند الحاكم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقاطمة رضي الله عنها قومي إلى ضحيتك فاشهد بها فإنه بأول قطرة منها يفر لك ما لم يفر من ذنوبك » وفي أسناده عطية . وقال ابن أبي جاتم في العلل عن أبيه أنه حديث منكر . وعن عمران بن حصين عند الحاكم أيضا مثل حديث أبي سعيد وفي أسناده أبو حمزة الثمالي وهو ضعيف جدا . وعن علي رضي الله عنه عند الحاكم أيضا والبيهقي مثله وفي أسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو متروك . وعن علي رضي الله عنه أيضا من طريق أبي داود النخعي عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده عند الطبراني بلفظ « من ضحي طيبة بها نفسه محتسبا بأضحيته كانت له حجابا من النار » وأبو داود النخعي كذاب قال أحمد كان يضع الحديث . قوله « ما هذه الاضاحي » هي جمع أضحية قال الجوهرى قال الأصمعي فيها أربع لغات أضحية وأضحية بضم الهمزة وكسرهما وجمعها أضاحي بتشديد الباء وتخفيفها واللغة الثالثة ضحية وجمعها أضاحي والرابعة أضحية بفتح الهمزة والجمع أضحي كأرطاة وأرطى وبها سمي يوم الاضحي . قال القاضي وقيل سميت بذلك لأنها تفعل في الضحي وهو ارتفاع النهار . قال النووي وفي الاضحي لغتان التذكير لغة قيس والتأنيث لغة تميم : قوله « فلا يقربن مصلاتا » هذا الحديث من جملة ما استدل به القائلون بوجوب الضحية وسيأتي الكلام على ذلك ❦ وأحاديث الباب ❦ تدل على مشروعية الضحية ولا خلاف في ذلك كما في البحر وإنما أحب الأفعال إلى الله

يوم النحر وانها تأتي يوم القيامة على الصفة التي ذبحت عليها ويقع دمه بمكان من القبول قبل أن يقع على الأرض وانها سنة ابراهيم لقوله تعالى (وفديناه بذبح عظيم) وان المضحى بكل شعرة من شعرات أضحيته حسنة وانه يكره لمن كان ذاسمة تركها وان الدراهم لم تنفق في عمل صالح أفضل من الأضحية ولكن اذا وقعت لقصد التسنن وتجردت عن المقاصد الفاسدة وكانت على الوجه المطابق للحكمة في شرعها وسيأتي ان شاء الله تعالى *

باب ما احتج به في عدم وجوبها بتوضيحية رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته

١ عن جابر قال « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيد الأضحية فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عني وعن لم يضح من أمتي » رواه أحمد وأبو داود والترمذي * ٢ وعن علي بن الحسين عن أبي رافع « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا ضحى اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين فاذا صلى وخطب الناس أتى باحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمتي جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدني بالبلاغ ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهما جميعا المساكين ويأكل هو وأهله منهما فمكثنا سنين ليس لرجل من بني هاشم يضحى قد كفاه الله المؤنة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والغرم » رواه أحمد *

الحديث الاول قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه وقال المطالب بن عبد الله بن حنطب يقال انه لم يسمع من جابر. وقال ابو حاتم الرازي يشبه أن يكون أدركه. والحديث الثاني سكت عنه الحافظ في التلخيص وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير والبزار قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد والبزار حسن. وأخرج نحوه أحمد أيضا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسيأتي في باب التوضيحية بالخصى قوله

« أُمْلَحِينَ » الأملح هو الأبيض الخالص قاله ابن الأعرابي وقال الأصمعي هو الأبيض المشوب بشيء من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخالط بياضه حمرة وقيل هو الأسود الذي يعلوه حمرة وقال الكسائي هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر وقال الخطابي هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود: قوله «أقرنين» قال النووي أي لكل واحد منهما قرنان حسنان وفيه دليل على استحباب التضحية بالأملاح الأقرن قال النووي وأجمع العلماء على جواز التضحية بالاجم وهو الذي لم يخلق الله له قرنين وأما المكسور فسيأتي الكلام فيه ﴿والحديثان﴾ يدلان على أنه يجوز للرجل أن يضحي عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في الثواب وبه قال الجمهور وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحديثان بردان عليهم. وقد أخرج مسلم من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمة محمد» وسيأتي في باب الذبح بالمصلي. وأخرج أيضا ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث أبي أيوب أن الرجل كان يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسيأتي في باب الاجتزاء بالشاة. وقد تمسك بحديثي الباب وما ورد في معناها من قال إن الأضحية غير واجبة بل سنة وهم الجمهور قال النووي وعن قال بهذا أبو بكر وعمر وبلال وأبو مسعود البدري وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف واسحق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وداود وغيرهم انتهى. وحكاة في البحر أيضا عن ذكر من الصحابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاة أيضا عن العترة والشافعي وأبي يوسف ومحمد وقال ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية أنها واجبة على المومنين وحكاة في البحر عن مالك وقال البخاري واجبة على المومنين الحاج بمنى وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالامصار والمشهور عن أبي حنيفة أنه قال إنما نوجبها على مقيم يملك نصا با كذا قال النووي قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ﴿وروجه﴾ دلالة الحديثين وما في معناها على عدم الوجوب أن الظاهر أن تضحيته صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته وعن أهله تجزئ كل من لم يضع سواء كان متمكنا من الأضحية أو غير متمكن ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن حديث «على أهل كل بيت أضحية» وسيأتي في باب ما جاء في الفرع والعتيرة ما يدل على وجوبها على أهل كل

بيت يحدونها فيكون قرينة علي أن تضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الواجدين من أمته ولو سلم الظهور المدعى فلا دلالة له علي عدم الوجوب لأن محل النزاع من لم يضح عن نفسه ولا ضحى عنه غيره فلا يكون عدم وجوبها علي من كان في عصره من الأمة مستلزما لعدم وجوبها علي من كان في غير عصره منهم (فإن قيل) هذا يستلزم أن تجزى الشاة الواحدة عن جميع الأمة فلنا هذه مسألة أخرى خارجة عن محل النزاع سيأتي بيانها. ومن أدلة الفائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مرفوعا «أمرت بركتي الضحى ولم تؤمروا بها وأمرت بالاضحى ولم تكتب عليكم» وأخرجه أيضا البزار وابن عدى والحاكم عنه بلفظ «ثلاث هن علي فرائض ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى» وأخرجه أيضا أبو يعلى عنه بلفظ «كتب علي النحر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها» ويجاب عنه بأن في اسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفي اسناد البزار وابن عدى والحاكم ابن جناب الكلبي وقد صرح الحافظ بأن الحديث ضعيف من جميع طرقه : وقد أخرجه الدارقطني بلفظ «ثلاث هن علي فريضة وهن لكم تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الضحى» وأخرجه البزار بلفظ «أمرت بركتي الفجر والوتر وليس عليكم» ورواه الدارقطني أيضا وابن شاهين في ناسخه عن أنس مرفوعا «أمرت بالوتر والاضحى ولم يعزم علي» وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك واستدلوا أيضا بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمر انهما كانا لا يضحيان كراهة ان يظن من رآهما انها واجبة . وكذلك أخرج عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حجة في شيء من ذلك. واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى (فصل لربك وانحر) والأمر للوجوب وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالنحر له لا للأضنام فالأمر متوجه الي ذلك لانه القيد الذي يتوجه اليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر علي أنه قد روي ان المراد بالنحر وضع اليدين حال الصلاة علي الصدر كما سلف في الصلاة واستدلوا أيضا بحديث «من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا» وقد تقدم ووجه الاستدلال به انه لما نهى من كان ذا سعة عن قربان المصلي اذا لم يضح دل علي أنه قد ترك واجبا فسكاته لافائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب قال في

الفتح وليس صريحا في الإيجاب. واستدلوا أيضا بحديث مخنف بن سليم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات « يا أيها الناس علي أهل كل بيت أضحية في كل عام وعتيرة » أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسيأتي ما عليه من الكلام واجيب عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا فرع ولا عتيرة » ولا يخفى أن نسخ العتيرة على فرض صحته لا يستلزم نسخ الأضحية. واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من كان ذبيح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبيح حتى صلينا فليذبح باسم الله » وهو متفق عليه من حديث جندب بن سفيان البجلي. وبما روى من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبيح قبل الصلاة فليعد » وسيأتي هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والأمر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال بعدم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت نعم حديث أم سلمة الآتي قريبا ربما كان صالحا للصرف لقوله « وأراد أحدهم أن يضحي » لأن التفويض إلى الإرادة يشعر بعدم الوجوب *

باب ما يجتنبه في العشر من أراد التضحية

١ عن أم سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره » رواه الجماعة إلا البخاري . ولفظ أبي داود وهو لمسلم والنسائي أيضا « من كان له ذبيح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي » *

قوله « ذبيح » بكسر الهمزة أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى مفعول كحمل بمعنى محمول ومنه قوله تعالى (وقد يناله بذبح عظيم) الحديث استدل به على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة أن أراد أن يضحي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحق وداود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس بمحرام وحكى الإمام المهدي في البحر عن الإمام يحيى والهادوية والشافعي أن تر

الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب . وقال أبو حنيفة لا يكره والحديث يرد عليه . وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب **(واحتج)** من قال بالتحريم بحديث الباب لان النهي ظاهر في ذلك واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث بهديه ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر هديه » فجعل هذا الحديث مقتضيا لحمل حديث الباب على كراهة التنزيه ولا يخفى ان حديث الباب أخص منه مطلقا فيبني العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتحريم ولكن على من اراد التضحية قال اصحاب الشافعي والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن ازالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره والمنع من ازالة الشعر بحاق أو تقصير أو تنف أو احراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك من شعور بدنه . قال ابراهيم المروزي وغيره من اصحاب الشافعي حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله ما ثبت في رواية لمسلم « فلا يمس من شعره وبشره شيئا » **(والحكمة)** في النهي أن يبقى كامل الاجزاء لا يمتق من النار . وقيل للتشبه بالحرم حكى هذين الوجهين النووي وحكى عن اصحاب الشافعي ان الوجه الثاني غلط لانه لا يعتزل النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم *

باب السن الذي يجزى في الاضحية ومالا يجزى

١ **(عن جابر قال)** « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الا مسنة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن » رواه الجماعة الا البخاري والترمذي * ٢ **(وعن البراء بن عازب قال)** « ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاتك شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي داجنا جذعة من المعز قال اذبحها ولا تصلح لغيرك ثم قال من ذبح قبل الصلاة فأذا يذبح نفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين » متفق عليه *

قوله « الامسنة » قال العلماء المسنة هي الثنية من كل شيء من الابل والبقر (٢٦م - ج ٥ نيل الاطار)

والغنم فما فوقها وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع ولا يحزى. الا اذا عسر على المضى وجود المسنة . وقد قال ابن عمر والزهرى انه لا يحزى. الجذع من الضأن ولا من غيره مطلقا . قال النووى ومذهب العلماء كافة انه يحزى. سواء وجد غيره ام لا وحملوا هذا الحديث على الاستحباب والا فضل وتقديره يستحب لكم أن لاتذبحوا الامسنة فان عجزتم فجذعة ضأن وليس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وانها لا يحزى. بحال وقد اجمعت الامة على انه ليس على ظاهره لان الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهرى يمنانه مع وجود غيره وعدمه فيتمين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستحباب كذا قال النووى ولا يخفى ان قوله « لاتذبحوا » نهى عن التضحية بما عدا المسنة مما دونها وذبح الجذعة مقيد بتعسر المسنة فلا يحزى. مع عدمه ولا بد من مقتضى للتأويل المذكور وحديث أبي هريرة وما بعده من الاحاديث المذكورة في هذا الباب تصلح لجعلها قرينة مقتضية للتأويل فيتمين المصير اليه لذلك . قوله « جذعة من الضأن » الجذع من الضأن ماله سنة تامة هذا هو الاشهر عن أهل اللغة وجمهور أهل العلم من غيرهم . وقيل ماله ستة اشهر . وقيل سبعة . وقيل ثمانية . وقيل عشرة . وقيل ان كان متولدا بين شاتين فستة أشهر وان كان بين هرمين فثمانية : قوله « شاة لحم » أى ليست أضحية ولا ثواب فيها بل هو لحم لك تتفجع به : قوله « ان عندى داجنا » الح الداجن ما يعلف فى البيت من الغنم والمعز . وفى رواية لمسلم « ان عندى جذعا » وفيه دليل على ان جذعة المعز لا يحزى . فى الاضحية قال النووى وهذا متفق عليه : قوله « من ذبح قبل الصلاة » يأتي شرح هذا ان شاء الله فى باب بيان وقت الذبح *

٣ وعن أبي هريرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « نعم أو نعمت الاضحية الجذع من الضأن » رواه أحمد والترمذى * وعن أم بلال بنت هلال عن أبيها « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية » رواه أحمد وابن ماجه * ٥ وعن مجاشع بن سليم « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ان الجذع يوفى مما توفي منه الشاة » رواه أبو داود وابن ماجه * ٦ وعن عقبة بن عامر « قال ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بالجذع من الضأن » رواه النسائي * ٧ وعن عقبة بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه ضحايا فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع فقال ضح به « متفق عليه » وفي رواية للجماعة الأبا داود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا فبقى عتود فذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به أنت » قلت والعتود من ولد المعز ما رعى وقوى واتى عليه حول ~~فقط~~ *

حديث أبي هريرة رواه الترمذي من طريق يوسف بن عيسى عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش قال « جلبت غنما جذعانا الى المدينة فكسدت علي فلقيت أبا هريرة فسأته فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » الحديث . وقال غريب وقد روى موقوفا وذكره الحافظ في التلخيص ولم يزد علي هذا ويشهد له حديث عبادة بن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي مرفوعا بلفظ « خير الضحية الكبش الاقرن » وأخرجه أيضا الترمذي وزاده « وخير الكفن الحلة » وأخرجه بنحو اللفظ الأول أيضا ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي أمامة وفي اسناده عفير بن معدان وهو ضعيف ، قال الترمذي « (وفي الباب) » عن أم بلال بنت هلال عن أبيها وجابر وعقبة بن عامر ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى . وحديث أم بلال أخرجه أيضا ابن جرير الطبري والبيهقي وأشار اليه الترمذي كما سلف ورجال اسناده كلهم بعضهم ثقة وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول . وحديث مجاشع بن سليم في اسناده عاصم بن كليب قال ابن المديني لا يحتج به اذا انفرد . وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي صالح وأخرج له مسلم . وحديث ثقبه الأول أخرجه أيضا ابن وهب وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه ورجال اسناده ثقات : قوله « نعمت الأضحية الجذع من الضأن » فيه دليل على ان التضحية بالضأن أفضل وبه قال مالك وعلل ذلك بأنها أطيب لحما . وذهب الجمهور الى أن أفضل الأنواع للمنفرد البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز واحتجوا بأن البدنة تجزى عن سبعة أو عشرة على الخلاف والبقرة تجزى عن سبعة . وأما الشاة فلا تجزى الا عن واحد بالاتفاق وما كان يجزى عن الجماعة اذا ضحي به الواحد كان أفضل مما يجزى عن الواحد

فقط هكذا حكى النووي الاتفاق على ان الشاة لا تجزى. الا عن واحد وحكى المهدي في البحر عن الهادي والقاسم انها تجزى. عن ثلاثة واحتج لهما بتضحيته صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة عن محمد وآل محمد وأورد عليه انه يلزم ان تجزى. عن أكثر من ثلاثة وأجاب بأنه منع من ذلك الاجماع وحكى الترمذى في سننه عن بعض أهل العلم انها تجزى. الشاة عن أهل البيت وقال وهو قول أحمد واسحق واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقيل الابل أفضل وقيل البقر وهو الأشهر عندهم : قوله « يوفى » الخ أى يجزى. كما تجزى الثنية . قوله « عتود » بفتح المهملة وضم الفوقية وسكون الواو وقد فسرهم أهل اللغة بما فسر به المصنف كما نقله النووي عنهم. قال الجوهري وخيره ما بلغ سنة وجمعه أعتدة وعتدان بادغام التاء فى الدال ، قال البيهقى وغيره من أصحاب الشافعى وغيرهم كانت هذه رخصة لمقبة ابن عامر كما كان مثلها رخصة لابي بردة بن نيار فى الحديث المتقدم ثم روى ذلك باسناد صحيح عن عقبة قال « أعطانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما أقسمها ضحايا بين أصحابى فبقي عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحد فيها بعدك » قال وعلى هذا يحمل أيضا مروياته عن زيد بن خالد قال « قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى أصحابه غنما فأعطانى عتودا جذعا فقال ضح به فقلت إنه جذع من المعز أضحى به قال نعم ضح به فضحيت به » وقد أخرج هذا الحديث أيضا أبو داود باسناد حسن وليس فيه من المعز والتأويل الذى قاله البيهقى وغيره متعين والى المنع من التضحية بالجذع من المعز ذهب الجمهور. وعن عطاء والأوزاعى تجوز مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية حكاه الرافعى . وقال النووي هو شاذ أو غلط وأغرب عياض فحكي الاجماع على عدم الاجزاء (وأحاديث) الباب تدل على أنها تجوز التضحية بالجذع من الضأن كما ذهب اليه الجمهور فريد بها على ابن عمرو الزهرى حيث قال انه لا يجزى. وقد تقدم الكلام فى ذلك *

باب ما لا يضحى به لعبه وما يكره ويستحب

١ عن علي عليه السلام قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان يضحى باعضب القرن والاذن قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال العضب النصف فأكثر من ذلك « رواه الحمسة وصححه الترمذى لكن ابن ماجه لم يذكر قول قتادة الى آخره * ٢ وعن البراء بن عازب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الأضاحى العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكسير التى لاتنقى » رواه الحمسة وصححه الترمذى * ٣ وروى يزيد ذومصر قال « أتيت عتبة بن عبد السلمي فقلت يا أبا الوليد انى خرجت التمس الضحايا فلم أجد شيئا يعجبني غير ثمر ما فتا تقول قال الاجتني أضحي بها قال سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني قال نعم انك تشك ولا اشك انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والبخقاء والمشيمة والكسراء فالمصفرة التى تستأصل أذنها حتى يبدو صماخها والمستأصلة التى ذهب قرنها من أصلها والبخقاء التى تبخق عينها والمشيمة التى لاتتبع الغنم عجفا وضعفا والكسراء التى لاتنقى » رواه أحمد وأبو داود والبخاري فى تاريخه ويزيد ذو مصر بكسر الميم وبالصاد المهملة الساكنة ~~كسر~~ *

حديث على عليه السلام صححه الترمذى كما ذكر المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذرى وحديث البراء أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقى وصححه النووى وادعى الحاكم فى كتاب الضحايا ان مسلما أخرجه وأنه لما أخذ عليه لأنه من رواية سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز وقد اختلف الناقلون عنه فيه انتهى. وهذا خطأ منه فان مسلما لم يخرج به فى صحيحه وقد ذكره على الصواب فى أواخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يخرجاه وحديث عتبة بن عبد السلمي أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذرى: قوله « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضحى بأعضب القرن » الح فيه دليل على انها لا تجزى التضحية بأعضب القرن والاذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه وذهب أبو حنيفة والشافعى والجمهور الى أنها تجزى التضحية بكسور القرن مطلقا وكرهه مالك اذا كان يدمى وجعله عيبا وقال فى البحران أعضب القرن المنهى عنه هو الذى كسر قرنه أو عضب من أصله حتى يري الدماغ لادون ذلك فيكره فقط ولا يعتبر الثلث فيه بخلاف الأذن وفى القاموس ان العضباء الشاة المكسورة القرن الداخل فالظاهر

ان مكسورة القرن لا تجوز التوضحية بها الا أن يكون الذاهب من القرن مقدار يسيرا بحيث لا يقال لها عضباء لاجله أو يكون دون النصف أن صح ان التقدير بالنصف المروى عن سعيد بن المسيب لنوي أو شرعي ولا يلزم تقييد هذا الحديث بما في حديث عتبة من النهي عن المستأصلة وهي ذاهبة القرن من اصله لان المستأصلة عضباء وزيادة وكذلك لا تجزى التوضحية باعضب الاذن وهو ما صدق عليه اسم العضب لغة أو شرعا ولكن تفسير المصفرة المذكورة في حديث عتبة باقى تسناصل أذنها كما ذكره المصنف ومثله ذكر صاحب النهاية يدل على ان عضب الاذن المانع من الاجزاء هو ذلك لادونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول عضباء الاذن والمصفرة والظاهر انهما مختلفان فلا تجزى عضباء الاذن وهي ذاهبة نصف الاذن او مشقوقتها أو التي جاوز القطع ربعها على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة ولا المصفرة وهي ذاهبة جميع الاذن لانها عضباء وزيادة وقد قيل ان المصفرة هي المهزولة حكى ذلك صاحب النهاية واقتصر عليه صاحب التلخيص . ووجه التفسير الاول ان صماخها صار صفرا من الاذن . ووجه الثاني انها صارت صفرا من السمن أي خالية منه : قوله « أربع لا تجوز » الخ فيه دليل على أن متبينة العور والعرج والمرض لا تجوز التوضحية بها إلا ما كان من ذلك يسيرا غيرين وكذلك الكثير التي لا تقى بضم التاء الفوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لا تقى لها بكسر النون واسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذي والنسائي والمعجماء بدل الكسير . قال النووي وأجمعوا على ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والمعجم والعور والعرج الينيات لا تجزى التوضحية بها وكذا ما كان في معناها أو أفصح منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه انتهى : قوله « عن المصفرة » بضم الميم واسكان الصاد المهملة وفتح الفاء وقد تقدم تفسيرها : قوله « والبخقاء » بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة بعدها فاف قال في النهاية البخق ان يذهب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس البخق محركة أقبح العور وأكثره غمضا أو ان لا يلتقى شفر عينه على حدقه بنحق كفرح وكنصر والعين البخقاء والباقخة والبخيق والبخيقة العوراء ورجل بنحق كامير وباقح العين ومبخوقه البخق وبنحق عينه كمنع عورها وأبحقها فقأها والعين ندرت انتهى . قوله « والمشيمة » قال في القاموس

وهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشيعة في الاضاحي بالفتح أى التى تحتاج الي من يشيعها أى يتبعها الغنم لضعفها وبالكسر وهي التى تشيع الغنم أى تتبعها لضعفها انتهى **٥** وهذه الأحاديث تدل على انه لا يحزى في الاضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة ومن ادعى انه يحزى مطلقاً أو يحزى مع الكراهة احتاج الى اقامة دليل يصرف النهى عن معناه الحقيقى وهو التحريم المستلزم لادم الاجزاء ولا سيما بعد التصريح فى حديث البراء بعدم الجواز *

٦ وعن أبي سعيد قال « اشتريت كبشاً اضحى به فعدا الذئب فأخذ الالية قال فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به » رواه أحمد * وهو دليل على ان العيب الحادث بعد التعيين لا يضر **٥** * وعن علي عليه السلام قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نستشرف العين والاذن وان لا نضحى بمقابلة ولا مدابرة ولا شرقاء ولا خرقاء رواه الخمسة وصححه الترمذي * **٦** وعن أبي أمامة ابن سهل قال « كما نسمن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون » أخرجه البخارى * **٧** وعن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم عفراء أحب الى الله من دم سوداوين » رواه أحمد والعفراء التى يياضها ليس بناصع * **٨** وعن أبي سعيد قال « ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبش أقرن فحبل يأكل في سواد ويمشى في سواد وينظر في سواد » رواه أحمد وصححه الترمذي * **٩**

حديث أبي سعيد الاول أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقى وفي اسناده جابر الجعفى وهو ضعيف جدا وفيه أيضا محمد بن قرظبة بفتح القاف والراء قال في التلخيص غير معروف وقال فى التقريب مجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقى ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد « ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها يضحى بها قال ضح بها » والحجاج ضعيف . وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضا البزار وابن حبان والحاكم والبيهقى وأعله الدارقطني . وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقى ورواه الطبرانى فى الكبير من حديث ابن عباس بلفظ « دم الشاة البيضاء عند الله أزكى من دم السوداء » وفيه حمزة النصيبى قد اتهم بوضع الحديث ورواه الطبرانى أيضا وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت

سفيان نحو الاول. وزواه البيهقي موقوفا على أبي هريرة ونقل عن البخاري ان رفعه لا يصح . وحديث أبي سعيد الثاني صححه ابن حبان أيضا وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح وأخرج مسلم من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش اقرن يطأ في سواد وينظر في سواد ويبرك في سواد فأتى به ليضحي به فقال يا عائشة هلمي المدينة ثم قال اشحذيهما بحجر فعملت ثم أخذها وأخذ الكبش فاضجعه ثم ذبحه » الحديث : قوله « فقال ضح به » فيه دليل على ان ذهاب الالية ليس عيبا في الضحية من غير فرق بين أن يكون ذلك بعد التعيين أو قبله كما يدل على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها وقالت الهادوية والامام يحيى ان ذهاب الالية عيب وتمسكوا بالقياس على ذهاب الأذن والقرن وهو فاسد الاعتبار: قوله « ان نستشرف العين والأذن » أي نشرف عليهما وتأملهما كي لا يقع فيهما نقص وعيب . وقيل ان ذلك مأخوذ من الشرف بضم الشين وهو خيار المال أي أمرنا ان نتخيرهما . وقال الشافعي معناه ان نضحى بواضع العينين طويل الأذنين قوله « بمقابلة » بفتح الموحدة قال في القاموس هي شاة قطعت أنها من قدام وترك معلقة ومثله في النهاية الا أنه لم يقيد بقدام . قوله « ولا مدابرة » بفتح الموحدة أيضا هي التي قطعت أنها من جانب . وفي القاموس ما لفظه وهو مقابل ومدابر محض من أبويه وأصله من الاقبالة والادبارة وهو شق في الأذن ثم يقتل ذلك فان أقبل به فهو اقبالة وان أدبر به فادبارة والجلدة المعلقة من الأذن هي الاقبالة والادبارة كأنها زنة والشاة مدابرة ومقابلة وقد دابرها وقابلها انتهى : قوله « ولا شرقاء » هي مشقوقة الأذن طولاً كما في القاموس . قوله « ولا خرقاء » قال في النهاية الخرقاء التي في اذنها خرق مستدير . قوله « كنا نصن » الخ فيه استحباب تسمين الاضحية لان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكي القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك كراهة ذلك لتلايته شبه باليهود قال النووي وهذا قول باطل : قوله « دم عفراء » الخ فيه استحباب التوضيحية بالاعفراء من الانعام وانه احب الى الله من أسودين والعفراء على ما في القاموس البيضاء قال أيضا والاعفراء من الظباء ما يعلو بياضه حمرة وأقرانه بيض والابيض ليس بالشديد البياض انتهى . وحكى في البحر عن الامام يحيى أنه قال الافضل الابيض ثم الاعفراء ثم المالح والاشعر الاطيب اجماعا لقوله تعالى (ومن

يمظم شعائر الله) وما غلا لنفاسه أفضل مما رخص انتهى : قوله « بكبش أقرن » قد تقدم الكلام على ذلك : قوله « فحيل » فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بالفحيل كما ضحى بالخصي : قوله « يأكل في سواد » الخ معناه ان فيه أسود وقوائمه وحول عينيه وفيه دليل على انها تستحب التوضيحية بما كان على هذه الصفة *

*(باب التوضيحية بالخصي) *

١ - عن أبي رافع قال « ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين موهو أين خصين » * ٢ وعن عائشة قالت « ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين سميين عظيمين أملحين أقرنين موهو أين » رواها أحمد * ٣ وعن أبي سلمة عن عائشة وعن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد ان يضحي اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موهوتين فذبح احدهما عن امته لمن شهد بالتوحيد وشهد له بالبلاغ وذبح الآخر عن محمد وآل محمد » رواه ابن ماجه * *

حديث أبي رافع أخرجه أيضا الحاكم قال في مجمع الزوائد واسناده حسن. وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والحاكم من حديثها وحديث أبي هريرة ومدار طريقه كلها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي إسناد حديث أبي هريرة وعائشة عيسى بن عبد الرحمن بن فروة وهو ضعيف (وفي الباب) عن جابر عند الحاكم بن طريق ابن عقيل وله شاهد من حديث جابر أيضا من طريق أخرى عند أبي داود والبيهقي وعن أبي الدرداء عند أحمد والطبراني قوله « أملحين » قد تقدم تفسير الاملح والافرن. والموهو منزوع الاليتين كما ذكره الجوهري وغيره. وقيل هو المشقوق عرق الاليتين والخصيتان بحالهما. قوله « سميين » فيه استحباب التوضيحية بالسمين (واستدل) باحاديث الباب على استحباب التوضيحية بالافرن الاملح وقد حكى للنووي الاتفاق على ذلك وتقدم حديث دم عفراء أحب عند الله من دم سوداوين وتقدم ان الاملح خالص البياض أو المشوب بحمرة والاعفر كذلك وتقدم ان مسلوب القرن لا يجوز التوضيحية به (واستدل) باحاديث الباب على استحباب التوضيحية بالموهو وبه (٢٧٢ — ج ٥ نيل الاطار)

قالت الهادوية والظاهر أنه لا مفضى للاستحباب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التضحية بالفحيل كما رفي حديث أبي سعيد فيكون الكل سواء . واستدل بحديث أبي هريرة على أنها تجزي الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك *

باب الاجتزاء بالشاة لاهل البيت الواحد

١ عن عطاء بن يسار قال « سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا فيكم علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تباهي الناس فصار كما ترى » رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * ٢ وعن الشعبي عن أبي سريحة قال « حماني أهلي على الجفاء بعد ما علمت من السنة كان أهل البيت يضحون بالشاة والشانين والآن يبخلنا جيراننا » (١) رواه ابن ماجه *
الحديث الاول أخرجه أيضا مالك في الموطأ وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الحنفي عن الضحاك بن عثمان عن عمارة بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح وعمار بن عبد الله هو مديني وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد واسحق واحتجا بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحي بكبش فقال هذا عن لم يضح من أمتي . وقال بعض أهل العلم لا تجزي الشاة الا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سريحة اسناده في سنن ابن ماجه اسناد صحيح . قوله « يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته » فيه دليل على ان الشاة تجزي عن أهل البيت لان الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهده صلى الله عليه وآله وسلم والظاهر اطلاعه فلا ينكر عليهم ويدل على ذلك ايضا حديث « علي كل أهل بيت في كل عام أضحية » وسيأتي في باب ماجاء في الفرع والعتيرة وبه قال من تقدم ذكره . وقال الهادي والقاسم تجزي الشاة عن ثلاثة وقيل تجزي عن واحد فقط وبه قال من سلف . وقد زعم النووي انه متفق عليه وهو غلط وقد وافقه على دعوى الاجماع ابن رشد وكذلك

(١) من التبخيل اي ينسبوننا الى البخل والشح ان اكتفينا بالواحدة وبالاثنين

زعم المهدي في البحر انه لا قائل بأن الشاة تجزىء عن أكثر من ثلاثة وهو أيضا غلط والحق أنها تجزىء عن أهل البيت وان كانوا مائة نفس أو أكثر كما قضت بذلك السنة ولعل متمسك من قال أنها تجزىء عن واحد فقط القياس على الهدي وهو فاسد الاعتبار وأما من قال أنها تجزىء عن ثلاثة فقط فقد استدللهم صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «عن محمد وآل محمد» ثم قال ولا قائل بأكثر من الثلاثة فاقصر عليهم انتهى ولا يخفاك ان الحديث حجة عليه لاله وان نفى القائل بأكثر من الثلاثة ممنوع والسند ما سلف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجمهور انها تجزىء عن سبعة وقالت العترة واسحق بن راهويه وابن خزيمة انها تجزىء عن عشرة وهذا هو الحق هنا لحديث ابن عباس المتقدم في باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه والاول هو الحق في الهدي للأحاديث المتقدمة هنالك. وأما البقرة فتجزىء عن سبعة فقط اتفاقا في الهدي والاضحية : قوله «فصار كما نرى» في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كما ترى وافظ الترمذي فصارت كما ترى *

✽ (باب الذبح بالمصلى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له) ✽

١ - عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه كان يذبح وينحر بالمصلى» رواه البخارى والنسائى وابن ماجه وأبو داود * ٢ وعن عائشة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن يطاق في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد فأني به ليضحى به فقال لها يا عائشة هلمى المدينة ثم قال اشحنها على حجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فأضججه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى» رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ٣ وعن أنس قال «ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين أقرنين فرأيته واضعا قدميه علي صفا حهما يسمى ويكبر فذبحهما بيده» رواه الجماعة * ٤ وعن جابر «قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد بكبشين فقال حين وجههما وجهت وجهي للذى فطر السموات والارض خنيقا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وأمة» رواه ابن ماجه ✽

حديث جابر أخرجه أيضا أبو داود والبيهقي وفي إسناده محمد بن اسحق وفيه مقال تقدم وفي إسناده أيضا أبو عياش قال في التلخيص لا يعرف: قوله «كان يذبح وينحر بالمصلي» فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلي وهو الحيانة ((والحكمة)) في ذلك أن يكون برأى من الفقراء فيصيبون من لحم الاضحية: قوله «يطأ في سواد» الخ أي بطنه وقوائمها وما حول عينيه سود كما تقدم: قوله «هلمى المدينة» أي هاتيا والمدينة بضم الميم وكسرهما وفتحها وهي السكن. قوله «اشحنها» بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحة وبالنون المعجمة أي حديدتها وفيه استحباب إحسان الذبح وكراهة التمثيل كأن يذبح في حده ضعف. قوله «وأخذ الكباش» الخ هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وتقديره فاضججه ثم أخذ في ذبحه قائلا بسم الله الخ مضحيا به وفيه استحباب اضجاع الغنم في الذبح وانها لا تذبح قائمة ولا باركة بل مضجعة لانه أرفق بها وهذا جاءت الأحاديث وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي واتفق العلماء على أن اضجاعها يكون على جانبها الأيسر حكى ذلك النووي أيضا لانه أسهل على الذابح في أخذ السكن باليمين وإمساك رأسها باليسار. وفيه استحباب قول المضحي بسم الله وكذلك تستحب التسمية في سائر الذبائح وهو مجمع عليه ولكن وقع الخلاف في وجوبها. قوله «ويكبر» فيه دليل على استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر. والصفحة جانب العنق وإنما فعل ذلك ليكون أثبت له وأمكن للإثبات اضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه قال النووي وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالنهي عن ذلك. قوله «فذبحهما بيده» فيه استحباب تولي الإنسان ذبح أضحيته بنفسه فان استتاب قال النووي جاز بلا خلاف وإن استتاب كتابيا كره كراهة تنزيه وأجزأه ووقعت التضحية عن الموكل بهذا مذهبا ومذهب العلماء كانه المالكا في أحدي الروايتين عنه فانه لم يجوزها ويجوز أن يستنيب صبيا وأمرأة حائضا لكن يكره توكيل الصبي وفي كراهة توكيل الحائض وجهان انتهى ومذهب الهادوية اشتراط أن يكون الذابح مسلما فلا تحل عندهم ذبيحة الكافر ولا يجوز توكيله بالذبح: قوله «فقال حين وجههما وجهت» الخ فيه استحباب تلاوة هذه الآية عند توجيه الذبيحة للذبح وقد تقدم ذكرها في دعاء الاستفتاح في الصلاة *

☆ (باب نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى) ☆

١- قال الله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) قال البخاري قال ابن عباس صواف قياما . وعن ابن عمر « انه أتى على رجل قد أناخ بدنته بنحرها فقال ابعتها قياما مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم » متفق عليه ☆ ٢- وعن عبد الرحمن ابن سابط « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها » رواه أبو داود وهو مرسل ❦

حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود من حديث جابر بن عبد الله فلا ارسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر وعزاه الى أبي داود وقد سكت عنه هو والمندري ورجاله رجال الصحيح وتفسير ابن عباس الذي ذكره البخاري معلقا قد وصله سعيد بن منصور وعبد بن حميد : قوله « صواف » بالتحديد جمع صافة أى مصطفة فى قيامها ووقع فى مستدرك الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس فى قوله صواف صوافن أى قياما على ثلاث قوائم معقولة وهى قراءة ابن مسعود والصوافن جمع صافنة وهى التى رفعت احدى يديها بالعقل لئلا تضرب : قوله « ابعتها » أى أثرها يقال بعثت الناقة أى أثرتها : وقوله « قياما » مصدر بمعنى قائمة ووقع فى رواية الاسماعيلى « انحرها قائمة » : قوله « مقيدة » أى معقولة الرجل قائمة على ما بقي من قوائمها كما فى الحديث الآخر قوله « سنة محمد » بنصب سنة بعامل مضمرك كالاختصاص أو التقدير متبع سنة محمد ويجوز الرفع وفى رواية الحربى فانه سنة محمد وفى هذا الحديث والذي بعده استجباب نحر الابل على الصفة المذكورة . وعن الحنفية يستوى نحرها قائمة وباركة فى الفضيلة وفى الباب عن أنس عند البخارى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر يده سبع بدن قياما ❦

❦ باب بيان وقت الذبح ❦

١- عن جندب بن سفيان البجلي « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحي قال فانصرف فاذا هو باللحم وذبائح الاضحي تعرف فعرف

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنها ذبحت قبل أن يصلى فقال من كان ذبح قبل أن يصلى فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله « متفق عليه * ٢ » وعن جابر قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحروا حتى ينحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد ومسلم * ٣ » وعن أنس قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر من كان ذبح قبل الصلاة فليعد « متفق عليه * » وللبخاري « من ذبح قبل الصلاة فأما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين » ❦ *

وفي الباب عن البراء عند الجماعة كلهم بلفظ « من ذبح قبل الصلاة فأما هو لحم قدمه لاهله ليس من الذبك في شيء » وقد تقدم بنحو هذا اللفظ: قوله « من ذبح قبل أن يصلى » في مسلم « قبل أن يصلى أو يصلى » الأولى بإياء التحية والثانية بالنون وهو شك من الراوي . ورواية النون موافقة لقوله في أول الحديث « أنها ذبحت قبل أن يصلى » فإن المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموافقة أيضا لقوله في آخر الحديث « ومن لم يكن ذبح حتى صلينا » وهذا يدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الامام لا بعد صلاة غيره فيكون المراد بقوله في حديث أنس « من كان ذبح قبل الصلاة » الصلاة الممهودة وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الائمة بعد انقضاء عصر النبوة ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر وصحيحه ابن حبان « أن رجلا ذبح قبل أن يصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » وظاهر قوله في حديث جابر « فنحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر » الخ أن الاعتبار بنحر الامام وأنه لا يدخل وقت التضحية الا بعد نحره ومن فعل قبل ذلك أعاد كما هو صريح الحديث ويجمع بين الحديثين بأن وقت النحر يكون لمجموع صلاة الامام ونحره . وقد ذهب الى هذا مالك فقال لا يجوز ذبحها قبل صلاة الامام وخطبته وذبحه وقال أحمد لا يجوز قبل صلاة الامام ويجوز بعدها قبل ذبح الامام وسواء عنده أهل القرى والامصار ونحوه عن الحسن والاوزاعي واسحق . وقال الثوري

يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي أثائها . وقال الشافعي وداود وآخرون ان وقت التوضيحية من طلوع الشمس فاذا طلعت ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزاً الذبح بعد ذلك سواء صلى الامام أم لا وسواء صلى المضحى أم لا وسواء كان من أهل القرى والبوادي أو من أهل الأمصار أو من المسافرين . وقال أبو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي اذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلي الامام ويخطب فاذا ذبح قبل ذلك لم يجزه . وقالت الهادوية ان وقتها يدخل بعد صلاة المضحى سواء صلى الامام أم لا فاذا لم يصل المضحى وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير واجبة عليه لعذر من الاعذار أو كان ممن لا تلزمه صلاة العيد فوقتها من فجر النحر ولا يخفى ان مذهب مالك هو الموافق لاحاديث الباب وبقية هذه المذاهب بعضها مردود بجميع أحاديث الباب وبعضها يرد عليه بعضها . قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها لا تجوز التوضيحية قبل طلوع الفجر وأما اذا لم يكن ثم امام فالظاهر أنه يعتبر لكل مضح بصلاته . وقال ربيعة فيمن لا امام له ان ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها تجزئه وأما آخر وقت التوضيحية فسيأتي بيانه . وقد تأول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة الامام وذبحه بان المراد بها الزجر عن التمجيل الذي يؤدي الى فعلها قبل وقتها وبأنه لم يكن في عصره صلى الله عليه وآله وسلم من يصلي قبل صلاته فالتعليق بصلاته في هذه الأحاديث ليس المراد به الا التعليق بصلاة المضحى نفسه لكنها لما كانت تقع صلاتهم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذي بعد عصره فانها تصلى صلاة العيد في المصر الواحد جماعات متعددة ولا يخفى بهذا فانه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا يصلون العيد الا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للتمسك لمن جوز الذبح من طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ماورد من أن يوم النحر يوم ذبح لانه كالامام وأحاديث الباب خاصة فيبني العام على الخاص : قوله « فليذبح باسم الله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف أي قائلا باسم الله *

عن حماد بن عيسى عن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « كل أيام التشريق ذبح » رواه أحمد وهو للدارقطني من حديث سليمان

ابن موسى عن عمرو بن دينار. وعن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه ~~في~~ *

حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وذكر الاختلاف في اسناده. ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وفي اسناده معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف وذكره ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد وذكر عن أبيه أنه موضوع قال ابن القيم في الهدى إن حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله وبجواب عنه بأن ابن حبان وصله وذكره في صحيحه كما سلف ~~في~~ وقد استدلل ~~في~~ بالحديث على أن أيام التشريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في كتاب العيدين وكذلك روى في الهدى عن علي عليه السلام أنه قال أيام النحر يوم الاضحي وثلاثة أيام بعده وكذا حكاه النووي عنه في شرح مسلم وحكاها أيضا عن جبير ابن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي وداود الظاهري وحكاها صاحب الهدى عن عطاء والاوزاعي وابن المنذر ثم قال وروى من وجهين مختلفين يشد أحدهما الآخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «كل مني منحر وكل أيام التشريق ذبح» وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع. ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر قال يعقوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى. وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إن وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده. قال النووي وروى هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى عليه السلام وابن عمرو انس وحكى ابن القيم عن أحمد أنه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الاثرم عن ابن عباس وكذا حكاه عنه في البحر واليه ذهب الهادوية والناصر. وقال ابن سيرين إن وقته يوم النحر خاصة. وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيدان وقته يوم النحر فقط لأهل الامصار وأيام التشريق لأهل القرى. وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء أن وقته في جميع ذي الحجة فهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الأول للأحاديث المذكورة في الباب وهي يقوى بعضها بعضا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بحجواب في غاية السقوط فقال قلنا لم يعمل به يعني حديث جبير أحد من الصحابة وقد عرفت أنه قول جماعة من الصحابة على أن مجرد ترك الصحابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز

لا بعد قادحا وأشف ما جاء به من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الآتي في النهي عن ادخال لحوم الاضاحي فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح وقد أجاب عنه ابن القيم بانه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على نهى الذابح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلو أخر الذبح الى اليوم الثالث لجاز له الادخار ما بينه وما بين ثلاثة أيام وسيأتي بقية الكلام على الحديث (ووقع الخلاف) في جواز التضحية في ليالي أيام الذبح . فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور والجمهور أنه يجوز مع كراهة . وقال مالك في المشهور عنه وعامة أصحابه ورواية عن أحمد أنه لا يجوز . بل يكون شاة لحم ولا يخفى أن القول بعدم الاجزاء وبالكراهة يحتاج الى دليل ومجرد ذكر الايام في حديث الباب وان دل على اخراج الليالي بمفهوم اللقب لكن التعبير بالايام عن مجموع الايام والليالي والعكس مشهور متداول بين أهل اللغة لا يكاد يتبادر غيره عند الاطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الذبح ليلا ففى إسناده سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا متروك وفي البيهقي عن الحسن بنى عن جذاذ الليل وحصاده والاضحية بالليل وهو وأن كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل *

﴿باب الأكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخال لحمها ونسخ النهي عنه﴾

١ عن عائشة قالت «دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الاضحية زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا ثم تصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا يا رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحايهم يحملون فيها الودك فقال وما ذاك الوا نهيت أن تؤكل لحوم الاضاحي بعد ثلاث فقال انما نهيتكم من أجل الدافة فكلوا وادخروا وتصدقوا» متفق عليه ٢ وعن جابر قال «كننا لانا كل من لحوم بدتنا فوق ثلاث مني فرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال كلوا وتزودوا» متفق عليه . وفي لفظ «كننا تزود لحوم الاضاحي علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى (٢٨٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

المدينة» أخرجه * وفي لفظ «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد كلوا ونزودوا وادخروا» رواه مسلم والنسائي * ٣ وعن سلمة بن الأكوع قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحي منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وفي بيته منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله تفعل كما فعلنا في عام الماضي قال كلوا وأطعموا وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت أن تعينوا فيها » متفق عليه * وعن ثوبان قال « ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضحيته ثم قال يا ثوبان اصلي لي لحم هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة » رواه أحمد ومسلم * وعن أبي سعيد « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام فشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالا وحشما وخداما فقال كلوا وأطعموا واحبسوا وادخروا » رواه مسلم * ٥ وعن بريدة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة لتسع ذوو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وادخروا » رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه * ٦

وفي الباب عن نبشة الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد بعد قوله « وادخروا واتجروا » أي اطلبوا الأجر بالصدقة. قوله « دف » بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء أي جاء قال أهل اللغة الدافة بتشديد الفاء قوم يسرون جميعا سيرا خفيا ودافة الأعراب من يريد منهم المصرو والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب له واساة. قوله « حضرة » بفتح الحاء وضمها وكسرها والضاد ساكنة فيها كلها وحكى فتحها وهو ضعيف وإنما تفتح إذا حذف الهاء يقال يحضر فلان كذا قال النووي. قوله « ويجملون » بفتح الياء وسكون الجيم مع كسر الميم وضمها ويقال بضم الياء مع كسر الميم يقال جملة الدهن أجمله بكسر الميم وأجمله بضمها جملا وأجملته أجمله أجمالا أي أذنته : قوله « بعد ثلاث » قال القاضى عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم النحر ويحتمل أن يكون من يوم النحر وإن تأخر الذبح عنه قال وهذا الظاهر ورجح ابن القيم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة عند من قال بالنسخ إلا باعتبار ما سلف من الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح . قوله « إنما نهيتكم من أجل الدافة فكلوا » الخ هذا وما بعده تصريح

بالنسخ لتحريم أكل لحوم الاضاحي بعد الثلاث وادخارها واليه ذهب الجماهير من علماء الانصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم . وحكي النووي عن علي عليه السلام وابن عمر أنهما قالا يحرم الامساك للحوم الاضاحي بعد ثلاث وان حكم التحريم باق وحكاه الحازمي في الاعتبار عن علي عليه السلام أيضا والزبير وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمرو لعلمهم لم يعلموا بالنسخ ومن علم حجة علي من لم يعلم وقد أجمع على جواز الأكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر المخالفين في ذلك ولا أعلم أحدا بعدهم ذهب الى ما ذهبوا اليه . قوله «كأوا» استدلهذا الأمر ونحوه من الأوامر المذكورة في الباب من قال بوجوب الأكل من الاضحية وقد حكاه النووي عن بعض السلف وأبي الطيب بن سلمة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى (فكلوا منها) وحمل الجمهور هذه الأوامر على الندب والاباحة لورودها بعد الحظر وهو عند جماعة الاباحة . وحكي النووي عن الجمهور انه للوجوب والكلام في ذلك مبسوط في الاصول : قوله « وأطعموا » وفي حديث عائشة « وتصدقوا » فيه دليل على وجوب التصدق من الاضحية وبه قالت الشافعية اذا كانت أضحية تطوع قالوا والواجب ما يقع عليه اسم الاطعام والصدقة ويستحب أن يكون بمعظمها قالوا وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث وفي قول لهم يأكل النصف ويتصدق بالنصف ولهم وجه أنه لا يجب التصدق بشيء . وقال القاسم بن ابراهيم انه يتصدق بالبدن غير مقدر قال في البحر وفي جواز أكلها جميعا وجهان عن الامام يحيى أصحابهما لا يجوز اذ يبطل به القرينة وهي المقصود وقيل يجوز والقربة تعلقت باهراق الدم فان فعل لم يضمن شيئا عند الجميع اذ لا دليل قلت وفي كلام الامام يحيى نظر مع القول بأنها سنة انتهى . قوله « فأردت أن تعينوا فيها » بالعين المهملة من الاعانة هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم « أن يفشونهم » بالفاء والشين المعجمة أي يشيع لحم الاضاحي في الناس ويستفم به المحتاجون . قال القاضي عياض في شرح مسلم الذي في مسلم أشبه وقال في المشارق كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه : والجهد هنا بفتح الجيم وهو المشقة والفاقة . قوله « أصلح لي لحم هذه » الخ فيه تصريح بجواز ادخار لحم الاضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه وان التزود منه في الاسفار لا يقدر في التوكل ولا يخرج التزود عنه وان الاضحية

مشروعة للمسافر كما تشرع للمقيم وبه قال الجمهور . وقال النخعي وأبو حنيفة
لا ضحية على المسافر قال النووي وروى هذا عن علي رضي الله عنه . وقال مالك
وجماعة لا تشرع للمسافر بمكة والحديث يرد عليهم . قوله «حشما» قال أهل
اللغة الحشم بفتح الحاء المهملة والشين الموحدة هم اللاتذون بالإنسان بخدمونه
ويقومون بأمره . وقال الجوهري هم خدم الرجل ومن ينضب له سموا بذلك
لأنهم ينضبون له والحشة الغضب ويطلق على الاستحياء ومنه قولهم فلان
لا تحتشم أي لا يستحي ويقال حشمته وأحشمته إذا أغضبته وإذا أخجلته فاستحي
لخجله قال النووي وكان الحشم أعم من الخدم فلماذا جمع بينهما في هذا الحديث وهو
من باب ذكر الخاص بعد العام . وفي القاموس الحشمة بالكسر الحياء والانتقاض احتشم
منه وعنه وحشمة وأحشمة أخجله وإن يجلس إليك الرجل فتؤذيه وتسمعه ما يكره ويضم
حشمة يحشمه ويحشمة وأحشمة وكفرح غضب وكسمعه أعضبه كاحشمة وحشمة .
وحشمة الرجل وحشمة محركتين واحشامه خاصته الذي ينضبون له من أهل وعبيد أو
جيرة والحشم محركة للواحد والجمع وهو العيال والقرابة أيضا انتهى : قوله «فكلوا
مابدا لكم» فيه دليل على عدم تقدير الاكل بمقدار وإن للرجل أن يأكل من أضحيته
ما شاء وإن كثرت ما لم يستغرق بقرينة قوله وأطعموا *

باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي عن بيعها

١ عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال «أمرني رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن أقوم على بدنه وإن أنصق بلحومها وجلودها وأجلتها وإن
لا أعطي الجازر منها شيئا وقال نحن نعطي من عندنا» متفق عليه * ٢ وعن أبي سعيد
« أن قتادة بن النعمان أخبره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فقال إني كنت
أمرتكم أن لا تأكلوا لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام ليسمكم وإني أحله لكم فكلوا
ما شئتم ولا تتبعوا لحوم الهدى والاضاحي وكلوا وتصدقوا واستمتعوا بجلودها ولا
تبيعوها وإن أطعتم من لحومها شيئا فكلوا إني شئتم » رواه أحمد *
حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم يتعقبه مع جري طائفة بتعقب ما فيه ضعف .
وقال في مجمع الزوائد أنه مرسل صحيح الاسناد انتهى . قوله « أن أقوم على بدنه » أي

عند نحرها للاحتفاظ بها ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك أي على صاحبها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك. ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن . ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره انها مائة بدنة وقد تقدم ما روى من أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر ثلاثين بدنة كما في رواية أبي داود وأوثلاثا وستين كما في رواية مسلم وهي الأصح : قوله « واجلتها » جمع جلال بضم الجيم وتخفيف اللام وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه ويجمع أيضا على جلال بكسر الجيم . قوله « وان لا أعطي الجازر منها شيئا » فيه دليل على انه لا يعطى الجازر شيئا البتة وليس ذلك المراد بل المراد انه لا يعطى لاجل الجزارة لا غير ذلك . وقد بين النسائي ذلك في روايته من طريق شعيب بن اسحق عن ابن جريج قال ابن خزيمة والمراد انه يقسمها كلها على المساكين الا ما أمره به من ان يأخذ من كل بدنة بضعة كما في حديث جابر الطويل عند مسلم (والحديث) يدل على أنه لا يجوز اعطاء الجازر من لحم الهدى الذي نحره على وجه الاجرة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجازر منها لاجل أجرته الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير انتهى . وقد روى عن ابن خزيمة والبقوى انه يجوز اعطاؤه منها اذا كان فقيرا بمد توفير أجرته من غيرها . وقال غيرها ان القياس ذلك لولا اطلاق الشارع المنع وظاهره عدم جواز الصدقة والهدية كما لا يجوز الاجرة وذلك لانها قد تقع مسامحة من الجازر في الاجرة لاجل ما يعطاه من اللحم على وجه الصدقة أو الهدية وقد استدل به على منع بيع الجلد والجلال قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلالها لا تباع لمطعميها على اللحم واعطائهما حكمه وقد اتفقوا على ان لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال . وأجازه الاوزاعي وأحمد واسحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا وبصرف ثمنه . صرف الاضحية . قوله « ما شئتم » فيه اطلاق المقدار الذي يأكله المضحى من أضحيته وتقويضه الى مشيئته : قوله « ولا تبيعوا لحوم الاضاحي » فيه دليل على منع بيع لحوم الاضاحي وظاهره التحريم وقد بين الشارع وجوه الاتفاع في الاضحية من الاكل والتصدق والادخار والاتجار : قوله « واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها » فيه رد على الاوزاعي ومن معه وفيه أيضا الاذن بالاتفاع بها بغير البيع . وقد روي عن محمد بن الحسن انه ان له ان يشتري بمسكها غربالا أو غيرها من آلة البيت لاشيئا من الماء كول . وقال الثوري

لا يبيعه ولكن يجعله سقاء وشنا في البيت وهو ظاهر الحديث . قوله « وان أطعمتم »
الح فيه دليل على انه يجوز لمن أطعمه غيره من لحم الأضحية ان يأكل كيف
شاء وان كان غنيا *

باب من أذن في اتّهاب أضحيته

١ عن عبد الله بن قرط « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعظم
الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
خمس بدئات أو ست ينحرن فطفقن يزدلفن اليه آيتهن يبدأ بها فلما وجبت جنوبها قال
كامة خفية لم أفهمها فسألت بعض من يليني ما قال قالوا قال من شاء اقتطع » رواه أحمد
وأبو داود وقد احتج به من رخص في نثار العروس ونحوه *
الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان في صحيحه وسكت عنه أبو داود والمنذرى :
قوله « ابن قرط » بضم القاف وآخره طاء مهملة : قوله « يوم النحر » هو يوم الحج الأكبر
على الصحيح عند الشافعية ومالك وأحمد لما في البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم
النحر بين الجمرات وقال هذا يوم الحج الأكبر (وفي الحديث) دلالة على أنه أفضل أيام السنة
ولكنه يمارضه حديث خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة وقد تقدم في أبواب الجمعة
وتقدم الجمع ويعارضه أيضا ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن جابر قال « قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ينزل الله تعالى الى سماء الدنيا
فيباهي بأهل الارض أهل السماء فلم ير يوم أكثر عتقا من النار من يوم عرفة »
وقد ذهبت الشافعية الى أنه أفضل من يوم النحر ولا يخفى أن حديث الباب ليس فيه إلا
أن يوم النحر أعظم وكونه أعظم وان كان مستلزما لكونه أفضل لكنه ليس
كالتصريح بالافضلية كما في حديث جابر اذ لا شك أن الدلالة المطابقة أقوى من
الالتزامية فان أمكن الجمع بحمل اعظمية يوم النحر على غير الافضلية فذاك والا يمكن
فدلالة حديث جابر على افضلية يوم عرفة أقوى من دلالة حديث عبد الله بن قرط على
افضلية يوم النحر : قوله « يوم القر » بفتح القاف وتشديد الراء وهو اليوم الذي
يلي يوم النحر سعى بذلك لان الناس يقرون فيه بمنى وقد فرغوا من طواف الافاضة

والنحر فاستراحوا ومعنى قروا استقروا ويسمى يوم النفر الاول ويوم الاكارع قوله « يزدا فن » أى يفترين واصل الدال تاء ثم ابدات منه ومنه المزدلفة لاقتربها الى عرفات ومنه قوله تعالى (واضافت الجنة للمتقين) وفي هذه معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث تسارع اليه الدواب التى لاتعقل لاراقة دمها تبركا به فيالله العجب من هذا النوع الانساني كيف يكون هذا النوع البهيمى أهدي من اكثره وأعرف تقرب اليه هذه المعجم لازهاق ارواحها. وفري اوداجها وتنافس في ذلك وتسابق اليه ومع كونها لا ترجو جنة ولا تخاف نار او يبعد ذلك الناطق العاقل عنه مع كونه ينال باقرب منه النعيم الاجل والعاجل ولا يصيبه ضرر في نفس ولا مال حتى قال القائل مظهر أئدة حرصه على نمل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابن محمد لانبجوت ان نجبا واراق الاخر دمه وكسر ثنيته فانظر الى هذا التفاوت الذى يضحك منه ابليس ولا مر ما كان الكافر شر الدواب عند الله : قوله « فلما وجبت جنوبها » أى سقطت الى الارض جنوبها والوجوب السقوط : قوله « من شاء اقتطع » أى من شاء ان يقطع منها فليقطع هذا محل الحجة على جواز انتهاب الهدى والاضحية واستدل به على جواز انتهاب نثار العروس كما ذكره المصنف . ومن جملة من استدل به بغوى ووجه الدلالة قياس انتهاب النثار على انتهاب الاضحية وقدرويت في النثار وانتهابه أحاديث لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم الى كراهة انتهاب النثار وروى ذلك عن ابن مسعود وابراهيم النخعي وعكرمة وتمسكوا بما ورد في النهى عن النهي وهو يسم كل ما صدق عليه انه انتهاب ولا يخرج منه الا ما خص بمخص صالح

كتاب العقيقة وسنة الولادة

١ - عن سلمان بن عامر الضبي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيقة فاهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى » رواه الجماعة الا مسلما * ٢ - عن سمرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه » رواه الخمسة وصححه الترمذى

٣ وعن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة » رواه أحمد والترمذي وصححه . وفي لفظ « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نعق عن الجارية شاة وعن الغلام شاتين » رواه أحمد وابن ماجه . وعن أم كرز الكمية « أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال نعم عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم ذكرانا كن أو اناثا » رواه أحمد والترمذي وصححه . ☆

حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه عبد الحق وهو من رواية الحسن عن سمرة والحسن مدلس لكنه روى البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيدة من سمرة . قال الحافظ كانه عني هذا وقد تقدم قول من قال انه لم يسمع منه غيره . وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم والدارقطني . قال في التلخيص وله طرق عند الأربعة والبيهقي : قوله « مع الغلام عقيدته » العقيدة الذبيحة التي تذبح للمولود والحق في الأصل الشق والقطع . وسبب تسميتها بذلك انه يشق حلقة بالذبح وقد يطلق اسم العقيدة على شعر المولود وجعله الزمخشري الأصل والشاة مشتقة منه : قوله « فاهريقوا عنه دما » تمسك بهذا وبقية الأحاديث الماثلة بأنما واجبة وهم الظاهرية والحسن البصري وذهب الجمهور من العترة وغيرهم إلى أنها سنة وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضا ولا سنة وقيل أنها عنده تطوع (احتج الجمهور) بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل » وسيأتي وذلك يقتضي عدم الوجوب لتفويضه إلى الاختيار فيكون قرينة صارفة للأوامر ونحوها عن الوجوب إلى التدب وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنية ولكنه لا يخفى أنه لا منافاة بين التفويض إلى الاختيار وبين كون الفعل الذي وقع فيه التفويض سنة وذهب محمد بن الحسن إلى أن العقيدة كانت في الجاهلية وصدر الإسلام ففسخت بالاضحية وتمسك بما سيأتي ويأتي الجواب عنه . وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيدة جاهلية محأاها الإسلام وهذا انصح عنه حمل على أنها لم تبلغه الأحاديث الواردة في ذلك . قوله « وأميطوا عنه الأذى » المراد أحلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده . ووقع عند أبي داود عن ابن سيرين انه قال

إن لم يكن الأذى خلق الرأس وإلا فلا أدري ما هو . وأخرج الطحاوي عنه أيضا قال لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى وقد جزم الأصمعي بأنه خلق الرأس . وأخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك . ووقع في حديث عائشة عند الحاكم بالفظ « وأمر أن يماط عن رؤسهما الأذى » قال في الفتح ولكن لا يتعين ذلك في خلق الرأس فالأولى حمل الأذى على ما هو أعم من خلق الرأس ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويطا عنه إقراره رواه أبو الشيخ قوله « كل غلام رهينة بعقيقته » قال الخطابي اختلف الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل إلى أن معناه أنه إذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبويه وقيل المعنى أن العقيقة لازمة لا بد منها فشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في بدالته . وقيل أنه مرهون بالعقيقة بمعنى أنه لا يسمى ولا يخلق شعره إلا بعد ذبحها وبه صرح صاحب المشرق والنهاية : قوله « يذبح عنه يوم سابعه » بضم الياء من قوله يذبح وبناء الفعل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه القريب عن قريبه والشخص عن نفسه وفيه أيضا دليل على أن وقت العقيقة سابع الولادة وأنها تفوت بعده وتسقط أن مات قبله وبذلك قال مالك وحكى عنه ابن وهب أنه قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح العقيقة في السابع فإن لم يمكن ففي الرابع عشر فإن لم يمكن فيوم أحد وعشرين وتعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحا إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن أحمد عن أبيه . ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال العقيقة تذبح لسبع ولأربع عشرة ولأحدى وعشرين » وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات . وعند الشافعية أن ذكر السابع للاختيار لا للتعين : ونقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي أن معناه أنها لا تؤخر عن السابع اختيارا فإن تأخرت إلى البلوغ سقطت عمن كان يريد أن يعق عنه لكن إن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل . ونقل صاحب البحر عن الإمام يحيى أنها لا تجزي قبل السابع ولا بعده إجماعا ودعوي الإجماع مجازفة لما عرفت من الخلاف المذكور . قوله « ويسمى فيه » في رواية يدمى وقال أبو داود أنها وهم من همام . وقال ابن عبد البر هذا الذي تفرد

(٢٩٦-ج ٥ نيل الأوطار)

به همام ان كان حفظه فهو منسوخ . وقد سئل قتادة عن معني قوله يدمي فقال اذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الحيط ثم يعلق ثم يفسل رأسه بعد ويخلق . وقد كره الجمهور التسمية واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة « قالت كانوا في الجاهلية اذا عقوا عن الصبي خضبوا بطنه بدم العقيقة فاذا حلقوا رأس المولود وضعوها على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا » زاد أبو الشيخ « ونهى أن يمس رأس المولود بدم » وأخرج ابن ماجه عن يزيد بن عبد الله المازني « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم » وهذا مرسل لان يزيد لا صحبة له وقد وصله البزار من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع هذا فقد قيل إنه عن أبيه مرسل وسيأتي حديث بريدة الأسلمي ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحباب التسمية وحكاه في البحر عن الحسن البصري وقاتادة . وفي قوله وبسئ دليل علي استحباب التسمية في اليوم السابع وحمل ذلك بعضهم علي التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق همام عن قتادة قال يسمي على المولود كما يسمي على الاضحية بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد « اللهم منك ولك عقيقة فلان بسم الله والله أكبر » ولا يخفى بعده لان قوله « وبسئ فيه مشعر » بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض لقال ويسمي عليهما . قوله « مكافئان » قال النووي بكسر الفاء بعدها همزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح الفاء قال أبو داود في سننه أي مستويان أو متقاربان وكذا قال أحمد قال الخطابي والمراد التكافؤ في السن فلا تكون احدهما مسنة والاخرى غير مسنة . وقيل معناه أن يذبح أحدهما مقابلة للآخر وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسيأتي دليل على ان المشرع في العقيقة شاتان عن الذكر وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود والامام يحيى وحكاه للمذهب . . وحكاه في الفتح عن الجمهور . وقال مالك إنها شاة عن الذكر والآنثى قال في البحر وهو المذهب . واستدل علي ذلك بحديث بريدة الآنثى بلفظ « كننا نذبح شاة » الحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عق عن الحسن

والحسين عليهما السلام كبشا كبشا وبحجاب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشتملة على الزيادة فهي من هذه الحشية أولى بالقبول . وأما حديث ابن عباس فسيأتي أيضا في رواية منه أنه عتق عن كل واحد بكشين وأيضا القول أرجح من الفعل وقيل ان في اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على ان الشاتين مستحبة فقط وليست بمتعينة والشاة جائزة غير مستحبة . وقيل انه لم يتيسر الا شاة وأما الاثني فالمشروع في العقيقة عنها شاة واحدة اجماعا كما في البحر . قوله « ولا يضر كم ذكر انا كن أو انا ثا » فيه دليل على انه لا فرق بين ذكر النعم وانثا .

٥ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لا أحب العفوق وثأنه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما نسألك عن أحدنا يولد له قال من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة » رواه أحمد وأبوداود والنسائي *
٦ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى عنه والعق » رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب * ٧ وعن بريدة الأسلمي قال « كنا في الجاهلية اذا ولد لا حدنا غلام ذبح شاة ولطح رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطحه بزعفران » رواه أبو داود * ٨ وعن ابن عباس « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عتق عن الحسن والحسين كبشا كبشا » رواه أبو داود والنسائي وقال « بكشين كبشين » *

حديث عمرو بن شعيب الاول سكت عنه أبو داود وقال المنذرى في اسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال يعني في روايته عن أبيه عن جده وقد سلف بيان ذلك . وحديثه الثاني أخرجه الحاكم وحديث بريدة أخرجه أيضا أحمد والنسائي قال في التلخيص واسناده صحيح انتهى . وفيه نظر لان في اسناده علي بن الحسين بن وافد وفيه مقال وقد أخرجه نحو حديث بريدة هذا ابن حبان وصححه وابن السكن وصححه من حديث عائشة والطبراني في الصغير من حديث أنس والبيهقي من حديث فاطمة والترمذى والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبيهقي من حديث علي عليه السلام وحديث ابن عباس صححه عبد الحق وابن دقيق العيد وأخرج

نحوه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عائشة زيادة يوم السابع وسماها وأمر أن يماط عن رؤسهما الاذى: قوله «وكانه كره الاسم» وذلك لان العقيدة التي هي الذبيحة والعقود للامهات مشتقان من المعنى الذي هو الشق والقطع فقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا أحب العقوق» بعد سؤاله عن العقيدة للاشارة الى كراهة اسم العقيدة لما كانت هي والعقوق يرجعان الى أصل واحد ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم «من أحب منكم أن ينسك» ارشاداً منه الى مشروعية تحويل العقيدة الى التسمية وما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله مع الغلام: عقيدة وكل غلام مر من بعقيقته ورهينة بعقيقته فمن البيان للمخاطبين بما يعرفونه لان ذلك اللفظ هو المتعارف عند العرب ويمكن الجمع بانه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك لبيان الجواز وهو لا ينافي الكراهة التي أشعر بها قوله «لا أحب العقوق»: قوله «من أحب منكم» قد قدمنا ان التفويض الى الحجة يقتضى رفع الوجوب وصرف ما أشعر به الى التنبؤ قوله «مكافأنا» قد تقدم ضبطه وتفسيره . قوله «أمر بتسمية المولود» الخ فيه مشروعية التسمية في اليوم السابع والرد على من حمل التسمية في حديث سمرة السابق على التسمية عند الذبح وفيه أيضاً مشروعية وضع الاذى عنه وذبح العقيدة في ذلك اليوم . قوله «فلما جاء الله بالاسلام» الخ فيه دليل على ان تلطيح رأس المولود بالدم من عمل الجاهلية وانه منسوخ كما تقدم وأصرح منه في الدلالة على النسخ حديث عائشة عند ابن حبان وابن السكن وصحاحه كما تقدم بلفظ «فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجملوا مكان الدم خلوقاً»: قوله «ونلطخه بزعفران» فيه دليل على استحباب تلطيح رأس الصبي بالزعفران أو غيره من الخلق كما في حديث عائشة المذكور . قوله «علق عن الحسن والحسين» فيه دليل على انها تصح العقيدة من غير الاب مع وجوده وعدم امتناعه وهو يرد ما ذهبت اليه الحنابلة من أنه يتعين الاب الا ان يموت أو يمتنع . وروي عن الشافعي ان العقيدة تلزم من تلزمه النفقة ويجوز أن يعق الانسان عن نفسه ان صح ما أخرجه البيهقي عن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علق عن نفسه بعد البعثة» والكنه قال انه منكر وفيه عبد الله بن محرز بمهمات وهو ضعيف جداً كما قال الحافظ وقال عبد الرزاق إنما تكلموا فيه لاجل هذا الحديث . قال البيهقي وروي من وجه آخر عن قتادة عن أنس وليس بشيء . وأخرجه

ان فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بوزنه فضة ٢٢٩

أبو الشيخ من وجه آخر عن أنس وأخرجه أيضا ابن إيمان في مصنفه والخلال من طريق عبد الله بن المثني عن ثمامة بن عبد الله عن أنس عن أبيه به وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث باطل وأخرجه أيضا الطبري والضياء من طريق فيها ضعف وقد احتج بحديث أنس هذا من قال أنها تجاوز الحقيقة عن الكبير وقد حكاها ابن رشد عن بعض أهل العلم *

٩ وعن أبي رافع «أن حسن بن علي رضي الله عنهما لما ولد أرادت أمه فاطمة رضي الله عنها أن تعق عنه بكبشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعق عنه ولكن احلفي شعر رأسه فتصدقت بوزنه من الورق ثم ولد حسين رضي الله عنه فصنعت مثل ذلك» رواه أحمد * ١٠ وعن أبي رافع قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن في أذن الحسين حين ولدته فاطمة بالصلاة» رواه أحمد وكذلك أبو داود والترمذي وصححه وقالوا «الحسن» * ١١ وعن أنس «أن أم سليم ولدت غلاما قال فقال لي أبو طلحة احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأناؤه به وأرسلت معه بتمرات فأخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمضها ثم أخذها من فيه فجعلها في في العصبى وحنكه به وسماه عبد الله» * ١٢ وعن سهل بن سعد قال «أني بالمتذر بن أسيد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين ولد فوضعه على فخذه وأبو أسيد جالس فلهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشيء بين يديه فأمر أبو أسيد بابنه فاحتمل من فخذه فاستفاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أين العصبى فقال أبو أسيد قلبناه يا رسول الله قال ما اسمه قال فلان قال ولكن اسمه المتذر فسماه يومئذ المتذر» متفق عليها * *

حديث أبي رافع الأول أخرجه أيضا البيهقي وفي إسناده ابن عقيل وفيه مقال وقال البيهقي أنه تفرد به ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده «أن فاطمة رضي الله عنها وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضي الله عنهم فتصدقت بوزنه فضة» وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنهم قال «عق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلفي رأسه

٢٣٠ من ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان

وتصدقى بزنة شعرة فضة فوزناه فكان وزنه درهما أو بعض درهم. وروى الحاكم من حديث علي رضي الله عنه قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فقال زنى شعر الحسين وتصدقى بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة» ورواه أبو داود في سننه من طريق حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلا. وحديث أبي رافع الثاني أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه أبو نعيم والطبراني من حديثه بلفظ «اذن في أذن الحسن والحسين رضي الله عنهما» ومداره علي عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف. قال البخاري منكر الحديث وأخرج ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ «من ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان» وأم الصبيان هي التابعة من الجن هكذا ورد الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه: قوله «لا تنقى عنه» قيل يحمل هذا على أنه قد كان صلى الله عليه وآله وسلم علق عنه وهذا متعين لما قدمنا في رواية الترمذي والحاكم عن علي عليه السلام: قوله «من الورق» قال في التلخيص الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شيء منها ذكر الذهب وقال الرافعي أنه يتصدق بوزن شعرة ذهبا وإن لم يفعل فضة. وقال المهدي في البحر أنه يتصدق بوزن شعرة ذهبا أو فضة ويدل على ذلك ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس قال «سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الأذى وتقب أذنه ويقع عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهبا أو فضة» وفي إسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقة وفي لفظه ما ينكر وهو تقب الأذن والتلطخ بدم العقيقة: قوله «أذن في أذن الحسين عليه السلام» الخ فيه استجباب التأذين في أذن الصبي عند ولادته وحكي في البحر استجباب ذلك عن الحسن البصري واحتج علي الإقامة في اليسرى بفعل عمر بن عبد العزيز قال وهو توقيف وقد روى ذلك ابن المنذر عنه أنه كان إذا ولد له ولد أذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى قال الحافظ لم أره عنه مسندا انتهى. وقد قدمنا نحو هذا مرفوعا. قوله «فرضها» أي لا كها في فيه. قوله «وحنكه» بفتح المهملة بعدها نون مشددة والتحنيك أن يوضع الحنك التمر أو نحوه حتى يصير ما ثما بحيث يتلع ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها جوفه قال النووي اتفق العلماء على أسباب تحنيك المولود عند ولادته بتمر فإن تعذر فما في معناه أو قريب منه من الحلوا قال ويستحب أن يكون من الصالحين ومن يترك به رجلا كان

او امرأة فان لم يكن حاضر عند المولود حمل اليه (وفيه استحباب) التسمية بعد الله قال النووي و ابراهيم وسائر الانبياء الصالحين قال في البحر وعبد الرحمن واستحباب تفويض التسمية الى اهل الصلاح. قوله «أسيد» بفتح الهززة على المشهور وحكى عياض عن احمد الضم وكذا عن عبد الرزاق ووكيع: قوله «فاهى» روى بفتح الهاء وكسرها مع الياء والاولى لغة طى والثانية لغة الاكثرين ومعناه اشتغل بذلك الشيء. قاله اهل الغريب والشرح : قوله « فاستفاق » أى فرغ من ذلك الاشتغال : قوله « قلبناه » أى رددناه وصرفناه وفي الحديث استحباب التسمية بالمتذر*

(قاعدة) قد وقع الخلاف في ابحاث تتعلق بالحقيقة الاول هل يجزى منها غير الغنم لا فليل لا يجزى. وقد نقله ابن المتذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكر رضى الله عنه. وقال البوشنجى لانص للشافعى في ذلك وعندي لا يجزى غيرها انتهى. ولعل وجه ذلك ذكرها في الأحاديث دون غيرها ولا يخفى ان مجرد ذكرها لا ينفي اجزاء غيرها واختلف قول مالك في الاجزاء وأما الأفضل عنده فالكبش مثل الاضحية كما تقدم والجمهور على اجزاء البقر والغنم. ويدل عليه ما عند الطبرانى وأبى الشيخ من حديث أنس مرفوعا بلفظ « يعق عنه من الابل والبقر والغنم » وانص أحمد على انها تشترط بدنة أو بقرة كاملة. وذكر الرافعى انه يجوز اشتراك سبعة في الابل والبقر كما في الاضحية ولعل من جوز اشتراك عشرة هناك يجوز هنا. الثاني هل يشترط فيها ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية. وقد استدل باطلاق الشافعى على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لا لهذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل هنا على تلك الشروط والصوب المذكورة في الاضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل. وقال المهدي في البحر مسألة الامام يحيى ويحزى عنها ما يجزى اضحية بدنة أو بقرة أو شاة وسنها وصفتها والجامع التقرب بآراقة الدم انتهى ولا يخفى انه يلزم على مقتضى هذا القياس ان تثبت أحكام الاضحية في كل دم متقرب به ودماء الولائم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس والمندوب متقرب به فيلزم ان يعتبر فيها أحكام الاضحية بل روى عن الشافعى في أحد قوله ان وليمة العرس واجبة. وذهب اهل الظاهر الى وجوب كثير من الولائم ولا عرف قائلا يقول بانه يشترط في ذبائح شيء من هذه الولائم ما يشترط في الاضحية فقد استلزم هذا

القياس ما لم يقل به احد وما استلزم الباطل باطل الثالث. في مبدأ وقت ذبح العقيقة وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك قليل وقتها وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فيه هل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحى أو غير ذلك. وقيل أنها تجزئ في الليل. وقيل لا على حسب الخلاف السابق في الاضحية وقيل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يستبر في الاضحية *

باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسخهما

١ عن مخنف بن سليم قال « كنا وقفنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرفات فسمعتة يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي تسمونها الرجبية » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى . وقال هذا حديث حسن غريب * ٢ وعن أبي رزين العقيلي انه « قال يا رسول الله ان كنا نذبح في رجب ذبائح قنا كل منها ونطعم من جاءنا فقال له لا بأس بذلك » * ٣ وعن الحرث بن عمرو « انه لقي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال فقال رجل يا رسول الله الفرائع والعتائر فقال من شاء فرع ومن شاء لم يفرع ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر في الغنم أضحية » رواها أحمد والنسائي * ٤ وعن نبيشة الهذلي قال « قال رجل يا رسول الله انا كنا نعتير عتيرة في الجاهلية في رجب فنامرنا قال اذبحوا لله في أى شهر كان وبروا الله عز وجل وأطعموا قال فقال رجل آخر يا رسول الله انا كنا نفرع فرما في الجاهلية فنامرنا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل سائمة من الغنم فرع تغذوه غنمك حتى اذا استحمل ذبحته فتصدقت بلحمه على ابن السبيل فان ذلك هو خير » رواه الخمسة الا الترمذى * حديث مخنف أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وفي اسناده أبو رملة واسمه طامر. قال الخطابي هو مجهول والحديث ضعيف الخرج. وقال أبو بكر المعافري حديث مخنف بن سليم ضعيف لا يحتج به. وحديث أبي رزين العقيلي أخرجه أيضا البيهقي وأبو داود وصححه ابن حبان بلفظ « انه قال يا رسول الله انا كنا نذبح في الجاهلية

ذباح في رجب قنا كل منها ونظم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بذلك « وحديث الحرث بن عمرو أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه. وحديث نبيشة صححه ابن المنذر وقال النووي أسانيد صحبه (وفي الباب) عن عائشة عند أبي داود والحاكم والبيهقي قال النووي بإسناد صحيح قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفرعة من كل خمسين واحدة » وفي رواية « من كل خمسين شاة » وعن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال « مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفرع فقال الفرع حق وأن تركوه حتى يكون بكرا أو ابن مخاض أو ابن لبون فتعطيه أرملة أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه فيلرق لحمه بوبره وتكفأ إناؤه وتوله نائتك » يعني أن ذبحه يذهب ابن الناقة ويفجعها قوله « في كل عام أضحية » هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها من قال بوجوب الأضحية وقد تقدم الكلام على ذلك . قوله « وعتيرة » بفتح العين المهملة وكسر الفوقية وسكون التحتية بعدها راء وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمون لها المرجبية كما وقع في الحديث المذكور. قال النووي اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا: قوله « الفرائع » جمع فرع بفتح الفاء والراء ثم عين مهملة ويقال فيه الفرعة بالهاء هو أول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها هكذا فسره أكثر أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعي وأصحابه وقيل هو أول النتاج للابل وهكذا جاء تفسيره في البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي وقالوا كانوا يذبحونه لأنهم قال قول الأول باعتبار أول نتاج الدابة على انفرادها والثاني باعتبار نتاج الجميع وإن لم يكن أول ما تنتجه أمه وقيل هو أول النتاج لمن بلغت ابله مائة يذبحونه. قال شمر قال أبو مالك كان الرجل إذا بلغت ابله مائة قدم بكر اقتحره لهنمه ويسمونه فرعا . قوله « حتى إذا استحمل » في رواية لأبي داود عن نصر بن علي استحمله للحجيج أي إذا قدر الفرع على أن يحمله من أراد الحج تصدقت بلحمه على ابن السبيل (وفي الأحاديث) الباب يدل بعضها على وجوب العتيرة والفرع وهو حديث مخنف وحديث نبيشة وحديث عائشة وحديث عمرو بن شبيب . وبعضها يدل على مجرد الجواز من غير وجوب وهو حديث الحرث بن عمرو وأبي رزبن فيكون هذان الحديثان كالقرينة الصارفة للأحاديث المقتضية (٣٠٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

للوجوب الى الذنب ﴿ وقد اختلف ﴾ في الجمع بين الاحاديث المذكورة والاحاديث الآتية القاضية بالمنع من الفرع والعتيرة فقل إنه يجمع بينها بحمل هذه الاحاديث على الذنب وحمل الاحاديث الآتية على عدم الوجوب ذكر ذلك جماعة منهم الشافعي والبيهقي وغيرهما فيكون المراد بقوله لافرع ولاعتيرة أى لافرع واجب ولاعتيرة واجبة وهذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع امكان الجمع لا يجوز كما تقرر في موضعه . وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان هذه الاحاديث منسوخة بالاحاديث الآتية وادعى القاضى عياض ان جماهير العلماء على ذلك ولكن لا يجوز الجزم به الا بعد ثبوت أنها متأخرة ولم يثبت *

٥ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لافرع ولاعتيرة والفرع أول التاج كان ينتج لهم فيذبحونه والعتيرة في رجب » متفق عليه * وفي لفظ « لاعتيرة في الاسلام ولافرع » رواه أحمد * وفي لفظ « انه نهى عن الفرع والعتيرة » رواه أحمد والنسائي * ٦ وعن ابن عمر رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لافرع ولاعتيرة » رواه أحمد * *

حديث ابن عمر رضى الله عنه متنه متن حديث أبي هريرة المتفق عليه فهو شاهد لصحته ولم يذكره في مجمع الزوائد بل ذكر حديث ابن عمر الآخران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في العتيرة هي حق وفي بعض نسخ المتن رواه ابن ماجه مكان قوله رواه أحمد. قوله « لافرع ولاعتيرة » قد تقرر ان النكرة الواقعة في سياق النفي تم فيشعر ذلك بنفي كل فرع وكل عتيرة والخبر محذوف وقد تقرر في الأصول ان المقتضي لا عموم له فيقدر واحد وهو الصقها بالمقام وقد تقدم ان المحذوف هو لفظ واجب وواجبة ولكن انما حسن المصير الى أن المحذوف هو ذلك الحرص على الجمع بين الاحاديث ولولا ذلك لكان المناسب تقدير ثابت في الاسلام أو مشروع أو حلال كما يرشد الى ذلك التصريح بانتهى في الرواية الأخرى ﴿ وقد استدل ﴾ بحديثي الباب من قال بأن الفرع والعتيرة منسوخان وهم من تقدم ذكره وقد عرفت ان النسخ لا يتم الا بعد معرفة تأخر تاريخ ما قيل إنه ناسخ فأعدل الأقوال الجمع بين الاحاديث بما سلف ولا يكر على ذلك رواية النهي لان

معنى النهي الحقيقي وان كان هو التحريم لكن اذا وجدت قرينة أخرجه عن ذلك ويمكن أن يجعل النهي موجهاً الى ما كانوا يذبحونه لاصنامهم فيكون على حقيقته ويكون غير متناول لما ذبح من الفرع والعتيرة لغير ذلك مما فيه وجه قرينة . وقد قيل ان المراد بالنهي المذكور نفى مساواتها للاضحية في الثواب أو تأكدا لاستحباب وقد استدلل الشافعي بما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « اذبحوا لله في أى شهر كان » كما تقدم في حديث نبیثة علي مشروعية الذبح في كل شهر ان أمكن قال في سنن حرمة انها ان تيسرت كل شهر كان حسناً *

والى هنا انتهى النصف الاول من نيل الاوطار شرح متقى الاخبار بمعونة العزيز الغفار وصلى الله وسلم على نبيه المختار وآله الاخيار * بك اللهم أستعين على نيل الاوطار من أسرار متقى الاخبار متوسلاً اليك ببيك المختار قال المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب البيوع)

أبواب مايجوز بيعه وما لايجوز

(باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا نفع فيه) *

١ عن جابر « انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام ف قيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فانه يطلى به السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شحومها جملوه ثم باءوه فأكلوا ثمنه » (١) رواه الجماعة * ٢ وعن ابن عباس « أن النبي صلى

(١) أى هذا كتاب في ذكر الاحاديث التي يستتبط منها أحكام البيوع . ولما فرغ من بيان العبادات المقصود منها التحصيل الأخرى شرع في بيان المعاملات المقصود منها التحصيل الدنيوى . فقدم العبادات لاهتمامهم تى بالمعاملات لانها ضرورية . وآخر النكاح لان شهوته متأخرة عن الاكل والشرب ونحوهما . وآخر الجنایات والمخاصمات لان وقوع ذلك في الغالب انما هو بعد الفراغ من شهوى البطن والفرج . وصدر المصنف بالبحث بلفظ

الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» رواه أحمد وأبو داود وهو حجة في تحريم بيع الدهن النجس *.

حديث ابن عباس في التفسير عنها وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع: قوله «والميتة» بفتح الميم وهي ما زالت عنها الحياة لا بذكاة شرعية. ونقل ابن المنذر أيضا الإجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه محرم بيعها بجميع أجزائها قيل ويستثنى من ذلك السمك والجراد وما لا تحله الحياة. قوله «والخنزير» فيه دليل على تحريم بيعه بجميع أجزائه. وقد حكى صاحب الفتح الإجماع على ذلك. وحكى ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص.

كتاب لانه مشتمل على أبواب كثيرة في أنواع البيوع. وجمع البيوع وإن كان مصدرا لاختلاف أنواعه. فالمطلق إن كان يبيع العين بالثمن كالثوب بالدراهم. والمقايضة بالياء التحتية إن كان عينا بعين كالثوب بالعبد. والسلم إن كان يبيع الدين بالعين والصرف إن كان يبيع الثمن بالثمن. والمراجعة إن كان بالثمن مع زيادة. والتولية إن لم يكن مع زيادة. والوضيعة إن كان بالنقصان واللازم إن كان تاما وغير اللازم إن كان بالحيار. والصحيح والباطل والفاسد والمكروه. والبيع تفسير لغة وشرعا وركن وشرط ومحل وحكم وحكمة. أما معناه لغة فمطلق المبادلة وهو ضد الشراء ويطلق البيع على الشراء أيضا فلفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة وشرطه هو مبادلة مال بمال على سبيل التراضي. وأما ركنه فإيجاب وقبول. وأما شرطه فاهلية المتعاقدين. وأما محله فهو المال. وأما حكمه فهو ثبوت الملك للمشتري في المبيع وللبائع في الثمن إذا كان تاما وعند الإجازة إذا كان موقوفا. وأما حكمته على ما ذكره الحافظ في الفتح إن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالبا وصاحبه قد لا يبذله ففي شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج اه أقول قد ذكر العلماء للبيع حكما كثيرة منها اتساع أمور المعاش والبقاء. ومنها إطفاء نار المنازعات والنهب والسرقة والخيانات والحيل المكروهة. ومنها بقاء نظام المعاش وبقاء العالم لأن المحتاج يميل إلى ما في يد غيره فبغير المعاملة يفضى إلى القتال والتنازع وفناء العالم واختلال نظام المعاش وغير ذلك ومشروعيته ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع: والله أعلم

في القليل من شعره والعلّة في تحريم بيعه وبيع الميتة هي النجاسة عند جمهور العلماء فيتعدي ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور عن مالك طهارة الخنزير: قوله «والأضنام» جمع صنم قال الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصورا فينهما على هذا عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما اذا كان الوثن مصورا والعلّة في تحريم بيعها عدم المنفعة المباحة فان كان ينتفع بها بعد الكسر جاز بيعها عند البعض ومنعه الاكثر. قوله «أرأيت شحوم الميتة» الخ أي فهل يبيعها لما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كذا في الفتح: قوله «ويستصبح بها الناس» الاستصبح استعمل من المصباح وهو السراج الذي يشتعل منه الضوء. قوله «لا هو حرام» الاكثر علي أن الضمير راجع الى البيع وجعله بعض العلماء راجعا الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا ينتفع من الميتة بشيء الا ما خصه دليل كالجلد المدبوغ والظاهر أن مرجع الضمير للبيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه (١) وبؤيد ذلك قوله في آخر الحديث «فباعوها» وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث «لا تنفعوا من الميتة بشيء» وقد تقدم والمعنى لا تنظروا ان هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فان بيعها حرام. قوله «جملوه» بفتح الجيم والميم أي أذابوه يقال جملة اذا أذابه والجميل الشحم المذاب. وفي رواية للبخاري «جملوها ثم باعوها» وحديث ابن عباس فيه دليل على ابطال الحيل والوسائل الى المحرم وان كل ما حرمه الله على العباد فبيعه حرام لتحريم ثمنه فلا يخرج من هذه الكلاية الا ما خصه دليل والتخصيص على تحريم بيع الميتة في حديث الباب مخصص لعموم مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «انما حرم من الميتة أكلها» وقد تقدم: وقوله «لن الله اليهود» زاد في سنن أبي داود ثلاثا *

٣ وعن أبي جحيفة «انه اشترى حجاما قامر فكسرت محاجمه وقال ان

(١) من قال ان الضمير يرجع الى البيع يقول بجواز الانتفاع بالنجس مطلقا ويحرم بيعه ويستدل ايضا بالاجماع على جواز اطعام الميتة الكلاب: واذا كان التحريم للبيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والأدهان المتنجسة في كل شيء غير أكل الآدمي ودهن بدنه فيحرمان كحرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة. والى هذا ذهب الشافعي ونقله القاضي عياض عن مالك وأكثر أصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث. والله أعلم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمن الدم وثنى الكلب وكسب البنى ولعن
الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله ولعن المصورين « متفق عليه » وعن
أبي مسعود عقبة بن عمرو قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن
الكلب ومهر البنى وحلوان الكاهن » رواه الجماعة * ٥ وعن ابن عباس قال
« نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال ان جاء يطلب ثمن
الكلب فاملاً كفه تراباً » رواه أحمد وأبو داود * ٦ وعن جابر « ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور » رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ٧
حديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص ورجاله
ثقات لان أبا داود رواه من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي وهو من رجال الجماعة
عن عبد الكريم بن مالك الجزرى وهو كذلك عن قيس بن حبر بفتح الحاء المهملة
واسكان الموحدة وفتح الفوقية وهو من ثقات التابعين كما قال ابن حبان. وحديث
جابر هو في مسلم بلفظ « سألت إجابرا عن ثمن الكلب والسنور فقال زجر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك » وقد أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن
ماجه بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الهر » وقال الترمذى غريب
وقال النسائى هذا حديث منكر اه وفي اسناده عمر بن زيد الصنعانى. قال ابن حبان
يتفرد بالمناكير عن المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج به . وقال الخطابى قد
تكلم بعض العلماء فى اسناد هذا الحديث وزعم انه غير ثابت عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم. وقال ابن عبد البر حديث بيع السنور لا يثبت رفعه . وقال النووى
الحديث صحيح رواه مسلم وغيره انتهى . ولم يخرج مسلم من طريق عمر بن زيد
المذكور بل رواه من حديث معقل بن عبد الله الجزرى عن أبي الزبير قال « سألت
جابر » وقد أخرج الحديث أيضا أبو داود والترمذى من طريق أخرى ليس فيها عمر
ابن زيد الصنعانى باللفظ الذى ذكره المصنف ولكن فى اسناده اضطراب كما قال
الترمذى : قوله « حرم ثمن الدم » اختلف فى المراد به ف قيل أجرة الحجامة فيكون
دليلاً لمن قال بانها غير حلال وسيأتى الكلام على ذلك فى باب ما جاء فى كسب
الحجام من أبواب الاجارة. وقيل المراد به ثمن الدم نفسه فيدل على تحريم بيعه
وهو حرام اجماعاً كما فى الفتح . قوله « وثنى الكلب » فيه دليل على تحريم بيع

الكلب (١) وظاهره عدم الفرق بين الماعلم وغيره سواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز واليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره. ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد » قال في الفتح ورجال اسناده ثقات الا انه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهزم وهو ضعيف فينبى حمل المطلق على المقيد ويكون المحرم بيع ما عدا كلب الصيد ان صلح هذا المقيد للاحتجاج به وقد اختلفوا أيضا هل تجب القيمة على متلفه فمن قال بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب ومن قال بجوازه قال بالوجوب ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة وروى عن مالك انه لا يجوز بيعه وتجب القيمة وروى عنه ان بيعه مكروه فقط. قوله « وكسب البنى » في الرواية الثانية ومهر البنى (٢) والمراد ما تأخذه الزانية على الزنا وهو مجمع على تحريمه والبنى بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد النحتانية. وأصل البنى الطلب غير انه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدل به علي أن الامة اذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجه للشافعية يجب للسيد الحكم. قوله « ولعن الواشمة والمستوشمة » سيأتى الكلام على هذا في باب ما يكرهه من تزين النساء من كتاب الوأمة ان شاء الله. قوله « وآكل الربا وموكله » يأتى ان شاء الله الكلام على هذا في باب التشديد في الربا من أبواب الربا قوله « ولعن المصورين » فيه ان التصوير من أشد المحرمات لان اللعن لا يكون الا على ما هو كذلك وقد تقدم ما يحرم من التصوير وما لا يحرم في أبواب اللباس. قوله « وحلوان الكاهن » الحلوان

(١) اقول ما ذكره الشارح من ان قوله في الحديث « وثن الكلب » يدل على تحريم بيعه انما هو باللزوم لا بالنص لان الحديث دل على تحريم ثمن الكلب بالنص وعلى تحريم بيعه باللزوم افهم :

(٢) وسمى مهرًا مجازًا والفقهاء في حكمه تفاصيل ترجع الى كيفية أخذه والذى اختاره العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى انه في جميع كيفياته يجب التصديق به ولا يرد الى الدافع لانه دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب خيث يجب التصديق به ولا يعان صاحب المعصية بمحصل غرضه ورجوع ماله اليه : والله اعلم

بضم الحاء المهملة مصدر حلوته اذا أعطيته . قال في الفتح وأصله من الحلاوة شبه بالشيء الحلو من حيث انه يؤخذ سهلا بلا كلفة ولا مشقة والحلوان أيضا الرشوة والحلوان أيضا ما يأخذه الرجل من مهر ابنته لنفسه . والكاهن قال الخطابي هو الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن قال في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتعاناه العرافون من استطلاع الغيب : قوله « فاملا كفه ترابا » كناية عن منعه من الثمن كما يقال لا طالب الخائب لم يحصل في كفه غير التراب وقيل المراد التراب خاصة حملا للحديث على ظاهره وهذا جمود لا ينبغي التعميل عليه ومثله حمل من حمل حديث « احتوا التراب في وجوه المداحين » على معناه الحقيقي . قوله « والسنور » بكسر السين المهملة وفتح النون المشددة وسكون الواو بعدها راء وهو الهر وفيه دليل على تحريم بيع الهروبه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر وابن زيد حكى ذلك عنهم ابن المنذر وحكاه المنذري أيضا عن طاوس وذهب الجمهور الى جواز بيعه وأجابوا عن هذا الحديث بما تقدم من تضعيفه وقد عرفت دفع ذلك وقيل إنه يحمل النهي على كراهة التنزيه وأن بيعه ليس من مكارم الاخلاق ولا من المروآت ولا يخفى أن هذا إخراج للنهي عن معناه الحقيقي بلا مقتض *

باب النهي عن بيع فضل الماء

١ عن إياس بن عبد الله « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء » رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذي * ٢ وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله . رواه أحمد وابن ماجه * *

حديث إياس قال القشيري هو على شرط الشيخين وحديث جابر هو في صحيح

(١) وقد ذهب الى هذا العموم العلامة ابن القيم في زاد المعاد وقال انه يجوز دخول الأرض المملوكة لاخذ الماء والكلاء لان له حقا في ذلك ولا يمنعه استعمال ملك الغير وقال انه نص احمد على جواز الرعى في ارض غير مباحة للرعى . قال الصنعاني في سبل السلام والى مثله ذهب المنصور بالله والامام يحيى في الخطب والحشيش : والله أعلم

مسلم ولفظه لفظ حديث إِبَاس وكذا أخرجه النسائي (والحديثان) يدلان على تحريم بيع فضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه والظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب أو لغيره وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع وسواء كان في فلاة أو في غيرها وقال الفرطبي ظاهر هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء الفاضل الذي يشرب فانه السابق الى الفهم وقال النووي حاكيا عن أصحاب الشافعي أنه يجب بذل الماء في الفلاة بشروط . أحدها أن لا يكون ماء آخر يستغنى به . الثاني أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقى الزرع . الثالث أن لا يكون ماله محتاجا اليه ويؤيد ما ذكرنا من دلالة الحديثين على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عند الشيخين مرفوعا بلفظ « لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء » وذكره صاحب جامع الاصول بلفظ « لا يباع فضل الماء » وهو لفظ مسلم وسيأتى هذا الحديث وما في مناه في باب النهي عن منع فضل الماء من كتاب إحياء الموات ويؤيد المنع من البيع أيضا أحاديث « الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار » وستأتى في باب « الناس شركاء في ثلاث » من كتاب إحياء الموات أيضا وقد حمل الماء المذكور في حديثي الباب على ماء الفحل وهو مع كونه خلاف الظاهر مردود بما في حديث جابر الذي أشار اليه المصنف فانه في صحيح مسلم بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع فضل الماء وعن منع ضراب الفحل وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع الماء ما كان منه محرزا في الآنية فانه يجوز بيعه قياسا على جواز بيع الحطب اذا أحرزه الحاطب لحديث الذي أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاحتطاب ليستغني به عن المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة وقد تقدم في الزكاة وهذا القياس بعد تسليم صحته إنما يوضح على مذهب من جوز التخصيص بالقياس والخلاف في ذلك معروف في الاصول ولكنه يشكل على النهي عن بيع الماء على الإطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من أن عثمان اشترى نصف بشر رومة من اليهودي وسبها للمسلمين بعد أن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من يشتري بشر رومة فيوسع بها على المسلمين وله الجنة » وكان اليهودي يبيع ماءها » الحديث فانه كما يدل على جواز بيع البشر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء لتقريره

(م ٣١ ج ٥ نيل الاوطار)

صلى الله عليه وآله وسلم لليهودى على البيع ويجاب بان هذا كان في صدر الاسلام وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم صالحهم في مبادئ الامر علي ما كانوا عليه ثم استقرت الاحكام وشرع لامته تحريم بيع الماء فلا يمارضه ذلك التقرب وأيضاً الماء هنا دخل تبعاً لبيع البشر ولا نزاع في جواز ذلك *

*(باب النهى عن ثمن عسب الفحل) *

١ **عن ابن عمر قال** « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن عسب الفحل » رواه أحمد والبخارى والنسائي وأبو داود * ٢ عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع ضراب الفحل » رواه مسلم والنسائي * ٣ وعن أنس « أن رجلاً من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عسب الفحل فنهاه فقال يا رسول الله أنا نظرك الفحل فذكرم فرخص له في الكرامة » رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب *

في الباب عن أنس غير حديث الباب عند الشافعى وعن علي عليه السلام عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان والبخارى وعن البراء عند الطبراني وعن ابن عباس عنده أيضاً : قوله « عسب الفحل » بفتح العين المهملة وإسكان السين المهملة أيضاً وفي آخره موحدة ويقال له المسيب أيضاً والفحل الذكور من كل حيوان فرسا كان أوجلاً أو تيساً أو غير ذلك. وقد روي النسائي من حديث أبي هريرة نهى عن عسب التيس واختلف فيه فقيل هو ماء الفحل وقيل أجرة الجماع ويؤيد الأول حديث جابر المذكور في الباب (وأحاديث الباب) تدل على أن بيع ماء الفحل واجارته حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وإليه ذهب الجمهور وفي وجهه للشافعية والحنابلة وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروي عن مالك أنها تجوز اجارة الفحل للضراب مدة معلومة وأحاديث الباب ترد عليهم لأنها صادقة على الاجارة قال صاحب الافعال أعسب الرجل عسباً أكثرى منه فخلاً ينزیه ولا يصح القياس على تأقيح النخل لان ماء الفحل صاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التأقيح

قال في الفتح وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازه. قوله «فرخص له في الكرامة» فيه دليل ان المير اذا اهدى اليه المستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الترغيب في اطراق الفحل. أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا «من اطرق فرسا فاعقب كان له كاجر سبعين فرسا» *

باب النهي عن بيع الغرر

١ عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر» رواه الجماعة الا البخاري * ٢ وعن ابن مسعود «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر» رواه أحمد * ٣ وعن ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع جبل الحبل» رواه أحمد ومسلم والترمذي * وفي رواية «نهى عن بيع جبل الحبل وجبل الحبل» ان تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تنتج» رواه أبو داود وفي لفظ «كان أهل الجاهلية يبتاعون لحوم الجزور الى جبل الحبل وجبل الحبل ان تنتج الناقة ما في بطنها ثم يحمل التي تنتج فتهاجم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك» متفق عليه. وفي لفظ «كانوا يبتاعون الجزور الى جبل الحبل فتهاجم صلى الله عليه وآله وسلم عنه» رواه البخاري *

حديث ابن مسعود في اسناده يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي فيه ارسال بين المسيب وعبد الله والصحيح وقفه وقال الدارقطني في العلل اختلف فيه والموقوف أصح وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي وقد روى أبو بكر ابن أبي عاصم عن عمران بن حصين حديثا مرفوعا وفيه النهي عن بيع السمك في الماء فهو شاهد لهذا. قوله «نهى عن بيع الحصاة» اختلف في تفسيره فقل هو أن يقول بملك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرمى الحصاة أو من هذه الارض ما انتهت اليه في الرمي وقيل هو أن يشرط الخيار الى أن يرمى الحصاة وقيل هو أن يجعل نفس الرمي يما ويؤيده ما أخرجه البزار من طريق حفص بن عاصم عنه انه قال يعني اذا قذف الحصاة نقد وجب البيع: قوله «وعن بيع الغرر» بفتح المعجمة وبراء بن مهملة بن

وقد ثبت النهي عنه في أحاديث. منها المذكور في الباب. ومنها عن ابن عمر عند أحمد وابن حبان. ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه. ومنها عن سهل بن سعد عند الطبراني ومن جملة بيع الغرر بيع السمك في الماء كما في حديث ابن مسعود ومن جملة بيع الطير في الهواء وهو مجمع على ذلك والمعدوم والمجهول والآبق وكل ما دخل فيه الغرر وجه من الوجوه. قال النووي النهي عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع الغرر أمران. أحدهما ما يدخل في المبيع تبعا بحيث لو أفرد لم يصح بيعه. والثاني ما يتسامح بمثله اما لحقارته أو لشمسقة في تمييزه أو تعيينه ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع أساس البناء والابن في ضرع الدابة والحمل في بطنها والقطن المحشو في الحية : قوله « حبل الحيلة » الحبل بفتح الحاء المهملة والباء وغط عياض من سكن الباء وهو مصدر حبلت تحبل والحيلة بنتحهما أيضا جمع حابل من ظلمة وظالم وكتبة وكاتب والهاء فيه للمبالغة وقيل هو مصدر سمي به الحيوان والأحاديث المذكورة في الباب تقضي بإبطال البيع لأن النهي يستلزم ذلك كما تقرر في الأصول. واختلف في تفسير حبل الحيلة فمنهم من فسره بما وقع في الرواية من تفسير ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر. وقال الاسماعيلي والخطيب هو من كلام نافع ولا منافاة بين الروايين ومن جملة الداهيين الى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما وهو أن يبيع لحم الحزور بثمن مؤجل الى أن يلد ولد الناقة وقيل الى أن يحمل ولد الناقة ولا يشترط وضع الحمل وبه جزم أبو اسحق في التنبيه وتمسك بالنفسيرين المذكورين في الباب فإنه ليس فيهما ذكر أن يلد الولد ولكنه وقع في رواية متفق عليها بلفظ « كان الرجل يبتاع الى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها وهو صريح في اعتبار أن يلد الولد ومشمول على زيادة غير جرح. وقال أحمد واسحق وابن حبيب المالكي والترمذي وأكثر أهل اللغة منهم أبو عبيدة وأبو عبيد هو يبيع ولد الناقة الحامل في الحال فتكون علة النهي على القول الاول جماله الاجل وعلى القول الثاني يبيع الغرر لكونه معدوما ومجهولا وغير مقدور على تسليمه وبرجح الاول قوله في حديث الباب « لحوم الحزور » وكذلك قوله « يبتاعون الحزور » قال ابن التين يحصل الخلاف هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أم ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول

أوجنين الجنين فصارت أربعة اقوال كذا في الفتح : قوله « ان تنتج » بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه والفاعل الناقصة قال في الفتح وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند الى المفعول : قوله « الجزور » بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعير ذكر اكان أوأتى *

٤ وعن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء مافي بطون الانعام حتى تضع وعن بيع مافي ضرعها الا بكيل وعن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المغانم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضربة الغنائم » رواه أحمد وابن ماجه وللترمذي منه شراء المغانم وقال غريب * ٥ وعن ابن عباس قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المغانم حتى تقسم » رواه النسائي * ٦ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه أحمد وأبو داود * ٧ وعن ابن عباس قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع ثمرة حتى يطعم أو صوف علي ظهر أولبن في ضرع أو سمن في لبن » رواه الدارقطني * ٨

حديث أبي سعيد أخرجه أيضا البزار والدارقطني وقد ضعف الحافظ اسناده وشهر بن حوشب فيه مقال تقدم وقد حسن الترمذي ما أخرجه منه ويشهد لكثر الاطراف التي اشتمل عليها أحاديث أخر منها أحاديث النهي عن بيع الغرر وما ورد في النهي عن بيع الملاقيع والمضامين وما ورد في حبل الحبله على أحد التفسيرين وحديث أبي هريرة في اسناد أبي داود رجل مجهول وحديث ابن عباس الآخر أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده عمر بن فروخ قال البيهقي تفرد به وليس بالقوى انتهى ولكنه قد وثقه ابن معين وغيره وقد رواه عن وكيع مرسلأ أبو داود في المراسيل وابن أبي شيبه في مصنفه قال وثقه غيره على ابن عباس وهو المحفوظ. وأخرجه أيضا أبو داود من طريق أبي اسحق عن عكرمة والشافعي من وجه آخر عن ابن عباس والطبراني في الاوسط من طريق عمر المذكور وقال لا يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وفي الباب عن عمران بن حصين مرفوعا عند أبي بكر بن أبي عاصم بلفظ « نهى عن بيع مافي ضرع الماشية قبل أن تحلب وعن الجنين في بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين والملاقيع وحبل الحبله وعن بيع الغرر » قوله « عن شراء مافي بطون الانعام » فيه دليل على أنه لا يصح شراء الحمل وهو مجمع

عليه والعله الغرر وعدم القدرة على التسليم: قوله «وعن بيع ما في ضروعها» هو أيضا مجمع على عدم صحة بيعه قبل انفصاله لما فيه من الغرر والجهالة إلا أن بيعه منه كيلا نحوان يقول بعت منك صاعا من حليب بقرتي فإن الحديث يدل على جوازه لارتفاع الغرر والجهالة. قوله «وعن شراء العبد الآبق» فيه دليل على أنه لا يصح بيعه وقد ذهب إلى ذلك الهادي والشافعي. وقال أبو حنيفة وأصحابه والمؤيد بالله وأبو طالب أنه يصح موقوفا على التسليم واستدلوا بعموم قوله تعالى (وأحل الله البيع) وهو من التمسك بالعام في مقابلة ما هو أخص منه مطلقا وعله النهي عدم القدرة على التسليم إن كانت عين العبد الآبق معلومة والا فجموع الجاهالة والغرر وعدم القدرة على التسليم. قوله «وشراء المغانم» مقتضى النهي عدم صحة بيعها قبل القسمة لأنه لا ملك على ما هو الاظهر من قول الشافعي وغيره لاحد من الغانمين قبلها فيكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل: قوله «وعن شراء الصدقات» فيه دليل على أنه لا يجوز له تصدق عليه ببيع الصدقة قبل قبضها لأنه لا يملكها إلا به وقد خصص من هذا العموم المصدق فقيل يجوز له بيع الصدقات قبل قبضها وهو غير مقبول إلا بدليل يخص هذا العموم وجعل التخليه إليه بمنزلة القبض دعوى مجردة وعلى تسليم قيامها مقام القبض فلا فرق بينه وبين غيره: قوله «وعن ضربة الغائص» المراد بذلك أن يقول من يعتاد الغوص في البحر لغيره ما أخرجه في هذه الغوصة فهو لك بكذا من الثمن فإن هذا لا يصح لما فيه من الغرر والجهالة. قوله «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع ثمرا حتى يطعم» سيأتي الكلام على هذا في باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه: قوله «أو صوف على ظهر» فيه دليل على عدم صحته ببيع الصوف مادام على ظهر الحيوان وإلى ذلك ذهب المعتز والفقيه والعله الجاهالة والتأدية إلى الشجار في موضع القطع: قوله «أو سمن في لبن» يعني لما فيه من الجاهالة والغرر ☆

٨- وعن أبي سعيد قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الملامسة والمنازمة في البيع واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يلقبه والمنازمة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظرو لا تراض» متفق عليه * ٩ وعن أنس قال «نهى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمحاضرة والمنابذة والملاسة والمزاينة «
رواه البخاري» *

قوله «عن الملاسة والمنابذة» هما مفسران بما ذكر في الحديث ذكر البخاري ذلك في
اللباس عن الزهري وقد فسر ابان الملاسة أن يمس الثوب ولا ينظر اليه والمنابذة أن يطرح
الرجل ثوبه باليمين الى الرجل قبل أن يقبله وينظر اليه وهو كالنفسير الاول. قال في الفتح
ولابي عوانة عن يونس أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها أو
يتناوبون السلع كذلك فهذا من ابواب القمار وفي رواية لابن ماجه من طريق سفيان
عن الزهري المنابذة أن يقول القى الى ماعك والقى اليك ماعى والنسائي من حديث ابي
هريرة الملاسة أن يقول الرجل للرجل ابيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر احد منهما الى ثوب
الآخر ولكن يلمسه لمسا. والمنابذة أن يقول انبذ ماعى وتنبذ ماعك فيشتري كل
واحد منهما من الآخر ولا يدري كم مع الآخر. وروى أحمد عن معمر انه فسر
المنابذة بأن يقول اذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع. والملاسة ان يلمس يده
ولا ينشره ولا يقبله اذا مسه وجب البيع. ولمسلم عن ابي هريرة الملاسة أن يلمس
كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه الى
الآخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه. قال الحافظ وهذا التفسير الذى فى
حديث ابي هريرة أقمد بلفظ الملاسة والمنابذة لأنها مفاعلة تستدعى وجود الفعل
من الجانبين قال واختلاف العلماء فى تفسير الملاسة على ثلاث صور هي أوجه
للشافعية أصحها أن يأتى بثوب مطوي أو فى ظلمة فيلمسه المستام فيقول له صاحب
الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك اذا رأيت وهذا
موافق للتفسير الذى فى الأحاديث. الثانى أن يجعل النفس اللمس يباع بغير صيغة زائدة.
الثالث أن يجعل اللمس شرطاً فى قطع خيار المجلس والبيع على التأويلات كلها باطل.
ثم قال واختلفوا فى المنابذة على ثلاثة أقوال وهي ثلاثة أوجه للشافعية أصحها أن
يجعل النفس النبذ يباع كما تقدم فى الملاسة وهو الموافق للتفسير المذكور فى الأحاديث
والثانى أن يجعل النبذ يباع بغير صيغة. والثالث أن يجعل النبذ قاطعاً للخيار هكذا
فى الفتح. والعلة فى النهى عن الملاسة والمنابذة الغرر والجهالة وابطال خيار المجلس
وحديث أنس يأتى الكلام على ما اشتمل عليه من المحاقلة والمزاينة فى باب النهى

عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه وأما الخاضرة المذكورة فيه فهي بالخاء والضاد المعجمتين وهي بيع الثمرة خضراء قبل بدو صلاحها وسيأتي الخلاف في ذلك *

باب النهي عن الاستثناء في البيع إلا أن يكون معلوماً

١ عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والثنيا إلا أن تعلم » رواه النسائي والترمذي وصححه *
الحديث أخرجه مسلم بلفظ « نهى عن الثنيا » وأخرجه أيضاً بزيادة « إلا أن تعلم » النسائي وابن حبان في صحيحة وغلط ابن الجوزي فزعم أن هذا الحديث متفق عليه وليس الأمر كذلك فإن البخاري لم يذكر في كتابه الثنيا وهو يدل على تحريم المحاقلة والمزابنة وسيأتي الكلام عليهما والثنيا بضم المثلثة وسكون النون المراد بها الاستثناء في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئاً ويستثنى بعضه فإن كان الذي استثناء معلوماً نحو أن يستثنى واحدة من الأشجار أو منزلاً من المنازل أو موضعاً معلوماً من الأرض صح بالاتفاق وإن كان مجهولاً نحو أن يستثنى شيئاً غير معلوم لم يصح البيع وقد قيل أنه يجوز أن يستثنى مجهول العين إذا ضرب لاختياره مدة معلومة لأنه بذلك صار كالمعلوم وبه قالت الهادوية وقال الشافعي لا يصح لما في الجهالة حال البيع من الفرر وهو الظاهر لدخول هذه الصورة تحت عموم الحديث وإخراجها يحتاج إلى دليل ومجرد كون مدة الاختيار معلومة وإن صار به على بصيرة في التعيين بعد ذلك لكنه لم يصر به على بصيرة حال العقد وهو المعتبر (والحكمة) في النهي عن استثناء المجهول ما يتضمنه من الفرر مع الجهالة *

باب بيعتين في بيعة

١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا » رواه أبو داود وفي لفظ « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة » رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه * ٢ وعن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن صفتين في صفقة قال سماك هو الرجل يبيع البيع فيقول هو بنسا بكذا وهو
ينقد بكذا وكذا » رواه أحمد ~~في مسنده~~ *
حديث أبي هريرة باللفظ الاول في اسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير
واحد قال المتذري والمشهور عنه من رواية الدراوردي ومحمد بن عبدالله الانصاري انه
صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن بيعتين في بيعة » انتهى وهو باللفظ الثاني عنده من ذكره
المصنف وأخرجه أيضا الشافعي ومالك في بلاغاته وحديث ابن مسعود أورده الحافظ
في التلخيص وسكت عنه . وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضا البزار
والطبراني في الكبير والاولى وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني وابن عبد البر
قوله : من باع بيعتين « فسرهما » بما رواه المصنف عن أحمد عنه وقد وافقه علي
مثل ذلك الشافعي فقال بان يقول بعثك بألف نقدا أو ألفين الى سنة فخذ أيهما
شئت انت وشئت أنا وتقل ابن الرفعة عن القاضي ان المسئلة مفروضة على انه
قبل علي الإبهام اما لو قال قبلت بألف نقدا أو بألفين بالنسيئة صح ذلك . وقد فسر
ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال هو أن يقول بعثك ذالعبد بألف على أن تبيعني
دارك بكذا أي اذا وجب لك عندى وجب لى عندك وهذا يصلح تفسير الرواية
الاخرى من حديث أبي هريرة لا الأولى فان قوله فله أو كسهما يدل على أنه
باع الشيء الواحد بيعتين بيعة بأقل وبيعة بأكثر . وقيل في تفسير ذلك هو أن
يسلفه ديناراً في قفيز حنطة الى شهر فلما حل الاجل وطالبه بالحنطة قال بعني
القفيز الذى لك على الى شهرين بقفيزين فصار ذلك بيعتين في بيعة لان البيع
الثاني قد دخل على الاول فيرد إليه أو كسهما وهو الاول كذا في شرح السنن لابن
رسلان . قوله « فله أو كسهما » أي انتصهما قال الخطابي لأعلم احدا قال بظاهر
الحديث وصحح البيع بأوكس الثمنين الا ما حكى عن الاوزاعي وهو مذهب فاسد
انتهى . ولا يخفى ان ما قاله هو ظاهر الحديث لان الحكم له بالأوكس يستلزم
صحة البيع به : قوله « أو الربا » يعني أو يكون قد دخل هو وصاحبه في الربا المحرم
اذا لم يأخذ الأوكس بل أخذ الاكثر وذلك ظاهر في التفسير الذى ذكره ابن
رسلان وأما في التفسير الذى ذكره أحمد عن سماك وذكره الشافعي ففيه متمسك
لمن قال يحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل النساء وقد ذهب الى ذلك
(٣٢٢ - ج ٥ نيل الاوطار)

زين العابدين على بن الحسين والناصر والمنصور بالله والهادوية والامام مجيب .
وقالت الشافعية والحنفية وزيد بن علي وللاؤيد بالله والجمهور إله يجوز لعموم الأدلة
القاضية بجوازه وهو الظاهر لان ذلك المتمسك هو الرواية الأولى من حديث
أبي هريرة وقد عرفت ما في راويها من المقال ومع ذلك فالشهور عنه اللفظ الذي
رواه غيره وهو النهي عن بيعتين في بيعة ولا حجة فيه على المطلوب ولو سلمنا ان
تلك الرواية التي تفرد بها ذلك الراوي صالحة للاحتجاج لكان احتمالها لتفسير
خارج عن محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان قاده في الاستدلال بها على المتنازع
فيه على ان غاية ما فيها الدلالة على المنع من البيع اذا وقع على هذه الصورة وهي
أن يقول نقدا بكذا ونسيئة بكذا الا اذا قال من أول الأمر نسيئة بكذا فقط وكان
أكثر من سعر يومه مع أن المتمسكين بهذه الرواية يمنعون من هذه الصورة ولا يدل
الحديث على ذلك فالدليل أخص من الدعوى وقد جمعنا رسالة في هذه المسئلة وسميناها
شفاء الغلل في حكم زيادة الثمن لجرد الأجل وحققتها تحقيقا لم نسبق اليه والعلّة
في تحریم بيعتين في بيعة عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بثمنين
والتعليق بالشرط المستقبل في صورة بيع هذا على أن يبيع منه ذاك ولزوم الربا
في صورة التفضيز الخطئة : قوله « أوصفتين في صفقة » أي بيعتين في بيعة *

☆(باب النهي عن بيع العربون)☆

١- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عن بيع العربان » رواه أحمد والنسائي وأبو داود وهو مالك في الموطأ *
الحديث منقطع لانه من رواية مالك انه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يدركه
فبينهما راو لم يسم 'وسماه ابن ماجه فقال عن مالك عن عبد الله بن طاهر الأسلمي
وعبد الله لا يحتج بحديثه وفي اسناد ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الامام مالك
وهو ضعيف لا يحتج به . وقد قيل ان الرجل الذي لم يسم هو ابن لهيعة ذكر ذلك
ابن عدي وهو أيضا ضعيف . ورواه الدارقطني . والخطيب عن مالك عن عمرو
ابن الحارث عن عمرو بن شعيب وفي اسنادها الهيثم ابن ايمان وقد ضعفه الأزدي وقال

أبو حاتم صدوق ورواه البيهقي موصولا من غير طريق مالك وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العربان في البيع فاصله «وهو مرسل وفي اسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف: قوله «العربان» بضم العين المهملة واسكان الراء ثم موحدة مخففة ويقال فيه عربون بضم العين والياء ويقال بالهمزة مكان العين . قال أبو داود قال مالك وذلك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول أعطيك دينارا على أني أن تركت السلعة أو الكراء فما أعطيتك لك انتهى . وبمثل ذلك فسر عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه إذا لم يختار السلعة أو أكثرى الدابة كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء وإن اختارها أعطاه بقية القيمة أو الكراء (وحدوث) الباب يدل على تحريم البيع مع العربان وبه قال الجمهور وخالف في ذلك أحمد فأجازه وروى نحوه عن عمرو ابنه . ويدل على ذلك حديث زيد بن أسلم المتقدم وفيه المقال المذكور والأولى ما ذهب إليه الجمهور لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طرق يقوى بعضها بمضاو لا نه يتضمن الحظر وهو أرجح من الإباحة كما تقرر في الأصول . والعلة في التهي عنه اشتباهه على شرطين فاسدين . أحدهما شرط كون مادفعه إليه يكون مجانا ان اختيار ترك السلعة . والثاني شرط الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع *

﴿باب تحريم بيع العصير ممن يتخذ خمرًا وكل بيع أعان على معصية﴾

١ - عن أنس قال «لعم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة اليها وساقها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له» رواه الترمذي وابن ماجه * ٢ وعن ابن عمر قال «لعنت الخمر على عشرة وجوه لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها» رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود بنحوه لكنه لم يذكر وآكل ثمنها ولم يقل عشرة *

الحديث الاول قال الحافظ في التلخيص ورواته ثقات والحديث الثاني في اسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الاندلس قال يحیی لأعرفه وقال قوم

هو معروف وصححه ابن السكن (وفي الباب) عن أبي هريرة عند أبي داود وعن ابن عباس عند ابن حبان وعن ابن مسعود عند الحاكم وعن بريدة عند الطبراني في الاوسط من طريق محمد بن احمد بن أبي خيثمة بلفظ «من حبس العنب أيام الفطاف حتى يبيعه من يهودي أو نصراني أو من يتخذه خمرًا فقد تقحم النار على بصيرة» حسنه الحافظ في بلوغ المرام . وأخرجه البيهقي بزيادة «أو من يعلم أن يتخذه خمرًا» وقد استدلل المصنف رحمه الله بحديثي الباب على تحريم بيع العصير ممن يتخذه خمرًا وتحريم كل بيع أعان على معصية قياسا على ذلك وليس في حديثي الباب تعرض لتحريم بيع العنب ونحوه ممن يتخذه خمرًا إلا أن المراد بمن بائعها وآكل ثمنها بائع الخمر واكل ثمن الخمر وكذلك بقية الضمائر المذكورة هي للخمر ولو مجازا كما في عاصرها ومعتصرها فإنه يؤل المصهور الى الخمر والذي يدل على مراد المصنف حديث بريدة الذي ذكرناه لترتيب الوعيد الشديد على من باع العنب الى من يتخذه خمرًا ولكن قوله حبس وقوله أو من يعلم أن يتخذه خمرًا يدلان على اعتبار القصد والتمدد للبيع الى من يتخذه خمرًا ولا خلاف في التحريم مع ذلك وأما مع عدمه فذهب جماعة من أهل العلم الى جوازهم منهم الهادوية مع الكراهة ما لم يعلم أنه يتخذه لذلك ولكن الظاهر ان البيع من اليهودي والنصراني لا يجوز لانه مظنة لجعل العنب خمرًا ويؤيد المنع مع من البيع مع ظن استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي وقال غريب من حديث أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا تبيعوا القينات المغنيات ولا تشتروهن ولا تملوهن ولا خير في تجارة فيهن ونمنهن حرام»*

(باب النهي عن بيع مالا يملكه ليمنى في شتره ويسلمه)

١ عن حكيم بن حزام قال «قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه ثم أبتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك»
رواه الخمسة *

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن حكيم انتهى . وفي بعض طرقه عبد الله بن عصفرة زعم عبد

الحق انه ضعيف جدا ولم يتقبه ابن القطان بل نقل عن ابن حزم أنه مجهول .
قال الحافظ وهو جرح مردود وقد روى عنه ذلك ثلاثة كما في التلخيص وقد احتج به
النسائي (وفي الباب) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي داود والترمذي
وصححه والنسائي وابن ماجه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل
سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح، ألم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك» قوله «ما ليس
عندك» أي ما ليس في ملكك وقدرتك والظاهر أنه يصدق على العبد المصوب الذي لا
يقدر على انتزاعه ممن هو في يده وعلى الآبق الذي لا يعرف مكانه والطيء المنفكت الذي
لا يعتاد رجوعه ويبدل علي ذلك معنى عند لغة قال الرضى أنها تستعمل في الحاضر القريب
وما هو في حوزتك وان كان بعدا انتهى. فيخرج عن هذا ما كان غائبا خارجا عن
الملك أو داخل فيه خارجا عن الحوزة وظاهره أنه يقال لما كان حاضرا وان كان
خارجا عن الملك . فمعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يبيع ما ليس عندك» أي ما ليس
حاضرا عندك ولا غائبا في ملكك وتحت حوزتك. قال البغوي النهي في هذا الحديث
عن بيع الاعيان التي لا يملكها المبيع شي موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشروطه
فلو باع شيئا موصوفا في ذمته عام الوجود عند المحل المشروط في البيع جاز وان لم
يكن المبيع موجودا في ملكه حالة العقد كالمسلم قال وفي معنى بيع ما ليس عنده في
الفساد بيع الطير المنفكت الذي لا يعتاد رجوعه الي محله فان اعتاد الطائر أن يعود
ليلا لم يصح أيضا عند الأكثر الا الذحل فان الاصح فيه الصحة كما قاله النووي في
زيادات الروضة وظاهر النهي تحريم ما لم يكن في ملك الانسان ولا داخل تحت مقدرة
وقد استثنى من ذلك السلم فتكون أدلة جوازه مخصصة لهذا العموم وكذلك اذا
كان المبيع في ذمة المشتري اذ هو كالحاضر المقبوض *

(باب من باع سلعة من رجل ثم من آخر)

١ - عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أيا امرأة زوجها
وليان فهي للاول منهما وأيا رجل باع بيعة من رجلين فهو للاول منهما» رواه

الخمسة الآن ابن ماجه لم يذكر فيه فصل النكاح وهو يدل بعمومه على فساد بيع البائع المبيع وان كان في مدة الخيار * ❦

الحديث هو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف قد تقدم وقد حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم. قال الحافظ وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة ورجاله ثقات ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن سمرة في هذا أصح: قواه «فهي للأول منها» فيه دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لزوجين كانت لمن عقد له أول الولين من الزوجين وبه قال الجمهور وسواء كان قد دخل به الثاني أم لا وخالف في ذلك مالك وطاوس والزهري. وروى عن عمر فقالوا إنها تكون للثاني إذا كان قد دخل به الآن الدخول اقوى والخلاف في تفاصيل هذه المسئلة بين المفرعين طويل قواه «وإنما رجل باع» الخ فيه دليل على أن من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبايع الآخر حكم بل هو باطل لأنه باع غير ما يملك إذ قد صار في ملك المشتري الأول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار أو بعد انقضاءها لأن المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع *

﴿باب النهي عن بيع بالدين الدين وجوازه بالعين ممن هو عليه﴾

١ ❦ عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالي بالكالي» رواه الدارقطني * ٢ وعن ابن عمر قال «أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أني أبيع الابل بالبقيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير فقال لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء» رواه الخمسة * وفي لفظ بعضهم «أبيع بالدنانير وأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق وأخذ مكانها الدنانير» وفيه دليل على جواز التصرف في الثمن قبل قبضه وان كان في مدة الخيار وعلى أن خيار الشرط لا يدخل الصرف * ❦

الحديث الأول صححه الحاكم على شرط مسلم وتعقب باله تفرد به موسى بن عبيدة الربذي كما قال الدارقطني وابن عدي. وقد قال فيه أحمد لا يحمل الرواية عنه عندي ولا أعرف هذا الحديث عن غيره وقال ليس في هذا أيضاً حديث يصح ولكن

اجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث
 اهـ. ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
 عن بيع كالي بكالي» ودين بدين «ولكن في أسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهداً والحديث
 الثاني صحيحه الحاكم وأخرجه ابن حبان والبيهقي وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعاً إلا
 من حديث سماك بن حرب وذكرا أنه روى عن ابن عمر موقوفاً وأخرجه النسائي
 موقوفاً عليه أيضاً قال البيهقي والحديث تفرد برفعه سماك بن حرب وقال شعبة
 رفته لنا سماك وأنا أنفرقه: قوله «الكالي بالكالي» هو مهموز قال الحاكم عن أبي الوليد
 حسان هو بيع النسبة بالنسبة كذا نقله أبو عبيد في الغريب وكذا نقله الدارقطني
 عن أهل اللغة وروى البيهقي عن نافع قال هو بيع الدين بالدين . وفيه دليل على
 عدم جواز بيع الدين بالدين وهو اجماع كما حكاه أحمد في كلامه السابق وكذا
 لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم : قوله «بالبقيع» قال الحافظ بإلباء الموحدة كما وقع
 عند البيهقي في بقيع الغرقد . قال النووي ولم يكن اذذاك قد كثرت فيه القبور .
 وقال ابن باطيش لم أر من ضبطه والظاهر أنه بالزون حكى ذلك عنه في التلخيص
 وابن رسلان في شرح السنن : قوله «لا بأس» الخ فيه دليل على جواز الاستبدال
 عن الثمن الذي في الذمة بغيره وظاهره أنه ما غير حاضرين جميعاً بل الحاضر أحدهما
 وهو غير اللازم فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر : قوله «ما لم تفرقا وبينكما شيء»
 فيه دليل على أن جواز الاستبدال مقيد بالتقابض في المجلس لأن الذهب والفضة
 مالا نربويان فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر إلا بشرط وقوع التقابض في المجلس
 وهو محكى عن عمرو ابنه عبد الله رضي الله عنهما والحسن والحكم وطاوس والزهرى
 ومالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد وغيرهم وروى عن ابن
 مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب وهو أحد قول الشافعي أنه مكروه أي الاستبدال
 المذكور والحديث يرد عليهم * واختلف * الأولون فمنهم من قال يشترط أن يكون
 بسعر يومها كما وقع في الحديث وهو مذهب أحمد وقال أبو حنيفة والشافعي أنه
 يجوز بسعر يومها وأغلى وأرخض وهو خلاف ما في الحديث من قوله «بسعر يومها»
 وهو أخص من حديث «إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان بدايد»
 فيبني العام على الخاص *

باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه

١- عن جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه » رواه أحمد ومسلم * ٢- وعن أبي هريرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله سلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفي » رواه أحمد ومسلم * ٣- « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله » * ٤- وعن حكيم بن حزام قال « قلت يا رسول الله انى اشترى يوطا فما يحل لي منها وما يحرم على قال إذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه » رواه أحمد * ٥- وعن زيد بن ثابت « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم » رواه أبو داود والدارقطني * ٥- وعن ابن عمر قال « كانوا يتبايعون الطعام حزا فباع على السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه حتى ينقلوه » رواه الجماعة إلا الترمذي وابن ماجه وفي لفظ في الصحيحين « حتى يحولوه » * للجماعة إلا الترمذي « من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه » ولاحمد « من اشترى طعاما بكل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه » ولابن داود والنسائي « نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكل حتى يستوفيه » * ٦- وعن ابن عباس « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله » رواه الجماعة إلا الترمذي وفي لفظ في الصحيحين « من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله » *

حديث حكيم بن حزام أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي إسناده العلاء ابن خالد الواسطي وثقه ابن حبان وضعفه موسى بن اسماعيل وقد أخرج النسائي بعضه وهو طرف من حديثه المتقدم في باب النهي عن بيع ما لا يملك . وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا الحاكم وصححه وابن حبان وصححه أيضا: قوله إذا ابتعت طعاما » وكذا قوله في الحديث الثاني « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » إلخ وكذا قوله « من اشترى طعاما » وكذلك بقية ما فيه التصريح بمطلق الطعام في حديث الباب في جميعها دليل على أنه لا يجوز لمن اشترى طعاما

أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره والى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البقي انه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والاحاديث ترد عليه فان النهي يقتضى التحريم بحقيقته ويدل على الفساد المرادف للبطلان كما تقرر فى الاصول وحكى فى الفتح عن مالك فى المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فاجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعى واسحق واحتجوا بان الجزاف يرى فيه كفى فيه التخلية والاستيفاء انما يكون فى مكيل او موزون . وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعا « من اشترى طعاما بكيل او وزن فلا يبيعه حتى يقبضه » ورواه أبو داود والنسائي بلفظ « نهى أن يبيع احد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه » كما ذكره المصنف وللدارقطنى من حديث جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري » ونحوه لابن ابي عمير حديث أبى هريرة قال فى الفتح باسناد حسن قالوا وفى ذلك دليل على ان القبض انما يكون شرطا فى المكيل والموزون دون الجزاف واستدل الجمهور - وبإطلاق أحاديث الباب ونص حديث ابن عمر قائله صرح فيه بانهم كانوا يتساعون جزافا الحديث . ويدل لما قالوا حديث حكيم بن حزام المذكور لانه يعم كل مبيع وبحجاب عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بان التنصيص على كون الطعام المنهى عن بيعه مكيلا او موزونا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم فى غيره نعم لو لم يوجد فى الباب الا الاحاديث التى فيها اطلاق لفظ الطعام لا يمكن أن يقال إنه يحمل المطلق على المقيّد بالكيل والوزن واما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل قبضه كما فى حديث ابن عمر فيحتمل المصير الى أن حكم الطعام متحد من غير فرق بين الجزاف وغيره ورجح صاحب ضوء النهار ان هذا الحكم اعني تحريم بيع الشيء قبل قبضه مختص بالجزاف دون المكيل والموزون وسائر المبيعات من غير الطعام وحكى هذا عن مالك وبحجاب عنه بما تقدم من اطلاق الطعام والتصريح بما هو أعم منه كما فى حديث حكيم والتنصيص على تحريم بيع المكيل من الطعام والموزون كما فى حديث ابن عمر وجابر وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غيره فان صاحب الفتح حكى عنه ما تقدم وهو مقابل لما حكاه عنه . وكذلك روى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن

(م ٣٣ - ج ٥ نيل الاوطار)

رشد في بداية المجتهد وغيرهم وقد سبق صاحب ضوء النهار الى هذا المذهب ابن المنذر
ولكنه لم يخص بعض الطعام دون بعض بل سوي بين الجزاف وغيره ونفي
اعتبار القبض عن غير الطعام وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب
مالك كقول ابن المنذر ويكفي في رد هذا المذهب حديث حكيم فانه يشمل بعمومه
غير الطعام وحديث زيد بن ثابت فانه مصرح بالذهي في السلع وقد استدل من
خصص هذا الحكم بالطعام بما في البخاري من حديث ابن عمر « ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اشترى من عمر بكر اكان ابنه راكبا عليه ثم وهبه لابنه قبل
قبضه » وبجواب عن هذا بانه خارج عن محل النزاع لان البيع معاوضة بعوض
وكذلك الهبة اذا كانت بعوض وهذه الهبة الواقعة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليست علي عوض وغاية ما في الحديث جواز التصرف في المبيع قبل قبضه بالهبة
بغير عوض ولا يصح الحاق المبيع وسائر التصرفات بذلك لانه مع كونه فاسد
الاعتبار قياس مع الفارق وايضا قد تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا امر الامة او نهاها امر او نهاها خاصا بها ثم فعل ما يخالف ذلك ولم يقم دليل
يدل على التام في ذلك الفعل بخصوصه كان مختصا به لان هذا الامر او النهي
الخاصين بالامة في مسألة مخصوصة هما اخص من أدلة الناس العامة مطلقا فينبى
العام على الخاص وذهب بعض المتأخرين الى تخصيص التصرف الذي نهى عنه
قبل القبض بالبيع دون غيره قال فلا يحل البيع ويحل غيره من التصرفات وأراد
بذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للبكر ولكنه
يعكر عليه ان ذلك يستلزم الحاق جميع التصرفات التي بعوض وبغير عوض بالهبة بغير
عوض وهو الحاق مع الفارق وأيضا الحاقها بالهبة المذكورة دون البيع الذي وردت
عنه الأحاديث نعم والأولى الجمع بالحاق التصرفات بعوض بالبيع فيكون فعلها
قبل القبض غير جائز والحاق التصرفات التي لا عوض فيها بالهبة المذكورة وهذا هو
الراجح ولا يشكل عليه ما قدمنا من ان ذلك الفعل مختص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
لان ذلك إنما هو على طريق التمثيل مع ذلك القائل بعد فرض ان فعله صلى الله
عليه وآله وسلم يخالف ما دلت عليه أحاديث الباب وقد عرفت انه لا مخالفة فلا اختصاص
ويشهد لما ذهبنا اليه اجماعهم على صحة الوقف والتوقف قبل القبض ويشهد له أيضا

ما علل به النهي فانه أخرجه البخاري عن طاوس قال قلت لابن عباس كيف ذاك قال دراهم بدرهم والطعام مرجأ استفهيه عن سبب النهي فاجابه بانه اذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع دراهم بدرهم ويبين ذلك ما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه قال لما سأله طاوس ألا تراهم يتناعون بالذهب والطعام مرجأ وذلك لانه اذا اشترى طعاما بمائة دينار ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام الى آخر بمائة وعشرين مثلاً فكأنه اشترى بذهبه ذهباً أكثر منه ولا يخفى ان مثل هذه الالة لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض وهذا التعليل أجود ما علل به النهي لان الصحابة أعرف بمقاصد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك ان المنع من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لادليل عليه الا الحاق لسائر التصرفات بالبيع وقد عرفت بطلان الحاق ما لا عوض فيه بما فيه عوض وبمجرد صدق اسم التصرف على الجميع لا يجعله مسوغاً للقياس عارف بعلم الاصول: قوله «حتى يحوزها التجار الى رحالهم» فيه دليل على أنه لا يكفي مجرد القبض بل لابد من تحويله الى المنزل الذي يسكن فيه المشتري او يضع فيه بضاعته وكذلك يدل على هذا قوله في الرواية الأخرى «حتى يحولوه» وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر بلفظ «كنا نبتاع الطعام فبعث علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يأمرنا بآئمة الله من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواء قبل أن نبيعه» وقد قال صاحب الفتح انه لا يعتبر الايواء الى الرحال لان الامر به خرج مخرج الغالب ولا يخفى ان هذه دعوى تحتاج الى برهان لانه مخالفة لما هو الظاهر ولا عذر لمن قال انه يحمل المطلق على المقيد من المصير الى ما دلت عليه هذه الروايات: قوله «جزافاً» بتثنية الجيم والكسر أفصح من غيره وهو ما لم يعلم قدره على التفصيل. قال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافاً لانهم فيه خلافاً اذا جهل البائع والمشتري قدرها: قوله «ولا أحسب كل شيء الامثلة» استعمل ابن عباس القياس وامسكه لم يبلغه النص المقتضى اسكون سائر الاشياء كالطعام كما سلف: قوله «حتى يكتباله» قيل المراد بالا كتيال القبض والاستيفاء كما في سائر الروايات ولكنه لما كان الاغلب في الطعام ذلك صرح بالفظ بالكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت والظاهر ان من اشترى شيئاً مكايلاً أو موازنة فلا يكون قبضه الا بالكيل

أو الوزن فإن قبضه جزا فإنا كان فاسدا وبهذا قال الجمهور كما حكاه الحافظ عنهم في الفتح وبديل عليه حديث اختلاف الصاعين *

(باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان)

١ - عن جابر قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري » رواه ابن ماجه والدرنا قطني *
٢ - وعن عثمان قال « كنت ابتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم بنوقينقاع وأبيعه برج فباع ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا عثمان إذا ابتعت فاكئل وإذا بعت فكل » رواه أحمد والبخاري منه بغير اسناد كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم *

حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده ابن أبي ليلى قال البيهقي وقد روي من وجه آخر (وفي الباب) عن أبي هريرة عند الزار باسناد حسن . وعن أنس وابن عباس عند ابن عدى باسنادين ضعيفين جدا كما قال الحافظ . وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شبة والبيهقي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا . قال البيهقي روى موصولا من أوجه إذا ضم بعضها الي بعض قوى . وقال في مجمع الزوائد اسناده حسن واستدل بهذه الأحاديث على أن من اشترى شيئا مكيالة وقبضه ثم باعه في غيره لم يحجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله علي من اشتراه ثانيا وإليه ذهب الجمهور كما حكاه في الفتح عنهم : قال وقال عطاء يجوز بيعه بالكيل الأول مطلقا وقيل إن باعه بنقد جاز بالكيل الأول وإن باعه بنسيئة لم يحجز الأول والظاهر ما ذهب إليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع للأحاديث المذكورة في الباب التي تفيد عمومها ثبوت الحججة وهذا إنما هو إذا كان الشراء مكيالة وأما إذا كان جزا فإنا فلا يعتبر الكيل المذكور عند أن يبيعه المشتري *

(باب ما جاء في التفريق بين ذوي المحارم)

١ - عن أبي أيوب قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من

فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » رواه أحمد والترمذي *
 ٢ وعن علي عليه السلام « قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
 أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك له فقال ادركهما فارتجمهما
 ولا تبهما الا جميعا » رواه أحمد . وفي رواية « وهب لي النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم غلامين أخوين فبعت أحدهما فقال لي يا علي ما فعل غلامك فاخبرته فقال رده
 رده » رواه الترمذي وابن ماجه * ٣ وعن أبي موسى قال « امن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من فرق بين الوالد وولده وبين الاخ وأخيه » رواه ابن ماجه
 والدارقطني * ٤ وعن علي عليه السلام « أنه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ورد البيع » رواه أبو داود والدارقطني *
 حديث أبي أيوب أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه وحسنه الترمذي
 وفي إسناده حنيفة بن عبد الله المعافري وهو مختلف فيه وله طريق أخرى عند
 البيهقي وفيها انقطاع لانها من رواية العلاء بن كثير الاسكندراني عن أبي أيوب وام
 يدركه . وله طريق أخرى عند الدارمي . وحديث أبي موسى إسناده لا بأس به
 فان محمد بن عمر بن الهياج صدوق وطابق بن عمران مقبول . وحديث علي الأول
 رجال إسناده ثقات كما قال الحافظ وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن
 حبان والحاكم والطبراني وابن القطان وحديثه الثاني هو من رواية ميمون بن أبي شبيب
 عنه وقد أعلاه أبو داود بالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم وصححه إسناده ورجحه
 البيهقي لشواهده * وفي الباب * عن أنس عند ابن عدي بلفظ « لا يولهن والد
 عن ولده » وفي إسناده مبشر بن عبيد وهو ضعيف ورواه من طريق أخرى فيها
 اسماعيل بن عياش عن الحجاج بن أرطاة وقد تفرد به اسماعيل وهو ضعيف في
 غير الشاميين . وعن أبي سعيد عند الطبراني بلفظ « لا توله والدته بولدها » وأخرجه
 البيهقي بإسناد ضعيف عن الزهري مراسلا * والأحاديث * المذكورة في الباب فيها
 دليل على تحريم التفريق بين الوالدة والولد وبين الأخوين أما بين الوالدة وولدها
 فقد حكى في البحر عن الامام يحيى انه اجماع حتى يستغني الولد بنفسه وقد اختلف
 في انعقاد البيع فذهب الشافعي الي انه لا ينعقد . وقال أبو حنيفة وهو قول للشافعي
 انه ينعقد . وقد ذهب بعض الفقهاء الي أنه لا يحرم التفريق بين الأب والابن

وأجاب عليه صاحب البحر بأنه مقيس على الام ولا يخفى ان حديث أبي موسى المذكور في الباب يشمل الاب فالتعويل عليه ان صح أولى من التعويل على القياس وأما بقية القرابة فذهبت المأدوية والحنفية الى انه يحرم التفريق بينهم قياسا وقال الامام يحيى والشافعي لا يحرم والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق بين الاخوة وأما بين من عداهم من الارحام فالحاقه بالقياس فيه نظر لانه لا تحصل منهم بالمفارقة مشقة كما تحصل بالمفارقة بين الوالد والولد وبين الاخ وأخيه فلا الحاق لوجود الفارق فينبغي الوقوف على ما تناوله النص وظاهر الاحاديث انه يحرم التفريق سواء كان بالبيع أو بغيره مما فيه مشقة تساوى مشقة التفريق بالبيع الا التفريق الذي لا اختيار فيه للمفرق كالقسمة والظاهر أيضا انه لا يجوز التفريق بين من ذكر لا قبل البلوغ ولا بعده وسيأتى بيان ما استدل به على جوازه بعد البلوغ *

٥ ~~عن~~ وعن سلمة بن الأكوع قال « خرجنا مع أبي بكر أمرنا أن نمرسنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزونا فزارة فلما دنونا من الماء أمرنا أبو بكر فمرسنا فلما صلينا الصبح أمرنا أبو بكر فشتنا الغارة فقتلنا على الماء من قتلنا ثم نظرت الى عنق من الناس فيه الذرية والنساء نحو الجبل وأنا أعدو في اثرهم فخشيت ان يسبقوني الى الجبل فرميت بهم فوقهم وبين الجبل قال فبحث بهم اسوقهم الى أبي بكر وفيهم امرأة من فزارة عليها قشع من آدم ومعه ابنة لها من أحسن العرب وأجمله فقلني أبو بكر ابنتها فلم أكشف لها ثوبا حتى قدمت المدينة ثم بت فلم اكشف لها ثوبا فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فقال يا سلمة هب لي المرأة فقلت يا رسول الله لقد اعجبني وما كسفت لها ثوبا فسكت وتركني حتى اذا كان من الغد لقيني في السوق فقال يا سلمة هب المرأة لله أبوك فقلت هي لك يا رسول الله قال فبحث بها الى أهل مكة وفي أيديهم أسارى من المسلمين فقدم بئلك المرأة » رواه أحمد ومسلم وابوداود *

قوله « فمرسنا » التعريس التزول آخر الليل للاستراحة قوله « شتتنا الغارة » شن الغارة هو اتيان العدو من جهات متفرقة قال في القاموس شن الغارة عليهم صبرا من كل وجه كاشنها. قوله « عنق » أي جماعة من الناس قال في القاموس العنق بالضم وبضمين وكأمر وصرده الجيد ويؤنث الجمع اعناق والجماعة من الناس والرؤساء

قوله « قشع من آدم » أى نطع قال فى القاموس القشع بالفتح الفر والخلق ثم قال ويثلك والنطع او قطعة من نطع : قوله « قلم » كشف لها ثوبا « كناية عن عدم الجماع وقد استدل بهذا الحديث على جواز التفريق وبوب عليه أبو داود بذلك لان الظاهر ان البنت قد كانت بلغت قال المصنف رحمه الله وهو حجة فى جواز التفريق بعد البلوغ وجواز تقديم القبول بصيغة الطلب على الإيجاب فى الهبة ونحوها وفيه ان مملوكه المسلمون من الرقيق يجوز رده الى الكفار فى الفداء اه . وقد حكى فى الغيث الاجماع على جواز التفريق بعد البلوغ فان صح فهو المستند لاهذا الحديث لان كون بلوغها هو الظاهر غير مسلم الا أن يقال انه حمل الحديث على ذلك للجمع بين الادلة وقد روى عن المنصور بالله والناصر فى أحد قوليه ان حدنحرىم التفريق الى سبع وقد استدل على جواز التفريق بين البالغين بما أخرجه الدارقطنى والحاكم من حديث عبادة بن الصامت بلفظ « لا تفرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام ونحيض الجارية » وهذا نص على المطلوب صريح لولا ان فى اسناده عبد الله بن عمرو والواقى وهو ضعيف وقد رماه على ابن المدينى بالكذب ولم يروه عن سعيد بن عبد العزيز غيره وقد استشهد له الدارقطنى بحديث سلمة المذكور ولا شك ان مجموع ما ذكر من الاجماع وحديث سلمة وهذا الحديث منتهى الاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير *

باب النهى ان يبيع حاضر لباد

١ عن ابن عمر قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد » رواه البخارى والنسائى * ٢ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » رواه الجماعة الا البخارى * ٣ وعن أنس قال « نهينا ان يبيع حاضر لباد وان كان اخاه لاييه وأمه » متفق عليه ☆ ولا يبي داود والنسائى « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبي أن يبيع حاضر لباد وان كان اباه وأخاه » وعن ابن عباس « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد فقل لابن عباس ما قوله

لا بيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسارا « رواه الجماعة الا الترمذي رحمه الله »
 قوله « حاضر لباد » الحاضر ساكن الحضر والبادى ساكن البادية قال في القاموس
 الحضر والحاضرة والحضارة وتفتح خلاف البادية والحضارة الاقامة في الحضر ثم
 قال والحاضر خلاف البادى. وقال البدو والبادية والبادات والبادوة خلاف الحضر
 وتبدى أقام بها وتبادى تشبه بأهلها والنسبة بدادى وبدوى وبدا القوم خرجوا الى
 البادية انتهى. قوله « دعوا الناس » الخ في مسند أحمد من طريق عطاء بن السائب
 عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه حدثني أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استصح الرجل فلينصح له » ورواه
 البيهقي من حديث جابر مثله . قوله « لا تلقوا الركبان » سيأتي الكلام عليه. قوله
 « سمسارا » بسينين مهملتين قال في الفتح وهو في الاصل القيم بالامر والحافظ ثم استعمل
 في متولى البيع والشراء غيره (وأحاديث الباب) تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن
 يبيع للبادى من غير فرق بين أن يكون البادى قريبا له أو أجنبيا وسواء كان في زمن
 الغلاء أولا وسواء كان يحتاج اليه أهل البلد أم لا وسواء باعه له على التدريج أم دفعة
 واحدة . وقالت الحنفية انه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج اليه أهل
 لمصر وقالت الشافعية والخابلة ان الممنوع انما هو أن يجيء البلد بسامة يريد
 بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لا يبعه لك على التدريج
 بأغلى من هذا السعر قال في الفتح فجعلوا الحكم منوطا بالبادى ومن شاركه في
 معناه قالوا وانما ذكر البادى في الحديث لكونه الغالب فألحق به من شاركه في عدم
 معرفة السعر من الحاضرين وجعلت المالكية البداة قيدا. وعن مالك لا يلتحق
 بالبدوى في ذلك الا من كان يشبهه فاما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع
 والأسواق فليسوا داخلين في ذلك. وحكي ابن المنذر عن الجمهور ان النهى للتحريم
 اذا كان البائع عالما والمبتاع بما تم الحاجة اليه ولم يعرضه البدوى على الحضرى ولا
 يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الأمور من التخصيص بمجرد الاستبطاء وقد
 ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلا حاصله انه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى
 لاحيث يكون خفيا فاتباع اللفظ أولى ولكنه لا يطمئن الخاطر الى التخصيص
 به مطلقا فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى فيكون بيع الحاضر للبادى محرما

على العموم وسواء كان بأجرة أم لا . وروى عن البخاري أنه حمل النهي على البيع بأجرة لا بغير أجرة فانه من باب النصيحة . وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقا وتمسكوا بأحاديث النصيحة . وروى مثل ذلك عن الهادي وقالوا ان أحاديث الباب منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على توكيل البادي للحاضر فانه جائز ويحجب عن تمسكهم بأحاديث النصيحة بأنها عامة مخصصة بأحاديث الباب ﴿ فان قيل ﴾ ان أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينها عموم وخصوص من وجه لان بيع الحاضر للبادي قد يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد ببيع الحاضر للبادي الذي جعلناه أخص مطلقا هو البيع الشرعي بيع المسلم للمسلم الذي بينه الشارع الامة وليس بيع الفس و الخداع داخلا في معنى هذا البيع الشرعي كما أنه لا بدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يحل شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس بيعا شرعيا أعم من وجهه حتى يحتاج الى طلب مرجع بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعي ويحجب عن دعوي النسخ بأنها انما تصح عند العلم بتأخر الناسخ ولم ينقل ذلك . وعن القياس بأنه فاسد الاعتبار لمصادمته النص على أن أحاديث الباب أخص من الأدلة الفاضية بجواز التوكيل مطلقا فيبنى العام على الخاص ﴿ واعلم ﴾ انه كما لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادي كذلك لا يجوز أن يشتري له وبه قال ابن سيرين والنخعي . وعن مالك روايتان ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك أنه قال كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا ولكن في إسناده أبو هلال محمد بن سليم الراسبي وقد تكلم فيه غير واحد . وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن سيرين قال لقيت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد انهيتم أن تبيعوا أو تبتاعوا لهم قال نعم قال محمد صدق انها كلمة جامعة ويقوي ذلك العلة التي نبه عليها صلى الله عليه واله وسلم بقوله دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض فان ذلك يحصل بشراء من لا خبرة له بالآثمان كما يحصل ببيعه وعلى فرض عدم ورود نص بقضى بان الشراء حكمه حكم البيع فقد تقرر ان لفظ البيع يطلق على الشراء وانه مشترك بينهما كما ان لفظ الشراء يطلق على البيع لكونه مشتركا بينهما (م ٣٤ — ج ٥ نيل الاوطار)

والخلاف في جواز استعمال المشترك في معنيه أو معانيه معروف في الأصول والحق الجواز
ان لم يتناقضا*

باب النهي عن النجش

١ عن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد
وان يتاجشوا» * ٢ وعن ابن عمر قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش»
متفق عليهما *

قوله «النجش» بفتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة قال في الفتح وهو في اللغة تنفير
الصيد واستنارته من مكان ليصاد به قال نجشت الصيد أنجشته باضم نجش وفي الشرع الزيادة في
السلعة ويقع ذلك بمواطاة البائع فيشتري كان في الاثم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص
بذلك الناجش وقد يختص به البائع كمن يخبر بانه اشترى سلعة باكثر مما اشتراها به لغير
غيره بذلك. وقال ابن قتيبة النجش الختل والحديعة ومنه قيل للصائد ناجش لانه يخل
الصيد ويختال له قال الشافعي النجش ان تحضر السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو
لا يريد شراءها ليقبض به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا
سومه. قال ابن بطال أجمع العلماء على ان الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع اذا
وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع اذا وقع
على ذلك وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة اذا
كان بمواطاة البائع أو صنعته والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو
وجه للشافعية قياسا على المصراة والأصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول
الحنفية والهادوية وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم
وقيد ابن عبد البر وابن حزم وابن العربي التحريم بان تكون الزيادة المذكورة فوق
ثمان المثل ووافقهم على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وهو تقييد للنص بغير
مقتضى للتقييد وقد ورد ما يدل على جواز لعن الناجش فاخرج الطبراني عن
ابن أبي أوفى مرفوعا «الناجش آكل ربا خائن ملعون» وأخرجه ابن أبي شيبة
وسعيد بن منصور موقوفا مقتصرين على قوله «آكل الربا خائن» *

❦ (باب النهي عن تلقى الركبان) ❦

١ عن ابن مسعود قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع»
متفق عليه * ٢ وعن أبي هريرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقى الجلب
فإن تلقاه إنسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق» رواه الجماعة إلا
البخارى وفيه دليل على صحة البيع ❦

في الباب عن ابن عمر عند الشيخين وعن ابن عباس عندهما أيضا: قوله «نهى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع» فيه دليل على أن التلقي محرم وقد اختلف
في هذا النهي هل يقتضي الفساد أم لا فقليل يقتضي الفساد وقيل لا وهو الظاهر
لأن النهي هنا لامر خارج وهو لا يقتضيه كما تقرر في الأصول وقد قال بالفساد
المرادف للبطلان بعض المالكية وبعض الحنابلة وقال غيرهم بعدم الفساد
كما سلف. ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فصاحب السلعة فيها بالخيار» فإنه يدل
على انعقاد البيع ولو كان فاسدا لم ينقذ وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الحديث
الجمهور فقالوا لا يجوز تلقى الركبان واختلفوا هل هو محرم أو مكروه فقط
وحكي ابن المنذر عن أبي حنيفة أنه أجاز التلقى وتعبه الحافظ بأن الذي
في كتب الحنفية أنه يكره التلقى في حالتين أن يضر بأهل البلد وأن يلبس السعر
على الواردين اهـ. والتنصيص على الركبان في بعض الروايات خرج مخرج الغالب
في أن من يجلب الطعام يكون في الغالب راكبا وحكم الجالب الماشي حكم
الراكب ويدل على ذلك حديث أبي هريرة المذكور فإن فيه النهي عن تلقي الجلب
من غير فرق. وكذلك حديث ابن مسعود المذكور فإن فيه النهي عن تلقى البيوع
قوله «الجلب» بفتح اللام مصدر بمعنى اسم المفعول المجلوب يقال جلب الشيء جاء
به من بلد إلى بلد للتجارة. قوله «بالخيار» اختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقا أو
بشرط أن يقع له في البيع عين. ذهب الحنابلة إلى الأول وهو الأصح عند الشافعية
وهو الظاهر وظاهره أن النهي لأجل صنعة البائع وإزالة الضرر عنه وصيافته ممن
يخرجه. قال ابن المنذر رحمه الله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة وإلى

ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لأهل السوق اهـ . وقد احتج مالك ومن معه بما وقع في رواية من النهي عن تلقي السلم حتى تهبط الاسواق وهذا لا يكون دليلا لدعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع لأنها اذا هبطت الاسواق عرف مقدار السعر فلا يخدع ولا مانع من أن يقال الملة في النهي مراعاة نفع البائع ونفع أهل السوق (واعلم) أنه لا يجوز تلقيهم للبيع منهم كما لا يجوز للشراء منهم لان الملة التي هي مراعاة نفع الجالب أو أهل السوق أو الجميع حاصلة في ذلك وبدل على ذلك ما في رواية للبخاري بلفظ «لا بيع» فانه يتناول البيع لهم والبيع منهم وظاهر النهي المذكور في الباب عدم الفرق بين أن يتدبىء المتلقي الجالب بطلب الشراء أو البيع أو العكس وشرط بعض الشافعية في النهي أن يكون المتلقي هو الطالب وبعضهم اشترط أن يكون المتلقي قاصدا لذلك فلو خرج للسلام على الجالب أو للفرجة أو لحاجة أخرى فوجدهم فبايعهم لم يتناوله النهي ومن نظر الى المعنى لم يفرق وهو الاصح عند الشافعي وشرط الجويني في النهي أن يكذب المتلقي في سعر البلد ويشتري منهم باقل من ثمن المثل وشرط المتولي من أصحاب الشافعي أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وشرط أبو اسحق الشيرازي أن يخبرهم بكساد ما معهم والسكل من هذه الشروط لا دليل عليه والظاهر من النهي أيضا أنه يتناول المسافة القصيرة والطويلة وهو ظاهر اطلاق الشافعية . وقال بعض المالكية ميل . وقال بعضهم أيضا فرسخان . وقال بعضهم بومان . وقال بعضهم مسافة ضرورية قال الثوري وأما ابتداء التلقي فقليل الخروج من السوق وان كان في البلد وقيل الخروج من البلد وهو قول الشافعية وبالأول قال أحمد واسحق والليث والمالكية *

﴿ باب النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه الا في المزايدة ﴾

١ عن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه الا أن يأذن له» رواه أحمد والنسائي «لا بيع أحدكم على بيع أخيه حتى يتناع أو يذره» وفيه بيان انه أراد بالبيع الشراء * ٢ وعن أبي هريرة «ان النبي

النهى عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه ٢٦٩

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه « وفي لفظ » لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه « متفق عليه » وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باع قدحا وحلما فيمن يزيد » رواه أحمد والترمذي *

حديث ابن عمر أخرجه أيضا باللفظ الاول مسلم وأخرجه أيضا البخاري في النكاح بلفظ « نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذنه الخطاب » وأخرج نحو الرواية الثانية من حديثه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني وزادوا « الا الغنائم والموارث » وحديث أنس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وحسنه الترمذي وقال لا يعرفه الا من حديث الاخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عنه وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي ونقل عن البخاري أنه قال لم يصح حديثه . ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نادى على قدح وحلس لبعض أصحابه فقال رجل هما على بدرهم ثم قال آخر هما على بدرهمين » وفيه « ان المسئلة لا تحمل الا لحد ثلاثة » وقد تقدم (وفي الباب) عن أبي هريرة عند الشيخين وعن عقبة بن عامر عند مسلم: قوله « لا يبيع » الاكثر باثبات الياء على أن لا نافية ويحتمل أن تكون ناهية وأشعبت الكسرة كقراءة من قرأ (انه من يتقى ويصبر) وهكذا ثبتت الياء في بقية ألفاظ الباب: قوله « الا ان يأذنه » يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين ويحتمل ان يختص بالأخير والخلاف في ذلك وبيان الراجح مستوفى في الاصول ويدل على الثاني في خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها: قوله « لا يخطب الرجل » الخ سيأتي الكلام على الخطبة في النكاح ان شاء الله قوله « ولا يسوم » صورته ان يأخذ شيئا ليشتره فيقول المالك رده لا يبيعك خيرا منه بثمنه أو يقول للمالك استرده لا اشتريه منك باكثر وأما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهما الى الآخر فان كان ذلك تصرحا فقال في الفتح لا خلاف في التحريم وان كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية وقال ابن حزم ان لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون وتمقب بانه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقا كما حكاه في الفتح عن ابن عبد البر

فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك. وأما صورة البيع على البيع والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار افسخ لا بيعك بانقص أو يقول للبائع افسخ لا اشتري منك بأزيد قال في الفتح وهذا مجمع عليه وقد اشترط بعض الشافعية في التحريم أن لا يكون المشتري مغبونا غبنا فاحشا وإلا جاز البيع على البيع والسوم على السوم لحديث الدين النصيحة وأجيب عن ذلك بأن النصيحة لا تنحصر في البيع على البيع والسوم على السوم لأنه يمكن أن يعرفه ان قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصلحتين كذا في الفتح وقد عرفت ان أحاديث النصيحة أعم مطلقا من الأحاديث القاضية بتحريم أنواع من البيع فيبني العام على الخاص واختلفوا في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور الى صحته مع الائم. وذهبت الحنابلة والمالكية الى فساده في احدى الروايتين عنهم وبه جزم ابن حزم والخلاف يرجع الى ما تقرر في الاصول من أن النهي المقتضى للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولو صف ملازم لا لخارج : قوله « وحلما » بكسر الحاء المهملة وسكون اللام كساء رقيق يكون تحت برذعة البعير قاله الجوهري. والجلس البساط أيضا ومنه حديث « كن جلس يديك حتى يأتيتك يد خاطئة أوميتة قاضية » كذا في النهاية : قوله « فيمن يزيد » فيه دليل على جواز بيع الزائدة وهو البيع على الصفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف وحكي البخاري عن عطاء أنه قال أدركت الناس لا يرون بأسا في بيع المغنم فيمن يزيد ووصله ابن أبي شبة عن عطاء ومجاهد وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يزيد وكذلك كانت تباع الاخماس. وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والموارث. قال ابن العربي لا معنى لاختصاص الجواز بالغنيمة والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك اهـ ولعلمهم جعلوا تلك الزيادة التي زادها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني قيدا لحديث أنس المذكور ولكن لم ينقل ان الرجل الذي باع عنه صلى الله عليه وآله وسلم القدح والجلس كانا معه من ميراث أو غنيمة فالظاهر الجواز مطلقا ما لذلك وأما لالحاق غيرهما بهما ويكون ذكرهما خارجا مخرج الغالب لانهما الغالب على ما كانوا يعتادون البيع فيه مزائدة ومن قال باختصاص الجواز بهما الاوزاعي

واسحاق وروى عن النخعي أنه كره بيع المزايدة واحتج بحديث جابر الثابت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في مدبر «من يشتريه مني فاشتره نعيم ابن عبد الله بشاة مائة درهم» واعترضه الاسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع المزايدة فان بيع المزايدة أن يعطى به واحد ثمتا ثم يعطى به غيره زيادة عليه نعم يمكن الاستدلال به بما أخرجه البراء من حديث سفیان بن وهب قال «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن بيع المزايدة» ولكن في اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف *

باب البيع بغير إشهاد

١- عن عمار بن خزيمة «ان عمه حدثه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابتاع فرسا من أعرابي فاستتبعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليعضيه فمن فرسه فامرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشى وأبطأ الأعرابي فطلق رجال يترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعه فنادى الأعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه وإلا بعتك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع نداء الأعرابي أو ليس قد ابتعته منك قال الأعرابي لا والله ما بعتك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلى قد ابتعته فطلق الأعرابي يقول هلم شهيدا قال خزيمة أنا أشهد أنك قد ابتعته فاقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خزيمة فقال بيم تشهد فقال بتصديقك يارسول الله فحمل شهادة خزيمة شهادة رجلين» رواه أحمد والنسائي وأبو داود *
الحديث سكت عنه أبو داود والمازني ورجال اسناده عند أبي داود ثقات، وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک : قوله «ابتاع فرسا» قيل هذا الفرس هو المرنجزم المذكور في أفراس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمي بذلك لحسن صهيله كأنه يصهيله ينشد رجز الشعر الذي هو أطيبه وكان أبيض وقيل هو الطرف بكسر الطاء وقيل هو النجيب : قوله من «أعرابي» قيل هو سواء بن الحرث وقال الذهبي هو سواء بن قيس الحاربي : قوله «فاستتبعه» السين للطلب أي أمره أن يتبعه إلى مكانه كما يتخدمه إذا أمره أن يخدمه وفيه شراء السلامة وإن لم يكن الثمن حاضرا

وجواز تأجيل البائع باليمن الى أن يأتي الى منزله : قوله « فطلق » بكسر الفاء على اللغة المشهورة وفتحها على اللغة القليلة : قوله « بالفرس » الباء زائدة في المفعول لان المساومة تتعدى بنفسها تقول سميت الشيء . قوله « لا يشمرون » الخ أي لم يقع من الصحابة السوم المنهي عنه بعد استقرار البيع والنهي انما يتعلق بمن علم لان العلم شرط التكليف قوله « لا والله ما بعثك » قيل انما أنكر هذا الصحابي البيع وحلف على ذلك لان بعض المنافقين كان حاضرا فامره بذلك وأعلمه ان البيع لم يقع صحيحا وانه لا اثم عليه في الحلف على أنه ما باءه فاعتقه صحة كلامه لانه لم يظهر له نفاقه ولو علمه لما اغتر به وهذا وان كان هو اللاحق بحال من كان صحابيا ولكن لا مانع من أن يقع مثل ذلك من الذين لم يدخل حب الايمان في قلوبهم وغير مستكران يوجد في ذلك الزمان من يؤثر العاجلة فانه قد كان بهذه المثابة جماعة منهم كما قال تعالى (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) والله يفرلنا ولهم : قوله « هلم » هلم بضم اللام وبناء الآخر على الفتح لانه اسم فعل وشهدا منصوب به وهو فعيل بمعنى فاعل أي هلم شاهدا زاد النسائي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اتمته منك فطلق الناس يلودون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاعرابي وهما يتراجعان وطلق الاعرابي يقول هلم شاهدا اني قد بعثتك : قوله « بيم تشهد » أي بأي شيء تشهد على ذلك ولم تك حاضرا عند وقوعه . وفي رواية للطبراني بيم تشهد ولم تكن حاضرا (والحديث) استدل به المصنف على جواز البيع بغير إشهاد قال الشافعي لو كان الاشهاد حتما لم يتبايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني الاعراب من غير حضور شهادة ومراده أن الامر في قوله تعالى (وأشهدوا اذا تبايعتم) ليس على الوجوب بل هو على الندب لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرينة صارقة للامر من الوجوب الي الندب . وقيل هذه الآية منسوخة بتوابعه تعالى (فان آمن بعضهم بعضا) وقيل محكمة والامر على الوجوب قال ذلك أبو موسى الأشعري وابن عمرو والضحاك وابن المسيب وجابر بن زيد ومجاهد وعطاء والشعبي والنخعي وداود بن علي وابنه أبو بكر والطبري قال الضحاك هي عزيمة من الله ولو على باقة بقل قال الطبري لا يحل لمسلم اذا باع أو اشترى ان يترك الاشهاد والا كان مخالفا لكتاب الله قال ابن العربي وقول العلماء كافة انه على الندب وهو الظاهر وقد ترجم أبو داود على

هذا الحديث باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به وبه يقول شريح. وفي البخاري ان مروان قضى بشهادة ابن عمر وحده وأجاب عنه الجمهور بأن شهادة ابن عمر كانت على جهة الاخبار ويجاب أيضا عن شهادة خزيمة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعلها بمثابة شهادة رجلين فلا يصح الاستدلال بها على قبول شهادة الواحد. وذكر ابن التين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لخزيمة لما جعل شهادته بشهادتين لا تعد أي تشهد على ما لم تشاهده. وقد أجيب عن ذلك الاستدلال بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما حكم على الأعرابي بعلمه وجرت شهادة خزيمة في ذلك مجرى التوكيد. وقد تمسك بهذا الحديث جماعة من أهل البدع فاستحلوا الشهادة لمن كان معروفا بالصدق على كل شيء ادعاه وهو تمسك باطل لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة لا يجوز أن يحكم لغيره بمقاربتها فضلا عن مساواتها حتى يصح اللاحاق *

ابواب بيع الاصول والثمار

باب من باع نخلا مؤثرا

١ عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع نخلا بعد أن يؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبدا فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع » رواه ابن ماجه * ٢ وعن عبادة بن الصامت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن ثمرة النخل لمن أبرها إلا أن يشترط المبتاع وقضى أن مال المملوك لمن باعه إلا أن يشترط المبتاع » رواه ابن ماجه وعبد الله ابن أحمد في المسند *

حديث عبادة في اسناده انقطاع لانه من رواية اسحق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن عبادة ولم يدركه : قوله « نخلا » اسم جنس يذكروا ويؤنث والجمع نخيل : قوله « بعد أن يؤبر ». التأير التشقيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الأثني ليذر فيها شيء من طلع النخلة المذكور. وفيه دليل على أن من باع نخلا (م ٣٥ — ج ٥ نيل الاوطار)

وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ويدل بمفهومه على انها اذا كانت غير مؤبرة تدخل في البيع وتكون للمشتري وبذلك قال جمهور العلماء وخالفهم الاوزاعي وأبو حنيفة فقالا تكون للبائع قبل التأخير وبعده . وقال ابن أبي ليلى تكون للمشتري مطلقا وكلا الاطلاقين يخالف حديثي الباب الصحيحين وهذا اذا لم يقع شرط من المشتري بانه اشترى الثمرة ولا من البائع بانه استثنى لنفسه الثمرة فان وقع ذلك كانت الثمرة للشارط من غير فرق بين أن تكون مؤبرة أو غير مؤبرة . قال في الفتح لا يشترط في التأخير أن يؤبره أحد بل لو تأخر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به : قوله « الا ان يشترط المبتاع » أي المشتري بقرينة الاشارة الى البائع بقوله « من باع » وظاهرة أنه يجوز له أن يشترط بعضها أو كلها . وقال ابن القاسم لا يجوز اشتراط بعضها ووقع الخلاف فيما اذا باع نخلا بعضه قد أبر وبعضه لم يؤبر فقال الشافعي الجميع للبائع . وقال أحمد الذي قد أبر للبائع والذي لم يؤبر للمشتري وهو الصواب : قوله « ومن ابتاع عبدا » الخ فيه دليل على ان العبد اذا ملكه سيده مالا ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم . وقال في الجديد وأبو حنيفة والهادوية ان العبد لا يملك شيئا أصلا . والظاهر الأول لان نسبة المال الى المملوك تقتضي انه يملك وتأويله بان المراد ان يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف الى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال الجل للفرس خلاف الظاهر . واستدل بالحديثين على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحلقة التي في أذنه والخاتم الذي في أصبعه والعمل التي في رجله والثياب التي على بدنه ﴿ وقد اختلف ﴾ في الثياب على ثلاثة أقوال الأول أنه لا يدخل شيء منها وهو الذي نسبته الماوردي الى جميع الفقهاء وصححه النووي قال الماوردي لكن العادة جارية بالعفو عنها فيما بين التجار . الثاني أنها تدخل في مطلق البيع للعادة وبه قال أبو حنيفة وكذلك قالت الهادوية في ثياب البذلة . الثالث يدخل قدر ما يستر العورة والمذهب الأول هو الأولى والتخصيص بالعادة مذهب مرجوح : قوله « ان مال المملوك » فيه التسوية بين العبد والامة ﴿ واعلم ﴾ ان ظاهر حديثي الباب يخالف الأحاديث التي ستأتي في النهي عن بيع الثمرة قبل صلاحها لانه يقضى بجواز بيع الثمرة قبل التأخير وبعده قال في الفتح والجمع بين حديث التأخير وحديث النهي عن بيع الثمرة

قبل بدو الصلاح سهل وهو ان الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وحديث النهي مستقلة وهذا واضح جدا. اهـ *

باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه

١ عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع» رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظ «نهى عن بيع النخل حتى تزهر» وعن بيع السنبل حتى يبيض وبأمن المأهة» رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه * ٢ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبايعوا الثمار حتى يبدو صلاحها» رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * ٣ وعن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد» رواه الخمسة الا النسائي * وعن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى تزهى قالوا وما تزهى قال تحمر وقال اذا منع الله الثمرة فبهم تستحل مال أخيك» أخرجه *

حديث أنس الأول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه: قوله «يبدو» بغير همزة أي يظهر والثمار بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك وهي أعم من الرطب وغيره. قوله «صلاحها» أي حمرتها وصفرتها. وفي رواية لمسلم «ما صلاحها قال تذهب عاهته» (واختلف السلف) هل يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلا جاز بيع جميع البساتين أولا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة أولا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال. والاول قول الليث وهو قول المالكية بشرط أن يكون متلاحقا. والثاني قول أحمد والثالث قول الشافعية. والرابع رواية عن أحمد. قوله «نهى البائع والمبتاع» أما البائع فلتلا يأكل مال أخيه بالباطل وأما المشتري فلتلا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل: قوله «تزهو» يقال زها النخل يزهو اذا ظهرت ثمرته وأزهى يزهي اذا احمر أو اصفر هكذا في الفتح وقال الخطابي انه لا يقال في النخل تزهو انما يقال تزهى لا غير وهذه الرواية ترد عليه. قوله «عن بيع السنبل حتى

بييض « بضم السين وسكون النون وضم الباء الموحدة سنابل الزرع. قال النووي معناه يشتد حبه وذلك بدو صلاحه . قوله « ويأمن العاهة » هي الآفة تصيبه فيفسد لانه اذا اصيب بها كان اخذ ثمنه من أكل أموال الناس بالباطل. وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا « اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلد » وفي رواية « رفعت العاهة عن الثمار » النجم هو الثريا وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار . وأخرج أحمد من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقبة سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال « نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمار حتي تذهب العاهة قلت ومتى ذلك قال حتي تطلع الثريا » قوله « حتي يسود » زاد مالك في الموطأ « فانه اذا اسود ينجو من العاهة والآفة » واشتداد الحب قوته وصلاحه : قوله « اذا منع الله الثمرة » الخ صرح الدارقطني بأن هذا مدرج من قول أنس وقال رفعه خطأ ولكنه قد ثبت مرفوعا من حديث جابر عند مسلم بلفظ « ان بعث من أخيك ثمرا فاصابه جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق » وسيأتي وفيه دليل على وضع الجوائح لان معناه ان الثمر اذا تاف كان الثمن المدفوع بلا عوض فكيف يأكله البائع بغير عوض وسيأتي الكلام على وضع الجوائح والآحاديث المذكورة في الباب تدل على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحها . وقد اختلف في ذلك على أقوال الاول انه باطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري وهو ظاهر كلام الهادي والقاسم قال في الفتح ووهم من نقل الاجماع فيه . الثاني انه اذا شرط القطع لم تبطل والابطال وهو قول الشافعي وأحمد ورواية عن مالك ونسبه الحافظ الى الجمهور وحكاها في البحر عن المؤيد بالله . الثالث انه يصح ان لم يشترط النقية وهو قول أكثر الحنفية قالوا واللهن محمول على بيع الثمار قبل ان توجد أصلا . وقد حكى صاحب البحر الاجماع على عدم جواز بيع الثمر قبل خروجه . وحكى أيضا الاتفاق على عدم جواز بيعه قبل صلاحه بشرط البقاء وحكى أيضا عن الامام يحيى انه خص جواز البيع بشرط القطع والاجماع وحكى عنه أيضا انه يصح البيع بشرط القطع اجماعا ولا يخفى ما في دعوى بعض هذه الاجماع من المجازفة وحكى في البحر ايضا عن زيد بن علي والمؤيد

بالله والامام محيي وأبي حنيفة والشافعي انه يصح بيع الثمر قبل الصلاح تمسكا بعموم
 قوله تعالى (واحل الله البيع) قال ابو حنيفة ويؤمر بالقطع والمشهور من مذهب
 الشافعي هو ما قدمنا فاما البيع بعد الصلاح فيصح مع شرط القطع اجماعا ويفسد مع
 شرط البقاء اجماعا ان جهات المدة كذا في البحر. قال الامام محيي فان علمت صح
 عند القاسمية اذ لا غرر . وقال المؤيد بالله لا يصح للنهي عن بيع وشرط (واعلم)
 ان ظاهر أحاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وان وقوعه في
 تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النهي ومن ادعى ان مجرد شرط القطع يصحح
 البيع قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل يصلح لتقييد أحاديث النهي ودعوى الاجماع
 على ذلك لا صحة لها لما عرفت من أن أهل القول الاول يقولون بالابطال مطلقا
 وقد عول المجوزون مع شرط القطع في الجواز على علل مستبطة فعملوها مقيدة
 للنهي وذلك مما لا يفيد من لم يسمح بمفارقة النصوص لمجرد خيالات عارضة وشبه
 واهية تنهار بأيسر تشكيك فالحق ما قاله الاولون من عدم الجواز مطلقا وظاهر
 النصوص ايضا ان البيع بعد ظهور الصلاح صحيح سواء شرط البقاء أم لم بشرط
 لان الشارع قد جعل النهي ممتدا الى غاية بدو الصلاح وما بعد الفاية مخالف لما قبلها
 ومن ادعى ان شرط البقاء مفسد فعليه الدليل ولا ينفعه في المقام ماورد من النهي
 عن بيع وشرط لانه يلزمه في تجويزه للبيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع
 وشرط وأيضاً ليس كل شرط في البيع منهياً عنه فان اشتراط جابر بعد بيعه للجمل
 أن يكون له ظهره الى المدينة قد صححه الشارع كما سيأتي وهو شبهه بالشرط الذي
 نحن بصدده وتقدم أيضاً جواز البيع مع الشرط في النخل والعبد اقله الا ان يشترط
 المبتاع وأما دعوى الاجماع على الفساد بشرط البقاء كما سلف فدعوى فاسدة فانه قد
 حكى صاحب الفتح عن الجمهور انه يجوز البيع بعد الصلاح بشرط البقاء ولم يحك
 الخلاف في ذلك الا عن أبي حنيفة وأما بيع الزرع أخضر وهو الذي يقال له
 القصيل فقال ابن رسلان في شرح السنن اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع
 القصيل بشرط القطع وخالف سفيان الثوري وابن أبي ليلى فقالا لا يصح بيعه بشرط
 القطع وقد اتفق الكل على انه لا يصح بيع القصيل من غير شرط القطع وخالف
 ابن حزم الظاهري فاجاز بيعه بغير شرط تمسكا بان النهي إنما ورد عن السبيل قال

ولم يأت في منع بيع الزرع مذنبت الى أن يسنبل نص أصلا . وروى عن أبي اسحق الشيباني قال سألت عكرمة عن بيع القصيل فقال لا بأس فقلت انه يسنبل فكرهها . كلام ابن رسلان * (والحاصل) ان الذي في الأحاديث النهي عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السنبل حتى يبيض فما كان من الزرع قد سنبل أو ظهر فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد حبه غير جائز وأما قبل ان يظهر فيه الحب والسنابل فان صدق على بيعه حينئذ انه مخاضرة كما قال البعض انها بيع الزرع قبل ان يشتد لم يصح بيعه لورود النهي عن المخاضرة كما تقدم في باب النهي عن بيع الفرولان التفسير المذكور صادق على الزرع الأخضر قبل ان يظهر فيه الحب والسنابل وهو الذي يقال له القصيل ولكن الذي في القاموس ان المخاضرة بيع الثمار قبل بدو صلاحها وكذا في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لان الثمار حمل الشجر كما في القاموس وسيأتي في تفسير المحاقلة عند البعض ما يرشد الى انها بيع الزرع قبل ان تغلظ سوقه فان صح ذلك فذاك والا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا *

٥ وعن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة » وفي لفظ بدل المعاومة « وعن بيع السنين » * ٦ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه » وفي رواية « حتى يطيب » وفي رواية « حتى يطمم » * ٧ وعن زيد بن ابي انيسة عن عطاء عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وان يشتري النخل حتى يشقه والاشقاء ان يحمر او يصفر أو يؤكل منه شيء » والمحاقلة أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم والمزابنة أن يباع النخل بأوساق من التمر والمخابرة الثلث والرابع واشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء أسمعت جابرا يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم « متفق على جميع ذلك الا الاخير فانه ليس لاحمد عليه السلام » قوله « المحاقلة » قد اختلف في تفسيرها فمنهم من فسرها بما في الحديث فقال هي بيع الحقل بكيل من الطعام معلوم وقال أبو عبيد هي بيع الطعام في سنبله والحقل الحرث وموضع الزرع . وقال الليث الحقل الزرع اذا تشعب من قبل ان تغلظ سوقه وأخرج الشافعي في المختصر عن جابر ان المحاقلة ان يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرق

من الحنطة . قال الشافعي وتفسير المحاقلة والمزابنة في الاحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يكون من رواية من رواه . وفي النسائي عن رافع ابن خديج والطبراني عن سهل بن سعد أن المحاقلة مأخوذة من الحقل جمع حقة . قال الجوهري وهي الساحات جمع ساحة . وفي القاموس الحقل قراح طيب يزرع فيه كالحفلة ومنه لا يثبت البقرة الا الحفلة . والزرع قد تشعب ورقه وظهر وكثر أو اذا استجمع خروج نباته أو مدام أخضر وقد أحقل في الكل والمحقل المزارع والمحاقلة بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبله بالحنطة أو المزارعة بالثلاث أو الربيع أو أقل أو أكثر أو أكثر الأرض بالحنطة اه وقال مالك المحاقلة أن تكرر الأرض ببعض ما يثبت منها وهي المخبرة ولكنه يعمد هذا عطف المخبرة عليها في الاحاديث قوله « والمزابنة » بالزاي والموحدة والنون . قال في الفتح هي مفاعلة من الزين بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها : وقيل للبيع الخصوص مزابنة كأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه بأولان أحدهما اذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع لفسخه وأراد الآخر دفعه عن هذه الارادة بائضاء البيع اه وقد فسرت بما في الحديث أعني بيع النخل باوساق من التمر وفسرت بهذا وبيع العنب بالزبيب كما في الصحيحين وهذا اصل المزابنة وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول أو معلوم من جنس يجري الربا في تقده وبذلك قال الجمهور . ووقع في البخاري عن ابن عمر ان المزابنة ان يبيع التمر بكيل ان زاد قلي وان نقص فعلي . وفي مسلم عن نافع المزابنة بيع تمر النخل بالتمر كيلا وبيع العنب بالزبيب كيلا وبيع الزرع بالحنطة كيلا وكذا في البحاري . وقال مالك انها بيع كل شيء من الجزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده اذا بيع بشيء مسمى من الكيل وغيره سواء كان يجري فيه الربا أم لا قال ابن عبد البر نظر مالك الى معنى المزابنة لغة وهي المدافعة . قال في الفتح وفسر بعضهم المزابنة بانها بيع التمر قبل بدو صلاحه وهو خطأ قال والذي تدل عليه الاحاديث في تفسيرها أولى . وقيل ان المزابنة المزارعة وفي القاموس الزين بيع كل تمر على شجرة بتمر كيلا قال والمزابنة بيع الرطب في رؤس النخل بالتمر . وعن مالك كل جزاف لا يعلم كيله ولا عدده ولا وزنه أو بيع مجهول بمجهول من جنسه أو هي بيع المغابنة في

الحنس الذي لا يجوز فيه الغين اه: قوله « والمماومة » هي بيع الشجر أعواما كثيرة وهي مشتقة من المام كالمشاهدة من الشهر. وقيل هي اكترأ الارض سنين وكذلك بيع السنين هو ان يبيع ثمر النخلة لا كثر من سنة في عقد واحد وذلك لانه بيع غرر لكونه بيع مال لم يوجد وذكر الرافعي وغيره لذلك تفسيراً آخر وهو ان يقول بعتك هذا سنة على انه اذا انقضت السنة فلا يبيع يتنا وأرد أنا الثمن وترد أنت المبيع: قوله « والخبرة » سيأتي تفسيرها والكلام عليها في كتاب المساقاة والمزارعة: قوله « حتى يطيب » هذه الرواية وما بعدها من قوله حتى يطعم ينبغي أن يقيد بهما سائر الروايات المذكورة: قوله « حتى يشقه » يضم أوله ثم شين معجمة ثم قاف. وفي رواية للبخاري يشق وهي الأصل والماء بدل من الحاء واشقاح النخل احمراره واصفراره كما في الحديث والاسم الشقحة يضم الشين المعجمة وسكون القاف بعدها مهملة وقد استدل به باحاديث الباب ونحوها على تحريم المحاقلة والمزابنة وما شاركهما في العلة قياسا وهي اما مظنة الربا لعدم علم التساوي أو الغرر وعلى تحريم بيع السنين وعلى تحريم بيع الثمر قبل صلاحه وقد تقدم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العرايا وعلى تحريم بيع الحنطة في سنا بلها بالحنطة منسلة وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب ولا فرق عند جمهور أهل العلم بين الرطب والعنب على الشجر وبين ما كان مقطوعا منهما وجوز أبو حنيفة بيع الرطب المقطوع بخرصه من اليابس *

باب الثمرة المشتراة يلحقها جائحة

١ عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجوائح » رواه أحمد والنسائي وأبو داود. وفي لفظ لمسلم « امر بوضع الجوائح » * وفي لفظ قال « ان بعت من أخيك تمرا فاصابتها جائحة فلا يحمل لك ان تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق » رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه

وفي الباب عن عائشة عند البيهقي بنحوه وفي اسناده حارثة ابن ابى الرجال وهو ضعيف ولكنه في الصحيحين عنها مختصر وعن أنس وقد تقدم في باب بيع الثمرة قبل بدو صلاحها: قوله « الجوائح » جمع جائحة وهي الافة التي

تصيب الثمار فتهلكها يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء فيهما اذا أصابهم بمكروه عظيم ولا خلاف ان البرد والقحط والعطش جائحة وكذلك كل ما كان آفة سماوية وأما ما كان من الآدميين كالسرقة ففيه خلاف منهم من لم يره جائحة لقوله في الحديث السابق عن أنس «اذا منع الله الثمرة» ومنهم من قال انه جائحة تشبیهها بالآفة السماوية (وقد اختلف) أهل العلم في وضع الجوائح اذا بيعت الثمرة بعد بدو صلاحها وسلمها البائع للمشتري بالتخلية ثم تلفت بالجائحة قبل أوان الجذاذ فقال الشافعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين والليث لا يرجع المشتري على البائع بشيء قالوا وإنما ورد وضع الجوائح فيما اذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر علي ما قيد به في حديث أنس المتقدم. واستدل الطحاوي على ذلك بحديث أبي سعيد «أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك» أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يبطل دين الفرماء بذهاب الثمار بالمعاهات ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثمن ممن باعها منه دل على ان وضع الجوائح ليس على عمومها. وقال الشافعي في التقديم هي من ضمان البائع فيرجع المشتري عليه بما دفعه من الثمن وبه قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم قال القرطبي وفي الأحاديث دليل واضح على وجوب اسقاط ما اجتنب من الثمرة عن المشتري ولا يلتفت الى قول من قال ان ذلك لم يثبت مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه من قول أنس بل الصحيح رفع ذلك من حديث جابر وأنس وقال مالك ان أذهبت الجائحة دون الثلث لم يجب الوضع وان كان الثلث فاكثر وجب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الثلث والثلث كثير» قال أبو داود لم يصح في الثلث شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رأى أهل المدينة. والراجح الوضع مطلقاً من غير فرق بين القليل والكثير وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده وما احتج به الاولون من حديث أنس المتقدم بحاجته بان التخصيص على الوضع مع البيع قبل الصلاح لا ينافي الوضع مع البيع بعده ولا يصلح مثله لتخصيص مادل على وضع الجوائح ولا لتقييده. وأما ما احتج به الطحاوي فغير صالح للاستدلال به على محل النزاع (٣٦٢—ج ٥ نيل الاوطار)

لأنه لا تصريح فيه بأن ذهاب ثمرة ذلك الرجل كان بعهات سماوية وأيضا عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لأنه قد نقل ما يشعر بالتضمين على العموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة وسيأتي أحاديث أبي سعيد في كتاب التفليس ويأتي في شرحه بقية الكلام على الوضع *

(أبواب الشروط في البيع)

(باب اشتراط منفعة المبيع وما في معناها)

١ - عن جابر « أنه كان يسير على جمل له قد أعيا فاراد أن يسيره قال ولحقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدعا لي وضربه فصار سيرا لم يسر مثله فقال بعنيه فقلت لأنم قال بعنيه فبعته واستثيت حملانه الى أهلي » متفق عليه * وفي لفظ لأحمد والبخاري « وشرطت ظهره الى المدينة » *

قوله « أعيا » الإعياء التعب والعجز عن السير: قوله « بعنيه » زاد في رواية متفق عليها « بوقية » وفي أخرى بخمس اواق . وفي أخرى أيضا بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي بعضها بأربعة دنانير . وفي بعضها بشاة مائة . وفي بعضها بعشرين دينارا . وقد جمع بين هذه الروايات بما لا يخلو عن تكلف . واستدل بهذا على جواز طلب البيع من المالك قبل عرض المبيع للبيع: قوله « حملانه » بضم الحاء المهملة والمراد الحمل عليه ونعم الحديث في الصحيحين « فلما بلغت أتيته بالجمل فنقدني ثمنه ثم رجعت فارسل في أثرى فقال أتراني ما كنتك لا آخذ جملك خذ جملك ودرهمك فهو لك » وللحديث الفاظ فيها اختلاف كثير وفي بعضها طول وهو يدل على جواز البيع مع استثناء الركوب وبه قال الجمهور وجوزه مالك إذا كانت مسافة السفر قريبة وحدها بثلاثة أيام . وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النهي عن بيع وشرط وحديث النهي عن الثبا وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها الاحتمالات وبحجاب بأن حديث النهي عن بيع وشرط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقا فيبني العام على


الخاص . وأما حديث النهي عن الثنيا فقد تقدم تقييده بقوله « إلا أن يعلم » وللحديث فوائد مبسوبة في مطولات شروح الحديث *

﴿ باب النهي عن جمع شرطين من ذلك ﴾

١ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل سلف ويبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن » رواه الحمسة الا ابن ماجه فان له منه « ربح مالم يضمن ويبيع مالم يضمن » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح *
الحديث صحيحه أيضا ابن خزيمة والحاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا بلفظ « لا يحل سلف ويبيع ولا شرطان في بيع » وهو عند هؤلاء كلهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ووجد في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب عن عبد الله بن عمر بدون واو والصواب اثباتها . وأخرجه ابن حزم في المحلى والخطابي في المعالم والطبراني في الاوسط والحاكم في علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « نهى عن بيع وشرط » وقد استغربه النووي وابن أبي الفوارس : قوله « لا يحل سلف ويبيع » قال البغوي المراد بالسلف هنا القرض . قال أحمد هو أن يقرضه قرضا ثم يبايعه عليه فيما يزداد عليه وهو قاسد لانه انما يقرضه على أن يحاييه في الثمن وقد يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن يقول أبيعك عبدي هذا بألف على أن تسلفني مائة في كذا وكذا أو يسلم ليه في شيء ويقول ان لم يتيها المسلم فيه عندك فهو يبيع لك وفي كتب جماعة من أهل البيت عليهم السلام أن السلف والبيع صورته ان يريد الشخص ان يشتري السلعة باكثر من ثمنها لاجل النساء وعنده ان ذلك لا يجوز فيحتال فيستقرضه الثمن من البائع ليعجله اليه حيلة والاولي تفسير الحديث بما تقتضيه الحقيقة الشرعية أو اللغوية أو العرفية أو المجاز عند تعذر الحمل على الحقيقة لا بما هو معروف في بعض المذاهب غير معروف في غيره وقد عرفت الكلام في جواز بيع الشيء باكثر من سعر يومه لاجل النساء : قوله « ولا شرطان في بيع » قال البغوي هو ان يقول بعتك هذا العبد بألف

نقدا أو بالدين نسيئة فهذا بيع واحد تضمن شرطين يختلف المقصود فيه باختلافهما ولا فرق بين شرطين وشروط وهذا التفسير مروي عن زيد بن علي وأبي حنيفة وقيل معناه أن يقول بعثك ثوبى بكذا وعلى قصارته وخياطته فهذا فاسد عند أكثر العلماء وقال أحمد أنه صحيح وقد أخذ بظاهر الحديث بعض أهل العلم فقال إن شرط في البيع شرطا واحدا صح وإن شرط شرطين أو أكثر لم يصح فيصح مثلا أن يقول بعثك ثوبى على أن أخيطه ولا يصح أن يقول على أن أقصره وأخيطه . ومذهب الأكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين واتفقوا على عدم صحة ما فيه شرطان : قوله « ولا ربح مالم يضمن » يعني لا يجوز أن يأخذ بربح سلعة لم يضمنها مثل أن يشتري متاعا ويبيعه إلى آخر قبل قبضه من البائع فهذا البيع باطل وربحه لا يجوز لأن المبيع في ضمان البائع الأول وليس في ضمان المشتري منه لعدم القبض . قوله « ولا بيع ماليس عندك » قد قدمنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملك *

﴿ باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه ﴾

١ - عن عائشة « أنها أرادت أن تشتري بريرة للعق فاشترطوا ولأولها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشترها واعتقها فاعاها الولاء لمن اعتق » متفق عليه ولم يذكر البخاري لفظة اعتقها  . قوله « بريرة » هي بفتح الباء الموحدة وبراء بن ينهما نعتية بوزن فاعلة مشتقة من البرير وهو غمر الاراك وقيل انها فعيلة من البر بمعنى مفعولة أى مبرورة أو بمعنى فاعلة كرحيمة أى بارة وكانت لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر . وقد ذكر المصنف رحمه الله هنا هذا الطرف من الحديث للاستدلال به على جواز البيع بشرط العتق وسيأتي الحديث بكامله قريبا قال النووي قال العلماء الشرط في البيع أقسام . أحدها يقتضية إطلاق العقد كشرط تسليمه . الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقا . الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور لهذا الحديث . الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منفعة فهو باطل *

باب ان من شرط الولاء او شرطا فاسدا لغاوصح العقد

١ عن عائشة « قالت دخلت على بريرة وهي مكاتبة فقالت اشتريني فاعتقيني قلت نعم قالت لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائى قلت لا حاجة لى فيك نسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه فقال ما شأن بريرة فذكرت عائشة ما قالت فقال اشترها فاعتقها ويشترطوا ماشاؤا قالت فاشتريتها فاعتقتها واشترط أهلها ولاءها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لمن أعتق وان اشترطوا مائة شرط»
رواه البخارى . ولمسلم معناه . وللبخارى في لفظ آخر « خذها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق » ٢ وعن ابن عمر « ان عائشة أرادت أن تشتري جارية تستقها فقال أهلها نبيكم على ان ولاءها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعتق » رواه البخارى والشافئى وأبو داود وكذلك مسلم لكن قال فيه عن عائشة جملة من مسندها ٣ وعن أبي هريرة قال « أرادت عائشة ان تشتري جارية تعتقها فابى أهلها الا أن يكون الولاء لهم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعتق » رواه مسلم

قوله « اشترها » فى ذلك دليل على جواز بيع المكاتب اذا رضى ولولم يعجز نفسه وبه قال أحمد وريصة والاوزاعي والليث وأبو ثور ومالك والشافئى فى أحد قوله واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفاصيل لهم فى ذلك كذا فى الفتح والى مثل ذلك ذهب الهادى وأتباعه . وقال أبو حنيفة والشافئى فى أصح القواين عنه وبعض المالكية انه لا يجوز بيعه مطلقا ويروى عن ابن مسعود وأجابوا عن حديث الباب بان بريرة عجزت نفسها بدليل استعانتها لعائشة كما فى كثير من الروايات ويحجج بانها ليس فى استعانتها لعائشة ما يستلزم العجز : قوله « ويشترطوا ماشاؤا » فيه دليل على ان شرط البائع لا يبعد أن يكون الولاء له لا يصح بل الولاء لمن أعتق باجماع المسلمين : قوله « وان اشترطوا مائة شرط » قال النووى أى لو شرطوا مائة مرة توكيدا فالشرط باطل وإنما حمل ذلك على التوكيد لان الدليل قد دل على بطلان

جميع الشروط التي ليست في كتاب الله فلا حاجة الى تقييدها بالمائة فانها لو زاد عليها كان الحكم كذلك . قوله « واشترطى لهم الولاء » استشكل صدور الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بشرط فاسد في البيع واختلاف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث فروى الخطابي في المعالم بسنده الى يحيى بن أكنم انه أنكر ذلك وعن الشافعي في الام الاشارة الى تضعيف هذه الرواية التي فيها الاذن بالاشتراط لكونه انفراد بها هشام بن عروة دون أصحاب أبيه وأشار غيره الى انه روي بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق علي صحته فلا وجه لرده ثم اختلفوا في توجيه ذلك فقال الطحاوي ان اللام في قوله « لهم » بمعنى على كقوله تعالى (وان أسأتم فلها) وقد أسند هذا البيهقي في المعرفة عن الشافعي وجزم به الخطابي عنه وهو مشهور عن المزني . وقال النووي ان هذا تأويل ضعيف وكذلك قال ابن دقيق العيد وقال آخرون الأمر في قوله « اشترطى » للإباحة أي اشترطى لهم أولا فان ذلك لا ينفعهم ويقوى هذا قوله « ويشترطوا ماشاؤا » وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان أعلم الناس ان اشتراط الولاء باطل واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الأمر مريدا به التهديد كقوله تعالى (اعملوا ما شئتم) فكانه قال اشترطى لهم الولاء فسيعلمون ان ذلك لا ينفعهم ويؤيد هذا ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك « ما بال رجال يشترطون شروطا » الخ فوبخهم بهذا القول مشيرا الى انه قد تقدم منه بيان ابطاله اذ لو لم يتقدم منه ذلك لبدا ببيان الحكم لا بالتوبيخ بعدم المقتضى له اذ هم يتمسكون بالبراءة الاصلية وقال الشافعي انه أذن في ذلك لقصد ان يعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم وكان ذلك من باب الادب وقيل معنى اشترطى اتركى مخالفتهم فيما يشترطونه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة لتنجيز العتق لتشوف الشرع اليه . وقال النووي أقوى الأجوبة ان هذا الحكم خاص بمائشة في هذه القصة وان سببه المبالغة في الزجر عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع وهو كفسخ الحج الى العمرة كان خاصا بتلك الحجة مبالغة في ازالة ما كانوا عليه من منع العمرة في اشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدين اذا استلزم ازالة أشدها وتمعق بانه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه وتمعقه ابن دقيق العيد

بأن التخصيص لا يثبت الا بدليل. وقال ابن الجوزي ليس في الحديث ان اشتراط
الولاء والعتق كان مقارنا للعقد فيحمل على انه كان سابقا للعقد فيكون الأمر بقوله
« اشترطى » مجرد وعد ولا يجب الوفاء به وتعقب باستبعاد ان يأمر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم شخصا ان يعد مع علمه بأنه لا يفى بذلك الوعد. وقال ابن حزم كان
الحكم ثابتا لجواز اشتراط الولاء لغير المعتق فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي
كان ذلك جائزا فيه ثم نسخ بخطبته صلى الله عليه وآله وسلم وهو بعيد : قوله
« فاما الولاء لمن أعتق » فيه اثبات الولاء للمعتق ونفيه عما عداه كما تقتضيه انما
الخصرية واستدل بذلك على انه لا ولاء لمن اسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبين
رجل مخالفة. ولا للملتقط وسيأتي الكلام على بقية هذا الحديث في كتاب العتق
ان شاء الله تعالى ☆

☆ (باب شرط السلامة من الغبن) ☆

١ **عن ابن عمر قال ذكر « رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم**
انه يخذع في البيوع فقال من بايت فقل لا خلافة « متفق عليه * ٢ وعن أنس
« ان رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبتاع وكان في عقده
يعني في عقله ضعف فاني أهله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله
احجر على فلان فانه يبتاع وفي عقده ضعف فدعاه ونهاه فقال يا نبي الله اني لا اصبر
عن البيع فقال ان كنت غير تارك للبيع نقلها واولا خلافة « رواه الخمسة وصححه
الترمذي . وفيه صحة الحجة على السفيه لانهم سألوه اياه وطلبوه منه وأقرهم عليه
ولولم يكن معروفا عندهم لما طلبوه ولا أنكر عليهم * ٣ وعن ابن عمر « ان متقذا
سفع في رأسه في الجاهلية مأومة فخبلت لسانه فكان اذا بايع يخذع في البيع فقال
له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بايع وقل لا خلافة ثم انت بالخيار ثلاثا قال
ابن عمر فسمعه يبايع ويقول لا خلافة لا خلافة « رواه الحميدي في مسنده فقال حدثنا
سفيان عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر فذكره * ٤ وعن محمد بن يحيى
ابن حبان قال هو جدى متقذين عمر وكان رجلا قد أصابته آمة في رأسه فكسرت


لسانه وكان لا يدع على ذلك التجارة فكان لا يزال يغيب فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال إذا انت بايعت فقل لا خلافة ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال ان رضيت فامسك وان سخطت فاردها على صاحبها «
رواه البخاري في تاريخه وابن ماجه والدار قطني ❦

حديث أنس أخرجه أيضا الحاكم. وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا البخاري في تاريخه والحاكم في مستدركه وفي اسناده محمد بن اسحق ❦ وفي الباب ❦ عن عمر بن الخطاب عند الشافعي وابن الجارود والحاكم والدار قطني وفيه ان الرجل اسمه حبان بن منقذ أخرجه أيضا عنه الدار قطني والطبراني في الأوسط وقيل ان القصة لمنقذ والد حبان كما في حديث الباب. قال النووي وهو الصحيح وبه جزم عبد الحق وجزم ابن الطلاع بانه حبان بن منقذ وتردد الخطيب في المبهات وابن الجوزي في التنقيح قال ابن الصلاح وأما رواية الاشراف فمنكرة لأصلها : قوله « لا خلافة » بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لا خديعة قال العلماء لقنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على انه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة ويرى له ما يرى لنفسه والمراد أنه اذا ظهر غيب ردائمين واسترد المبيع واختلف العلماء في هذا الشرط هل كان خاصا بهذا الرجل أم يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط فعند أحمد ومالك في رواية عنه والمتصور بالله والامام يحیی أنه يثبت الرد لكل من شرط هذا الشرط ويثبتون الرد بالغيب لمن لم يعرف قيمة السلع وقيد بعضهم بكون الغيب فاحشا وهو ثلث القيمة عند قالوا بجماع الخدع الذي لاجله أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الرجل الخيار وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل لهذا الرجل الخيار للضعف الذي كان في عقله كما في حديث أنس المذكور فلا يلحق به الا من كان مثله في ذلك بشرط أن يقول هذه المقالة ولهذا روى أنه كان اذا غيب يشهد رجل من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا فيرجع في ذلك وبهذا يتبين انه لا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغبون وان كان صحيح العقل ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل اذا غيب ولم يقل هذه المقالة وهذا مذهب الجمهور وهو الحق واستدل بهذه القصة على ثبوت الخيار لمن قال

لا خلافة سواء غبن أم لا وسواء وجد غشيا أو عيبا أم لا ويؤيده حديث ابن عمر الآخر والظاهر أنه لا يثبت الخيار إلا إذا وجدت خلافة لا إذا لم توجد لأن السبب الذي ثبت الخيار لأجله هو وجود ما انفاه منها فإذا لم يوجد فلا خيار واستدل بذلك أيضا على جواز الحجر للسفه كما أشار إليه المصنف وغيره وهو استدلال صحيح لكن بشرط أن يطلب ذلك من الإمام أو الحاكم قرابة من كان في تصرفه سفه كما في حديث أنس : قوله « في عقده » العقدة العقل كما يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي النسخة العقدة الرأي وقيل هي العقدة في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنها خبلت لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه وعدم إفصاحه بلفظ الخلافة حتى كان يقول لا خذابة بإبدال اللام ذال المعجمة. وفي رواية لمسلم أنه كان يقول لا خذابة بإبدال اللام نونا ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى (واحل عقدة من لسانى) ولم يذكر في القاموس الاعقدة اللسان : قوله « سفع » بالسين المهملة ثم الفاء ثم العين المهملة أى ضرب والمأمومة التى بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الجلدة الرقيقة التى عليه : قوله « ثم أنت بالخيار ثلاثا » استدل به علي أن مدة هذا الخيار ثلاثة أيام من دون زيادة قال في الفتح لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ماورد فيه ويؤيده جمل الخيار في المصراة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع واغرب بعض المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم بيعة كان في الرقيق وهذا يحتاج الى دليل ولا يكفى فيه مجرد الاحتمال انتهى . قوله « وعن محمد بن يحيى بن حبان » بفتح الحاء المهملة وهو غير صاحب الصحيح العروف بابن حبان بكسر الحاء *

(باب اثبات خيار المجلس)

١ عن حكيم بن حزام « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكثما محقت بركة بيعهما » * ٢ وعن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما قال أو يكون بيع (٣٧٢-ج ٥ نيل الاوطار)

الخيار » وفي لفظ « اذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فان خير أحدهما الآخر قبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد أن قبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » متفق على ذلك كله * وفي لفظ « كل يمين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا الا يبيع الخيار » متفق عليه أيضا * وفي لفظ المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا يبيع الخيار * وفي لفظ « اذا تباع المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب قال نافع وكان ابن عمر رحمه الله إذا باع رجلا فاراد أن لا يقيله قام فشي هنية ثم رجع » أخرجاهما  *

قوله « البيعان » بتشديد التحتانية يعني البائع والمشتري والبيع هو البائع أطلق على المشتري على سبيل التغليب أو لان كل واحد من اللفظين يطلق على الآخر كما سلف : قوله « بالخيار » بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الأمرين من امضاء البيع أو فسخه والمراد بالخيار هنا خيار المجلس . قوله « ما لم يتفرقا » قد اختلف هل المعتبر التفرق بالاً بدان أو بالاقوال فان عمر حمه على التفرق بالاً بدان كما في الرواية المذكورة عنه في الباب وكذلك حمه أبو برة الأشعري حكى ذلك عنه أبو داود : قال صاحب الفتح ولا يعلم لهما مخالف من الصحابة قال أيضا ونقل ثعالب عن الفضل بن سلمة انه يقال افتراقا بالكلام وتفرقا بالاً بدان ورده ابن العربي بقوله (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب) فانه ظاهر في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لان من خالف آخر في عقيدته كان مستدعيا لمفارقة اياه ببدنه ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق حمل كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعا انتهى . ويؤيد حمل التفرق على تفرق الابدان ما رواه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « حتى يتفرقا من مكانهما » وروايات حديث الباب بعضها بلفظ التفرق وبعضها بلفظ الافتراق كما عرفت فاذا كانت حقيقة كل واحد منهما مخالفة لحقيقة الآخر كما سلف فينبغي ان يحمل أحدهما على المجاز توسعا وقد دل الدليل على ارادة حقيقة التفرق بالاً بدان فيحمل ما دل على

التفرق بالأقوال على معناه المجازي ومن الأدلة الدالة على ارادة التفرق بالابدان قوله في حديث ابن عمر المذكور ما لم يتفرقا وكانا جميعا. وكذلك قوله وان تفرقا بعد أن تباعا ولم يترك واحد منها البيع فقد وجب البيع فان فيه البيان الواضح ان التفرق بالبدن. قال الخطابي وعلى هذا وجدنا أمر الناس في عرف اللغة وظاهر الكلام فإذا قيل تفرق الناس كان المفهوم منه التميز بالابدان قال ولو كان المراد تفرق الأقوال كما يقول أهل الرأي لخلا الحديث عن الفائدة وسقط معناه وذلك ان العلم محيط بأن المشتري ما لم يوجد منه قبول المبيع فهو بالخيار وكذلك البائع خياره في ملكه ثابت قبل أن يعقد البيع وهذا من العلم العام الذي استقر بانه قال وثبت ان المتبايعين هما المتعاقدان والبيع من الاسماء المشتقة من أفعال الفاعلين ولا يقع حقيقة الا بعد حصول الفعل منهم كقولهم زان وسارق واذا كان كذلك فقد صح ان المتبايعين هما المتعاقدان وليس بعد العقد تفرق الا بالتمييز بالابدان انتهى. فتقرر ان المراد بالتفرق المذكور في الباب تفرق الابدان وبهذا تمسك من أثبت خيار المجلس وهم جماعة من الصحابة منهم على صلوات الله عليه وأبو برزة الأسلمي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة نقل ذلك عنهم البخاري. ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة. وعن الحسن البصرى والاوزاعى وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين الا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شريح والصحيح عنه القول به ومن أهل البيت الباقر والصادق وزين العابدين وأحمد بن عيسى والناصر والامام يحيى نقل ذلك عنهم صاحب البحر. وحكاه أيضا عن الشافعى وأحمد واسحق وأبي ثور وذهبت المالكية الا ابن حبيب والحنفية كلهم وابراهيم النخعي إلى انها اذا وجبت الصفقة فلا خيار وحكاه صاحب البحر عن الثورى والليث والامامية وزيد بن على والقاسمية والغنبري. قال ابن حزم لانعلم لهم سلفا الا ابراهيم وحده وهذا الخلاف انما هو بعد التفرق بالأقوال وأما قبله فالخيار ثابت اجماعا كما في البحر. ولاهل القول الآخر أجوبة عن الأحاديث القاضية بثبوت خيار المجلس فمنهم من رده لكونه معارضا لما هو أقوى منه نحو قوله تعالى (وأشهدوا اذا تباعتم) قالوا ولو ثبت خيار المجلس لكانت الآية غير مفيدة لان الاشهاد

ان وقع قبل التفرق لم يطابق الامر وان وقع بعد التفرق لم يصادف محلا .
وقوله تعالى (تجارة عن تراض) فانها تدل على أنه بمجرد الرضا يتم البيع وقوله
تعالى (أوفوا بالعقود) لان الراجع عن موجب العقد قبل التفرق لم يف به
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم «المسلمون على شروطهم» والخيار بعد
العقد يفسد الشرط . ومنه حديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لاقتضائه
الحاجة الى اليمين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت خيار المجلس لكان كافيا في
رفع العقد لا يخفى ان هذه الادلة على فرض شمولها لحل النزاع أعم مطلقا فيبنى
العام على الخاص والمضير الى الترجيح مع امكان الجمع غير جائز كما تقر في موضعه
ومن أهل القول الثاني من أجاب عن أحاديث خيار المجلس بأنها منسوخة بهذه
الأداة . قال في الفتح ولا حجة في شيء من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتمال
والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه الى الترجيح والجمع هنا ممكن بين الأدلة
المذكورة بغير تعسف ولا تكلف انتهى . وأجاب بعضهم بأن اثبات خيار المجلس
مخالف للقياس الجلي في الحاق ما قبل التفرق بما بعده وهو قياس فاسد الاعتبار
لمصادمته النص . وأجاب بعضهم بأن التفرق بالابدان محمول على الاستحباب
تجسيدا للمعاملة مع المسلم ويجاب عنه بأنه خلاف الظاهر فلا يصار اليه الا لدلائل
وهكذا يجاب عن قول من قال إنه محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف
وقيل انه يحتمل التفرق المذكور في الباب على التفرق في الأقوال كما
في عقد النكاح والاجارة . قال في الفتح وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق
لان البيع ينقل منه ملك رقبته المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر . وقيل المراد بالمتبايعين
المتساويين قال في الفتح ورد بأنه مجاز فالحمل على الحقيقة أو ما يقرب منها
أولى . وقد احتج الطحاوي على ذلك بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وتعقب
بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع استعماله في كل موضع . قال البيضاوي ومن
نفى خيار المجلس ارتكب مجازين لعله التفرق على الأقوال وحمله للمتبايعين على
المتساويين وأيضا فكلام الشارع يسان عن الحمل عليه لانه يصير تقديره ان
المتساويين ان شاؤا عقد البيع وان شألم يفتداه وهو تحصيل حاصل لان كل أحد
يعرف ذلك . ولاهل القول الآخر أجوبة غير هذه فمنها ما سيأتي في آخر الباب ومنها

غيره وقد بسطها صاحب الفتح وأجاب عن كل واحد منها وقد ذكرنا هنا ما كان
تحتاج منها إلى الجواب وتركنا ما كان ساقطاً من أحب الاستيفاء فليرجع إلى المطولات
وقد اختلف القائلون بأن المراد بالتفرق تفرق البدان هل له حد ينتهي إليه أم لا
والمشهور الراجح من مذاهب العلماء على ما ذكره الحافظ أن ذلك موكول إلى العرف
فكل ما عدا في العرف تفرقاً حكم به وما لا فلا : قوله « فان صدقا وبينا » أي صدق
البائع في اخبار المشتري وبين العيب أن كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن
وبين العيب أن كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر
أحدهما تأكيداً للآخر : قوله « محقت بركة بيعهما » يحتمل أن يكون على ظاهره وأن
شؤم التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فمحق بركته وأن كان مأجوراً والكاذب
مأزوراً ويحتمل أن يكون ذلك مختصاً بمن وقع منه التدليس بالعيب دون الآخر
ورجح ابن أبي حمزة : قوله « أو يقول أحدهما لصاحبه اختر » وربما قال أو يكون
بيع الخيار قد اختلف العلماء في المراد بقوله الا بيع الخيار فقال الجمهور هو استثناء
من امتداد الخيار إلى التفرق والمراد أنهما ان اختارا امضاء البيع قبل التفرق
فقد لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير الا البيع الذي جرى فيه التخار
وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق والمراد بقوله أو يخبر أحدهما الآخر
أي فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضي المدة
حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور ورجح الاول بأنه أقل في الاضرار ولا يخفى أن قوله
في هذا الحديث فإن خير أحدهما الآخر قرباً يما على ذلك فقد وجب البيع معين للاحتمال
الاول وكذلك قوله في الرواية الأخرى فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب وفي رواية
للنسائي الا ان يكون البيع كان عن خيار فإن كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو
استثناء من اثبات خيار المجلس والمعنى أو خير أحدهما الآخر فيختار عدم ثبوت
خيار المجلس فينتفي الخيار قال الفتح وهذا أضعف هذه الاحتمالات وقيل المراد بذلك
أنهما بالخيار ما لم يتفرقا الا ان يتخيرا ولو قبل التفرق والا ان يكون البيع بشرط الخيار
ولو بعد التفرق. قال في الفتح وهو قول يجمع التأويلين الاولين ويؤيده ما وقع
في رواية للبخاري بلفظ « الا بيع الخيار أو يقول لصاحبه اختران حملت أو على
التقسيم لا على الشك. قوله « أو يخبر باسكان الرأء عطقا على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل

نصب الراء على أن أو بمعنى إلا أن كما قيل إنها كذلك في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر: قوله « قال نافع وكان ابن عمر » هو موصول بأسناد الحديث ورواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذكور بالأبدان كما تقدم *

٣ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا إلا أن يكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله » رواه الحمسة إلا ابن ماجه. ورواه الدارقطني. وفي لفظ « حتى يتفرقا من مكانهما » وعن ابن عمر قال « بعت من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بخير فلما تباعنا رجعت علي عقبى حتى خرجت من بيته خشية أن يرادني البيع وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا » رواه البخاري. وفيه دليل على أن الرؤية حالة المقعد لا تشترط بل تكفي الصفة أو الرؤية المتقدمة. *

حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وحسنه الترمذي وفي الباب عن أبي بكرة عند أبي داود وابن ماجه بأسناد رجاله ثقات « أن رجلا باع فرسا بغلام ثم أقاما بقية يومهما وليتهما يعني البائع والمشتري فلما أصبح من الغد حضر الرحيل فقام الرجل إلى فرسه يسرجه فندم فأتى الرجل وأخذه بالبيع فأتى الرجل أن يدفعه إليه فقال يني وبينك أبو بكرة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتيا أبا بركة فقال اترضيان أن أقضي بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليومان باختيار ما لم يتفرقا » زاد في رواية أنه قال ما را كما افتراقتهما (وفي الباب) أيضا عن سمرة عند النسائي وعن ابن عباس عند ابن حبان والحاكم والبيهقي وعن جابر عند البزار والحاكم وصححه: قوله « صفقة خيار » بالرفع على أن كان تامة و صفقة فاعلها والتقدير إلا أن توجد أو تحدث صفقة خيار والنصب على أن كان ناقصة واسمها مضمرة و صفقه خبر والتقدير إلا أن تكون الصفقة صفقة خيار والمراد أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر امضاه البيع أو نسخه فاختار أحدهما تم البيع وإن لم يتفرقا كما تقدم: قوله « خشية أن يستقبله » بالنصب على أنه مفعول له واستدل بهذا

القاتلون بعدم ثبوت خيار المجلس وقد تقدم ذكرهم قالوا لان في هذا الحديث دليلا على ان صاحبه لا يملك الفسخ الا من جهة الاستقالة وأجيب بان الحديث حجة عليهم لاهم ومعناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية ان يختار فسخ البيع فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منهما لتليم وعلى هذا حمله الترمذي وغيره من العلماء قالوا ولو كانت الفرقة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ونو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تنع من المفارقة لانها لا تختص بمجلس العقد وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومده الى غاية التفرق ومن المعلوم ان من له الخيار لا يحتاج الى لاستقالة فتعين حملها على الفسخ وحملوا نفي الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرء وحسن معاشرته المسلم لان اختيار الفسخ حرام: قوله «رجعت على عقبي» الخ قيل لعله لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو بن شبيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم كما تقدم. والمراد بقوله بالوادي وادي القرى قوله «ان يرادني» بتشديد الدال وأصله يراد دني أي يطلب مني استرداده: قوله «وكانت السنة» الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من بيت عمان وانه فعل يجب البيع ولا يبقى لعمان خيار في فسخه *

(أبواب الربا)

قال الزمخشري في الكشاف كتبت بالواو على لغة من يفخم كما كتبت الصلاة والزكاة وزيدت الالف بمد هاتشبيها بواو الجمع. وقال في الفتح الربا مقصور وحقى مده وهو شاذ وهو من ربا يربو فيكتب بالالف ولكن وقع في خط المصاحف بالواو اه قال الفراء انما كتبوه بالواو لان أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولقنهم الربو فلهوهم الخط على صورة لقنهم قال وكذا قرأه أبو سماك العدوي بالواو وقرأه حمزة والكسائي بالامالة بسبب كسرة الراء وقرأه الباقون بالتفخيم لفتح الباء قال ويجوز كتبه بالالف والواو والياء اه. وتثنيته ربوان وأجاز الكوفيون كتابة تثنيته بالياء بسبب الكسر في أوله وغلطهم البصريون. قال في الفتح وأصل الزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى (اهتزت وربت) واما في مقابلة كدرهم بدرهمين فقل هو

حقيقة فيهما. وقيل حقيقة في الاول مجازي في الثاني زاد ابن سريج انه في الثاني حقيقة شرعية وبطلق الربا على كل مبيع محرمه ولا خلاف بين المسلمين في تحريم الربا وإن اختلفوا في تفاصيله *

(باب التشديد فيه)

١ عن ابن مسعود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه » رواه الخمسة وصححه الترمذي غير أن لفظ النسائي آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه اذا علموا ذلك ملعونون علي لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة * وعن عبد الله بن حنظلة عسيل الملائي ك قال قال رسول الله عليه وآله وسلم « درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية » رواه أحمد

حديث ابن مسعود أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وأخرجه مسلم من حديث جابر بلفظ « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه هم سواء » وفي الباب عن علي عليه السلام عند النسائي وعن أبي جعفر تقدم في أول البيوع وحديث عبد الله بن حنظلة وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح ويشهد له حديث البراء عند ابن جرير بلفظ « الربا اثنان وستون بابا ادناها مثل اتيان الرجل أمه » وحديث أبي هريرة عند البيهقي بلفظ « الربا سبعون بابا ادناها الذي يقع علي أمه » وأخرج عنه جرير نحوه وكذلك أخرجه عنه نحوه ابن أبي الدنيا وحديث عبد الله ابن مسعود عند الحاكم وصححه بلفظ « الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل ان ينكح أمه وان أربى الربا عرض الرجل المسلم » قوله « آكل الربا » بدل الهمة ومؤكله بسكون الهمة بدل الميم ويجوز ابدالها واوا أي ولعن مطعمه غيره وسمي آخذ المال آكلا ودافعه مؤكلا لان المقصود منه الاكل وهو أعظم منافعه وسيبه اتلاف أكثر الاشياء : قوله « وشاهديه » رواية أبي داود بالافراد والبيهقي وشاهديه أو شاهده : قوله وكاتبه فيه دليل على تحريم كتابة الربا اذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه

الشهادة الا مع العلم فاما من كتب أو شهد غير عالم فلا يدخل في الوعيد (ومن جملة) ما يدل على تحريم كتابة الربا وشهادته وتحليل الشهادة والكتابة في غيره قوله تعالى (اذتداینتم بدین الی أجل مسمى فاكتبوه) وقوله تعالى (وأشهدوا اذا تبایعتم) فأمر بالكتابة والاشهاد فيما أحله وفهم منه تحريمها فيما حرمه : قوله « أشد من ست وثلاثین » الخ يدل على أن معصية الربا من أشد المعاصي لان المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بمقدار العدد المذكور بل أشد منها لاشك انها قد تجاوزت الحد في القبح واقبح منها استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم ولهذا جعلها الشارع أربى الربا وبمد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يجد لها لذة ولا تزيد في ماله ولا جأحه فيكون اثمه عند الله أشد من اثم من زنى ستا وثلاثین زنية هذا ما لا يصنعه بنفسه عاقل نسأل الله تعالى السلامة آمين آمين *

باب ما مجرى فيه الربا

١ عن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبیعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبیعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبیعوا منها غائباً بناجز » متفق عليه * وفي لفظ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا أخذ والمعطى فيه سواء » رواه أحمد والبخاري * وفي لفظ « لا تبیعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء » رواه أحمد ومسلم * ٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل » رواه أحمد ومسلم والنسائي * ٣ وعن أبي هريرة أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الا ما اختلفت ألوانه » رواه مسلم * ٤ وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تبیعوا الذهب بالذهب الا وزناً بوزن » رواه مسلم والنسائي وأبو داود *

قوله «الذهب بالذهب» يدخل في الذهب جميع أنواعه من مضروب ومنقوش وجيد وردى وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومنغشوش. وقد نقل النووي وغيره الإجماع على ذلك. قوله «إلا مثلاً بمثل» هو مصدر في موضع الحال أي الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون أو مصدر مؤكداً أي يوزن وزناً بوزن. وقد جمع بين المثل والوزن في رواية مسلم المذكورة: قوله «ولا تشفوا» بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء رباعى من أشف واشف بالكسر الزيادة ويطلق على النقص والمراد هنا لا تفضلوا: قوله «يتاجز» بالنون والجيم والزاى أي لا تبعوا مؤجلاً بمحال. ويحتمل أن يراد بالفائب أعظم من المؤجل كالفائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والناجز الحاضر: قوله «والفضة بالفضة» يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كما سلف في الذهب: قوله «والبر بالبر» بضم الباء وهو الحنطة والشعير بفتح أوله ويجوز الكسر وهو معروف وفيه رد على من قال إن الحنطة والشعير صنف واحد وهو مالك والليث والاوزاعى ونمسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الطعام بالطعام» كما سيأتى ويأتى الكلام على ذلك: قوله «فمن زاد» الخ فيه التصريح بتحريم ربا الفضل وهو مذهب الجمهور للإحاديث الكثيرة في الباب وغيرها فإنها قاضية بتحريم بيع هذه الأجناس بعضها ببعض متفاضلاً. وروى عن ابن عمر أنه يجوز ربا الفضل ثم رجع عن ذلك. وكذلك روى عن ابن عباس واختلف في رجوعه فروى الحاكم أنه رجع عن ذلك لما ذكر له أبو سعيد حديثه الذي في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشد النهى. وروى مثل قولها عن أسامة ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير واستدلوا على جواز ربا الفضل بحديث أسامة عند الشيخين وغيرها بالفظ «أما الربا في النسبة» زاد مسلم في رواية عن ابن عباس «لأربا فيما كان يدايد» وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المنهال قال سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف فقالا نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً. وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال إلا يدايد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك أنا سنكتب إليه فلا يفتيكوه وله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً وأناى لقاعد عند أبي سعيد فسأله عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فأكرت ذلك لقولهما فذكر الحديث قال فحدثني

أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه فكرهه. قال في الفتح واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلافوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد. فقيل ان حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وقيل المعنى في قوله «لاربا» الربا لا غلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيها علماء غيره وأما القصد نفي الاكل لا نفي الاصل وأيضا نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لان دلالة المنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الاكبر اهـ. ويمكن الجمع أيضا بان يقال مفهوم حديث أسامة عام لانه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء كان من الأجناس المذكورة في احاديث الباب أم لا فهو أعم منها مطلقا فيخصص هذا المفهوم بمنطوقها. وأما ما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه لاربا فيما كان بدا بيد كما تقدم فليس ذلك مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفي ربا الفضل منطوقه ولو كان مرفوعا لما رجح ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد بذلك كما تقدم وقد روى الحازني رجوع ابن عباس واستغفاره عند ان سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل وقال حفظهما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحفظ وروى عنه الحازمي أيضا انه قال كان ذلك برأى وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركت رأى الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخصص باحاديث الباب لأنها أخص منه مطلقا. وأيضا الأحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرها قال النرمذى بعد ان ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء وزيد بن أرقم وفضالة بن عبيد وأبي بكرة وابن عمر وأبي الدرداء وبلال اهـ. وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها فلو فرض ممانعة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح بما سلف لكان اثبات عن الجماعة ارجح من الثابت عن الواحد : قوله «ولا الورق بالورق» بفتح الواو وكسر الراء وباسكانها علي

المشهور ويجوز فتحهما كذا في الفتح وهو الفضة وقيل بكسر الواو والمضروبة وفتحها المال. والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة : قوله «الا وزنا بوزن مثلا بمثل سواء بسواء» الجمع بين هذه الالفاظ لقصد التأكيد أو للمبالغة . قوله «الا ما اختلف ألوانه» المراد انهما اختلفا في اللون اختلافا يصير به كل واحد منهما جنسا غير جنس مقابله فمعناه معني ما سيأتي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «اذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم» وسنذكر ان شاء الله ما يستفاد منه *

٥ وعن أبي بكرة قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب الاسواء بسواء وأمرنا ان نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا ونشتري الذهب بالفضة كيف شئنا» أخرجاه وفيه دليل على جوار الذهب بالفضة مجازفة * ٦ وعن عمر بن الخطاب قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالورق ربا الا هاء وهاء والبر بالبر ربا الا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا الا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا الا هاء وهاء» متفق عليه * ٧ وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا يدها فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا يده» رواه أحمد ومسلم. وللنسائي وابن ماجه وأبي داود نحوه وفي آخره «وأمرنا ان نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يدا يده كيف شئنا» وهو صريح في كون البر والشعير جنسين * ٨ وعن معمر بن عبد الله قال «كنت اسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلا بمثل وكان طعامنا يومئذ الشعير» رواه أحمد ومسلم * ٩ وعن الحسن عن عبادة وانس بن مالك «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به» رواه الدارقطني * ١٠

حديث أنس وعبادة أشار اليه في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي اسناده الربيع ابن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره وضعفه جماعة. وقد أخرج هذا الحديث البزار أيضا ويشهد لصحته حديث عبادة المذكور أولا وغيره من الأحاديث : قوله «كيف شئنا» هذا الاطلاق مقيد بما في حديث عبادة من قوله «اذا كان يدا يده» فلا

يد في بيع بعض الربويات ببعض من التقابض ولا سيما في الصرف وهو بيع الدارم بالذهب وعكسه فانه متفق على اشتراطه. وظاهر هذا الاطلاق والتفويض الى المشيئة انه يجوز بيع الذهب بالفضة والعكس وكذلك سائر الاجناس الربوية اذا بيع بعضها ببعض من غير تقييد بصفة من الصفات غير صفة القبض ويدخل في ذلك بيع الجزاف وغيره : قوله « الالهاء وهاء » بالمد فيهما وفتح الهزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون ، وحكي القصير بغير همز وخطأها الخطابي ورد عليه النووي وقال هي صحيحة لكن قايلة. والمعنى خذوها وحكي بزيادة كاف مكسورة ويقال هاء بكسر الهزة بمعنى هات وافتحها بمعنى خذ. وقال ابن الاثير هاء وهاء هو ان يقول كل واحد من البيمين هاء فيعطيه مافي يده وقيل معناه خذ وأعط قال وغير الخطابي يحيز فيه السكون. وقال ابن مالك هاء اسم فعل بمعنى خذ. وقال الخليل هاء كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاء وهاء أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقابضان في المجلس قال فالتقدير لا تبيعوا الذهب بالورق الا قولاً بين المتعاقدين هاء وهاء : قوله « فاذا اختلفت هذه الاصناف » الخ ظاهر هذا انه لا يجوز بيع جنس ربوي بجنس آخر الا مع القبض ولا يجوز مؤجلارلو اختلفا في الجنس والتقدير كالخطة والشعر بالذهب والفضة وقيل يجوز مع الاختلاف المذكور وانما يشترط التقابض في الشئين المختلفين جنساً المتفقين تقدير كالفضة بالذهب والبر بالشعر اذ لا يعقل اتفاضل والاستواء الا فيما كان كذلك ويجاب بأن مثل هذا لا يصلح لتخصيص النصوص وتقييدها وكون التفاضل والاستواء لا يعقل في المختلفين جنساً وتقديرًا ممنوع والسند أن التفاضل معقول لو كان الطعام يوزن أو النقود تكال ولو في بعض الازمان والبلد ان ثم انه قد يبلغ ثمن الطعام الى مقدار من الدراهم كثير عند شدة الغلاء بحيث يعقل ان يقال الطعام أكثر من الدراهم وما المانع من ذلك وأما الاستدلال علي جواز ذلك بحديث عائشة عند البخاري ومسلم وغيرها قالت « اشترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهودي طعاما بنفسية وأعطاه درعاً له رهناً » فلا يخفى أن غايته ما فيه أن يكون مخصصاً للنص المذكور لصورة الرهن فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها لعدم صحة الحاق مالا عوض فيه عن الثمن بما فيه عوض عنه وهو الرهن نعم ان صح الاجماع الذي حكاه المغربي في شرح بلوغ المرام فانه قال واجمع العلماء علي

جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلا أو مؤجلا كبيع الذهب بالحنطة وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل اه كان ذلك هو الدليل على الجواز عند من كان يرى حجية الاجماع وأما اذا كان الربوي يشاركه بمقابله في العلة فان كان بيع الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم انه يشترط التقابض اجماعا ان كان في غير ذلك من الاجناس كبيع البر بالشعير أو بالتمر أو العكس فظاهر الحديث عدم الجواز واليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن علية لا يشترط والحديث يرد عليه. وقد عسك مالك بقوله «لا يبدأ يد» وبقوله الذهب بالورق ربا لا هاء وهاء على انه يشترط القبض في الصرف عند الايجاب بالكلام ولا يجوز التراخي ولو كان في المجلس. وقال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور ان المعتبر التقابض في المجلس وان تراخي عن الايجاب والظاهر الاول ولكنه أخرج عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر «انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشتر الذهب بالفضة فاذا أخذت واحدا منهما فلا تفارق صاحبك وبينكما لبس» فيمكن ان يقال ان هذه الرواية تدل على اعتبار المجلس بقوله «ان يبيع البر بالشعير» الخ فيه كما قال المصنف تصريع بان البر والشعير جنسان وهو مذهب الجمهور وحكى عن مالك والليث والاوزاعي كما تقدم أنهما جنس واحد وبه قال معظم علماء المدينة وهو محكي عن عمر وسعد وغيرهما من السلف وتمسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما في حديث معمر بن عبد الله المذكور ويجاب عنه بما في آخر الحديث من قوله «وكان طعامنا يومئذ الشعير» فانه في حكم التقييد لهذا المطلق وأيضا التصريع بجواز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا كما في حديث عبادة وكذلك عطف أحدهما على الآخر كما في غيره من أحاديث الباب مما لا يبقى معه ارتياب في أنهما جنسان (واعلم) انه قد اختلف هل يلحق بهذه الاجناس المذكورة في الأحاديث غيرها فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والنساء مع الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية إنه لا يلحق بها غيرها في ذلك. وذهب من عداهم من العلماء الى أنه يلحق بها ما يشاركها في العلة ثم اختلفوا في العلة ما هي فقال الشافعي هي اتفاق في الجنس والطعم فيما عدا التقدين وأما ما فلا يلحق بهما غيرهما من الموزونات واستدل على اعتبار الطعم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «الطعام بالطعام»


وقال مالك في النكدين كقول الشافعي وفي غيرها العلة الجنس والتقدير والاعتبارات وقال ربيعة بل اتفاق الجنس ووجوب الزكاة. وقالت المعتز جيمًا بل العلة في جميعها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن واستدلوا على ذلك بذكره صلى الله عليه وآله وسلم للكيل والوزن في أحاديث الباب. ويدل على ذلك أيضا حديث أنس المذكور فانه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه وعلى كل مكيل كذلك بانه مثل بمثل فاشعر بان الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجب لتحريم التفاضل بعموم النص لا بالقياس وبه يرد على الظاهرية لانهم انما منعوا من الالتحاق لتفهم للقياس. وما يؤيد ذلك ما سيأتى في حديث أب سعيد وأبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما سيبينه المصنف ان شاء الله تعالى وانى مثل ما ذهبت اليه المعتز ذهب أبو حنيفة وأصحابه كما حكى ذلك عنه المهدى في البحر وحكى عنه انه يقول العلة في الذهب الوزن وفي الأربعة الباقية كونها مطعومة موزونة أو مكيلة (والحاصل) انه قد وقع الاتفاق بين من عدا الظاهرية بأن جزء العلة الاتفاق في الجنس واختلفوا في تعيين الجزء الآخر على تلك الاقوال ولم يعتبر أحد منهم العدد جزأ من العلة مع اعتبار الشارع له كما في رواية من حديث أبي سعيد «ولادهمين بدرهم» وفي حديث عثمان عند مسلم «لا تبوه والدينار بالدينارين» *



١٠ وعن أبي سعيد وأبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا على خيبر فجاءهم بتمر جنب فقال أكل تمر خيبر هكذا قال انا اناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم ابيع بالدراهم جنبا وقال في الميزان مثل ذلك» رواه البخاري *

الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله «رجلا» صرح أبو عوانة والدارقطني ان اسمه سواد بن غزية بمعجمة فزاي فباء مشددة كمطية: قوله «جنب» بفتح الجيم وكسر النون وسكون النحية وآخره موحدة اختلف في تفسيره فقيل هو الطيب وقيل الصلب. وقيل ما أخرجه منه حشفه ورديته وقيل مالا يختلط بغيره. وقال في القاموس ان الجنب تمر جيد. قوله «بع الجمع» بفتح الجيم وسكون الميم قال في الفتح هو التمر المختلط بغيره. وقال في القاموس هو الدقل أو صنف من التمر (والحديث) يدل على انه لا يجوز

بيع ردى الجنس بحيده متفاضلا وهذا أمر مجمع عليه لاخلاف بين أهل العلم فيه وأما سكوت الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا ولما اكتفاء بان ذلك معلوم. وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا هو الربا فرده كمانه على ذلك في الفتح. وقد استدل أيضاً بهذا الحديث على جواز بيع العينة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشتري بئمن الجمع جنيباً ويمكن أن يكون بائع الجنيب منه هو الذي اشتري منه الجمع فيكون قد طادت اليه الدراهم التي هي عين ماله لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بأن يشتري الجنيب من غير من باع منه الجمع وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم. قال في الفتح وتعقب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل فاذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في غيرها فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باع منه تلك السلعة بعينها انتهى. وسيأتى الكلام على بيع العينة. قوله «وقال في الميزان مثل ذلك» أي مثل ما قال في المكيال من أنه لا يجوز بيع بعض الجنس منه ببعضه متفاضلا وان اختلفا في الجودة والرداءة بل يباع رديته بالدراهم ثم يشتري بهذا الجيد والمراد بالميزان هنا الموزون. قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جريان الربا في الموزونات كما لان قوله في الميزان أى في الموزون والا فنفس الميزان ليست من أموال الربا انتهى *

☆ (باب في ان الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل) ☆

١- عن جابر قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلها بالكيل المسمى من التمر» رواه مسلم والنسائي وهو يدل بعفوه على أنه لو باعها بجنس غير التمر لجاز 

قوله «الصبرة» قال في القاموس والصبرة بالضم ما جمع من الطعام بالكيل ووزن انتهى. قوله «لا يعلم كيلها» صفة كاشفة للصبرة لانه لا يقال لها صبرة الا اذا كانت مجهولة الكيل  والحديث  فيه دليل على انه لا يجوز أن يباع جنس بجنسه وأحدهما مجهول المقدار لان العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس شرط لا يجوز البيع بدونه ولا شك ان الجهل بكلا البدلين أو باحدهما فقط مظنة للزيادة والنقصان

وما كان مظنة للحرام وجب تجنبه وتجنب هذه المظنة انما يكون بكيل المسكيل ووزن الموزون من كل واحد من البدلين *

باب من باع ذهباً وغيره بذهب

١ عن فضالة بن عبيد قال « اشتريت قلادة يوم خيبر باثني عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يباع حتى يفصل » رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه * وفي لفظ: « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تميز بينه وبينه فقال انما أردت الحجارة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تميز بينهما قال فردده حتى ميز بينهما » رواه أبو داود *
الحديث قال في التلخيص له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جدا في بعضها قلادة فيها خرز وذهب. وفي بعضها ذهب وجوهر. وفي بعضها خرز وذهب. وفي بعضها خرز معاقمة بذهب. وفي بعضها باثني عشر دينارا. وفي بعضها بتسعة دنانير. وفي أخرى بسبعة دنانير. وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بانها كانت بيوعا شهدها فضالة. قال الحافظ والجواب المسدد عندي ان هذا الاختلاف لا يوجب ضعفا بل المقصود من الاستدلال محفوظ لاختلاف فيه وهو النهي عن بيع ما لم يفصل وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحال ما يوجب الحكم بالاضطراب وحينئذ ينبغي الترجيح بين روايتها وان كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية احفظهم واضبطهم فيكون رواية الباقرين بالنسبة اليه شاذة انتهى. وبعض هذه الروايات التي ذكرها الطبراني في صحيح مسلم وسنن أبي داود: قوله « ففصلتها » بتشديد الصاد (الحديث) استدلال به على انه لا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يفصل من ذلك الغير ويميز عنه ليعرف مقدار الذهب المتصل بغيره ومثله الفضة مع غيرها بفضة وكذلك سائر الأجناس الربوية لاتحادها في العملة وهي تحريم بيع الجنس بجنسه متفاضلا. وما يرشد الى استواء الأجناس الربوية في هذا ما تقدم من النص (م ٣٩ — ج ٥ نيل الاوطار)

عن بيع الصبرة من التمر بالكيل المسمى من التمر. وكذلك نهيه عن بيع التمر بالرطب
 خرسا لعدم التمكن من معرفة التساوى على التحقيق وكذلك في مثل مسألة القلادة
 يتعذر الوقوف على التساوى من دون فصل ولا يكفي مجرد الفصل بل لابد من
 معرفة مقدار المفصول والمقابل له من جنسه. وإلى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر
 ابن الخطاب وجماعة من السلف والشافعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحكم المالكي
 وقالت الحنفية والثوري والحسن بن صالح والعمرة انه يجوز اذا كان الذهب المنفرد
 أكثر من الذي في القلادة ونحوها لامثله ولا دونه. وقال مالك يجوز اذا كان
 الذهب تابعا لغيره بأن يكون الثلث فما دون. وقال حماد بن أبي سليمان انه يجوز
 بيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقا سواء كان المنفصل مثل المتصل أو أقل أو أكثر
 واعتذرت الحنفية ومن قال بقولهم عن الحديث بأن الذهب كان أكثر من المنفصل
 واستدلوا بقوله ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا والتمن اما سبعة
 أو تسعة وأكثر ما روي انه اثنا عشر. وأجيب عن ذلك بما تقدم عن البيهقي من
 ان القصة التي شهدها فضالة كانت متعددة فلا يصح التمسك بما وقع في بعضها
 وإهدار البعض الآخر وأجيب أيضا بان العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم
 الفرق بين المساوى والأقل والأكثر والغنيمة وغيرها وبهذا يجاب عن الخطابي
 حيث قال ان سبب النهي كون تلك القلادة كانت من الغنائم مخافة أن يقع المسلمون
 في بيعها وقد أجاب الطحاوي عن الحديث بأنه مضطرب. قال السبكي وليس ذلك
 باضطراب قاذح ولا نرد الاحاديث الصحيحة بمثل ذلك انتهى وقد عرفت مما تقدم أنه
 لا اضطراب في محل الحججة والاضطراب في غيره لا يقرح فيه وبهذا يجاب أيضا على ما قاله
 مالك. وأما ما ذهب إليه حماد بن أبي سليمان فردود بالحديث على جميع التقادير
 وامله يعتذر عنه بمثل ما قال الخطابي أو لم يبلغه. قوله «حتى تمز» بضم تاء الخطاب
 في أوله وتشديد الياء المكسورة بعد الميم. قوله «انما أردت الحجارة» يعني الخرز الذي
 في القلادة ولم أرد الذهب *

﴿ باب مرد الكيل والوزن ﴾

١- عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة» رواه أبو داود والنسائي *
 الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وأخرجه أيضا البزار وصححه ابن حبان والدارقطنى. وفي رواية لأبي داود عن ابن عباس مكان ابن عمر. قوله «المكيال مكيال أهل المدينة» الخ فيه دليل على أنه يرجع عند الاختلاف في الكيل إلى مكيال المدينة وعند الاختلاف في الوزن إلى ميزان مكة. أما مقدار ميزان مكة فقال ابن حزم بحث غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه فوجدت كلا يقول إن دينار الذهب مكة وزنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحلب من الشعير والدرهم سبعة أعشار المثقال فوزن الدرهم سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر حبة فأرطل مائة وثمانية وعشرون درهما بالدرهم المذكور وأما مكيال المدينة فقد قدمنا تحقيقه في الفطرة. ووقع في رواية لأبي داود من طريق الوليد بن مسلم عن حنظلة ابن أبي سفيان الجمحي قال وزن المدينة ومكيال مكة والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر وهى أصح. وأما الرواية التى ذكرها أبو داود عن ابن عباس فرواها أيضا الدارقطنى من طريق أبي أحمد الزيري عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم بدل طاوس عن ابن عباس قال الدارقطنى خطأ أبو أحمد فيه *

﴿ باب النهى عن بيع كل رطب من حب أو تمر يابس ﴾

١- عن ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة أن يبيع الرجل تمر حائطه إن كان تخلا بتمر كيلا وإن كان كرما أن يبيع برب كيلا وإن كان زرعاً أن يبيع بكيل طعام» عن ذلك كله «متفق عليه» * ٢- ولمسلم فى رواية «وعن كل تمر بخرصة» *
 ٣- وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن

اشترى التمر بالرطب فقال لمن حوله أينقص الرطب إذا يبس قالوا نعم فنهى عن ذلك»
رواه الحمسة وصححه الترمذى *

حديث بعد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وصححه وصححه أيضا ابن المديني وأخرجه الدارقطني والبیهقي وقدأعله جماعة منهم الطحاوى والطبرى وابن حزم وعبد الحق بن في اسناده زيدا أبا عياش وهو مجهول. قال فى التلخيص والجواب ان الدارقطني قال به ثقة ثبت. وقال المنذرى وقد روى عنه ثقات واعتمده مالك مع شدة نقده. وقال الحاكم لا أعلم أحدا طعن فيه: قوله «عن المزانية» قد تقدم ضبطها فى باب النهى عن بيع التمر قبل بدو صلاحه: قوله «تمر حائطه» بالمثلثة وفتح الميم قال فى الفتح والمراد به الرطب خاصة. قوله «تمر كيلا» بالمثلثة من فوق وسكون الميم والمراد بالكرم العنب قال فى الفتح وهذا أصل المزانية وألحق الجمهور بذلك كل بيع مجهول. مجهول أو بمعلوم من جنس يجري فيه الربا. قال فاما من قال اضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعا مثلا فزاد فلي وما نقص فعلى فهو من القمار وليس من المزانية وتعبه الحافظ بأنه قد ثبت فى البخارى عن ابن عمر تفسير المزانية ببيع التمر بكيل ان زاد فلي وان نقص فعلى قال ثبت أن من صور المزانية هذه الصورة من القمار ولا يلزم من كونها قمارا أن لا تسمى مزانية. قال ومن صور المزانية بيع الزرع بالحنطة بما أخرجه مسلم فى تفسير المزانية عن نافع بلفظ «المزانية ببيع تمر النخل بالتمر كيلا وبيع العنب بالزبيب كيلا وبيع الزرع بالحنطة كيلا. وقد أخرج هذا الحديث البخارى كما ذكره المصنف ههنا ولم ينفرد به مسلم وقد قدمنا مثل هذا فى باب النهى عن بيع التمر قبل بدو صلاحه وقد منّا أيضا ما نسر به مالك المزانية قوله «أينقص» الاستفهام ههنا ليس المراد به حقيقة أعنى طلب الفهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالما بأنه ينقص اذا يبس بل المراد تنبيه السامع بأن هذا الوصف الذى وقع عنه الاستفهام هو علة النهى ومن المشعرات بذلك الفاء فى قوله فنهى عن ذلك ويستفاد من هذا عدم جواز بيع الرطب بالرطب لأن نقص كل واحد منهما لا يحصل العلم بأنه مثل نقص الآخر وما كان كذلك فهو مظنة للربا. وقد ذهب الى ذلك الشافعى وجمهور أصحابه وعبد الملك بن الماجشون وأبو حفص العكبرى من الحنابلة وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد فى المشهور عنه

والمزني والرويان من أصحاب الشافعي الى أنه يجوز . قال ابن المنذر ان العلماء اتفقوا على جواز ذلك الا الشافعي ويدل على عدم الجواز ان الاسماعيل في مستخرجه على البخاري روى حديث ابن عمر بلفظ « نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمرة بالثمر » وذلك يشمل بيع الرطب بالرطب *

باب الرخصة في بيع العرايا

١ عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزابنة بيع الثمر بالتمر الا أصحاب العرايا فانه قد أذن لهم » رواه أحمد والبخاري والترمذي وزاد فيه « وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل تمر بخرصه » *
٢ وعن سهل بن أبي حنمة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا أن يشتري بخرصها يأكلها أهلها رطباً » متفق عليه *
وفي لفظ « عن بيع الثمر بالتمر وقال ذلك الربا تلك المزابنة الا انه رخص في بيع العربية النخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً » متفق عليه *
٣ وعن جابر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول الوسط والوسطين والثلاثة والأربعة » رواه أحمد *
٤ وعن زيد بن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان تباع بخرصها كيلاً » رواه أحمد والبخاري وفي لفظ « رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً » متفق عليه * وفي لفظ آخر « رخص في بيع العربية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك » أخرجاه *
وفي لفظ « بالتمر وبالرطب » رواه أبو داود *

حديث جابر أخرجه أيضاً الشافعي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (وفي الباب) عن أبي هريرة عند الشيخين « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق » قوله : « بيع الثمر بالتمر » الأول بالثلثة وفتح الميم والثاني بالثناة الفوقية وسكون الميم والمراد بالأول ثمر النخلة وقد صرح بذلك مسلم في رواية فقال « ثمر النخلة » وليس

المراد الثمر من غير النخل لأنه يجوز بيعه بالتمر بالمتناه والسكون : قوله « الا أصحاب العرايا » جمع عربية قال في الفتح وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب تتطوع بذلك علي من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الابل بالمنيحة وهي عطية اللبن دون الرقبة ويقال عربت النخلة بفتح العين وكسر الراء تعري اذا افردت عن حكم اخواتها بأن أعطاها المالك فقيراً قال مالك العربية ان يعري الرجل الرجل النخلة أي يهبها له أو يهب له ثمرها ثم يتأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له للواهب ان يشتري رطبها منه بتمر يابس هكذا علقه البخاري عن مالك ووصله ابن عبد البر من رواية ابن وهب . وروى الطحاوي عن مالك ان العربية النخلة للرجل في حائط غيره فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول أنا أعطيك بخرص نخلة تمرا فيرخص له في ذلك فشرط العربية عند مالك أن يكون لأجل الضرر من المالك بدخول غيره الي حائطه أو لدفع الضرر عن الآخر لقيام صاحب النخل بما يحتاج اليه . وقال الشافعي في الأم وحكاة عنه البيهقي ان العرايا ان يشتري الرجل ثمر النخلة بخرصه من الثمر بشرط التقابض في الحال واشترط مالك أن يكون الثمر مؤجلاً . وقال ابن اسحق في حديثه عن ابن عمر عند أبي داود والبخاري تعليقاً ان يعري الرجل الرجل أي يهب له في ماله النخلة والنخلتين فيشق عليه أن يقوم عليها فيبيعها بمثل خرصها . وأخرج الامام أحمد عن سفيان بن حسين ان العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من الثمر . وقال يحيى بن سعيد الانصاري العربية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرًا قال القرطبي كأن الشافعي اعتمد في تفسير العربية علي قول يحيى بن سعيد . وأخرج أبو داود عن عبد ربه ابن سعيد الانصاري وهو أخو يحيى المذكور انه قال العربية الرجل يعري الرجل النخلة أو الرجل يستثني من ماله النخلة يأكلها رطباً فيبيعها عراً . وأخرج ابن أبي شبة في مصنفه عن وكيع قال سمعنا في تفسير العربية انها النخلة يعريها الرجل للرجل وبشترها في بستان الرجل . وقال في القاموس وأعرأه النخلة وهبه ثمرة طامها والعربية النخلة المرأة والتي أكل ما عليها . وقال الجوهري هي النخلة التي يعريها صاحبها رجلاً عتاجاً بأن يجعل له ثمرها طاماً من عراها اذا

قصده قال في الفتح صور العرية كثيرة . منها أن يقول رجل لصاحب النخل
بعتي ثمر نخلات باعياها بخرصها من الثمر فيخرصها ويبيعها ويقبض منه الثمر
ويسلم له النخلات بالتخاية فينتفع برطبها . ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل
نخلات أو ثمر نخلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري
رطبها بقدر خرصه بتمر معجل . ومنها أن يهبها إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار
صيرورة الرطب تمرا ولا يحب أكلها رطباً لاحتياجه إلى الثمر فيبيع ذلك الرطب
بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذه معجلاً . ومنها أن يبيع الرجل ثمر
حائطه بمديد وصلاحه ويستثنى منه نخلات معلومة يبيعها لنفسه أولياله وهي
التي عفى له عن خرصها في الصدقة وسيت عرايا لأنها أعريت عن أن تخرص في
الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من ثمر قوتهم أن
يتناعوا بذلك الثمر من رطب تلك النخلات بخرصها وما يطلق عليه اسم العرية
أن يعرى رجلاً ثمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة محضة . ومنها
أن يعرى حامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة
وهاتان صورتان من المرايا لا يبيع فيهما وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي
والجمهور وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية . وقصرها أبو عبيد على
الصورة الأخيرة من صور البيع وأراد به رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا
يشترطونه لتجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على
الهبة وهي أن يعرى الرجل الرجل ثمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك ثم يبدوله أن
يرتجع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب
بخرصه تمرا وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر وتعقب
بالتصريح باستثناء المرايا في الأحاديث قال ابن المنذر الذي رخص في العرية هو
الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة . قال
ونظير ذلك الأذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تبع ما ليس
عندك » قال ولو كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيع ولأنه عبر بالرخصة
والرخصة لا تكون إلا في شيء ممنوع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأنها قيدت
بخمسة أوسق والهبة لا تقيد . وقد احتج أصحاب أبي حنيفة لمذهبه بأشياء تدل

على ان العربية العطية ولا حجة في شيء منه . لانه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق شرعا على صور أخرى . وقالت الهادوية وهو وجه في مذهب الشافعي ان رخصة العرايا مختصة بالمخاويج الذين لا يجدون رطباً فيجوز لهم ان يشتروا منه بخرصه ثمرا واستدلوا بما أخرجه الشافعي في مختلف الحديث عن زيد ابن ثابت انه سمي رجلا محتاجين من الانصارى شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقدر في أيديهم يتناعون به رطباً وبأكلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصها من التمر وبجواب عن دعوى اختصاص العرايا بهذه الصورة اما أولا فبالقدح في هذا الحديث فانه انكره محمد بن داود الظاهري على الشافعي وقال ابن حزم لم يذكر الشافعي له اسنادا فبطل . وأما ثانيا فملي تسليم صحته لامتناعه بينه وبين الاحاديث الدالة على ان العربية أعم من الصورة التي اشتمل عليها (والحاصل) ان كل صورة من صور العرايا ورد بها حديث صحيح أو ثبتت عن أهل الشرع أو أهل اللغة فهي جائزة لدخولها تحت مطلق الاذن والنهي في بعض الاحاديث على بعض الصور لا ينافي ما ثبت في غيره : قوله « بخرصه » بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين الى جواز كسرها وجزم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزها النووي وقال الفتح أشهر قال ومعناه بقدر ما فيه اذا صار ثمرا فمن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للشيء المخروص قال في الفتح والخرص هو التخمين والحدس : قوله « يقول الوسق والوسقين » الخ استدل بهذا من قال انه لا يجوز في بيع العرايا الا دون خمسة أوسق وهم الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر قالوا لأن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق فيه الجواز ويبقى ما وقع فيه الشك ولكن مقتضى الاستدلال بهذا الحديث أن لا يجوز مجاوزة الأربعة أوسق مع أنهم يجوزونها الى دون الخمسة بمقدار يسير . والذي يدل على ما ذهبوا اليه حديث أبي هريرة الذي ذكرناه لقوله فيه فيمادون خمسة أوسق او في خمسة أوسق فيلقي الشك وهو الخمسة ويعمل بالتيقن وهو مادونها وقد حكى هذا القول صاحب البحر عن أبي حنيفة ومالك والقاسم وأبي العباس وقد عرفت ما سلف من تحقيق مذهب أبي حنيفة في العرايا وحكي في الفتح ان الراجح عند المالكية الجواز في الخمسة عملا برواية الشك

واحتج لهم بقول سهل ابن أبي حنيفة ان العرية ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة قال في الفتح ولا حجة فيه لانه موقوف وحكى الماوردي عن ابن المنذر انه ذهب الى تحديد ذلك بالأربعة الأوسق وتعبه الحافظ بان ذلك لم يوجد في شيء من كتب ابن المنذر. وقد حكى هذا المذهب ابن عبد البر عن قوم وهو ذهاب الى ما فيه حديث جابر من الاقتصار على الأربعة وقد ترجم عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق. قال الحافظ وهذا الذي قاله يتعين المصير اليه وأما جعله حدا لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح اه وذلك لان دون الخمسة المذكورة في حديث أبي هريرة يقضى بجواز الزيادة على الأربعة الا أن يجعل الدون مجعلا مبينا بالأربعة كان واضحا ولكنه لا يخفى أنه لا اجمال في قوله «دون خمسة أوسق» لأنها تناول ما صدق عليه الدون انة وما كان كذلك لا يقال له مجمل ومفهوم العدد في الأربعة لا يعارض المنطوق الدال على جواز الزيادة عليها: قوله «ولم يرخص في غير ذلك» فيه دليل على انه لا يجوز شراء الرطب على رؤس النخل بغير التمر والرطب. وفيه أيضا دليل على جواز الرطب المخروص على رؤس النخل بالرطب المخروص على الارض وهو رأى بعض الشافعية منهم ابن خيران. وقيل لا يجوز وهو رأى الاصطخري منهم وصححه جماعة وقيل ان كانا نوعا واحدا لم يجزا ذلا حاجة اليه وان كانا نوعين جاز وهو رأى أبي اسحق وصححه ابن أبي عمرون. وهذا كله فيما اذا كان احدهما على النخل والاخر على الارض وأما في غير ذلك فقد قدمنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا *

﴿ باب بيع اللحم بالحيوان ﴾ *

١ عن سعيد بن المسيب «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان» رواه مالك في الموطأ *

الحديث أخرجه أيضا الشافعي مراسلا من حديث سعيد وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضمه وصبوب الرواية المرسلة المذكورة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر (م ٤٠ — ج ٥ نيل الاوطار)

عند البزار وفي إسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف . وأخرجه أيضا من رواية أبي أمية بن يعل عن نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة وقد اختلف في صحة سماعه منه وروى الشافعي عن ابن عباس أن جزورا نحررت على عهد أبي بكر فجاء رجل بئناق فقال أعطوني منها فقال أبو بكر لا يصلح هذا وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يخفى أن الحديث ينتهض للاحتجاج بمجموع طرقه فيدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان وإلى ذلك ذهب العترة والشافعي إذا كان الحيوان مأكولا وإن كان غير مأكول جاز عند العترة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه لاختلاف الجنس . وقال الشافعي في أحد قوليه لا يجوز لمعوم النهي . وقال أبو حنيفة يجوز مطلقا واستدل على ذلك بمعوم قوله تعالى (وأحل الله البيع) وقال محمد بن الحسن الشيباني أن غلب اللحم جاز ليقابل الزائد منه الجلد *

(باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكيل والموزون)

١ - عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبدا بعبدين » رواه الخمسة وصححه الترمذي ولمسلم معناه * ٢ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية بسبعة أرؤس من دحية الكلبي » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه * *

قوله « ولمسلم معناه » وافظه عن جابر قال « جاء عبد فباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الهجرة ولم يشعر أنه عبد فجاء سيده يريد ففقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعتني واشترى بعبدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعد حتى يسأله أعبد هو » وفي الحديثين دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا إذا كانت يدا بيد وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وسيأتي. وقصة صفية أشار إليها البخاري في البيع وذكرها في غزوة خيبر *

٣ - وعن عبد الله بن عمرو قال « أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبعث جيشا على أبل كانت عندى قال فحملت الناس عليها حتى نفدت الأبل وبقيت

بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله الابل قد نفدت وقد بقيت بقية من الناس لاظهر لهم فقال لي ابيع علينا ابلا بقلانص من ابل الصدقة الى محلم حتى تنفذ هذا البعث قال وكنت اُبتاع البعير بقلوصين وثلاث قلانص من ابل الصدقة الى محلم حتى نفدت ذلك البعث فلما جاءت ابل الصدقة اُداها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود والدارقطني بمعناه * وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه «انه باع جملا يدعى عصيفيرا ببشرين بغير الى أجل» رواه مالك في الموطأ والشافعي في مسنده * وعن الحسن بن سمرة قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة» رواه الحمسة وصححه الترمذي. وروي عبدالله بن أحمد مثله من رواية جابر بن سمرة *.

حديث ابن عمرو في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقوى الحافظ في الفتح اسناده وقال الخطابي في اسناده مقال ولعله يعني من أجل محمد بن اسحق ولكن قد رواه البيهقي في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وأثر على عليه السلام هو من طريق الحسن بن محمد بن علي عن علي عليه السلام وفيه انقطاع بين الحسن وعلي. وقد روي عنه ما يعارض هذا فأخرج عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عنه انه كره بيعا ببعيرين نسيئة. وروي ابن أبي شيبة عنه نحوه وحديث سمرة صححه ابن الجارود ورجاله ثقات كما قال في الفتح الا انه اختلف في سماع الحسن من سمرة. وقال الشافعي هو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وحديث جابر بن سمرة عزاه صاحب الفتح الى زيادات المسند لعبد الله بن أحمد كما فعل المصنف وسكت عنه (وفي الباب) عن ابن عباس عند البزار والطحاوي وابن حبان والدارقطني بنحو حديث سمرة قال في الفتح ورجاله ثقات الا انه اختلف في وصله وارسالة فرجع البخاري وغير واحد لإرساله انتهى. قال البخاري حديث النبي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة من طريق عكرمة عن ابن عباس رواه الثقات عن ابن عباس موقوفا. وعن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسالة (وفي الباب) أيضا عن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني وعنه أيضا عند مالك في الموطأ والشافعي انه اشترى راحلة بأربعة أبرة يوفيهما صاحبها بالربذة. وذكره البخاري تعليقا وعنه أيضا عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة

انه سئل عن بيع بيعين فكرهه . وروي البخاري تعليقا عن ابن عباس ووصله الشافعي انه قال قد يكون البعير خيرا من البعيرين . وروي البخاري تعليقا ايضا عن رافع بن خديج ووصله عبد الرزاق انه اشترى بعيرا يبيع بن قاعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غدا . وروي البخاري أيضا ومالك وابن أبي شيبة عن ابن المسيب انه قال لا ربا في الحيوان . وروي البخاري أيضا وعبد الرزاق عن ابن سيرين انه قال لا بأس ببيعين . قوله « حتى نفدت الابل » بفتح النون وكسر الفاء وفتح الدال المهملة وآخره تاء التانيث . قوله « بقلائص » قال ابن رسلان جمع قلوص وهي الناقة الشابة : قوله « حتى نفدت ذلك البعث » بفتح النون وتشديد الفاء بمدّها دال معجمة ثم تاء المتكلم اي حتى تجز ذلك الجيش وذهب الى مقصده والاحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما نرى فذهب الجمهور الى جواز بيع الحيوان بالحيوان نسبة متفاضلا مطلقا وشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقا مع النسبة أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين والهادوية وعكس الاولون بحديث ابن عمرو وماورد في معناه من الآثار وأجابوا عن حديث سمرة بما فيه من المقال . وقال الشافعي المراد به النسبة من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسبة من طرف واحد كانت النسبة من الطرفين فهي من بيع الكالي . بالكالي وهو لا يصح عند الجميع واحتج المانعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس ومائ معناه من الآثار وأجابوا عن حديث ابن عمرو بانه منسوخ ولا يخفى ان النسخ لا يثبت الا بعد تقرير تأخر النسخ ولم ينقل ذلك فلم يبق ههنا الا الطلب لطريق الجمع ان أمكن ذلك أو المصير الى التعارض قيل وقد أمكن الجمع بما سلف عن الشافعي ولكنه متوقف على صحة اطلاق النسبة على بيع المعدوم بالمعدوم فان ثبت ذلك في لغة العرب أو في اصطلاح الشرع فذاك والا فلا شك ان احاديث النهي وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من الصحابة سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وبعضها يقوي بعضها فهي أرجح من حديث واحد غير خال عن المقال وهو حديث عبد الله بن عمرو ولا سيما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمرة فان ذلك مرجح آخر . وأيضا قد تقرّر في الأصول ان دليل التحريم أرجح من دليل الاباحة وهذا أيضا مرجح ثالث .

وأما الآثار الواردة عن الصحابة فلا حجة فيها وعلي فرض ذلك فهي مختلفة كما عرفت *

✽ (باب ان من باع سلعة بنسيئته لا يشتريها بأقل مما باعها) ✽

١ عن ابن اسحق السبيعي عن امرأته « انها دخلت على عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بمت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة وانى ابتمته منه بستمائة نقداً فقالت لها عائشة بئس ما اشتريت وبئس ما شريت ان جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بطل إلا ان يتوب » رواه الدارقطني ✽

الحديث في اسناده الغالية بنت أبي نع وقد روى عن الشافعي انه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في إرشاده وفيه دليل على انه لا يجوز لمن باع شيئاً بضمن نسيئة أن يشتريه من المشتري بدون ذلك الثمن نقداً قبل قبض الثمن الأول أما اذا كان المقصود التحيل لا أخذ النقد في الحال ورد أكثر منه بعد أيام فلا شك ان ذلك من الربا المحرم الذي لا ينفع في تحيله الحيل الباطلة وسيأتى الخلاف في بيع العينة في الباب الذي بعده هذا. والصورة المذكورة هي صورة بيع العينة وليس في حديث الباب ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هذا البيع ولكن تصریح عائشة بان مثل هذا الفعل موجب لبطلان الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدل على انها قد علمت تحريم ذلك بنص من الشارع إما على جهة العموم كالأحاديث القاضية بتحريم الربا الشامل لمثل هذه الصورة أو على جهة الخصوص كحديث العينة الآتي ولا ينبغي أن يظن بها انها قالت هذه المقالة من دون أن تعلم بدليل يدل على التحريم لأن مخالفة الصحابي لرأي صحابي آخر لا تكون من الموجبات للاحباط *

﴿ باب ما جاء في بيع العينة ﴾

١ - عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذئاب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعهم حتى يراجعوا دينهم » رواه أحمد وأبو داود : ولفظه « اذا تبايعتم بالعينة وأخذتم اذئاب البقر ورَضِيتُم بالزَّرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم » ☆

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني وابن القطان وصححه . قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاه ثقات . وقال في التلخيص وعندى ان إسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً لأن الأعمش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء وعطاء يحتمل ان يكون هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية بالنقاط نافع بين عطاء وابن عمر انتهى . وانما قال هكذا لأن الحديث رواه أحمد والطبراني من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن عطاء عن ابن عمر ورواه أحمد وأبو داود من طريق عطاء الخراساني عن نافع عن ابن عمر . وقال المنذرى في مختصر السنن ما لفظه في اسناده اسحق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني نزيل مصر لا يحتاج بحديثه وفيه أيضاً عطاء الخراساني وفيه مقال انتهى . قال الذهبي في الميزان ان هذا الحديث من مناكبه وقد ورد انتهى عن العينة من طرق لها البيهقي في سننه بابا ساق فيه جميع ما ورد في ذلك وذكر علله . وقال روى حديث العينة من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال وروى عن ابن عمر موقوفاً انه كره ذلك . قال ابن كثير وروى من وجه ضعيف أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً وبعضه حديث طائفة يعني المتقدم في الباب الذي قبل هذا وهذه الطرق يشد بعضها بعضاً : قوله « بالعينة » بكسر العين المهملة ثم ياء تحتية ساكنة ثم نون . قال الجوهري العينة بالكسر السلف . وقال في القاموس وعين أخذ بالعينة بالكسر أى السلف أو أعطى بها قال والتاجر باع سلعته بثمن الى أجل ثم اشتراها منه بأقل من ذلك ائتمن انتهى . قال الرازي وبيع العينة هو أن يبيع شيئاً من غيره بثمن مؤجل ويسلمه الى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن

بشمن نقد أقل من ذلك القدر انتهى. قال ابن رسلان في شرح السنن وسميت هذا
المبايعة عينة لحصول النقد لصاحب العينة لأن العين هو المال الحاضر والمشتري
أنما يشتريها ليبيعه بعين حاضرة تصل اليه من فوره ليصل به الى مقصوده اهـ .
وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وجوز ذلك
الشافعي وأصحابه مستدلين على الجواز بما وقع من ألفاظ البيع التي لا يراد بها
حصول مضمونه وطرحوا الأحاديث المذكورة في الباب واستدل ابن القيم على عدم
جواز العينة بما روى عن الأوزاعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
يأتى على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع قال وهذا الحديث وإن كان مرسلًا فإنه
صالح الاعتضاد به بالاتفاق وله من المسندات ما يشهد له وهي الأحاديث الدالة
على تحريم العينة فإنه من المعلوم ان العينة عند من يستعملها أنما يسميها بيعا وقد
اتفقا على حقيقة الربا الصريح قبل العقد ثم غير اسمها الى المعاملة وصورتها الى
التبايع الذى لا قصد لهما فيه البتة وأنما هو حيلة ومكر وخديعة لله تعالى فمن أسهل
الحيل على من أراد فعله أن يعطيه مثلا ألفا الا درهما باسم القرض ويبيعه خرقه
تساوى درهما بخمسمائة درهم : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنما الأعمال بالنيات »
أصل فى ابطال الحيل فإن من أراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها ألفا بالف وخمسمائة
أنما نوي بالاقراض تحصيل الربح الزائد الذى اظهر انه ثمن اثوب فهو فى الحقيقة
أعطاه ألفا حالة بالف وخمسمائة مؤجلة وجعل صورة القرض وصورة البيع محلا
لهذا المحرم ومعلوم ان هذا لا يرفع التحريم ولا يرفع المفسدة التي حرم الربا لاجلها
بل يزيد قوة ونأ كيدا من وجوه عديدة منها انه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج
من جهة السلطان والحكام اقداما لا يفعله الربى لانه واثق بصورة العقد الذى
تحيل به . هذا معنى كلام ابن القيم . قوله « واتبعوا أذناب البقر » المراد
الاشتغال بالحرث . وفي الرواية الاخرى « وأخذتم اذناب البقر ورضيتم بالزرع »
وقد حمل هذا على الاشتغال بالزرع فى زمن يتعين فيه الجهاد . قوله « وتركوا
الجهاد » أى المتعين فعله . وقد روى الترمذي باسناد صحيح عن ابن عمر قال « كنا
بمدينة اروم فاخرجوا بنا عفا عظيما من الروم فخرج اليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر
وعلى أهل مصر عقبة بن عامر وعلي الجماعة فضالة بن عبيد فحمل رجل من المسلمين

على صف الروم حتى دخل بينهم فصاح المسلمون وقالوا سبحان الله يلقي بيده الى التهلكة فقام أبو أيوب فقال يا أيها الناس انكم لتأولون هذا التأويل وانما نزلت هذه الآية لما أعز الله الاسلام وكثر ناصروه فقال بعضنا لبعض سرّاً أن أموالنا قد ضاعت وان الله قد أعز الاسلام وكثر ناصروه فلو أقمنا في أموالنا وأصلحنا ما ضاع منا فأنزل الله على نبيه ما يرد علينا فقال (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) فكانت التهلكة الأموال وأصلحها وترك النزو : قوله « ذلّا » بضم الذال المعجمة وكسر ها أي صغاراً ومسكنة . ومن أنواع الذل الحراج الذي يسلمونه كل سنة لملاك الارض وسبب هذا الذل والله أعلم انهم لما تركوا الجهاد في سبيل الله الذي فيه عز الاسلام واطهّاره على كل دين عاملهم الله بنقيضه وهو انزال الذلة بهم فصاروا يمشون خلف اذناب البقر بعد ان كانوا يركبون على ظهور الخيل التي هي أعز مكان : قوله «حتي ترجعوا الى دينكم» فيه زجر بليغ لانه نزل الوقوع في هذه الامور منزلة الخروج من الدين وبذلك تمسك من قال بتحريم العينة وقيل ان دلالة الحديث على التحريم غير واضحة لانه قرن العينة بالاخذ باذناب البقر والاشتغال بالزرع وذلك غير محرم وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم ولكنه لا يخفي ما في دلالة الاقتران من الضعف ولانسلم ان التوعد بالذل لا يدل على التحريم لان طلب أسباب العزة الدينية وتجنب أسباب الذلة المنافية للدين واجبان على كل مؤمن وقد توعد على ذلك بانزال البلاء وهو لا يكون الا لذنب شديد وجعل الفاعل لذلك بمنزلة الخارج من الدين المرتد على عقبه وصرحت عائشة بانه من المحبطات للجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما في الحديث السالف وذلك انما هو شأن الكبائر *

باب ما جاء في الشبهات

١ عن الزمان بن بشير « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهة فمن ترك ما يشبهه عليه من الاثم كان لما استبان أترك ومن اجتراً على ما يشك فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان والمعاصي حرمي الله من يرتع حول الحى يوشك أن يواقع » متفق عليه *

قوله « الحلال بين » الخ فيه تقسيم للأحكام الى ثلاثة أشياء وهو تقسيم صحيح لان الشيء إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله أو لا ينص على واحد منهما. فالاول الحلال البين. والثاني الحرام البين. والثالث المشبهة لحقائه فلا يدري أحلال هو أم حرام وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه لانه ان كان في نفس الأمر حراماً فقد برىء من التبعة وان كان حلالاً فقد استحق الأجر على الترك لهذا القصد لان الأصل يختلف فيه حظراً وإباحة. وهذا التقسيم قد وافق قول من قال ممن سيأتي ان المباح والمكروه من المشبهات ولكنه يشكل عليه المندوب فانه لا يدخل في قسم الحلال البين على ما زعمه صاحب هذا التقسيم والمراد بكون كل واحد من القسمين الأولين بيناً أنه مما لا يحتاج الى بيان أو مما يشترك في معرفته كل أحد وقد يردان جميعاً أى ما يدل على الحل والحرمه فان علم المتأخر منهما فذاك والا كان ماورد فيه من القسم الثالث: قوله «أمور مشبهة» أى شبهت بغيرها مما لم يتبين حكمه على التبيين زاد في رواية للبخارى « لا يعلمها كثير من الناس » أى لا يعلم حكمها وجاء واضحاً في رواية للترمذى ولفظه « لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هى أم من الحرام » ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين. قوله « والمعاصى حى الله » في رواية للبخارى وغيره « ألا ان حى الله تعالى فى أرضه محارمه » والمراد بالمحارم والمعاصى فعل المنهى المحرم أو ترك المأمور الواجب والحمل المحمى أطلق المصدر على اسم المفعول. وفي اختصاص التمثيل بالحمل نكتة وهى ان ملوك العرب كانوا يحجمون لمراعى مواشيهم أما كن مخفية يتوعدون من رعى فيها بغير إذنه بالعقوبة الشديدة فمثل لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما هو مشهور عندهم فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية أن تقع مواشيه فى شيء منه فبعده أسلم له وغير الخائف المراقب يقرب منه وبرعى من جوانبه فلا يأمن أن يقع فيه بعض مواشيه بغير اختياره وربما أجذب المكان الذى هو فيه ويقع الخصب فى الحمى فلا يملك نفسه ان يقع فيه فآله سبحانه هو الملك حقاً ومحاكم محارمه (وقد اختلف) في حكم الشبهات فتبيل التحريم وهو مردود (٤١٢ - سج ٥ نيل الاوطار)

وقيل السكراة. وقيل الوقف وهو كالتخلاف فيما قبل الشرع واختلاف العلماء أيضا في تفسير الشبهات. فمنهم من قال أنها ما تعارضت فيه الأدلة. ومنهم من قال أنها ما اختلف فيه العلماء وهو منتزع من التفسير الأول. ومنهم من قال ان المراد بها قسم المكروه لانه يجتذبه جانب الفعل والترك ومنهم من قال هي المباح ونقل ابن المنير عن بعض مشايخه انه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق الى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق الى المكروه. ويؤيد هذا ما وقع في رواية لابن حبان من الزيادة بلفظ «اجملوا بينكم وبين الحرام ستر من الحلال من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه» قال في الفتح بعد أن ذكر التفاسير للمشبهات التي قدمناها ما لفظه والذي يظهر لي رجحان الوجه الاول قال ولا يبعد أن يكون كل من الآوجه مرادا ويختلف ذلك باختلاف الناس قال عالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك الا في الاستكثار من المباح أو المكروه ومن دونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجملة أو يحمله اعتياده لارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم أو يكون ذلك لسرفه وهو ان من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فيقع في الحرام ولو لم يختار الوقوع فيه ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم «من ترك ما يشبهه عليه من الاثم» الخ. (رواه علم ان العلماء) قد عظموا أمر هذا الحديث فعدوه رابع أربعة تدور عليها الاحكام كما نقل عن أبي داود وغيره وقد جمعا من قال *

عمدة الدين عندنا كلمات * مسندات من قول خير البرية

اترك الشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعلم ان فيه

والاشارة بقوله ازهد الى حديث «ازهد فيما في أيدي الناس» أخرجه

ابن ماجه وحسن اسناده الحافظ وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مرفوعا بلفظ

«ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس» وله شاهد عند

أبي نعيم من حديث أنس ورجاله ثقات. والمشهور عن أبي داود حديث «ما نهيتكم

عنه فاجتنبوه» مكان حديث «ازهد» المذكور. وعد حديث الباب بعضهم ثالث

ثلاثة وحذف الثاني وأشار ابن العربي أنه يمكن أن ينزع منه وحده جميع الأحكام

قال الفرطبي لانه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الاعمال بالقلب فمن هناك يمكن أن ترد جميع الاحكام اليه. وقد ادعى أبو عمر الداني ان هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من وجه صحيح فسلم وان أراد على الاطلاق فردرد فانه في الاوسط للطبراني من حديث ابن عمرو وعمار وفي الكبير له من حديث ابن عباس وفي الترغيب للاصبهاني من حديث وائلة وفي أسانيدھا مقال كما قال الحافظ *

٢ وعن عطية السعدي « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا لما به البأس » رواه الترمذي *

٣ وعن أنس قال « ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصيب التمرة فيقول لولا أني أخشى انهم من الصدقة لا أكلتها » متفق عليه ☆ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعاما فليأكل كل من طعامه ولا يسأله عنه وان سقاه شرابا من شرابه فليشرب من شرابه ولا يسأله عنه » رواه أحمد * وعن أنس بن مالك « قال اذا دخلت علي مسلم لايتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه » ذكره البخاري في صحيحه * *

حديث عطية السعدي حسنه الترمذي وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء نحوه ولفظه « تمام التقوى أن يتقى الله حتى يترك ما يرى انه حلال خشية أن يكون جراما » . وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي إسناده مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الجمهور وقد وثق قال في جمع الزوائد وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. هذه الاحاديث ذكرها المصنف رحمه الله للاشارة الى ما فيه شبهة كحديث أنس والى ما لا شبهة فيه كحديث أبي هريرة وقد ذكر البخاري في تفسير الشبهات حديث عقبة بن الحرث في الرضاع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « كيف وقد قيل » وحديث طائفة في قصة ابن وليدة زمعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « واحتجبي منه يا سودة » فان الظاهر ان الامر بالمفارقة في الحديث الاول والاحتجاب في الثاني لاجل الاحتياط وتوقي الشبهات وفي ذلك نزاع يأتي بيانه ان شاء الله تعالى . قال الخطابي ما شككت فيه فالورع اجتنابه وهو على ثلاثة اقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم والمندوب

اجتناب معاملة من أكثر ماله حرام والمكروه اجتناب الرخص المشروعة اهـ .
وقد أرشد الشارع الى اجتناب ما لا يتيقن المرء حله بقوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك
أخرجه الترمذى والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي
رضي الله عنهما (وفي الباب) عن أنس عند أحمد . وعن ابن عمر عند الطبراني
وعن أبي هريرة وواثلة بن الأسقع . ومن قول ابن عمر وابن مسعود وغيرهما .
وروي البخاري وأحمد وأبو نعيم عن حسان بن أبي سنان البصري أحد العباد في زمن
التابعين انه قال اذا شككت في شيء فاتركه . ولأبي نعيم من وجه آخر انه اجتمع يونس
ابن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما عالجت شيئاً اشد على من الورع فقال حسان ما
عالجت شيئاً أهون على منه قال كيف قال حسان تركت ما يريبني الى ما لا يريبني فاستترحت .
قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لم يكن عليه بينة واضحة . وورع
المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر الى الحرام . وورع الصالحين وهو
ترك ما يتطرق اليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فان لم يكن
فهو ورع الموسوسين قال ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أي
أعم من أن يكون ذلك المتروك حراماً أم لا اهـ . وقد أشار البخاري الى ان الوسواس
ونحوها ليست من المشبهات . فقال باب من لم ير الوسواس ونحوها من المشبهات .
قال في الفتح هذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التطمع في الورع *

(ابواب احكام العيوب)

(باب وجوب تبين العيب)

١ - عن عقبه بن عامر قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
المسلم أخو المسلم لا يَحِلُّ لمسلم باع من أخيه بيماً وفيه عيب إلا بينه له » رواه ابن ماجه
* ٢ - وعن واثلة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لاحد ان
يبيع شيئاً الا بين ما فيه ولا يحل لاحد يعلم ذلك الا بينه » رواه أحمد * ٣ - وعن
أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل يبيع طعاماً فدخل يده
فيه فإذا هو بملول فقال من غشنا فليس منا » رواه الجماعة الا البخاري والنسائي

عن المداء بن خالد بن هرذة قال « كتب لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابا هذا ما اشترى المداء بن خالد بن هرذة من محمد رسول الله اشترى منه عبدا وأمة لاداء ولا غائلة ولا خبثة بيع المسلم المسلم » رواه ابن ماجه والترمذي ~~في~~ حديث عقبة أخرجه أيضا أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني من حديث أبي شامة عنه ومداره علي يحيى بن أيوب وتابعه ابن لهيعة قال في الفتح واسناده حسن وحديث واثلة أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي اسناد أحمد أبو جعفر الرازي وأبو سباع والاول مختلف فيه والثاني قيل إنه مجهول. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفيه قصة وادعى أن مسلما لم يخرجها فلم يصب. وقد أخرج نحوه أحمد والدارمي من حديث ابن عمرو بن ماجه من حديث أبي الحمراء والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وأحمد من حديث أبي بردة بن نيار والحاكم من حديث عمير بن سعيد عن عمه. وحديث المداء أخرجه أيضا النسائي وابن الجارود وعالمه البخاري . قوله « لا يحل لمسلم » الخ وكذلك قوله « لا يحل لاحد » الخ فيهما دليل علي تحريم كتم العيب ووجوب تبينه المشتري . قوله « فليس منا » لفظ مسلم « فليس مني » قال النووي كذا في الاصول ومعناه ليس من اهتدي بهديني واقتدي بعلمي وعلمي وحسن طريقي كما يقول الرجل لولده اذا لم يرض فعله لست مني وهكذا في نظائره مثل قوله « من حمل علينا السلاح فليس منا » وكان سفيان ابن عيينة يكره تفسير مثل هذا ويقول بشر مثل القول بل يمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجرا وهو يدل علي تحريم الفش وهو مجمع على ذلك قول « المداء » بفتح الهمزة وتشديد الدال المهملة أيضا وآخره همزة بوزن الفعال وهوذة هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر ابو صمصمة والمداء صحابي قليل الحديث أسلم بعد حنين . قوله « لاداء » قال المطرزي المراد به الباطن سواء ظهر منه شيء ام لا كوجع الكبد والسعال . وقال ابن المنير لاداء اي يكتمه البائع وإلا فلو كان بالمداء وبينه البائع كان من بيع المسلم المسلم ~~وهو محصله~~ انه لم يرد بقوله لاداء نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه. قوله « ولا غائلة » قيل المراد بها الا باق . وقال ابن بطلال هو من قولهم اغتالي فلان اذا احتال بحيلة سلب بها مالى . قوله « ولا خبثة » بكسر المعجمة وبضمها وسكون الواو حدة وبعدها

مثلثة قيل المراد الاخلاق الخبيثة كالأباق. وقال صاحب العين هي الدنية وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب وقيل الداء ما كان في الخلق يفتح الحياء والخبيثة ما كان في الخلق بضمها والغائلة سكوت البائع عن بيان ما يعلم من مكروه في المبيع قاله ابن العربي *

باب ان الكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب

١ عن عائشة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان» رواه الخمسة . وفي رواية «ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم وجد به عيبا فردده بالعيب فقال البائع غلة عبدي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلة بالضمان» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وفيه حجة لمن يرى تلف العبد المشتري قبل القبض من المشتري * الحديث أخرجه أيضا الشافعي وأبو داود الطيالسي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان (ومن جملة) من صححه ابن خزيمة كما حكى ذلك عنه في بلوغ المرام وحكى عنه في التلخيص أنه قال لا يصح وضعفه البخاري . ولهذا الحديث في سنن أبي داود ثلاث طرق اثنتان رجالهما رجال الصحيح والثالثة قال أبو داود إسنادها ليس بذلك ولعل سبب ذلك أن فيه مسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين وتابعه عمر بن علي المقدسي وهو متفق على الاحتجاج به : قوله «ان الخراج بالضمان» الخراج هو الدخل والمنفعة أي يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الأصل الذي عليه أي بسببه فالبايع لا سببية فاذا اشترى الرجل أرضا فاستغلمها أو دابة فركبها أو عبدا فاستخدمه ثم وجد به عيبا قديما فله الرد ويستحق الغلة في مقابلة الضمان للمبيع الذي كان عليه. وظاهر الحديث عدم الفرق بين الفوائد الاصلية والفرعية وإلى ذلك ذهب الشافعي وفصل مالك فقال يستحق المشتري الصوف والشعر دون الولد وفرق أهل الرأي والهادوية بين الفوائد الفرعية والاصلية فقالوا يستحق المشتري الفرعية كالسكراء دون الاصلية كالولد والتمر وهذا الخلاف انما هو مع انفصال الفوائد عن المبيع وأما اذا كانت متصلة وقت الرد وجب ردها بالاجماع

قيل إن هذا الحكم مختص بمن له ملك في العين التي انتفع بخراجها كالمشتري الذي هو سبب ورود الحديث والي ذلك ما الجمهور . وقالت الحنفية إن الفاصب كالمشتري قياسا ولا يخفى ما في هذا التقياس لأن الملك فارق يمنع الإلحاق والاولى أن يقال أن الفاصب داخل تحت عموم اللفظ ولا عبرة بخصوص السبب كما تقر في الأصول: « قوله فاستغله » بالعين المعجمة وتشديد اللام أي أخذ غلاته *

❦ (باب ما جاء في المصراة) ❦

١ عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر » متفق عليه * والبخاري وأبي داود « من اشترى غنما مصراة فاحتلبها فان رضيها أمسكها وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر وهو دليل على أن الصاع من التمر في مقابلة اللبن وأنه أخذ قسطا من الثمن » وفي رواية « إذا ما اشترى أحدكم لفحة مصراة أو شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها أما هي والأفليردها وصاعا من تمر » رواه مسلم وهو دليل على أنه عسك بغير أرش . وفي رواية « من اشترى مصراة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ومعه صاعا من تمر لاسمراء » رواه الجماعة إلا البخاري * ٢ وعن أبي عثمان النهدي قال « قال عبد الله من اشترى محفلة فردها فليردها صاعا » رواه البخاري والبرقاني علي شرطه وزاد « من تمر » ❦

قوله « لا تصروا » بضم أوله وفتح الصاد المهملة وضم الراء المشددة من صريت اللبن في الضرع إذا جمته وظن بهضم أنه من صررت فقيده بفتح أوله وضم ثانيه . قال في الفتح والاول أصح قال لأنه لو كان من صررت لقليل ضرورة أو مصرة لا مصراة على أنه قد سمع الأمر أن في كلام العرب ثم استدل على ذلك بشاهد من عريين ثم قال وضبطه بهضم بضم أوله وفتح ثانيه بغير واو على البناء للمجهول والمشهور الاول اهـ . قال الشافعي التصرية هي ربط خلاف الشاة أو الناقة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة

لبنها. وأصل التصرية حبس الماء يقال منه صريت الماء إذا حبسته قال أبو عبيدة
وأكثر أهل اللغة التصرية حبس اللبن في الضرع حتى يجتمع وإنما اقتصر على ذكر
الأبل والغنم دون البقر لأن غالب مواشيهم كانت من الأبل والغنم والحكم واحد خلافا
لداود: قوله «فمن ابتاعها بعد ذلك» أي اشتراها بعد التصرية: قوله «بعد أن يحلبها» ظاهره
أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب والجمهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار على الفور
ولو لم يحلب أكن لما كانت التصرية لا يعرف ثالبها إلا بعد الحلب جعل قيداً في ثبوت الخيار
قوله «أن رضيها أمسكها» استدل بهذا على صحة بيع المصراة مع ثبوت الخيار: قوله
«وصاعاً من تمر» الواو عاطفة على الضمير في ردها ولكنه يعكس عليه أن الصاع مدفوع
ابتداءً لأمردود ويمكن أن يقال أنه مجاز عن فعل يشمل الأمرين نحو سلمها
أو أدفعها كما في قول الشاعر: علقها تبناً وماء بارداً - أي ناولتها ويمكن أن يقدر قبل
آخر يناسب المعطوف أي ردها وسلم أو أعط صاعاً من تمر كما قيل أن التقدير في
قول الشاعر المذكور وسقيتها ماء بارداً. وقيل يجوز أن تكون الواو بمعنى مع ولكنه
يعكس عليه قول جمهور النحاة أن شرط المفعول معه أن يكون فاعلاً في الماضي نحو
جئت أنا وزيداً. وقت أنا وزيداً نعم جعله مفعولاً معه صحيح عند من قال
يجوز مصاحبته للمفعول به وهم القليل: وقد استدل بالتنصيص على الصاع من
التمر على أنه لا يجوز رد اللبن ولو كان باقياً على صفته لم يتغير ولا يلزم البائع قبوله
لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المشتري: قوله «لقحة» هي الناقة الحلوب أو
التي تلجت. قوله «ثلاثة أيام» فيه دليل على امتداد الخيار هذا المقدار فتقيد بهذه
الرواية الروايات القاضية بأن الخيار بعد الحلب على الفور كما في قوله «بعد أن
يحلبها» وإلى هذا ذهب الشافعي والهادي والناصر وذهب بعض الشافعية إلى أن
الخيار على الفور وحملوا رواية الثلاث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة قبل الثلاث قالوا
وإنما وقع التنصيص عليها لأن الغالب أنه لا يعلم بالتصرية فيما دونها. واختلفوا في ابتداء
الثلاث فقبل من وقت بيان التصرية وإلى ذهب الخنابلة وقيل من حين العقد وبه
قال الشافعي. وقيل من وقت التفرق قال في الفتح ويلزم عليه أن يكون الفور أوسع
من الثلاث في بعض الصور وهو ما إذا تأخر ظهور التصریح إلى آخر الثلاث ويلزم عليه
أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وإن يفوت المقصود من التوسيع بالمدة ١ هـ:

قوله « من تمر لاسمراء » لفظ مسلم وأبي داود « من طعام لاسمراء » وينبغي أن
تحمّل الطعام على التمر المذكور في هذه الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لما
كان المتبادر من لفظ الطعام اتّضح نقاه بقوله لاسمراء وبشكل على هذا الجمع ما في
رواية للبزار بلفظ « صاع من بر لاسمراء » وأجيب عن ذلك بأنه يحتمل أن يكون
علي وجه الرواية بالمعنى لما ظن الراوى أن الطعام مساو للبر عبر عنه بالبر لان المتبادر
من الطعام البر كما صاف في الفطرة وبشكل على ذلك الجمع أيضا ما في مسند أحمد
باسناد صحيح كما قال الحافظ عن رجل من الصحابة بلفظ « صاعا من طعام أو صاعا
من تمر » فان التخيير يقتضي المغايرة : وأجاب عنه في الفتح باحتمال أن يكون
شكا من الراوى والاحتمال قادح في الاستدلال فينبغي الرجوع الى الروايات التي
لم تختلف. وبشكل أيضا ما أخرجه ابوداود من حديث ابن عمر بلفظ « ردها ورد معها
مثل أو مثلى لبنها قمحا » وأجاب عن ذلك الحافظ بأن اسناد الحديث ضعيف قال
وقال ابن قدامة انه متروك الظاهر بالاتفاق : قوله « محفلة » بضم الميم وفتح الحاء
المهملة والفاء المشددة من التحفيل وهو التجمع قال أبو عبيدة سميت بذلك لكون
اللبن يكثر في ضرعها وكل شيء كثرته فقد حفلته . تقول ضرع حافل أى عظيم
واحتفل القوم اذا كثر جمعهم ومنه سمي الحفل . وقد أخذ بظاهر الحديث الجمهور وقال
في الفتح وافتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهما في الصحابة . وقال به
من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذى
احتلب قليلا كان أو كثيرا ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا وخالف في
أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون أما الحنفية فقالوا لا يرد بميب
التصيرية ولا يجب رد الصاع من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور الا انه
قال غير صاع بين من التمر أو نصف صاع من بر . وكذا قال ابن ابي ليلى وأبو يوسف
في رواية الا أنهما قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته . وفي رواية عن مالك وبعض
الشافعية كذلك ولكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة الفطر . وحكى البغوي
انه لا خلاف في مذهب الشافعية أنهما لو تراخيا بغير التمر من قوت أو غيره كفى
وأثبت ابن كج الخلاف في ذلك . وحكى الماوردى وجهين فيما اذا عجز عن التمر
هل يلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر اليه وبالثاني قالت الحنابلة
(م ٤٢ — ج ٥ نيل الاوطار)

اه كلام الفتح : والهادوية يقولون ان الواجب رد اللب ان كان باقيا وان كان تالفا
فنه وان لم يوجد المثل فالقيمة . وقد اعتذر الحنفية عن حديث المصراة باعذار
بسطها صاحب فتح الباري وسنشير الى ما ذكره باختصار ونزيد عليه ما لا يخلو عن
قائدة المذر الأول الطمن في الحديث بكون راويه أبا هريرة قالوا ولم يكن كابن
مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما يرويه اذا كان مخالفا للقياس الجلي
وبطلان هذا المذر أوضح من أن يشتغل ببيان وجهه فان أبا هريرة رضى الله عنه
من أحفظ الصحابة وأكثرهم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
لم يكن أحفظهم على الإطلاق وأوسعهم رواية لاختصاصه بدعاء رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم له بالحفظ كما ثبت في الصحيحين وغيرها في قصة بسطه لردائه
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كان بهذه المنزلة لا ينكر عليه
تفرده بشيء من الاحكام الشرعية . وقد اعتذر رضى الله عنه عن تفرده بكثير مما
لا يشاركه فيه غيره بما ثبت عنه في الصحيح من قوله ان أصحابي من المهاجرين كان
يشغلهم الصفق بالأسواق وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأشهد اذا
غابوا وأحفظ اذا نسوا . وأيضا لو سلم ما ادعوه من أنه ليس كثيره في الفقه
لم يكن ذلك قادحا في الذي يتفرد به لان كثيرا من الشريعة بل أكثرها وارد
من غير طريق المشهورين بالفقه من الصحابة فطرح حديث أبي هريرة يستلزم
طرح شطر الدين على ان أبا هريرة لم يتفرد برواية هذا الحكم عن رسول الله
بل رواه معه ابن عمر كما أخرج ذلك من حديثه أبو داود والطبراني وأنس كما أخرج
ذلك من حديثه أبو يعلى وعمرو بن عوف المزني كما أخرج ذلك عنه البيهقي ورجل
من الصحابة لم يسم كما أخرجه أحمد بإسناد صحيح وابن مسعود كما أخرجه
الاسماعيلي وان كان قد خالفه الأكثر ورووه موقوفا عليه كما فعله البخاري وغيره
وتبعهم المصنف ولكن مخالفة ابن مسعود للقياس الجلي مشعرة بثبوت حديث
اب هريرة . قال ابن عبد البر ونعم ما قال ان هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته
من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقيقة لها . المذر الثاني من أعذار
الحنفية الاضطراب في متن الحديث قالوا لذكر الترفيه تارة والقمح أخرى
واللبن أخرى واعتبار الصاع تارة والمثل أو المثلين أخرى وأجيب بأن الطرق

الصحيحة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح * المذر الثالث انه معارض لعدم قوله تعالى (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) واجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات ولو سلم دخوله تحت العموم فالصاع مثل لانه عوض المتلف وجمله مخصوصا بالتمر دفعا للشجار ولو سلم عدم صدق المثل عليه فعموم الآية مخصص بهذا الحديث اما على مذهب الجمهور فظاهر واما على مذهب غيرهم فلانه مشهور وهو صالح لتخصيص العمومات القرآنية * المذر الرابع ان الحديث منسوخ واجيب بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال ولو كفى ذلك لرد من شاء ماشاء واختلفوا في تعيين النسخ فقال بعضهم هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في النهى عن بيع الدين بالدين وذلك لان لبن المصراة قد صار دينا في ذمة المشتري فاذا أزم بصاع من تمر صار دينا بدين كذا قال الطحاوى وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المجدين ولو سلمت صلاحيته فكون ما نحن فيه من بيع الدين بالدين ممنوع لانه يرد الصاع مع المصراة حاضرا لانسيئة من غير فرق بين ان يكون اللبن موجودا او غير موجود ولو سلم انه من بيع الدين بالدين فحديث الباب مخصص للعموم ذلك النهى لانه اخص منه مطلقا . وقال بعضهم ان ناسخه حديث الخراج باليمان وقد تقدم وذلك لان اللبن فضلة من فضلات الشاة ولو تلفت لمكانت من ضمان المشتري فمكون فضلاتها له واجيب بأن المغروم هو ما كان فيها قبل البيع لا الحادث وأيضا حديث الخراج باليمان بعد تسليم شموله لحل النزاع عام مخصوص بحديث الباب فكيف يكون ناسخا . وأيضا لم ينقل تأخره والنسخ لا يتم بدون ذلك ثم لو سلمنا مع عدم العلم بالتاريخ جواز المصير الى التمارض وعدم لزوم بناء العام على الخاص لكان حديث الباب أرجح لكونه في الصحيحين وغيرهما ولتأيده بما ورد في معناه عن غير واحد من الصحابة . وقال بعضهم ناسخه الأحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال هكذا قال عيسى بن ابان وتعقبه الطحاوى بأن التصرية انما وجدت من البائع فلو كان من ذلك الباب لمكانت العقوبة له والعقوبة في حديث المصراة للمشتري فافترقا وأيضا عموم الأحاديث القاضية بمنع العقوبة بالمال على فرض ثبوتها مخصوصة بحديث المصراة وقد قدمنا البحث في انتاذيب جلال ميسوطا في كتاب الزكاة . وقال بعضهم ناسخه حديث «اليمان بالخيار ما لم يفترقا»

وقد تقدم وبذلك أجاب محمد بن شجاع. ووجه الدلالة ان الفرقة قاطعة للخيار من غير فرق بين المصراة وغيرها * وأجيب بأن الحنفية لا يثبتون خيار المجلس كما سلف فكيف يحتجون بالحديث المثبت له. وأيضا بعد تسليم صحة احتجاجهم به هو مخصص بحديث الباب. وأيضا قد أثبتوا خيار العيب بعد التفرق وما هو جوابهم فهو جوابنا العذر الخامس ان الجبر من الآحاد وهي لانفيذ الاطلاق وهو لا يعمل به اذا خالف قياس الاصول وقد تقرر ان المثلل يضمن بمثله والقيمي بقيمة من أحد التقدين فكيف يضمن بالتمر على الخصوص وأجيب بأن التوقف في خبر الواحد انما هو اذا كان مخالفا للأصول لا لقياس الأصول والأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والأولان هما الأصل والآخران مردودان اليهما فكيف يرد الأصل بالفرع ولو سلم ان الآحادى يتوقف فيه على الوجه الذى زعموا فلا أقل لهذا الحديث الصحيح من صلاحيته تخصيص ذلك القياس المدعى. وقد أجيب عن هذا العذر بأجوبة غير ما ذكر ولكن أمثلها ما ذكرناه. ومن جملة ما خالف فيه هذا الحديث القياس عندهم ان الاصول تقتضى أن يكون الضمان بقدر اتلاف وهو مختلف وقد قدرهنا بمقدار معين وهو الصاع وأجيب بمنع التعميم في جميع المضونات فان الموضحة أرشها مقدر مع اختلافها بالكبر والصغر وكذلك كثير من الجنائيات. والغرة، مقدرة في العجين مع اختلافه **(والحكمة)** في تقدير الضمان ههنا بمقدار واحد اقطع التشاجر لما كان قد اخلط اللبن الحادث بمدا المقد باللبن الموجود قبله فلا يعرف بمقداره حتى يسلم المشتري نظيره **(والحكمة)** في التقدير بالتمر أنه أقرب الاشياء الى اللبن لانه كان قوتهم اذ ذاك كالتمر (ومن جملة) ما خالف به الحديث القياس عندهم أنه جعل الخيار فيه ثلاثا مع ان خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذلك خيار الرؤية والمجلس وأجيب بأنه حكم المصراة تفرد بأصله عن مماثله فلا يستغرب أن يتفرد بوصف يخالف غيره وذلك لان هذه المدة هي التى يتبين بها لبن الغرر بخلاف خيار الرؤية والعيب والمجلس فلا يحتاج الى مدة **(ومن جملة)** ما خالف به القياس عندهم انه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوض فيه اذا كان قيمة الشاة صاعا من تمر فانها ترجع اليه مع الصاع الذى هو مقدار ثمنها

واجيب بأن التمر عوض اللبن لا عوض الشاة فلا يلزم ما ذكر (ومن جملة ما خاف به القياس عندهم انه اذا استرد مع الشاة صاعا وكان ثمن الشاة صاعا كان قد باع شاة وصاعا بصاع فيلزم الربا واجيب بأن الربا انما يعتبر في العقود لافي الفسوخ بدليل انهما لو تباعا ذهباً بفضة لم يحجز أن يتفرقا قبل القبض ولو تبايعا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض . (ومن جملة) المخالفة انه يلزم من الاخذ به ضمان الأعيان مع بقائها فيما اذا كان اللبن موجوداً واجيب بأنه تعذر رده لاختلاطه باللبن الحادث وتعذر تمييزه فاشبهه الآبق بعد النصب فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر رده ومنها انه يلزم من الاخذ به اثبات الرد بغير عيب ولا شرط واجيب بأن اسباب الرد لا تنحصر في الامرين المذكورين بل له اسباب كثيرة منها الرد بالتدليس وقد أثبت به الشارع الرد في الركبان اذا تلقفوا كما سلف ولا يخفى على منصف ان هذه القواعد التي جعلوها هذا الحديث مخالفاً لما لو سلم انها قد قامت عليها الأدلة لم يقصر الحديث عن صلاحية لتخصيصها في الله العجب من قوم يبلغون في المحاماة عن مذاهب أسلافهم وايتارها على السنة المطهرة الصريحة الصحيحة الى هذا الحد الذي يسر به ابايس وينفق في حصول مثل هذه القضية التي قل طعمه في مثلها لاسيما من علماء الاسلام النفس والنفيس وهكذا فلتكن ثمرات التذهبات وتقليد الرجال في مسائل الحرام والحلال ☆ العذر السادس ان الحديث محمول على صورة مخصوصة وهي ما اذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب مثلاً خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد فان اتفقا على اسقاطه في مدة الخيار صح العقد وان لم يتفقا بطل ووجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة اللبن يومئذ واجيب بان الحديث معلق بالتصيرية وما ذكره يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت تصيرية أم لا فهو تأويل ممتسف. وأيضاً لو سلم أن ما ذكره من جملة صور الحديث قاله قاصر على صورة معينة هي فرد من أفراد الدليل لا بد من إقامة دليل عليه . قال في الفتح واختلف القائلون بالحديث في أشياء . منها لو كان عالماً بالتصيرية هل يثبت له الخيار فيه وجه للشافعية قال . ومنها لو صار لبن المصراة عادة واستمر على كثرته هل له الرد فيه وجه لهم أيضاً خلافاً للخابلة في المسئلتين . ومنها لو تصرت بنفسها أو صراها المالك لنفسه ثم بدا له فباعها فهل يثبت ذلك الحكم فيه خلاف فمن نظر

الى المعنى أثبتته لان العيب يثبت الخيار ولا يشترط فيه تدليس ومن نظر الى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمد فان النهي إنما يتناولها فقط . ومنها لو كان الضرع مملوءا لحما فظنه المشتري لبنافاشترها على ذلك ثم ظهر له انه لحم هل يثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكية . ومنها لو اشترى غير مصراة ثم اطلع على عيب بها بعد حلبها فقد نص الشافعي على جواز الرد بحاجانا لانه قليل غير معتنى بجمعه . وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة . وقال البغوي يرد صاها من تمر انتهى . والظاهر عدم ثبوت الخيار مع علم المشتري بالتصرية لا تنفاه الفرر الذي هو السبب للخيار . وأما كون سبب الفرر حاصلا من جهة البائع فيمكن أن يكون معتبرا لان حكمه صلى الله عليه وآله وسلم بثبوت الخيار بعد النهي عن التصرية مشعر بذلك وأيضا المصراة المذكورة في الحديث اسم مفعول وهو يدل على ان التصرية وقعت عليها من جهة الغير لان اسم المفعول هو لمن وقع عليه فعل الفاعل ويمكن أن لا يكون معتبرا لان تصري الدابة من غير قصد وكون ضرعها ممتلئا لحما يحصل به من الفرر ما يحصل بالتصرية عن قصد فينظر . قال ابن عبيد البر هذا الحديث أصل في النهي عن الفش وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بعيب . وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع . وأصل في أن مدة الخيار ثلاثه أيام . وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها *

☆ (باب النهي عن التسعير) ☆

١- عن أنس قال « غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله لو سعرت فقال ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لارجوان اني الله عز وجل ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال » رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي *

الحديث أخرجه أيضا الدرامي والبخاري وأبو يعلى قال الحافظ واسناده على شرط مسلم وصححه أيضا ابن حبان (وفي الباب) عن أبي هريرة عند أحمد وأبي داود قال جاء رجل فقال يا رسول الله سعر فقال بن ادعوا الله ثم جاء آخر فقال يا رسول الله سعر فقال

بل الله بخفض ويرفع » قال الحافظ واسناده حسن . وعن أبي سعيد عند ابن ماجه
والبزار والطبراني نحو حديث أنس ورجاله رجال الصحيح وحسنه الحافظ . وعن
علي عليه السلام عند البزار نحوه . وعن ابن عباس عند الطبراني في الصغير . وعن
أبي جحيفة عنده في الكبير : قوله « لو سمرت » التسمير هو أن يأمر السلطان أو
نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمرا أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم الا بسعر
كذا فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة : قوله « المسعر » فيه دليل على
أن المسعر من أسماء الله تعالى وانها لا تنحصر في النسعة والتسمين المعروفة . وقد
استدل بالحديث وماورد في معناه على تحريم التسمير وانه مظلمة . ووجهه أن الناس
مسلطون على أموالهم والتسمير حجب عليهم والامام مأمور برعاية مصلحة المسلمين
وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير
الثمن واذا تقابل الامر ان وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لا تقسم والزام صاحب
السلعة ان يبيع بما لا يرضي به مناف لقوله تعالى (الا أن تكون تجارة عن تراض)
والى هذا ذهب جمهور العلماء وروي عن مالك انه يجوز للامام التسمير وأحاديث
الباب تردع عليه . وظاهر الأحاديث انه لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص ولا
فرق بين المجلوب وغيره والى ذلك مال الجمهور . وفي وجه للاشافية جواز التسمير
في حالة الغلاء وهو مردود . وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين ماكان قوتا للآدمي
ولغيره من الحيوانات وبين ماكان من غير ذلك من الادامات وسائر الامتعة
وجوز جماعة من متأخري أئمة الزيدية جواز التسمير فيما عدا قوت الآدمي والبهيمة
كما حكى ذلك منهم صاحب الفيت . وقال شارح الأمان إن التسمير في غير القوتين لعله
اتفاق والتخصيص يحتاج الى دليل والمناسب الملقى لا ينتهض لتخصيص صرائح الادلة
بل لا يجوز العمل به على فرض عدم وجود دليل كما تقرر في الأصول *

(باب ماجاء في الاحتكار)

١ عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوي « أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا يحتمكر الا خاطيء وكان سعيد يحتمكر الزيت » رواه أحمد

ومسلم وأبو داود * ٢ وعن معقل بن يسار قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعه به جحيم من النار يوم القيامة » * ٣ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطيء » رواه أحمد * ٤ وعن عمر « قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس » رواه ابن ماجه * ٥

حديث معمر أخرجه أيضا الترمذي وغيره . وحديث معقل أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط . وفي اسناده زيد بن مرة أبو المعلى . قال في مجمع الزوائد ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله رجال الصحيح . وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وزاد وقد برئت منه ذمة الله وفي اسناد حديث أبي هريرة أبو معشر وهو ضعيف وقد وثق . وحديث عمر في إسناد الهيثم بن رافع قال أبو داود روى حديثاً منكراً . قال الذهبي هو الذي أخرجه ابن ماجه يعني هذا وفي اسناده أيضا أبو يحيى المكي وهو مجهول وبقية أحاديث الباب شواهد . منها حديث ابن عمر عند ابن ماجه والحاكم واسحق بن راهويه والدارمي وأبي يعلى والعقيلي في الضعفاء بلفظ : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وضعف الحافظ اسناده . ومنها حديث آخر عند ابن عمر أيضاً عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبزار وأبي يعلى بلفظ : « من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد بريء من الله وبريء الله منه » زاد الحاكم « وأما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله » وفي اسناده أصبغ بن زيد وكثير بن مرة والأول مختلف فيه والثاني قال ابن حزم إنه مجهول وقال غيره معروف ووثقه ابن سعد وروي عنه جماعة واحتج به النسائي . قال الحافظ ووهب بن الجوزي فأخرج هذا الحديث في الموضوعات وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكر ولا شك أن أحاديث الباب تنتهض بمجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار لو فرض عدم ثبوت شيء منها في الصحيح فكيف وحديث معمر المذكور في صحيح مسلم والتصريح بأن المحتكر خاطيء كاف في افادة عدم الجواز لأن الخاطيء المذنب العاصي وهو اسم فاعل من خاطيء بكسر العين وهمز اللام خطأ بفتح العين وبكسر الفاء وسكون العين إذا أثم في فعله قاله

أبو عبيدة وقال سمعت الازهرى يقول خطيء اذا تعمد وأخطأ إذا لم يتعمد: قوله «بعض» بضم العين المهملة وسكون الظاء المعجمة أى يمكن عظيم من النار: قوله «حكرة» بضم الحاء المهملة وسكون الكاف وهي حبس السلع عن البيع. وظاهر أحاديث الباب ان الاحتكار محرم من غير فرق بين قوت الا دمي والدواب وبين غيره والتصريح باللفظ «الطعام» في بعض الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة بل هو من التخصيص على فرد من الافراد التي يطلق عليها المطلق وذلك لان نفى الحكم عن غير الطعام انما هو لمفهوم اللقب وهو غير معمول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما نقرر في الاصول وذهبت الشافعية الى ان المحرم انما هو احتكار الاقوات خاصة لا غيرها ولا مقدار الكفاية منها والى ذلك ذهبت الهادوية. قال ابن رسلان في شرح السنن ولا خلاف في أن ما يدخره الانسان من قوت وما يحتاجون اليه من سمن وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به انتهى . ويدل على ذلك ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى كل واحدة من زوجاته مائة وسق من خبير. قال ابن رسلان في شرح السنن وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخر لاهله قوت سنتهم من تمر وغيره. قال أبو داود قيل لسعيد يعني ابن المسيب فانك تحتكر قال ومعمركان تحتكر وكذا في صحيح مسلم. قال ابن عبد البر وآخرون انما كانا تحتكران الزيت وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة اليه وكذلك حمل الشافعي وأبو حنيفة وآخرون. ويدل على اعتبار الحاجة وقصد اغلاء السعر على المسلمين قوله في حديث معقل «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم» وقوله في حديث أبي هريرة «يريد ان يغلبها على المسلمين» قال أبو داود سألت أحمد ما الحكرة قال ما فيه عيش الناس أى حياتهم وقوتهم وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يسأل عن أي شيء الاحتكار فقال اذا كان من قوت الناس فهو الذي يكره وهذا قول ابن عمر. وقال الاوزاعي المحتكر من يعترض السوق أى ينصب نفسه للتردد الى الاسواق ليشتري منها الطعام الذي يحتاجون اليه ليحتكره قال السبكي الذي ينبغى أن يقال في ذلك أنه ان منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم وان كانت الاسعار رخيصة وكان القدر الذي يشتريه لاحاجة بالناس اليه فليس لمنعه من شرائه وادخاره الى وقت حاجة الناس اليه معنى. قال الفاضل حسين (م ٤٣ — ج ٥ نيل الاوطار)

والروائي وربما يكون هذا حسنة لانه ينفع به الناس وقطع الحامل في المقنع باستحبابه قال أصحاب الشافعي الأولى بيع الفاضل عن الكفاية قال السبكي أما إمساكه حالة استغناء أهل البلد عنه رغبة في أن يبيعه اليهم وقت حاجتهم اليه فينبغي أن لا يكره بل يستحب (والحاصل) ان العلة اذا كانت هي الاضرار بالمسلمين أم يحرم الاحتكار الا على وجه يضرهم ويستوى في ذلك القوت وغيره لأنهم يتضررون بالجميع. قال الفزالي في الاحياء ما ليس بقوت ولا معين عليه فلا يتعدى النهي اليه وان كان مطعوما وما يعين على القوت كاللحم والفواكه وما يسد مسد شيء من القوت في بعض الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر فمن العلماء من طرد التحريم في السمن والعسل والشيرج والحين والزيت وما يجري مجراه. وقال السبكي اذا كان في وقت قحط كان في ادخار العسل والسمن والشيرج وأمثالها اضرار فينبغي ان يقضي بتحريمه واذا لم يكن اضرار فلا يخلو احتسار الاقوات عن كراهة. وقال القاضي حسين اذا كان الناس محتاجون الثياب ونحوها لشدة البرد أو لستر العمرة فيكره لمن عنده ذلك إمساكه. قال السبكي ان اراد كراهة تحريم فظاهر وان اراد كراهة تنزيه فبعيد. وحكى ابو داود عن قتادة انه قال ليس في التمر حكرة. وحكى أيضا عن سفيان انه سئل عن كبس القمق فقال كانوا يكرهون الحكرة والكبس بفتح الكاف واسكان الموحدة والقت بفتح القاف وتشديد التاء الفوقية وهو اليابس من القضب. قال الطيبي ان التقييد بالاربعين اليوم غير مراد به التحديد انتهى. ولم اجد من ذهب الى العمل بهذا العدد *

باب النهي عن كسر سكة المسلمين إلا من بأس

١- عن عبد الله بن عمرو المازني قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه *

الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وزاد «نهى أن تكسر الدراهم فتجعل فضة وتكسر الدنانير فتجعل ذهباً» وضمه ابن حبان ولعل وجه الضعف كونه في

إسناده محمد بن فضال بفتح الفاء والضاد المعجمة الأزدي الحمصي البصري المبرلارؤيا قال المنذري لا يحتج بحديثه : قوله «سكة» بكسر السين المهملة أي الدراهم المضروبة على السكة الحديد المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير. قوله «الجائزة» يعني المناقصة في معاملتهم : قوله «الامن بأس» كأن تكون زيوفا وفي معنى كسر الدراهم كسر الدنانير والفوس التي عليها سكة الامام لاسيما اذا كان التعامل بذلك جارا بين المسلمين كثيرا **والحكمة** في النهي ما في الكسر من الضرر باضاعة المال لما يحصل من النقصان في الدراهم ونحوها اذا كسرت وأبطلت المعاملة بها. قال ابن رسلان لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله وأخرج غيرها جار كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسبكها لاخراج الفضة التي فيها وقد يحصل في سبكها وكسرها ربح كثير لفاعله انتهى . ولا يخفى ان الشارع لم يأذن في الكسر الا اذا كان بها بأس ومجرد الابدال لنفع البعض ربما أنضى الى الضرر بالكثير من الناس فالجزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغي. قال أبو العباس بن سريج انهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمقراض ويخرجونها عن السعر الذي يأخذونها به ويجمعون من تلك القراض شيئا كثيرا بالسبك كما هو معهود في المملكة الشامية وغيرها وهذه الفعلة هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) فقالوا اتهمنا أن نفعل في أموالنا يعني الدراهم والدنانير مانشاء من القرض ولم ينتهوا عن ذلك فأخذتهم الصيحة *

فائدة قال في البحر مسألة الامام يحيى لوباع بنقد ثم حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجهان يلزم ذلك النقد اذ عقد عليه . الثاني يلزم قيمته اذ صار لكساده كالعرض انتهى . قال في المنار وكذلك لو صار كذلك يعني النقد لعرض آخر وكثير ما وقع هذا في زمنا لفساد الضربة لاهمال الولاة النظر في المصالح والاظهار ان اللازم القيمة لما ذكره المصنف انتهى *

باب ما جاء في اختلاف المتبايعين

١ عن ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول ما يقول صاحب السلامة أو يتراد ان رواه أحمد

وأبو داود والنسائي وزاد فيه ابن ماجه « والبيع قائم بعينه » وكذلك أحمد في رواية « والسلمة كما هي » وللدارقطني عن أبي وائل عن عبد الله قال « اذا اختلف البيعان والبيع مستهلك فالقول قول البائع » ورفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ولاحمد والنسائي عن أبي عبيدة « وأتاه رجلان تبايعا سلمة فقال هذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا بعت بكذا وكذا فقال أبو عبيدة أن عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا فامر بالبائع أن يستحلف ثم يخبر المبتاع ان شاء أخذ وان شاء ترك » ❦

الحديث روى عن عبد الله بن مسعود من طرق بالفاظ ذكر المصنف رحمه الله بعضها . وقد أخرجه أيضا الشافعي من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمير عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد اختلف فيه على اسمعيل بن أمية ثم على ابن جريج . وقد اختلف في صحة سماع أبي عبيدة من أبيه . ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد والنسائي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكك . ورواه أيضا الشافعي من طريق سفيان ابن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود وفيه أيضا انقطاع لان عون لم يدرك ابن مسعود . ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده : وفيه اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة . ورواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن مسعود . وأخرجه أيضا من طريق محمد بن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود ومحمد بن أبي ليلى لا يحتج به وعبد الرحمن لم يسمع من أبيه . ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق عون بن عبد الله أيضا عن ابن مسعود وقد سبق انه منقطع . قال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ورواه أيضا الدارقطني من طريق القاسم ابن عبد الرحمن : قال الحافظ ورجاله ثقات إلا ان عبد الرحمن اختلف في سماعه من أبيه . ورواية التراد رواها أيضا مالك بلاغا والترمذي وابن ماجه باسناد منقطع ورواه أيضا الطبراني بلفظ « البيعان اذا اختلفا في البيع ترادا » . قال الحافظ ورجاله ثقات

لكن اختلف في عبدالرحمن بن صالح يعني الراوى له عن فضيل بن عياض عن منصور
 عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال وما أظنه حفظه فقد حزم الشافعي ان
 طرق هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شيء موصول. ورواه ايضا النسائي والبيهقي
 والحاكم من طريق عبد الرحمن بن قيس بالاسناد الذي رواه عنه ابو داود كما سلف وصححه
 من هذا الوجه الحاكم وحسنه البيهقي ورواه عبدالله بن احمد في زيادات المسند من طريق
 القاسم بن عبد الرحمن عن جده بلفظ « اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ولاينة
 لاحدهما تخالفا » ورواه من هذا الوجه الطبراني والدارمي وقد انفرد بقوله « والسلعة
 قائمة » محمد بن أبي ليلى ولا يحتاج به كما عرفت لسوء حفظه. قال الخطابي ان هذه اللفظة يعني
 والسلعة قائمة لا تصح من طريق النقل مع احتمال أن يكون ذكرها من انتغليب لان
 أكثر ما يعرض النزاع حال قيام السلعة كقوله تعالى (في حجوركم) ولم يفرق أكثر الفقهاء
 في البيوع الفاسدة بين القائم والتالف انتهى. وأبو وائل الراوى لقوله والبيع مستهلك كما
 في حديث الباب هو عبدالله بن بحير شيخ عبد الرزاق الصنعاني القاص وثقه ابن معين وقال
 ابن حبان يروى المعجائب التي كانت مأمولة لا يحتاج به وليس هذا المذكور عبدالله بن بحير
 ابن ريشان فإنه ثقة وعلى هذا فلا يقبل ما انفرد به أبو وائل المذكور وأما قوله فيه تخالفا
 فقال الحافظ لم يقع عند أحد منهم وإنما عندهم والقول قول البائع او يتراد ان البيع
 انتهى. قال ابن عبد البر ان هذا الحديث منقطع الآن مشهور الاصل عند جماعة تلقوه
 بالقبول وبنوا عليه كثيرا من فروعه وأعله ابن حزم بالانقطاع وتابعه عبد الحق وأعله
 هو وابن القطان بالجهالة في عبدالرحمن وأبيه وجده. وقال الخطابي هذا حديث قد
 اصطلح الفقهاء على قبوله وذلك يدل على أن له أصلا وان كان في إسناده مقال كما اصطاحوا
 على قبول لا وصية لو ارث واسناده فيه ما فيه انتهى. قوله «البيعان» أي البائع والمشتري كما
 تقدم في الخيار ولم يذكر الأمر الذي فيه الاختلاف وحذف المتعلق مشعر بالتعميم في
 مثل هذا المقام على ما تقرر في علم المعاني فيعم الاختلاف في المبيع والتمن وفي كل أمر
 فرجع اليهما وفي سائر الشروط المعبرة والتصريح بالاختلاف في التمن في بعض الروايات
 كما وقع في الباب لا ينافي هذا العموم المستفاد من الحذف. قوله « صاحب السلعة » هو
 البائع كما وقع التصريح به في سائر الروايات فلا وجه لما روى عن البعض ان رب السلعة
 في الحال هو المشتري. وقد استدل بالحديث من قال ان القول قول البائع اذا وقع

الاختلاف بينه وبين المشتري في أمر من الأمور المتعلقة بالعقد ولكن مع يمينه كما وقع في الرواية الآخرة وهذا إذا لم يقع التراضي بينهما على الترادفان تراخيا على ذلك جاز بلا خلاف فلا يكون لهما خلاص عن النزاع إلا التفاسخ أو حلف البائع والظاهر عدم الفرق بين بقاء المبيع وتلفه لما عرفت من عدم انتهاض الرواية المهرج فيها باشتراط بقاء المبيع للاحتجاج والترادف مع التلف يمكن بأن يرجع كل واحد منهما بمثل المثل وقيمة القيمة إذا تقرر لك ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق فاعلم أنه لم يذهب إلى العمل به في جميع صور الاختلاف أحد فيما أعلم بل اختلفوا في ذلك اختلافا طويلا على حسب ما هو مبسوط في الفروع ووقع الاتفاق في بعض الصور والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما سيأتي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه» لأنه يدل بعمومه على أن اليمين على المدعى عليه والبينة على المدعى من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعا والآخر مشتريا أولا. وحديث الباب يدل على أن القول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري من غير فرق بين أن يكون البائع مدعيا أو مدعى عليه فيبين الحديثين عموم وخصوص من وجه فيتمارصان باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعيا فينبغي أن يرجع في الترجيح إلى الأمور الخارجية وحديث أن اليمين على المدعى عليه عزاه المصنف في كتاب الأقضية إلى أحمد ومسلم وهو أيضا في صحيح البخاري في الرهن وفي باب اليمين على المدعى عليه وفي تفسير آل عمران. وأخرجه الطبراني بلفظ «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه» وأخرجه الاسماعيلي بلفظ «ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب». وأخرجه البيهقي بلفظ «لويعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ردماءهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر» وهذه الالفاظ كلها في حديث ابن عباس عن رام الترجيح بين الحديثين أم يصعب عليه ذلك بعد هذا البيان ومن أمكنه الجمع بوجه مقبول فهو المتعين *

كتاب السلم

١ عن ابن عباس «قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»

رواه الجماعة وهو حجة في السلم في منقطع الجنس حالة العقد  قوله «كتاب السلم» هو بفتح السين المهملة واللام كالسلف. وزنا ومعنى وحكى في الفتح عن الماوردي أن الساف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم. قال في الفتح والسلم شرعا بيع موصوف في الذمة وزيد في الحد يبدل يعطى عاجلا وفيه نظر لانه ليس داخلا في حقيقة. قال واتفق العلماء على مشروعيته الا ما حكى عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل هو عقد غرر يجوز للحاجة أم لا اه قوله «يسلفون» بضم أوله قوله «السنة والسنتين» في رواية للبخاري عامين أو ثلاثة «والسنة» بالنصب على الظرفية أو على المصدر وكذلك لفظ سنتين وعامين: قوله «في كيل معلوم» احترز بالكيل عن السلم في الاعيان وبقوله معلوم عن المجهول من المكيل والموزون وقد كانوا في المدينة حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلمون في ثمار نخيل بأعيانها فتهاهم عن ذلك لما فيه من الغرر اذ قد اتصاب تلك النخيل بعاهة فلا تشر شيئا قال الحافظ واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكييل الا ان لا يكون في البلد سوى كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق: قوله «الى اجل معلوم» فيه دليل على اعتبار الاجل في السلم واليه ذهب الجمهور وقالوا لا يجوز السلم حالا وقالت الشافعية يجوز قالوا لانه اذا جاز مؤجلا مع الغرر فجوازه حالا أولى وليس ذكر الاجل في الحديث لاجل الاشتراط بل معناه ان كان لاجل فليكن معلوما وتعقب بالكتابة فان التأجيل شرط فيها. واجيب بالفرق لان الاجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالبا واستدل الجمهور على اعتبار التأجيل بما اخرج الشافعي والحاكم وصححه عن ابن عباس انه قال أشهد ان السلف المضمون الى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ (يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه) ومجاب بأن هذا يدل على جواز السلم الى اجل ولا يدل على انه لا يجوز إلا مؤجلا وبما اخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه قال «لا تسلف الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا» ومجاب بأن هذا ليس بحجة لانه موقوف عليه. وكذلك يجاب

عن قول أبي سعيد الذي علقه البخاري ووصله عبد الرزاق بلفظ « السلم بما يقوم به السرربا ولكن السلف في كيل معلوم الى أجل » وقد اختلف الجمهور في مقدار الاجل فقال ابو حنيفة لا فرق بين الاجل القريب والبعيد وقال اصحاب مالك لا بد من أجل تتغير فيه الاسواق واقله عندهم ثلاثة ايام وكذا عند الهادوية وعند ابن القاسم خمسة عشر يوما واجاز مالك السلم الى العطاء والحصاد ومقدم الحاج ووافقه ابو ثور واختار ابن خزيمة تأقيته الي الميسرة واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « بعث الي يهودي ابعث الي ثوبين الي الميسرة » وأخرج النسائي وطعن ابن المنذر في صحته وايس في ذلك دليل على المطلوب لان التنصيص على نوع من أنواع الأجل لا ينفي غيره. وقال المنصور بالله اقله اربعون يوما وقال الناصر اقله ساعة والحق ما ذهبت اليه الشافعية من عدم اعتبار الاجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل. واما ما يقال من انه يلزم مع عدم الاجل ان يكون بيعا للمدوم ولم يرخص فيه الا في السلم ولا فارق بينه وبين البيع الا الاجل فيجاء عنه بان الصيغة فارقة وذلك كاف (واعلم) ان للسلم شروطا غير ما اشتمل عليه الحديث مبسوط في كتب الفقه ولا حاجة لنا في التمرض لما لا دليل عليه الا انه وقع الاجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجه يتميز بذلك المعرفة عن غيره *

٢ وعن عبد الرحمن بن أبيزي وعبد الله بن أبي أوفى قالا « كنا نصيب المغانم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا انباط من انباط الشام فنسلمهم في الخنطة والشعير والزيت الى أجل مسمى قيل اكان لهم زرع أو لم يكن قالا ما كنا نسألهم عن ذلك » رواه احمد والبخاري . وفي رواية « كنا نسلف علي عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر في الخنطة والشعير والزيت والتمر وما نراه عندهم » رواه الخمسة الا الترمذي ☆ وعن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره » رواه ابو داود وابن ماجه * وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلف شيئا فلا يشترط على صاحبه غير قضائه » وفي لفظ « من اسلف في شيء فلا يأخذ الا ما اسلف فيه أو رأس ماله » رواها الدارقطني : واللفظ الاول دليل امتناع الرهن والضمين فيه والثاني يمنع الاقالة في البعض *.

حديث أبي سعيد في أسناده عطية بن سعد العوفي قال المنذرى لا يحتج بحديثه قوله « بن أزي » بالموحدة والزاى علي وزن أعلى وهو الخزاعي أحد صفار الصحابة ولا يه أزي صحبة. قوله « انباط » جمع نبط وهم قوم معروفون كانوا ينزلون بالبطائح من المراقين قاله الجوهري وأصلهم قوم من العرب دخلوا في العجم واختلطت أنسابهم وفسدت سنتهم ويقال لهم النبط بفتحين والنبط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية وإنما سمو بذلك لمعرفتهم بانباط الماء أى استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة وقيل هم نصارى الشام وهم عرب دخلوا في الروم ونزلوا بوادي الشام ويدل علي هذا قوله من انباط الشام. وقيل هم طائفتان طائفة اختلطت العجم ونزلوا البطائح وطائفة اختلطت بالروم ونزلوا الشام: قوله « فنسلفم » بضم النون واسكان السين المهملة وتخفيف اللام من الاسلاف وقد تشدد اللام مع فتح السين من التسليف: قوله « ما كنا نسألهم عن ذلك » فيه داليل على انه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم اليه وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم مع ترك الاستفصال. قال ابن رسلان وأما الممدوم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه. قوله « وما نراه عندهم » لفظ أبي داود الي قوم ما هو عندهم أى ليس عندهم أصل من أصول الحنطة والشعير والتمر والزبيب. وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم اذا أمكن وجوده في وقت حلول الاجل فذهب الى جوازه الجمهور قالوا ولا يضر انقطاعه قبل الحلول. وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبله بل لا بد أن يكون موجودا من العقد الى الحل ووافقه الثوري والأوزاعي فلو أسلم في شيء فانقطع في محله لم ينفسخ عند الجمهور وفي وجه للشافعية بنفسخ. واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر « أن رجلا أسلف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بم تستحل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه » وهذا نص في التمر وغيره قياس عليه ولو صح هذا الحديث لكان المصير اليه أولى لانه صريح في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن أزي وعبد الله بن أبي أوفى فليس فيه الا مظنة التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم (م ٤٤ — ج ٥ نيل الاوطار)

عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في اسناده رجل مجهول فان أبا داود رواه عن محمد بن كثير عن سفيان عن أبي اسحق عن رجل نجراني عن ابن عمر ومثل هذا لا تقوم به حجة .
 (قال القائلون) بالجواز ولو صح هذا الحديث لحمل على بيع الأعيان أو على السلم الحال عند من يقول به أو على ما قرب أجله قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يسلفون في الثمار السنتين والثلاث ومن المعلوم ان الثمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى ما يمسك به في الجواز . قوله « فلا يصرفه الى غيره » الظاهر أن الضمير راجع الى المسلم فيه لا الى ثمنه الذي هو رأس المال والمعني انه لا يحل جعل المسلم فيه ثمناً لشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أى لا يصرفه الى شيء غير عقد السلم . وقيل الضمير راجع الى رأس مال السلم . وعلى ذلك حملة ابن رسلان في شرح السنن وغيره أي ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمناً لشيء آخر فلا يجوز له ذلك حتى يقبضه والى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة والهادي والمؤيد بالله . وقال الشافعي وزفر يجوز ذلك لانه عوض عن مستقر في الذمة فجاز كما لو كان قرضاً ولانه مال عاد اليه بفسخ العقد على فرض تعذر المسلم فيه فجاز أخذ العوض عنه كائناً في المبيع اذا فسخ العقد قوله « فلا يشترط على صاحبه غير قضائه » فيه دليل على انه لا يجوز شيء من الشروط في عقد السلم غير القضاء واستدل به المصنف على امتناع الرهن وقد روى عن سعيد بن جبير أن الرهن في السلم هو الربا المضمون : وقد روى نحوه ذلك عن ابن عمر والاوزاعي والحسن وهو احدى الروایتين عن أحمد ورخص فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاماً من يهودي نسيئة ورهنه درعاً من حديد » وقد ترجم عليه البخاري باب الرهن في السلم وترجم عليه أيضاً في كتاب السلم باب الكفيل في السلم واعترض عليه الاسماعيلي بانه ليس في الحديث ما ترجم به ولعله أراد الحاق الكفيل بالرهن لانه حق ثبت الرهن به فجاز أخذ الكفيل به والخلاف في الكفيل كالخلاف في الرهن : قوله « فلا يأخذ الا ما اسلف فيه »

الحنفية دليل ابن قال انه لا يجوز صرف رأس المال الى شيء آخر وقد تقدم الخلاف في ذلك *

كتاب القرض

باب فضيلته

١ عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين الا كان كصدقتها مرة » رواه ابن ماجه .
الحديث في اسناده سليمان بن بشير وهو متروك قال الدارقطني والصواب انه موقوف على ابن مسعود وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه مرفوعاً « الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بمائة عشر » وفي اسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الشامي قال النسائي ليس بثقة . وعن أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً « من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان في عون أخيه » وفي فضيلة القرض أحاديث وعمومات الادلة القرآنية والحديثية الفاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيته . قال ابن رسلان ولا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ولا نقص علي طالبه ولو كان فيه شيء من ذلك لما استسلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في البحر وموقعه أعظم من الصدقة اذ لا يفترض الا محتاج اهـ . ويدل على هذا حديث أنس المذكور وفي حديث الباب دليل على ان قرض الشيء مرتين يقوم مقام التصديق به مرة *

باب استقراض الحيوان والقضاء من الجنس فيه وفي غيره

١ عن أبي هريرة قال « استقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سناً فاعطى سناً خيراً من سنه وقال خياركم أحاسنكم قضاء » رواه أحمد والترمذي وصححه * ٢ وعن أبي رافع قال « استلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الجاهلته ابل

الصدقة فامرني أن أقضي الرجل بكره. فقلت اني لم أجد في الابل إلا جملاً خياراً رباعياً فقال أعطه إياه فان من خير الناس أحسنهم قضاء. رواه الجماعة إلا البخاري * وعن أبي سعيد قال « جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتقاضاه ديناً كان عليه فارسل الى خولة بنت قيس فقال لها ان كان عندك تمر فأقرضينا حتى يأتينا تمر فنقضيك » مختصر لابن ماجه *

حديث أبي هريرة هو في الصحيحين بلفظ « كان لرجل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق فأغلق له فهم به أصحابه فقال دعوه فان اصحاب الحق مقالاً فقال لهم اشترؤا له سناً فأعطوه إياه فقالوا انا لا نجد الا سناً هو خير من سته قال فاشترؤه واعطوه إياه فان من خيركم أو أخيركم أحسنكم قضاء » وسبأني (وفي الباب) عن العرابض بن سارية عند النسائي والبخاري قال « بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكرة وأتينه اتقاضاه فقلت أنض عن بكرة فقال لا أقضيك الا نجيبة فدعاني فأحسن قضائي ثم جاء اعرابي فقال انض بكرة فقضاه بهيرا » وحديث أبي سعيد في اسناده عند ابن ماجه ابن أبي عبيدة عن أبيه وهما ثقتان وبقية اسناده ثقات : قوله « أحسنكم قضاء » جمع أحسن. ورواية الصحيحين « أحسنكم » كما سلف وهو الفصيح. ووقع في رواية لابن داود محاسنكم بالميم كمطلع ومطالع. قوله « بكرة » بفتح الباء الموحدة وهو الفتي من الابل. قال الخطابي هو من الابل بمنزلة الغلام من الذكور والقلوص بمنزلة الجارية من الاناث : قوله « رباعياً » بفتح الراء وتخفيف الموحدة وهو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة (وفي الحديثين) دليل على جواز الزيادة على مقدار القرض من المستقرض وسبأني الكلام على ذلك. قال الخطابي وفي حديث أبي رافع من الفقه جواز تقديم الصدقة قبل محلها وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تحمل له الصدقة فلا يجوز أن يقضى من ابل الصدقة شيئاً كان استسلفه لنفسه فدل على انه استسلفه لاهل الصدقة من أرباب المال وهذا استدلال الشافعي (وقد اختلف) العلماء في جواز تقديم الصدقة عن محل وقتها فأجازها الاوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه. وقال الشافعي يجوز ان يسجل الصدقة سنة واحدة وقال الشافعي لا يجوز ان يخرجها قبل حلول الحول وكرهه سفيان النوري وقد تقدم في الزكاة ذكر ما يدل على

الجواز (وفي الحديثين) أيضا جواز قرض الحيوان وهو مذهب الجمهور ومنع ذلك السكوفيون والهادوية قالوا لانه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان كما سلف. ويجاب بأن الاحاديث متعارضة في المنع من بيع الحيوان بالحيوان والجواز وعلى تسليم ان المنع هو الراجح فحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض بن سارية مخصصة لعموم النهي (وأما الاستدلال) على المنع بأن الحيوان مما يعظم فيه التفاوت فمنوع وقد استثنى مالك والشافعي وجماعة من العلماء قرض الولائد فقالوا لا يجوز لانه يؤدي الى عارية الفرج وأجاز ذلك مطلقا داود والطبري والمزني ومحمد بن داود وبعض الخراسانيين وأجازوه بعض المالكية بشرط أن يرد غير ما استقرضه وأجازوه بعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية فيمن يحرم وطؤه على المستقرض وقد حكى امام الحرمين عن السلف والنزالي عن الصحابة النهي عن قرض الولائد. وقال ابن حزم ما نعلم في هذا اصلا من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا اجماع ولا قياس اهـ وحديث أبي سعيد المذكور فيه دليل على انه يجوز لمن عليه دين أن يقضيه بدين آخر ولا خلاف في جواز ذلك فيما أعلم *


✽ (باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي عنها قبله) ✽

١ عن أبي هريرة قال «كان لرجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سن من الابل فجاء يتقاضاه فقال اعطوه فطلبوا سنه فلم يجدوا الا سنا فوقها فقال اعطوه فقال أوفيتني أوفاك الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاء» * ٢ وعن جابر قال «أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين فقضاني وزادني» متفق عليهما * ٣ وعن انس «وسئل الرجل منا يقرض اخاه المال فيهدى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقرض أحدكم قرضا فاهدي اليه أو حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا أن يكون جري بينه وبينه قبل ذلك» رواه ابن ماجه * ٤ وعن انس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا أقرض فلان ياخذ هدية» رواه البخاري في تاريخه * ٥ وعن أبي بردة بن أبي موسى قال «قدمت المدينة فلقيت عبد الله

ان سلام فقال لي املك بارض فيها الربا فاش فاذا كان لك على رجل حق فاهدي اليك
 حمل تبين أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذه فانه ربا» رواه البخاري في صحيحه 
 حديث أنس في إسناده يحيى بن أبي اسحق الهنائي وهو مجهول وفي إسناده
 أيضاً عتبة بن حميد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه اسماعيل بن عياش وهو ضعيف
 قوله «سن» أى حمل له سن معين وفي حديث أبي هريرة دليل على جواز المطالبة
 بالدين اذا حل أجله وفيه أيضاً دليل على حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وتواضعه وانصافه . وقد وقع في بعض الفاظ الصحيح «ان الرجل أغلظ على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا» كما تقدم
 وفيه دليل على جواز قرض الحيوان وقد تقدم الخلاف في ذلك . وفيه جواز رد
 ما هو أفضل من المثل المقرض اذا لم تقع شرطية ذلك في العقد وبه قال الجمهور
 وعن المالكية ان كانت الزيادة بالعدد لم يحز وان كانت بالوصف جازت ويرد عليهم
 حديث جابر المذكور في الباب فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاده
 والظاهر ان الزيادة كانت في العدد وقد ثبت في رواية للبخاري ان الزيادة كانت
 قيراطا وأما اذا كانت الزيادة مشروطة في العقد فتحرم اتفاقا ولا يلزم من جواز
 الزيادة في القضاء على مقدار الدين جواز الهدية ونحوها قبل القضاء لأنها بمنزلة
 الرشوة فلا تحل كما يدل على ذلك حديثنا انس المذكور ان في الباب وأثر عبد الله
 ابن سلام  أن الهدية والعارية ونحوها إذا كانت لاجل التنقيص في أجل
 الدين أو لأجل رشوة صاحب الدين أو لأجل أن يكون لصاحب الدين منفعة في
 مقابل دينه فذلك محرم لانه نوع من الربا أو رشوة وإن كان ذلك
 لاجل عادة جارية بين المقرض والمستقرض قبل التداين فلا
 بأس وان لم يكن ذلك لغرض أصلا فالظاهر المنع لا طلاق
 النهي عن ذلك وأما الزيادة على مقدار الدين عند القضاء بغير شرط ولا اضمار
 فالظاهر الجواز من غير فرق بين الزيادة في الصفة والمقدار والقليل والكثير لحديث
 أبي هريرة وأبي رافع والعرباض وجابر بن عبد الله هو مستحب . قال الحاملي وغيره من الشافعية
 يستحب للمستقرض أن يرد أجود مما أخذ للحديث الصحيح في ذلك يعني قوله «ان خيركم
 أحسنكم قضاء» وما يدل على عدم حل القرض الذي يجر الى المقرض نقعا ما أخرجه

اليهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفا بلفظ «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا» ورواه في السنن الكبرى عن ابن مسعود وابي كعب وعبدالله ابن سلام وابن عباس موقوفا عليهم ورواه الحرث بن أبي أسامة من حديث علي عليه السلام بلفظ «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قرض جر منفعة» وفي رواية «كل قرض جر منفعة فهو ربا» وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك قال عمر بن زيد في المغني لم يصح فيه شيء ووم إمام الحرمين والغزالي نقالا انه صح ولاخبرة لهما بهذا الفن وأما اذا قضى المقرض المقرض دون حقه وحلله من البقية كان ذلك جائزا وقد استدل البخاري على جواز ذلك بحديث جابر في دين أبيه وفيه فسأتهم أن يقبلوا ثمرة حائطي ويحللوا أبي» وفي رواية للبخاري أيضا «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل له غريمه في ذلك» قال ابن بطال لا يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولو حلله من جميع الدين جاز عند العلماء فكذلك إذا حلله من بعضها قوله «أو حمل قت» بفتح القاف وتشديد التاء المتناة وهو الجاف من النبات المعروف بالفصفصة بكسر الفاءين واهمال الصادين فـ ما دام رطباً فهو الفصفصة فإذا جف فهو القت والفصفصة هي الفضب المعروف وسمي بذلك لانه يحز ويقطع والفت كلمة فارسية عربت فإذا قطعت الفصفصة كبست وضم بعضها على بعض الى أن تجف وتباع لعلف الدواب كما في بلاد مصر ونواحيها *

(كتاب الرهن)

١ عن أنس قال «رهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درعا عند يهودي المدينة وأخذ منه شعير الاله» رواه أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه * ٢ وعن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاما من يهودي الى أجل ورهنه درعا من حديد» وفي لفظ «توفي ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعا من شعير» أخرجاها. ولاحمد والنسائي وابن ماجه مثله من حديث ابن عباس وفيه من الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملة أهل الذمة  حديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي وصححه. وقال صاحب الاقتراح هو


على شرط البخاري: قوله « رهن » الرهن بفتح أوله وسكون الهاء في اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه (كل نفس بما كسبت رهينة) وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق ايضا على العين المرهونة تسمية للمفعول به باسم المصدر. وأما الرهن بضمين فالجمع ويجمع ايضا على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب وقرى بهما قوله « عندهودي » هو أبو الشحم كما بينه الشافعي والبيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعا له عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير » اه وأبو الشحم بفتح المعجمة وسكون المهملة كنيته وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الأوس وكان حليفا لهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة مدودة وموحدة مكسورة اسم فاعل من الإباء وكانه التبس عليه بابي اللحم الصحابي: قوله « بثلاثين صاعا من شعير » في رواية الترمذي والنسائي من هذا الوجه بعشرين ولعله صلى الله عليه وآله وسلم رهنه أول الأمر في عشرين ثم استزاده عشرة فرواه الراوي تارة على ما كان الرهن عليه أولا وتارة على ما كان عليه آخره . وقال في الفتح لعله كان دون الثلاثين فجبر الكسر تارة والغى الجبر أخرى : ووقع لابن حبان عن انس ان قيمة الطعام كانت دينارا وزاد أحمد في رواية فـ وجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يفتكها به حتى مات (والاحاديث) المذكورة فيها دليل على مشروعية الرهن وهو مجمع على جوازه وفيها ايضا دليل على صحة الرهن في الحضر وهو قول الجمهور والتقيد بالسفر في الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له لدلالة الأحاديث على مشروعيته في الحضر وايضا السفر مظنة فقد الكتاب فلا يحتاج إلى الرهن غالبا الا فيه . وخالف مجاهد والضحاك فقالا لا يشرع الا في السفر حيث لا يوجد الكتاب وبه قال داود واهل الظاهر والاحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم ان شرط المرتين الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الراهن جاز وحمل احاديث الباب على ذلك وفيها ايضا دليل على جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم العين المتعامل فيها وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز الشراء بالثمن المؤجل وقد تقدم تحقيق ذلك . قال العلماء والخمكة في عدوله صلى الله عليه وآله وسلم عن معاملة شيا سير الصحابة إلى


معاملة اليهود إما بيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم اذ ذاك طعام فاضل عن حاجتهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمنا أو عوضا فلم يرد التضيق عليهم *

٣ - وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة « رواه الجماعة الا مسما والنسائي » وفي لفظ « اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها ولبن الدر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته » رواه أحمد *

الحديث له ألفاظ منها ما ذكره المصنف ومنها بلفظ « الرهن مركوب ومحلوب » رواه الدارقطني والحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا . قال الحاكم لم يخرجاه لان سفيان وغيره وقفوه على الأعمش وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الأعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وقال ابن أبي حاتم قال أبي رفعه يعني أبا معاوية مرة ثم ترك الرفع بعد ورجح البيهقي أيضا الوقف : قوله « الظهر » أى ظهر الدابة . قوله « يركب » بضم أوله على البناء للمجهول لجميع الرواة كما قال الحافظ وكذلك يشرب وهو خبر في معنى الأمر كقوله تعالى (والولادات يرضعن) وقد قيل ان فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجملا وأجيب بأنه لا اجمال بل المراد المرتن بقريته ان انتفاع الراهن بالعين المرهونة لاجل كونه مائلا والمراد هنا الانتفاع فى مقابلة النفقة وذلك يختص بالمرتن كما وقع التصريح بذلك فى الرواية الأخرى . ويؤيده ما وقع عند حماد بن سلمة فى جامعه بلفظ « اذا ارتن شاة شرب المرتن من لبنها بقدر علفها فان استفضل من اللبن بعد من العلف فهو ربا » ففيه دليل على أنه يجوز للمرتن الانتفاع بالرهن اذا قام بما يحتاج اليه ولو لم يأذن المالك وبه قال أحمد واسحق والليث والحسن وغيرهم . وقال الشافعى وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينتفع المرتن من الرهن بشيء بل الفوائد للراهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه . والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف فى صحتها ويبدل على نسخه حديث ابن عمر عند البخارى وغيره . (م ٥٤ - ج ٥ نيل الاوطار)

بلفظ « لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه » وبحجاب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بما رخص أرجح منها بعد تعذر الجمع . وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فيبني العام على الخاص والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقضي بتأخر النسخ على وجه يتعذر معه الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الامكان . وقال الاوزاعي والليث وأبو ثور انه يتعين حمل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح حينئذ للمرهن وأجود ما يحتج به للجزم وحديث أبي هريرة الآتي وستعرف الكلام عليه : قوله « الدر » بفتح الدال المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أي لبن الدابة ذات الضرع . وقيل هو ههنا من إضافة الشيء إلى نفسه كقوله تعالى (حب الحصيد) *

عنه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا يفاق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » رواه الشافعي والدارقطني وقال هذا اسناد حسن متصل  *

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أخرى وصحح أبو داود والبزار والدارقطني وابن القطان إرساله عن سعيد بن المسيب بدون ذكر أبي هريرة . قال في التلخيص وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة وقال في بلوغ المرام ان رجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله  وساقه ابن حزم من طريق قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الانطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا نصر بن عاصم الانطاكي حدثنا شاذان عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلق الرهن الرهن لمن رهنه له غنمه وعليه غرمه » قال ابن حزم هذا اسناد حسن وتعقبه الحافظ بأن قوله نصر بن عاصم تصحيف وانما هو عبد الله بن نصر الأصم الانطاكي وله أحاديث منكورة . وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصحح هذه الطريق عبد الحق وصحح أيضاً وصلة ابن عبد البر وقال هذه اللفظة يعني له غنمه وعليه غرمه اختلف الرواة في رفعها ووقفها فرفعها ابن أبي ذئب ومعه غيرهما ووقفها غيرهم . وقد روي ابن وهب هذا الحديث فجوده وبين ان هذه اللفظة من

قول سعيد بن المسيب. وقال ابوداود في المراسيل قوله «له غنمة وعليه غرمه من كلام سعيد بن المسيب نقله عنه الزهري. قوله «لا يعلق الرهن» يحتمل أن تكون لا نافية ويحتمل أن تكون ناهية. قال في القاموس غلق الرهن كفرح استحققه المرهن وذلك اذا لم يفتكه في الوقت المشروط اه وقال الازهري الغلق في الرهن ضد الفك فاذا فك الراهن الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتهنه. وروى عبد الرزاق عن معمر انه فسر غلاق الرهن بما اذا قال الرجل ان لم آتك بما لك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه أنه قال ان هلك لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه. وقد روي ان المرهن في الجاهلية كان يملك الرهن اذا لم يؤد الراهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطله الشارع : قوله «له غنمه وعليه غرمه» فيه دليل لمذهب الجمهور المتقدم لان الشارع قد جعل الغنم والغرم للراهن ولكنه قد اختلف في وصله وإرساله ورفعه ووقفه وذلك مما يوجب عدم انتهازه لمعارضة ما في صحيح البخاري وغيره كما سلف ☆

(كتاب الحوالة والضمان)

(باب وجوب قبول الحوالة على الملىء)

١- عن أبي هريرة قال «مطل الغني ظلم واذا اتبع أحدكم علي ملىء فليتبع»
رواه الجماعة. وفي لفظ لاسم «ومن أحيل علي ملىء فليحتل» * ٢ وعن ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «مطل الغني ظلم واذا أحلت علي ملىء فاتبعه»
رواه ابن ماجه *

حديث ابن عمر اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا اسماعيل بن توبة حدثنا
هشيم عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر فذكره. واسماعيل بن توبة قال
ابن ابى حاتم صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا الترمذي وأحمد.
قوله «الحوالة» هي بفتح الحاء المهملة وقد تكسر قال في الفتح مشتقة من التحويل أو
من الحول يقال حال عن العمل اذا انتقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من

ذمة الى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد إرفاق مستقبل ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف والمحتال عند الاكثر والحال عليه عند بعض. ويشترط أيضا تماثل النقيدين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالقيدين ومنعها في الطعام لأنها بيع طعام قبل أن يستوفي اه. قوله «مطل الغني» من اضافة المصدر الى الفاعل عند الجمهور والمعنى انه يحرم على الغني القادر أن يطل صاحب الدين بخلاف العاجز وقيل هو من اضافة المصدر الى المفعول أي يجب على المستدين أن يوفي صاحب الدين ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطله ظلم فكيف اذا كان فقيرا فانه يكون ظلما بالاولي ولا يخفى بهذا هذا كما قال الحافظ والمطل في الاصل المد وقال الازهرى المدافعة. قال في الفتح والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر: قوله «واذا اتبع» باسكان التاء المثناة الفوقية على البناء للمجهول. قال النووي هذا هو المشهور في الرواية واللغة. وقال القرطبي أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبني لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبع فالأكثر على التخفيف وقيده بعضهم بالتشديد والاول أجود وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي ان أكثر المحدثين يقولونه يعني أتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف والمعنى اذا أحيل فليحتل كما وقع في الرواية الاخرى. قوله «على مليء» قيل هو بالهمز وقيل بغير همز وبديل علي ذلك قول السكراني الملي كالغني لفظا ومعنى. وقال الخطابي انه في الاصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهله: قوله «فاتبعه» قال في الفتح هذا بتشديد التاء بلا خلاف (والحديثان) يدلان علي انه يجب على من أحيل بحقه على مليء أن يحتال والى ذلك ذهب أهل الظاهر وأكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وحمله الجمهور على الاستحباب. قال الحافظ. ووهم من نقل فيه الاجماع. (وقد اختلف) هل المطل مع الغني كبيرة أم لا وقد ذهب الجمهور الى انه موجب للفسق واختلفوا هل يفسق بمرة أو يشترط التكرار وهل يعتبر الطلب من المستحق أم لا. قال في الفتح وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضرا عنده لكنه قادر علي تحصيله بالتكسب مثلا أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفصل آخرون بين أن يكون

أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا اهـ . والظاهر الأول لان
القادر على التكسب ليس بميت والوجوب انما هو عليه فقط لان تعليق الحكم
بالوصف مشعر بالعلية *

(باب ضمان دين الميت المفلس)

١- عن سلمة بن الأكوع قال « كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنى
بجنازة فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل ترك شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين
قالوا ثلاثة دنانير قال صلوا علي صاحبكم فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله
وعلى دينه فصلى عليه » رواه أحمد والبخاري والنسائي . وروى الخمسة الا أبا داود
هذه القصة من حديث أبي قتادة وصححه الترمذي . وقال فيه النسائي وابن ماجه
« فقال أبو قتادة أنا أتكفل به » وهذا صريح في الانشاء لا يحتمل الاخبار
بما مضى * ٢ وعن جابر قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي على
رجل مات عليه دين فأتى بميت فسأل عليه دين قالوا نعم ديناران قال صلوا علي
صاحبكم فقال أبو قتادة هما علي يا رسول الله فصلى عليه فلما فتح الله على رسوله قال
أما أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك دين نعلي ومن ترك مالا فلورثته » رواه
أحمد وأبو داود والنسائي *

حديث أبي قتادة أخرجه أيضا ابن حبان وحديث جابر أخرجه أيضا ابن حبان
والدارقطني والحاكم وفي الباب عن أبي سعيد عند الدارقطني والبيهقي بإسناد
قال الحافظ ضعيفة بلفظ « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة
فلما وضعت قال صلى الله عليه وآله وسلم هل علي صاحبكم من دين قالوا نعم درهمان
قال صلوا علي صاحبكم فقال علي عليه السلام يا رسول الله هما علي وأنا لهما ضامن
فقام يصلي ثم أقبل علي عليه السلام فقال جزاك الله عن الاسلام خيرا وفك رهانك
كما فككت رهان أخيك ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة
فقال بعضهم هذا لعلي رضي الله عنه خاصة أم للمسلمين عامة فقال بل للمسلمين عامة »
وعن أبي هريرة عند الشيخين وغيرهما انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته

« من خلف مالا أو حقا فلورثته ومن خلف كلاً أو ديناً فكله الىّ ودينه عليّ »
وعن سلمان عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة وزاد « وعلى الولاية من بعدى
من بيت مال المسلمين » وفي اسناده عبد الله بن سعيد الانصارى متروك ومتهم .
وعن أبي أمامة عند ابن حبان في ثقافته : قوله « ثلاثة دنائير » في الرواية الاخرى
« ديناران » وفي رواية لابن ماجه واحمد وابن حبان من حديث أبي قتادة « سبعة عشر
درهما » وفي رواية لابن حبان من حديثه « ثمانية عشر » وهذان دون دينارين
وفي رواية لابن حبان ايضا من حديثه ديناران وفي رواية له ايضا من حديث
أبي امامة نحو ذلك . وفي مختصر المازني من حديث أبي سعيد الخدري ان الدين
كان درهمن ويجمع بين رواية الدينارين والثلاثة بأن الدين كان دينارين وشطرا
فمن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران الغاء أو كان أصلهما ثلاثة فوفي قبل
موته دينارا وبقي عليه ديناران فمن قال ثلاثة فباعتبار الاصل ومن قال ديناران
فباعتبار ما بقي من الدين والاول الباقى كذا في الفتح ولا يخفى ما في ذلك من التعسف
والأولي الجمع بين الروايات كلها بتعدد القصة (وأحاديث الباب) تدل على أنها
تصح الضمانة عن الميت ويلزم الضمين ما ضمن به وسواء كان الميت غنياً أو فقيراً
والي ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالك للضامن الرجوع على مال الميت اذا كان له
مال وقال أبو حنيفة لا تصح الضمانة الا بشرط أن يترك الميت وقاء دينه والالم يصح
(والحكمة) في ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة علي من عليه دين تحريض
الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل الى البراءة لثلاث تفوتهم صلاة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم . قال في الفتح وهل كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم
على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان . قال النووي الصواب الجزم بجوازها
مع وجود الضامن كما في حديث مسلم . وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة
على من ادان ديناً غير جائز واما من استدان لامر هو جائز فما كان يمتنع وفيه نظر
لان في حديث أبي هريرة ما يدل على التعميم حيث قال في رواية للبخاري من
توفي وعليه دين ولو كان الحال مختلفاً لبيته صلى الله عليه وآله وسلم نعم جاء في حديث
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين
جاءه جبريل عليه السلام فقال إنما الظالم في الديون التي حملت في البني والاسراف

فاما المتعفف وذو العيال فانا ضامن له أودى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك ضياعا الحديث. قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحازمي بعد أن أخرجه لا بأس به في المتابعات وليس فيه ان التفصيل المذكور كان مستمرا وانما فيه انه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ديننا فعلى وفي صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه بعد ان فتح الله عليه اشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح. وقيل بل كان يقضيه من خالص ملكه وهل كان القضاء واجبا عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى لامر المسلمين أن يفعله بمن مات وعليه دين فان لم يفعل قالوا ثم عليه ان كان حق الميت في بيت المال يفي بقدر ما عليه وإلا فيقسطه. قوله «فعلى» قال ابن بطال هذا ماسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقد حكى الحازمي اجماع الامة على ذلك *

✽ (باب في ان المضمون عنه انما يبرأ بأداء الضامن لا بمجرد ضمانه) ✽

٢ - عن جابر قال «توفي رجل فغسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا تصلى عليه نخطى خطوة ثم قال أعليه دين قلنا ديناران فانصرف فتحملهما ابو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة الديناران على فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أوفي الله حق الغريم وبرىء منه الميت قال نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران انما مات أمس قال فعاداليه من الغد فقال قد قضيتهما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآن بردت عليه جلده » رواه أحمد وانما أراد بقوله والميت منهما برىء دخوله في الضمان متبرعا لا ينوي به رجوعا بحال ✽ الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن حبان والحاكم : قوله «أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم » زاد الحاكم «ووضناه حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل عليه السلام » : قوله «فانصرف» لفظ البخاري في حديث أبي هريرة «فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على صاحبكم» وتقدم نحوه في حديث سلمة . قوله «الآن بردت عليه» فيه دليل على أن خلوص الميت من ورطة الدين وبرائة ذمته على الحقيقة ورفع العذاب عنه انما يكون بالقضاء

عنه لا بمجرد التحمل بالدين بلفظ الضمانة ولهذا سارع النبي صلى الله عليه وسلم إلى سؤال أبي قتادة في اليوم الثاني عن القضاء وفيه دليل على أنه يستحب للإمام أن يحض من يحمل حمالة عن ميت على الإسراع بالقضاء . وكذلك يستحب لسائر المسلمين لانه من المعاونة على الخير وفيه أيضا دليل على صحة التبرع بالضمانة عن الميت وقد تقدم الكلام على ذلك *

باب في أن ضمان درك المبيع على البائع إذا خرج مستحقا

١- عن الحسن بن سمره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ويتبع البيع من باعه « رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وفي لفظ إذا سرق من الرجل متاع أو ضاع منه فوجده بيد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن » رواه أحمد وابن ماجه .
سماع الحسن بن سمره فيه خلاف قد ذكرناه وبقيت الاسناد رجاله ثقات لان أبا داود رواه عن عمرو بن عوف الواسطي الحافظ شيخ البخاري عن هشيم عن موسى بن السائب وثقه أحمد عن قتادة عن الحسن : قوله « من وجد عين ماله » يعني المنصوب أو المسروق عند رجل أو امرأة فهو أحق به من كل أحد إذا ثبت أنه ملكه بالينة أو صدقه من في يده العين ثم إن كانت العين بحوزه فله مع أخذ العين المطالبة بمنفعتها مدة بقائه في يده سواء انتفع بها من كانت في يده أم لا وإذا كانت العين قد نقصت بغير استعمال كتعت الثوب (١) وعمي العبد وسقوط يده بأفة فقيـل يجب أخذ الارش مع أجرته سايما لما قبل النقص وناقصا لما بعده وكذلك لو كان النقص بالاستعمال : قوله « البيع » بتشديد التحتية مكسورة وهو المشتري أي يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع عند الهادوية الا اذا كان تسليم المبيع الى مستحقه باذن البائع أو بحكم الحاكم بالينة أو بعلمه لا اذا كان الحكم مستندا الى اقرار المشتري أو نكوله فلا يرجع على البائع ثم ان كان المشتري علم بان تلك العين مفصوبة فيتوجه عليه من المطالبة كل ما يتوجه اليه على الغاصب من الاجر والارش وان جهل لغصب ونحوه كانت يده عليها يدأمانة كالوديعة وقيل يد ضمانه

ولكن يرجع بما غرم على البائع . قوله « بالتمن » يعني الذى دفعه الى البائع *

(كتاب التفليس)

﴿ باب ملازمة الملىء واطلاق المعسر ﴾ *

١ - عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ليّ الواجد ظلم بحل عرضه وعقوبته « رواه الحنسة الاثرمذى . قال أحمد قال وكيع
عرضه شكايته وعقوبته حبسه » *

الحديث أخرجه أيضاً البيهقى والحاكم وابن حبان وصححه وعلقه البخارى
قال الطبرانى في الأوسط لا يروى عن الشريد الا بهذا الاسناد تفرد به ابن أبي ديلة
قال في الفتح واسناده حسن : قوله « التفليس » هو مصدر فلسته أى نسبته الى الافلاس
والمفلس شرعاً من يزيد دينه على موجوده سعى مفلساً لانه صار ذا فلوس بعد ان كان
ذا دراهم ودنانير اشارة الى أنه صار لا يملك الا أدنى الأموال وهى الفلوس أو سعى
بذلك لانه يمنع التصرف الا فى الشيء النافه كالفلوس لانهم ما كانوا يتعاملون بها
فى الأشياء الخطيرة أو انه صار الى حالة لا يملك فيها فلساً فعلى هذا فالهمزة فى
أفلس للسلب : قوله « لىّ الواجد » الذى بالفتح وتشديد الياء المطل والواجد بالجرم
الغنى من الوجد بالضم بمعنى القدرة : قوله « يحل » بضم أوله أى يجوز وصفه بكونه
ظالماً . وروى البخارى والبيهقى عن سفيان مثل التفسير الذى رواه المصنف عن أحمد
عن وكيع . واستدل بالحديث على جواز حبس من عليه الدين حتى يقضيه اذا
كان قادراً على القضاء تأدياً له وتشديداً عليه لا اذا لم يكن قادراً لقوله « الواجد » فانه
يدل على ان المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته والى جواز الحبس للواجد ذهب الحنفية
وزيد بن على . وقال الجمهور يبيع عليه الحاكم لما سيأتى من حديث معاذ وأما
غير الواجد فقال الجمهور لا يحبس لكن قال أبو حنيفة يلزمه من له الدين وقال
شريح يحبس والظاهر قول الجمهور ويؤيده قوله تعالى (فتظرة الى مبصرة) وقد
(م ٤٦ — ج ٥ نيل الاوطار)

اختلف هل يفسق الماطل أم لا واختلف أيضاً في تقدير ما يفسق به والكلام في ذلك مبسوط في كتب الفقه *

٢ - وعن أبي سعيد قال « أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » رواه الجماعة إلا البخاري *

قوله « في ثمار ابتاعها » هذا يدل على ان الثمار اذا أصيبت مضمونة على المشتري وقد تقدم في باب وضع الجوائح ما يدل على انه يجب على البائع أن يضع عن المشتري بقدر ما أصابته الجائحة وقد جمع بينهما بأن وضع الجوائح محمول على الاستحباب وقيل انه خاص بما يبيع من الثمار قبل بدو صلاحه. وقيل انه يؤول حديث أبي سعيد هذا بأن التصديق على الغريم من باب الاستحباب وكذلك قضاؤه دين غرمائه من باب التعرض لمكارم الاخلاق وليس التصديق على جهة العزم ولا القضاء للغرماء على جهة الختم وهذا هو الظاهر. ويدل عليه قوله في حديث وضع الجوائح « لا يحمل لك ان تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك » فانه صريح في وجوب الوضع لا في استحبابه وكذلك قوله في هذا الحديث « وليس لكم الا ذلك » فانه يدل على ان الدين غير لازم ولو كانت لازماً لما سقط الدين بمجرد الاعسار بل كان اللازم الانظار الى ميسرة وقد قدمنا في باب وضع الجوائح عدم صلاحية حديث أبي سعيد هذا للاستدلال به على عدم وضع الجوائح لوجهين ذكرناهما هنا لك. وقد استدل بالحديث علي ان المفلس اذا كان له من المال دون ما عليه من الدين كان الواجب عليه لغرمائه تسليم المال ولا يجب عليه لهم شيء غير ذلك وظاهره ان الزيادة ساقطة عنه ولو أبسر بعد ذلك لم يطالب بها *

(باب من وجد سلعة باعها من رجل عنده وقد أفلس)

١ - عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به » رواه أحمد * ٢ وعن أبي هريرة عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال «من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره» رواه الجماعة * وفي لفظ قال في الرجل الذي يعدم «إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه إنه لصاحبه الذي باعه» رواه مسلم والنسائي * وفي لفظ «إما رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له» رواه أحمد * وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إما رجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء» رواه مالك في الموطأ وأبو داود وهو مرسل . وقد اسنده أبو داود من وجه ضعيف * .

حديث سمرة أخرجه أيضاً أبو داود قال في الفتح واسناده حسن وهو من رواية الحسن البصري عنه وفي سماعه منه خلاف معروف قد قدمنا الكلام فيه ولكنه يشهد لصحته حديث أبي هريرة المذكور بعده ويشهد لصحته أيضاً ما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مفلس أتوه به «لا قضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به» وفي اسناده أبو المعتمر . قال أبو داود والطحاوي وابن المنذر هو مجهول ولم يذكر له ابن أبي حاتم إلا راوياً واحداً وذكره ابن حبان في الثقات وهو للدارقطني والبيهقي من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب . وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن هو مرسل كما ذكره المصنف لأن أبا بكر تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ووصله أبو داود من طريق أخرى فقال عن أبي بكر المذكور عن أبي هريرة وهي ضعيفة كما قال المصنف وذلك لأن فيها اسم عيل ابن عياش وهو ضعيف إذا روى عن غير أهل الشام ولكنه ههنا روى عن الحرث الزبيدي وهو شامي قال الحافظ وقد اختلف على اسم عيل فأخرجه ابن الجارود من وجه عنه عن موسى بن عقبة عن الزهري موصولاً . وقال الشافعي حديث أبي المعتمر أولى من هذا وهذا منقطع . وقال البيهقي لا يصح وصله ووصله عبد الرزاق في مصنفه . وذكر ابن حزم أن عراك بن مالك رواه أيضاً عن أبي هريرة في غرائب مالك . وفي التمهيد أن بعض أصحاب مالك وصله . قال أبو داود والمرسل

أصح وقد روى المرسل الشيخان بلفظ «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق من غيره ووصله ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ الشيخين: قوله «بعينه» فيه دليل على أن شرط الاستحقاق أن يكون المال باقيا بعينه لم يتغير ولم يتبدل فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للفرماء ويؤيد ذلك قوله في الرواية الثانية ولم يفرقه وذهب الشافعي والمهادوية إلى أن البائع أولى بالعين بعد التغير والنقص: قوله «فهو أحق به» أي من غيره كأنه كان وارثا أو غريبا وهذا قال الجمهور وخالف الحنفية في ذلك فقالوا لا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي في يد المفلس وتأولوا الحديث بأنه خبر واحد يخالف للأصول لأن السلمة صارت بالبيع ملكا للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض الملك وحملوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لقطة وتغيب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالافلاس ولا جمل أحق بها لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك وأيضا يرد ما ذهبوا إليه قوله في حديث أبي بكر أيما رجل باع متاعا فإن فيه التصريح بالبيع وهو نص في محل النزاع وقد أخرجه أيضا سفيان في جامعه وابن حبان وابن خزيمة عن أبي بكر عن أبي هريرة بلفظ «إذا ابتاع رجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها» وفي لفظ لابن حبان «إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته» وفي لفظ لمسلم والنسائي «أنه لصاحبه الذي باعه» كما ذكره المصنف وعند عبد الرزاق بلفظ «من باع سلعة من رجل» قال الحافظان يظهر بهذا أن الحديث وارد في صورة البيع ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر يعنى من العارية والوديعة بالأولى والاعتذار بأن الحديث خبر واحد مردود بأنه مشهور من غير وجه من ذلك ما تقدم عن سمرة وأبي هريرة وأبي بكر بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بأسناد صحيح عن ابن عمر مرفوعا بنحو أحاديث الباب وقد نضى عثمان بن عمار وأبو بصير عنه حتى قال ابن المنذر لا تعرف عثمان مخالفا في الصحابة والاعتذار بأنه مخالف للأصول اعتذار فاسد لما عرفناك من أن السنة الصحيحة هي من جملة الأصول فلا يترك العمل بها إلا لما نهض منها ولم يرد في المقام ما هو كذلك وعلي تسليم أنه ورد ما يدل على أن السلعة تصير بالبيع ملكا للمشتري فما ورد في الباب أخص مطلقاً فيني العام على الخاص

وحمل بعض الحنفية الحديث على ما اذا افلس المشتري قبل أن يقبض السلعة وتعقب بقوله في حديث سمرة عند مفلس . وبقوله في حديث أبي هريرة عند رجل . وفي لفظ لابن حبان ثم افلس وهي عنده ولا يبرقي « اذا افلس الرجل وعنده متاع » وقال جماعة ان هذا الحكم أعني كون البائع أولى بالسلعة التي بقيت في يد المفلس مختص بالبيع دون القرض وذهب الشافعي وآخرون الى أن المقرض أولى من غيره واحتج الاولون بالروايات المتقدمة المصراحة بالبيع قالوا فتجمل الروايات المطلقة عليها ولكنه لا يخفى ان التصريح بالبيع لا يصلح لتقييد الروايات المطلقة لانه انما يدل على أن غير البيع بخلافه بمفهوم اللقب وما كان كذلك لا يصح للتقييد الا على قول أبي ثور كما تقرر في الاصول . وربما يقال ان المصريح به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم اللقب . قوله « ولم يكن اقتضي من ماله شيئا » فيه دليل لما ذهب اليه الجمهور من أن المشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بما لم يسلم المشتري ثمنه من المبيع بل يكون أسوة الغرماء . وقال الشافعي والهادوية ان البائع أولى به والحديث يرد عليهم : قوله « وان مات المشتري » الخ فيه دليل على أن المشتري اذا مات والسلعة التي لم يسلم المشتري ثمنها باقية لا يكون البائع أولى بها بل يكون أسوة الغرماء والى ذلك ذهب مالك وأحمد . وقال الشافعي البائع أولى بها واحتج بقوله في حديث أبي هريرة الذي ذكرناه من افلس أومات الخ ورجحه الشافعي على المرسل المذكور في الباب قال ويحتمل أن يكون آخره من رأى أبي بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه عنه لم يذكر واقضية الموت وكذلك الذين رووه عن أبي هريرة غيره لم يذكر ذلك بل صرح بعضهم عن أبي هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت كما ذكرنا قال في الفتح فتعين المصير اليه لانها زيادة مقبولة من ثمة قال وجزم ابن العربي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي وجمع الشافعي أيضا بين الحديثين بحمل مرسل أبي بكر على ما اذا مات مليئا وحمل حديث أبي هريرة على ما اذا مات مفلسا وقد استدل بقوله في حديث أبي هريرة « أومات » على أن صاحب السلعة أولى بها ولو أراد الورثة أن يعطوه ثمنها لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول وبه قال الشافعي وأحمد . وقال مالك يلزمه القبول وقفات الهادوية إن الميت اذا خلف الوفاء لم يكن البائع أولى بالسلعة وهو

خلاف الظاهر لان الحديث يدل على أن الموت من موجبات استحقاق البائع للسلعة ويؤيد ذلك عطفه على الافلاس . واستدل بإحاديث الباب على حلول الدين المؤجل بالافلاس . قال في الفتح من حيث ان صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك انها تجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور لكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لان الاجل حق مقصود له فلا يفوت وهو قول الهادوية . واستدل أيضا بأحاديث الباب على أن لصاحب المتاع أن يأخذه من غير حكم حاكم قال في الفتح وهو الأصح من قول العلماء وقيل يتوقف على الحكم *

☆ (باب الحجر على المدين وبيع ماله في قضاء دينه) ☆

١ عن كعب بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه » رواه الدارقطني * ٢ وعن عبد الرحمن بن كعب قال « كان معاذ بن جبل شابا سخييا وكان لا يمك شيئا فلم يزل يدان حتى غرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلمه ليحكم غرماءه فلو تركوا لاحد لتركوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء » رواه سعيد في سننه هكذا مرسلًا *

حديث كعب أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه ومرسل عبد الرحمن بن كعب أخرجه أيضا أبو داود وعبد الرزاق قال عبد الحق المرسل أصح وقال ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت وقد أخرج الحديث الطبراني ويشهد له ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال « أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وقد تقدم . وقد استدل بحجره صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ علي انه يجوز الحجر على كل مدين وعلى انه يجوز للحاكم بيع مال المدينون لقضاء دينه من غير فرق بين من كان ماله مستغرقا بالدين ومن لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البحر هذا عن العترة والشافعية ومالك وأبي يوسف ومحمد وقيدهوا الجواز بطلب اهل الدين للحجر

من الحاكم وروى عن الشافعي أنه يجوز قبل الطلب المصلحة وحكي في البحر أ يضاعن زيد بن علي والناصر وأبي حنيفة أنه لا يجوز الحجر على المديون ولا يبيع ماله بل يحبسهُ الحاكم حتى يقضى واستدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل مال امرئ مسلم» الحديث وهو مخصص بحديث معاذ المذكور. وأما ما ادعاه إمام الحرمين حاكياً لذلك عن العلماء وتبعه الغزالي أن حجر معاذ لم يكن من جهة استدعاء غرمائه بل لأنه شبه أنه جرى باستدعائه فقال الحافظ إنه خلاف ما صح من الروايات المشهورة ففي المراسيل لأبي داود التصريح بأن الغرماء التمسوا ذلك. قال وأما ما رواه الدارقطني أن معاذ أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلّمه ليكلّم غرماءه فلا حجة فيه أن ذلك لا تماس الحجر وإنما فيه طلب معاذ الرفق منهم وبهذا تجتمع الروايات انتهى. وقد روى الحجر على المديون وإعطاء الغرماء ماله من فعل عمر كما في الموطأ والدارقطني وابن أبي شبة والبيهقي وعبد الرزاق ولم ينقل أنه أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة *

باب الحجر على المبذر

١ عن عروة بن الزبير «قال ابتاع عبد الله بن جعفر بيعة فقال علي رضي الله عنه لا تبين عثمان فلا حجرتك عليك فاعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا شريكك في بيعتك فاني عثمان رضي الله عنهما قال تعال احجر علي هذا فقال الزبير أنا شريكك فقال عثمان احجر علي رجل شريكك الزبير» رواه الشافعي في مسنده * هذه القصة رواها الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن أبيه وأخرجها أيضا البيهقي. وقال يقال إن أبا يوسف تفرد به وليس كذلك ثم أخرجها من طريق الزهري المدني القاضي عن هشام نحوه. ورواها أبو عبيدة في كتاب الأموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال قال عثمان لعلي عليه السلام ألا تأخذ علي يد ابن أخيك يعني عبد الله بن جعفر وتحجر عليه اشترى سبخة (١) بستين ألف درهم ما يسرفني أنها لي بنعل وقد ساق القصة البيهقي فقال اشترى عبد الله بن جعفر أرضاً سبخة فبلغ

(١) بفتح السين المهملة وكسر الموحدة بعدها معجمة أي ذات سبخة وهي الأرض التي لا تنبت

ذلك عليا عليه السلام فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاءه عبد الله بن جعفر الى الزبير فذكر ذلك له فقال الزبير أنا شريكك فلما سأل علي عثمان الحجر علي عبد الله بن جعفر قال كيف أحجر علي من شريكك الزبير وفي رواية للبيهقي أن الثمن ستمائة ألف . وقال الرافعي الثمن ثلاثون ألفا . قال الحافظ لعله من غلط النساخ والصواب بستين يعني ألفا انتهى . وروى القصة ابن حزم فقال بستين ألفا . وقد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر علي من كان سيء التصرف وبه قال علي عليه السلام وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر وشريح وعطاء والشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد هكذا في البحر قال في الفتح والجمهور على جواز الحجر علي الكبير . وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف ومحمد قال الطحاوي ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر علي الكبير ولا عن التابعين الا عن ابراهيم وابن سيرين ثم حكى صاحب البحر عن العترة أنه لا يجوز مطلقا عن أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين سنة ولهم أن يجبيوا عن هذه القصة بأنها وقعت عن بعض من الصحابة والحجة أنما هو إجماعهم والاصل جواز التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات فلا يمنع منها الا مقام الدليل علي منعه ولكن الظاهر أن الحجر علي من كان في تصرفه سفه كان أمرا معروفا عند الصحابة مألوقا بينهم ولو كان غير جائز لانكره بعض من اطلع علي هذه القصة وان كان الجواب من عثمان رضي الله عنه عن علي عليه السلام بان هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكان لهما عن تلك الشركة مندوحة والعجب من ذهاب العترة الي عدم الجواز مطلقا وهذا امامهم وسيدهم أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه يقول بالجواز مع كون أكثرهم يحمل قوله حجة متبعة تجب المصير اليها وتصلح لمعارضة المرفوع واما اعتذار صاحب البحر عن ذلك بان عليا عليه السلام لم يفعل ذلك ففي غاية من السقوط فان الحجر لو كان غير جائز لما ذهب الي عثمان وسأل منه ذلك واما اعتذاره ايضا بان ذلك اجتهد فخالف لما عشي عليه في كثير من الابحاث من الجزم وبأن قول علي حجة من غير فرق بين ما كان للاجتهد فيه ومسرح وما ليس كذلك علي أن ما لا مجال للاجتهد فيه لا فرق فيه بين قول علي عليه السلام وغيره من الصحابة أن له حكم الرفع وإنما محل النزاع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم

فما كان من مواطن الاجتهاد وكثيرا ماترى جماعة من الزيدية في مؤلفاتهم يحزمون بحجية قول على عليه السلام ان وافق ما يذهبون اليه ويعتذرون عنه ان خالف بأنه اجتهاد لاحجة فيه كما يقع منهم ومن غيرهم اذا وافق قول أحد من الصحابة ما يذهبون اليه فانهم يقولون لا مخالف له من الصحابة فكان اجماعا ويقولون ان خالف ما يذهبون اليه قول صحابي لاحجة فيه وهكذا يحتجون بافعاله صلى الله عليه وآله وسلم ان كانت موافقة للمذهب ويعتذرون عنها ان خالفت بأنها غير معلومة الوجه الذى لاجله وقعت فلا تصلح للحجة فليكن هذا منك على ذكر فانه من المزالق التى يتبين عندها الانصاف والاعتساف. وقد قدمنا التنبيه على مثل هذا وكررناه لما فيه من التجذير عن الاغترار بذلك ومن الأدلة الدالة على جواز الحجر على من كان بعد البلوغ سي والتصرف قول الله تعالى (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) قال فى الكشف السفهاء المبهذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يدي لهم باصلاحها وتثميرها والتصرف فيها والخطاب للأولياء وأضاف الأموال اليهم لانها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال ولا تقتلوا انفسكم فما ملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات والدليل على أنه خطاب للأولياء فى أموال اليتامى قوله (وارزقوهم فيها واكسوهم) ثم قال فى تفسير قوله تعالى (وارزقوهم فيها) واجملوها مكانا لرزقهم بأن تتجروا فيها وتربحوا حتى تكون نفقتهم من الارباح لا من صلب المال فلا يأكلها الاتفاق وقيل هو أمر اسكل أحد أن لا يخرج ماله الى أحد من السفهاء قريب أو أجنبي رجل أو امرأة يعلم أنه يضمه فيما لا ينبغي ويفسده انتهى. وقد عرفت بهذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين بالصبيان كما قال فى البحر فانه تخصيص لما تدل عليه الصيغة بالاختصاص. وما يؤيد ذلك نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف بالماء ولو على امر جارية ومن المؤيدات عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة حبان لما سأله أن يحجر عليه ان صح ثبوت ذلك وقد تقدم الحديث بجميع طرقه فى البيع وقد استدل على جواز الحجر على السفهاء أيضا برده صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذى تصدق بأحد ثوبيه كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث أبى سعيد وأخرجه الدارقطني من حديث جابر. وبما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد البيضة على من تصدق

(م ٤٧ — ج ٥ نيل الاوطار)

بها ولا مال له غيرها وبرده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من أعتق عبدا له عن دبر ولا مال له غيره كما أشار الى ذلك البخارى وترجم عليه باب من رد أمر السفية والضعيف العقل وان لم يكن حجير عليه الامام (روى من جملة) ما استدلل به على الجواز قول ابن عباس وقد سئل متى ينقضى يتم اليتيم فقال لعمرى ان الرجل اتبنت لحيتته وانه اضعيف الاخذ لنفسه ضعيف العطاء فاذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم حكاه فى الفتح والحكمة فى الحجير على السفية ان حفظ الاموال حكمة لانها مخلوقة للارتفاع بها بلا تبذير ولهذا قال تعالى (ان المبذرين كانوا إخوان الشياطين) قال فى البحر (فصل) والسفه المقتضى للحجير عند من أثبتته هو صرف المال فى الفسق أو فى الامصلحة فيه ولا غرض دينى ولا دنيوى كشرائه ما يساوى درهما بمائة لا صرفه فى أكل طيب ولبس نفيس وفاخر المشعوم لقوله تعالى (قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده) الآية وكذا لو أنفق فى القرب انتهى *

(باب علامات البلوغ)

١ - عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل » رواه أبو داود
٢ - وعن ابن عمر قال « عرضت على النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يحزنى وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازنى » رواه الجماعة * ٣ - وعن عطية قال « عرضنا على النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوم قريظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله وكنت ممن لم ينبت فخلى سبيلي » رواه الخمسة وصححه الترمذى . وفى لفظ. « فمن كان محتما أو أنبت عاتقه قتل ومن لا نرك » رواه أحمد والنسائى * ٤ - وعن سمرة « ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم والشرخ الغلمان الذين لم ينبتوا » رواه الترمذى وصححه (روى من جملة) *


حديث على عليه السلام فى اسناده يحيى بن محمد المدنى الجارى منسوب الى الجار بالجيم والراء المهملة بلدة على الساحل بالقرب من مدينة الرسول صلى الله

عليه وآله وسلم . قال البخاري يتكلمون فيه . وقال ابن حبان بحب انتكح عماء فرد به من الروايات . وقال المقيلي لا يتابع بحبي المذكور على هذا الحديث . وفي الخلاصة أنه وثقه المعجلي وابن عدي . قال المنذرى وقد روى هذا الحديث من رواية جابر ابن عبد الله وأنس بن مالك وإيس فيها شيء يثبت . وقد أعل هذا الحديث أيضا عبد الحق وابن القطان وغيرها وحسنه الذوى متمسكا بسكوت أبي داود عليه ورواه الطبراني في الصغير بسند آخر عن علي عليه السلام . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه الطبراني في الكبير عن حنظلة بن حذيفة عن جده واسناده لا بأس به . وأخرج نحوه أيضا ابن عدي عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله « لم يجزني ولم يرني بلغت » وبعد قوله « فاجازني ورآني بلغت » وقد صحح هذه الزيادة أيضا ابن خزيمة . وحديث عطية القرظي صحيحه أيضا ابن حبان والحاكم وقال علي شرط الصحيحين . قال الحافظ وهو كما قال إلا أنها لم يخرجها لمطية وماله إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية الشبخان من حديث أبي سعيد بلفظ « فكان يكشف عن مؤثر المراهقين فمن أنبت منهم قتل ولم ينبت جمل في الذراري » وأخرج البزار من حديث سعد بن أبي وقاص « حكم على بني قريظة أن يقتل منهم كل من جرت عليه المواسي » وأخرج الطبراني من حديث أسلم بن بحير الانصاري قال « جعلني النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أسارى قريظة فكدت أنظر في فرج الغلام فإن رأيته قد أنبت ضربت عنقه وإن لم أره قد أنبت جعلته في مغنم المسلمين » قال الطبراني لا يروى عن أسلم إلا بهذا الاسناد . قال الحافظ وهو ضعيف . وحديث سمرة أخرجه أيضا أبو داود وهو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه مقال قد تقدم (وفي الباب) عن أنس عند البيهقي بلفظ « إذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه وأقيمت عليه الحدود » قال في التلخيص وسنده ضعيف . وعن طائفة عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بلفظ « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي عليه السلام من طرق وفيه قصة جرت لهم مع عمر علفها البخاري فمن الطرق عن أبي ظبيان عنه بالحديث والفصة

ومنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس وهي من رواية جرير بن حازم عن الأعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الأعمش كذلك لكنه وقفه. وقال البيهقي تفرد برفعه جرير بن حازم. قال الدارقطني في العمل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضيل ووكيع فروياه عن الأعمش موقوفا وكذا قال أبو حصين عن أبي ظبيان وخالفهم عمار بن رزيق فرواه عن الأعمش ولم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي وعمر رضي الله عنهما مرفوعا. قال الحافظ وقول وكيع وابن فضيل أشبه بالصواب. وقال النسائي حديث أبي حصين أشبه بالصواب. ورواه أيضا أبو داود من حديث أبي الضحى عن علي عليه السلام بالحديث دون القصة وأبو الضحى. قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل. ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي. قال أبو زرعة وهو مرسل أيضا. ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري قال أبو زرعة أيضا وهو مرسل لم يسمع الحسن من علي شيئا. وروى الطبراني عن أبي إدريس الخولاني قال أخبرني غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه وفي أسناده برد بن سنان وهو مختلف فيه. قال الحافظ. وفي أسناده مقال في اتصاله. ورواه الطبراني أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس وأسناده ضعيف كما قال الحافظ: قوله «لا يتم بعد احتلام» استدلل به علي أن الاحتلام من علامات البلوغ. وتعقب بأنه بيان لغاية مدة اليتم وارتفاع اليتم لا يستلزم البلوغ الذي هو مناط التكليف لأن اليتم يرتفع عند ادراك العصبى لمصالح دنياه والتكليف إنما يكون عند ادراكه لمصالح آخرته والادلى الاستدلال بما وقع في رواية لاجد وأبي داود والحاكم من حديث علي عليه السلام بلفظ «وعن العصبى حتى يحتمل» ويؤيد ذلك قوله في حديث عطية «فمن كان محتلما» وقد حكى صاحب البحر الجامع علي أن الاحتلام مع الأنزال من علامات البلوغ في الذكر ولم يجمله المنصور بالله علامة في الآتى قوله «ولا صمات» الخ الصمات السكوت قال في القاموس وما ذقت صماتا كسحاب شيئا ولا صمت يوم إلى الليل أى لا يصمت يوم تام انتهى. قوله «فلم يحجزنى» وقوله «فأجازنى» المراد بالاجازة الاذن بالخروج للقتال من أجازته إذا أمضاه وأذن له لامن الجائزة التى هى العطية كما فهمه صاحب ضوء النهار وقد استدلل بحديث ابن عمر هذا من قال ان مضى خمس عشرة سنة من الولادة يكون بلوغا في الذكر

والأنتى واليه ذهب الجمهور وتمقب ذلك الطحاوي وابن القصار وغيرهما بأنه لا دلالة في الحديث على البلاغ لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض لسنة وان فرض خطور ذلك بيال ابن عمرو يرد هذا التعمق ما ذكرنا من الزيادة في الحديث أعني قوله «ولم يرني بلغت» وقوله «ورآني بلغت» والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا بمجرد الظن من دون أن يصدر منه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ذلك . وقال أبو حنيفة بل مضى ثمان عشرة سنة للذكر وسبع عشرة للأنثى : قوله «فكان من أنبت» الخ : استدل به من قال ان الانبات من علامات البلوغ واليه ذهبت الهادوية وقيدوا ذلك بأن يكون الانبات بعد التسع وتعمق بأن قتل من أنبت ليس لأجل التكليف بل لرفع ضرره لكونه مظنة للضرر كقتل الحية ونحوها ورد هذا التعمق بأن القتل لمن كان كذلك ليس إلا لأجل الكفر لا لدفع الضرر لحديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله» وطلب الايمان وازالة المانع منه فرع التكليف ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو الى البلاد البعيدة كتبوك ويأمر بغزو أهل الاقطار النائية مع كون الضرر عن كان كذلك مأمونا وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى الى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذه المقالة هو منشأ ذلك التعمق ومن القائلين بهذا شيخ الاسلام ابن تيمية حفيد المصنف وله في ذلك رسالة . قوله «شرحهم» بفتح الشين المعجمة وسكون الراء المهملة بعدها خاء معجمة قال في القاموس هو أول الشباب انتهى . وقيل هم العلماء الذين لم يبلغوا وحمله المصنف على من لم ينبت من العلماء ولا بد من ذلك للجمع بين الأحاديث وان كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الانبات والمراد بالانبات المذكور في الحديث هو انبات الشعر الاسود المتجمع في الدانة لانبات مطلق الشعر فانه موجود في الأطفال *

✽ (باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة) ✽

١  عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف) انها نزلت في ولي اليتيم اذا كان فقيرا أنه يأكل كل

منه مسكان قيامه عليه بالمعروف . وفي لفظ « أنزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله ان كان فقيرا أكل منه بالمعروف » أخرجاها * ٢ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني فقير ليس لي شيء ولي يتييم فقال كل من مال يتييمك غير مسرف ولا مبادر ولا متأمل » رواه الحنسة الا الترمذي * وللإثرم في سننه عن ابن عمر « انه كان يزكي مال اليتيم ويستقرض منه ويدفعه مضاربة » ❦

حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أو داود وأشار المنذري الى أن في اسناده عمرو بن شعيب وفي سماع أبيه من جده مقال قد تقدم التنبيه عليه . وقال في الفتح اسناده قوي والآية المذكورة تدل على جواز كل ولي اليتيم من ماله بالمعروف اذا كان فقيرا ووجوب الاستعفاف اذا كان غنيا وهذا ان كان المراد بالغنى والفقر في الآية ولي اليتيم على ما هو المشهور . وقيل المعنى في الآية اليتيم أى إن كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فلا يطعمه من ماله بالمعروف فلا يكون على هذا في الآية دلالة على الأكل من مال اليتيم أصلا وهذا التفسير رواه ابن التين عن ربيعة ولكن المتعين المصير الى الاول لقول عائشة المذكور . وقد اختلف أهل العلم في هذه المسئلة فروي عن عائشة أنه يجوز للولي أن يأخذ من مال اليتيم قدر عمااته وبه قال عكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد اذا أكل ثم أيسر قضى وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذهباً أو فضة لم يحز له أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا وانتصر له وقال الشافعي يأخذ اقل الأمرين من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على الصحيح عنده والظاهر من الآية والحديث جواز الأكل مع الفقر بقدر الحاجة من غير اسراف ولا تبذير ولا تأمل والاذن بالأكل يدل اطلاقه على عدم وجوب الرد عند تمكن ومن ادعى الوجوب فعليه الدليل: قوله « غير مسرف ولا مبادر » هذا مثل قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم وهدارا) أى مسرفين ومبادرين كبر الايتام أو لاسرافكم ومبادرتكم كبرهم بفرطون

في اتفاقها ويقولون تنفق كما نشتهي قبل أن يكبر اليتامى فينتزعوها من أيدينا. وافظ
 أبي داود غير مسرف ولا مبذر : قوله « ولا متأثل » قال في القاموس أثل ماله
 تأثلا زكاه وأصله وماله عظمه والاهل كما هم أفضل كسوة وأحسن اليهم والرجل
 كثر ماله انتهى . والمراد هنا انه لا يدخر من مال اليتيم لنفسه ما يزيد على قدر
 ما يأكله . قال في الفتح المتأثل بمثابة ثم مثله مشددة بينهما همزة هو المتخذ والتأثل
 اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم وأثله كل شيء أصله . قوله « انه كان يزكي مال
 اليتيم » الخ فيه ان ولي اليتيم يزكي ماله ويعامله بالقرض والمضاربة وما شابه ذلك *

باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب

١- عن ابن عباس قال « لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي
 أحسن عزلوا أموال اليتامى حتى جعل الطعام يفسد واللحم يبتن فذكر ذلك للنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت (وإن تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح)
 قال نخالطوهم » رواه أحمد والنسائي وأبو داود

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده عطاء بن السائب وقد تفرد
 بوصله وفيه مقال. وقد أخرج له البخاري مقرونا. وقال أيوب ثقة وتكلم فيه غير
 واحد . وقال الامام أحمد من سمع منه قديما فهو صحيح ومن سمع منه حديثا
 لم يكن بشيء ووافقه على ذلك يحيى بن معين وهذا الحديث من رواية جرير بن عبد
 الحميد عنه وهو ممن سمع منه حديثا ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء موصولا
 وزاد فيه « وأحل لهم خلطهم » ورواه عبد بن حميد عن قتادة مرسلا ورواه الثوري
 في تفسيره عن سعيد بن جبير مرسلا أيضا. قال في الفتح وهذا هو الحفظ مع ارساله
 وروي عبد بن حميد من طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال الخالطة أن
 تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتأكل من قصته وبأكل من قصتك والله يعلم
 المفسد من المصلح من يعتمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه . وقال ابو عبيد المراد
 بالمخالطة أن يكون اليتيم بين عيال الوالى عليه فيشق عليه إنراز طعامه فيأخذ من
 مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخلطه بنفقة عياله ولما كان ذلك قد تقع

فيه الزيادة والنقصان خشوا منه فوسع الله لهم وقد ورد التنفير عن أكل أموال
اليتامى والتشديد فيه قال الله تعالى (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما
يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) وثبت في الصحيح أن أكل مال اليتيم أحد
السبع الموبقات فالواجب على من ابتلى بيمين أن يقف على الحد الذي أباحه له الشارع
في الأكل من ماله ومخالطته لان الزيادة عليه ظلم يصلح به فاعله سعيرا ويكون
من الموبقين نسأل الله السلامة *

كتاب الصلح^(١) واحكام الجوار

﴿ باب جواز الصلح عن المعلوم والمجهول والتحليل منهما ﴾

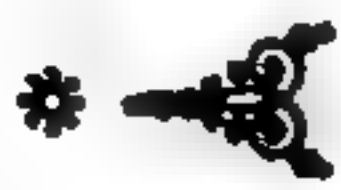
١ - عن أم سلمة قالت « جاء رجلان يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في موارث بينهما قد درست ليس بينهما بينة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انكم تختصمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما انا بشر وامل بعضكم
ألحن بحجته من بعض وانما أقضى بينكم على نحو مما أسمع فمن قضيت له من حق
أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار يأتي بها اسطاما في عنقه يوم
القيامة فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حقى لأخي فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أما اذا قلتما فاذهبا فاقسمائهم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحمل كل واحد
منكما صاحبه » رواه أحمد وأبو داود « وفي رواية لأبي داود انما أقضى بينكم برأيه
فيما لم ينزل علي فيه » *

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمندري. وفي اسناده
أسامة بن زيد بن أسلم المدني مولى عمر قال النسائي وغيره ليس بالقوى. واصل هذا

(١) قال الحافظ في الفتح والصلح اقسام صلح المسلم مع الكافر . والصلح بين
الزوجين . والصلح بين الفئة الباغية والعادلة . والصلح بين المتغاضيين كالزوجين والصلح
في الجراح كالغزو على مال . والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاخمة اما في الاملاك
أو في المشتركات كالشوارع وهذا الاخير هو الذي يتكلم فيه اصحاب الفروع اه .

الحديث في الصحيحين وسيأتي في باب إن حكم الحاكم ينفذ ظاهرا لا باطنا من كتاب
الاقضية : قوله « انكم تختصمون الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » يعني
في الاحكام . قوله « وانما انا بشر » البشر يطلق علي الواحد كما في هذا الحديث
وعلي الجمع نحو قوله تعالى « نذيرا للبشر » والمراد انما انا مشارك لغيري في البشرية
وان كان صلى الله عليه وآله وسلم زائدا عليهم بما أعطاه الله تعالى من المعجزات
الظاهرة والاطلاع علي بعض الغيوب والحصر ههنا مجازي أي باعتبار علم الباطن .
وقد حققه علماء المعاني وأشرنا الي طرف من تحقيقه في كتاب الصلاة : قوله « ألحن »
أي أفطن وأعرف ويجوز أن يكون معناه أفصح تعبيرا عنها وأظهر احتجاجا فربما
جاء بمباراة تخيل الي السامع انه محق وهو في الحقيقة مبطل والأظهر أن يكون
معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين أي أحسن إيرادا للكلام وأصل اللحن
الميل عن جهة الاستقامة يقال لحن فلان في كلامه اذا مال عن صحيح النطق ويقال
لحنت فلان اذا قلت له قولا يفهمه ويخفى علي غيره لانه بالتورية ميل كلامه عن
الواضح المفهوم . قوله « وانما أقضي » ألح فيه دليل علي ان الحاكم انما يحكم بظاهر
ما يسمع من الألفاظ مع جواز كون الباطن خلافه ولم يتعبد بالبحث عن البواطن
باستعمال الأشياء التي تفضي في بعض الأحوال الى ذلك كأنواع السياسة والمداهاة
قوله « فلا يأخذه » فيه ان حكم الحاكم لا يحل به الحرام كما زعم بعض أهل العلم
قوله « قطعة » بكسر القاف أي طائفة : قوله « أسطاما » بضم الهمزة وسكون السين
المهمل . قال في القاموس السطام بالكسر المسعار لحديدة مفطوحة تحرك بها النار
ثم قال والاسطام المسعار اه . والمراد هنا الحديد التي تسعربها النار أي يأتي يوم
القيامة حاملا لها مع أثقاله : قوله « حتي لاخي » فيه دليل علي صحة هبة الجهول وهبة
المدعي قبل ثبوته وهبة الشريك لشريكه : قوله « أما اذا قلتما » لفظ أبي داود « أما اذا فعلتما
ما فعلتما » فاقتهما قال في شرح السنن أما بتخفيف الميم يحتمل أن يكون بمعنى حقا
واذ لتعليل : قوله « فاقتهما » فيه دليل علي أن الهبة انما تملك بالقبول لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أمرهما بالاقسام بعد أن وهب كل واحد نصيبه من الآخر . قوله
« ثم توخيا » بفتح الواو وانحاء المعجمة . قال في النهاية أي اقصد الحق فيما
تصنعان من القسمة يقال توخيت الشيء أتوخاه توخيا اذا قصدت اليه وتعمدت
فعله : قوله « ثم استهما » أي ليأخذ كل واحد منكما ما تخرجه الفرعة من القسمة
(م ٤٨ — ج ٥ نيل الاوطار)

ليتميز سهم كل واحد منكما عن الآخر. وفيه الأمر بالقرعة عند المساواة أو المشاحة. وقد وردت القرعة في كتاب الله في موضعين. أحدهما قوله تعالى (اذيلقون ألقامهم) والثاني قوله تعالى (فساهم فكان من المدحضين) وجاءت في خمسة أحاديث من السنة الأولى هذا الحديث. الثاني حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كان إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه» الثالث أنه صلى الله عليه وآله وسلم «أفرع في سنة مملوكين» الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول لاستهموا عليه» الخامس حديث الزبير «أن صفية جاءت بثوبين لتكفن فيهما حمزة فوجدنا إلى جنبه قتيلا فقلنا حمزة ثوب ولأن نصارى ثوب فوجدنا أحد الثوبين أوسع من الآخر فافرقنا عليهما ثم كفنا كل واحد في الثوب الذي خرج له» والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على هذا وقرره لأنه كان حاضرا هنالك ويبعد أن يخفي عليه مثل ذلك في حق حمزة وقد كانت الصحابة تعتمد الفرعة في كثير من الأمور كما روي «أنه تشاح الناس يوم القادسية في الأذان فافرق بينهم سعد»: قوله «ثم ليحلل» الخ أي ليسأل كل واحد منكما صاحبه أن يجعله في حل من قبله بإبراء ذمته وفيه دليل على أنه يصح الإبراء من المجهول لأن الذي في ذمة كل واحد منهما غير معلوم وفيه أيضا صحة الصلح بمعلوم عن مجهول ولكن لا بد مع ذلك من التحليل. وحكى في البحر عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول: قوله «برأبي» هذا مما استدل به أهل الأصول على جواز العمل بالقياس وأنه حجة وكذا استدلوا بحديث بعث معاذ المعروف *

٢ وعن عمرو بن عوف «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما» رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد «المسلمون على شروطهم إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح * 

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه وهو ضعيف جدا. قال فيه الشافعي وأبو داود وهو ركن من أركان الكذب وقال النسائي ليس بثقة. وقال ابن حبان أنه عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وركه أحمد. وقد نوقش الترمذي في تصحيح حديثه قال الذهبي أما الترمذي فروي من حديثه الصلح

جائز بين المسلمين وصحيحه فلهذا لا يعتمد العلماء علي تصحيحه . وقال ابن كثير في ارشاده قد نوقش أبو عيسى يعني الترمذي في تصحيحه هذا الحديث وما شاكلة . واعتذر له الحافظ (١) فقال وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وذلك لانه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال الحاكم علي شرطهما وصحيحه ابن حبان وحسنه الترمذي . وأخرجه أيضا الحاكم من حديث أنس . وأخرجه أيضا من حديث عائشة وكذلك الدارقطني . وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسل . وأخرجه البيهقي موقوفا علي عمر كنية الي أبي موسى . وقد صرح الحافظ بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة واهيان وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة وكذلك ضعفه عبدالحق . وقدروي من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة وكثير بن زيد المذكور قال أبو زرعة صدوق وثقه ابن معين والوليد بن رباح صدوق أيضا ولا يخفى ان الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض فاقول أحولها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنا : قوله « الصلح جائز » ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح الا ما استثنى ومن ادعى عدم جواز صلح زائد علي ما استثناء الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل . والى العموم ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور . وحكي في البحر عن المترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه لا يصح الصلح عن أنكار وقد استدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه » وبقوله تعالى (ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) وبجواب بان الرضا بالصلح مشعر بطيبة النفس فلا يكون أكل المال به من أكل أموال الناس بالباطل (٢)

(١) قال في بلوغ المرام وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة اهـ

(٢) وقد جمع بين الأدلة بجمع حسن صاحب السبل قال ومعنى عدم صحته انه لا يطيب مال الخصم مع انكار المصالح وذلك حيث يدعى عليه آخرعينا اودينا فيصالح ببعض العين او الدين مع انكار خصمه فان الباقي لا يطيب له بل يجب عليه تسليمه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه » . وقوله

واحتج لهم في البحر بأن الصلح معاوضة فلا يصح مع الانكار كالبيع. وأجيب بأنه لا معنى للانكار في البيع لعدم ثبوت حق لاحدهما على الآخر يتعلق به الانكار قبل صدور البيع فلا يصح القياس. قوله « بين المسلمين » هذا خرج مخرج الغالب لان الصلح جائز بين الكفار وبين المسلم والكافر. ووجه التخصيص ان الخطاب بالأحكام في الغالب هم المسلمون لأنهم هم المتقادون لها: قوله « الاصلحا » بالنصب على الاستثناء. وفي رواية لابي داود والترمذي بالرفع. والصلح الذي يحرم الحلال كصالحه الزوجة للزوج على ان لا يطلقها أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عند ضررتها والذي يحلل الحرام كأن يصالحه تلمي وطء أمة لا يحل له وطؤها أو أكل مال لا يحل له أكله أو نحو ذلك: قوله « المسلمون على شروطهم » (١) أي ثابتون عليها لا يرجعون عنها. قال المنذرى وهذا في الشروط الجائزة دون الفاسدة ويدل على هذا قوله « الاشرطا حرم حلالا » الخ ويؤيده ما ثبت في حديث بريرة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وحديث « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » والشرط الذي يحل الحرام كأن يشترط نصرة الظالم أو الباغى أو غزو المسلمين والذي يحرم الحلال كأن يشترط عليه أن لا يطاء أمة أو زوجته أو نحو ذلك ☆

٣ وعن جابر « أن أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء

تعالى (عن تراض) وأجيب بانها قد وقعت طيبة النفس بالرضى بالصلح وعند الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقى . قلت الاولى ان يقال ان كان المدعى يعلم ان له حقا عند خصمه جاز له قبض ماصولح عليه وان كان خصمه منكرا وان كان يدعى باطلا فانه يحرم عليه الدعوى واخذ ماصولح به والمدعى عليه ان كان عنده حق يعلمه وانما ينكر لغرض وجب عليه تسليم ماصولح به عليه وان كان يعلم انه ليس عنده حق جاز له اعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذيته وحرم على المدعى أخذه وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقال الصلح على الانكار لا يصح ولا انه يصح على الاطلاق بل يفصل فيه . اهـ

(١) وفي الايتان بعلى ووصفهم بالاسلام والايمان دلالة على علو مرتبتهم وانهم لا يخلون بشروطهم فهلا يتنبه لذلك اهل هذا العصر ويقتدون بسلفهم وبما جاءت به شريعتهم ولا سيما اهل العلم منهم ومن كان حائزا للشهادة والوظيفة نسأل الله التوفيق.

في حقوقهم قال فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألهم ان يقبلوا ثمرة حائطي ويحللوا أبي قابوا فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حائطي وقال سنفدو عليك ففدا علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجددتها فقضيتهم وبقي لنا من ثمرها « * وفي لفظ أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقا لرجل من اليهود فاستنظره جابر قاضي أن ينظره فكلّم جابر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشفع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلّم اليهودي ليأخذ ثمرة نخله بالذي له فأبى فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم النخل فمشي فيها ثم قال لجابر جدله فأوف له الذي له فجده بمد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت سبعة عشر وسقا » رواهما البخاري ❦ *

قوله « فجددتها » بالجيم ودالين مهملتين والجداد صرام النخل . والحديث فيه دليل على جواز المصالح بالجهول عن المعلوم وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل الغريم ان يأخذ ثمر الحائط وهو مجهول القدر في الاوساق التي له وهي معلومة ولكنه ادعي في البحر الاجماع على عدم الجواز فقال ما لفظه مسألة ويصح بمعلوم عن معلوم اجماعا ولا يصح بجهول اجماعا ولو عن معلوم كأن يصالح بشيء عن شيء أو عن ألف بما يكسبه هذا العام اهـ . فينبغي أن ينظر في صحة هذا الاجماع فان الحديث مصرح بالجواز . وقال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين ثمر تمرا مجازفة بدينه لما فيه من الجهل والغرر وانما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه اذا علم الآخذ ذلك ورضي اهـ . وهكذا قال الدمياطي وتمقباها ابن المنير فقال بيع المعلوم بالجهول مزانة فان كان تمرا نحوه فمزانة وربما لكن اغتفر ذلك في الوفاء وتبعه الحافظ علي ذلك فقال انه يغتفر في القضاء من المعاوضة ما لا يغتفر ابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العرايا ويجوز في المعاوضة عند الوفاء قال وذلك بين في حديث الباب انتهى . والحاصل أن هذا الحديث مخصص للعمومات المتقدمة في البيع القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من البدلين المتساويين جنسا وتقديرا فيجوز القضاء مع الجهالة اذا وقع الرضا ويؤيد هذا حديث أم سلمة السالف فانه اوقعت فيه المصالح

معلوم عن مجهول. والمواريث الدارسة تطابق على الأجناس الربوية وغيرها فهو يقضي بعمومه أنها تجوز المصالحمة مع جهالة أحد العوضين وإن كان المصالح به والمصالح عنه ربوين ولكن لا بد من وقوع التحليل كما هو مصرح به في الحديثين وقد استدلل المقبلي في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف الفضة بالفضة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم من ذلك ابطال المقصد الشرعي في الربالان كل حيلة توصل بها إلى السلامة من الائم فهي جائزة وإنما المحرم الحيلة التي توصل بها إلى ابطال مقصد شرعي قال فعلى هذا يجوز الصرف للقروش بالمخلة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة إليه قال ولنجوز ذلك رخص في بيع العرية والافكان يمكن بيع التمر بالدراهم ثم شراء رطب بالدراهم أما لو كان الغرض طلب التجارة والارباح كالعمارة فلا يجوز إلى آخر كلامه. وصرح أيضا بأنه لا حاجة في الصرف إلى تكلف شراء سلمة ثم بيعها كما في حديث تمر الجمع والجنيب السالف قال لأن ذلك يلحق بالمتنع للضرورة إليه في أكثر الأحوال وغالبها ففيه غاية المشقة وأنت خير بان الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول فلا يجوز أن يجاوز به مورده وهو صورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم صحة الاجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث فإن صح فالعمل به في تلك الصورة. الخصوصية لا يجوز فكيف يصح الحاق غيرها بها وأيضا خبر الفلادة السالف مشعر بعدم جواز بيع الفضة بالفضة وإن وقعت المراضاة والمباراة فهذا القياس الذي عول عليه فاسد الاعتبار فإن قال ان صرف الدراهم بالقروش يحتاج إليه كل أحد وتدعو الضرورة إليه بخلاف بيع الفضة التي ليست بضرورية مثلها فنقول هذا تخصيص بمجرد الحاجة والمشقة ومثل ذلك لا ينتهز لتخصيص النصوص ولا سيما مع امكان التخلص عن تلك الورطة بان يشتري باحد البدلين عينا ويبيعها بالنقد الآخر كما ارشد إليه الشارع في قضية تمر الجمع والجنيب فإن هذه الوسيلة تنفي الضرورة الحاملة على ارتكاب ما لا يحل ولو كان مجرد حصول المشقة مجوزا لمخالفة الدليل ومسوغا للمعصية لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لأن كثيرا منها مصحوب بالمشقة كالجح والجهاد ونحوها *

عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

كانت عنده مظلمة لآخيه من عرضه أو شيء فليتجمل منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه» رواه البخاري وكذلك أحمد والترمذي وصححه وقالوا فيه «مظلمة من مال أو عرض» ❦

قوله «مظلمة» بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن النين والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية وحكى القزاز الغم . قوله «أو شيء» هو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال باصنافه والجراحات حتى اللطمة ونحوها: قوله «قبل أن لا يكون دينار ولا درهم» أي يوم القيامة كما ثبت في رواية الاسماعيلي قوله «أخذ من سيئات صاحبه» أي صاحب المظلمة فحمل عليه «أي على الظالم». وفي رواية مالك «فطرح عليه» وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وهو أوضح سياقاً من هذا. ولفظه «المفلس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا فیه طي هذا من حسناته وهذا من حسناته فان فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تمارض بين هذا وبين قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) لانه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جناية منه بل بجنایته فقبولت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عباده (وفي الحديث) دليل على صحة البراءة من الجهول لا طلاقه . وزعم ابن بطال أن في هذا الحديث دليلاً على اشتراط التعيين لأن قوله مظلمة يقتضي أن تكون معلومة القدر مشاراً إليها. قال الحافظ ولا يخفى ما فيه . قال ابن المنير إنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتضيه المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه وهذا متفق عليه والخلاف إنما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث نعم قام الإجماع على صحة التحليل من المعين المعلوم فان كانت المعين موجودة صحت هبتها دون البراءة منها. وفي الحديث أيضاً دليل على أن من حمل خصمه من مظلمة لا رجوع له في ذلك أما المعلوم فلا خلاف فيه . وأما الجهول فعند من يجزئه قال في الفتح وهو فيما ضي باتفاق وأما فيما سيأتي ففيه الخلاف ❦

باب الصلح عن دم العمد بأكثر من الدية وأقل

١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع إلى أولياء المقتول قان شاؤا قتلوا وإن شاؤا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وذلك عقل العمد وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي

الحديث حسنه الترمذي وفي إسناد أحمد علي بن زيد بن جدعان وفيه مقال عن يعقوب السدوسي ويقال فيه عقبة بن أوس عن ابن عمرو وروى البيهقي بإسناده إلى ابن خزيمة قال حضرت مجلس المزني يوما وسأله سائل من العرافين عن شبه العمد فقال السائل إن الله وصف القتل في كتابه صنفين عمدا وخطأ فلم قلت أنه على ثلاثة أصناف فاحتج المزني بحديث ابن عمرو فقال له يناظره أحتج بعلي بن زيد بن جدعان فسكت المزني فقلت لناظره قد روى هذا الحديث عن غير علي بن زيد فقال من رواه غيره فقلت أيوب السخيتاني وجابر الحذاء قال لي فمن عقبة بن أوس قلت رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين علي جلالته فقال للمزني أنت تناظر أم هذا فقال إذا جاء الحديث فهو يناظر لأنه أعلم به مني اه فدل كلام ابن خزيمة هذا على أن علي بن زيد قد توبع. وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن حبان بن هلال عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب: قوله «خلفه» أي حاملة. ووقع في رواية أربعون خلفه في بطونها أولادها واستشكل ذلك لأن الخلفة هي التي في بطنها ولدها وأجيب بأن هذا تفسير لا تقييد وقيل تأكيد وإيضاح وقيل غير ذلك والحديث يأتي الكلام على ما اشتمل عليه في أبواب الديات وإنما ساقه المصنف هنا للاستدلال بقوله فيه «وما صالحوا عليه فهو لهم» فإنه يدل على جواز الصلح في الدماء بأكثر من الدية *

باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجار وإن كره

١ عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن

يغرز خشبه في جداره ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين والله لارمين بها بينا كفافكم « رواه الجماعة الا النسائي * ٢ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » * ٣ وعن عكرمة بن سلمة بن ربيعة « أن أخوين من بنى المغيرة أعتق أحدهما أن لا يغرز خشبا في جداره فلقيا بجمع بن يزيد الأنصاري ورجالا كثيرا فقالوا نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبا في جداره فقال الحالف أى أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر فغرز في الاسطوان خشبه « رواها أحمد وابن ماجه ٥

أما حديث ابن عباس فاخرجه ايضا ابن ماجه والبيهقى والطبرانى وعبد الرزاق قال ابن كثير اما حديث « لا ضرر ولا ضرار » فرواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت . وروى من حديث ابن عباس وأبى سعيد الخدرى وهو حديث مشهور اه وهو ايضا عند ابن ماجه والدارقطنى والحاكم والبيهقى من حديث أبى سعيد وعند البيهقى أيضا من حديث عبادة . وعند الطبرانى فى الكبير وأبى نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظى وما فيه من جمل الطريق سبعة أذرع ثابت فى الصحيحين من حديث أبى هريرة كما سيأتى . وأما حديث بجمع فاخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقى وسكت عنه الحافظ فى التلخيص . وعكرمة بن سلمة بن ربيعة المذكور مجهول : قوله « لا يمنع » بالجزم على النهى . وفى رواية لا أحد لا يمنع . وفى لفظ للبخارى بالرفع على الخبرية وهى فى معنى النهى : قوله « خشبه » قال القاضى عياض رويناه فى مسلم وغيره من الاصول بصيغة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد الغنى بن سعيد كل الناس تقوله بالجمع إلا الطحاوى فانه قال عن روح بن الفرغ سألت أبا زيد والحارث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتنوين ورواية بجمع تشهد لمن رواه بلفظ الجمع ويؤيدها أيضا ما رواه البيهقى من طريق شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ « اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه قال القرطبي وإنما اعني هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية فى هذا الحرف لان أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المساعدة به بخلاف الأخشاب الكثيرة . (م ٤٩ — ج ٥ نيل الاوطار)

(والأحاديث) تدل على أنه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب في جداره ويجبره الحاكم إذا امتنع وبه قال أحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم وأهل الحديث . وقالت الحنفية والهادوية ومالك والشافعية في أحد قوليها والجمهور أنه يشترط إذن المالك ولا يجبر صاحب الجدار إذا امتنع وحملوا النهي على التنزيه جمعا بينه وبين الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه . وتعقب بأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقا فيبني العام على الخاص قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الاعمومات لا يستنكران يخصها وحمل بعضهم الحديث على ما إذا تقدم استئذان الجار بما وقع في رواية لابي داود بلفظ « إذا استأذن أحدكم أخاه » وفي رواية لأحمد « من سأل جاره » وكذا في رواية لابن حبان فإذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع لا إذا لم يتقدم : قوله « في جداره » الظاهر عود الضمير الى المالك أي في جدار نفسه وقيل الضمير يعود على الجار الذي يريد الغرز أي لا يمنعه من وضع خشبه على جدار نفسه وان تضرر به من جهة منع الضوء مثلا . ووقع لابي عوانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري أنه يضع جذعه على جدار نفسه ولو تضرر به جاره والظاهر الاول ويؤيده قوله في حديث ابن عباس « في حائط جاره » وكذلك قوله في الحديث الآخر « فاجعل اسطوانا دون جداري » قيل وهذا الحكم مشروط عند القائلين بأنه يجب ذلك على الجار بحاجة من يريد الغرز اليه وعدم تضرر المالك فان تضرر لم يقدم حاجة جاره على حاجته ولكنه لا يخفى ان اطلاق الاحاديث قاض بعدم اعتبار عدم تضرر المالك ولكنه يجب على من يريد الغرز أن يتوقى الضرر بما أمكن فان لم يمكن الا باضرار وجب على الغارز اصلاحه وذلك كما يقع عند فتح الجدار لغرز الجذوع وأما اعتبار حاجة الغارز الى الغرز فأمر لا بد منه : قوله « مالي أراكم عنها معرضين » أي عن هذه المقاتلة التي جاءت بها السنة وعن هذه الوصية أو الموعدة : قوله « والله لا رمين بها ابن أكتافكم » بالثناء الفوقية أي لا قرعنكم بها كما يضرب الانسان بالشيء . بين كنفه يستيقظ من غفلته . قال القاضي عياض وابن عبد البر وقد رواه بعض رواة الموطأ أكتافكم بالنون والكنف الجانب ونونه مفتوحة والمعنى لا صرخن بها بين جماعتكم ولا أكتفها أبدا . وقال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به

راضين لاجعلنها أى الخشبة على رقابكم كارهين أراد بذلك المبالغة . وفي تعليق
القاضي حسين ان ابا هريرة قال ذلك حين كان متوليا بمكة أو المدينة وكانه قاله
لما رأهم توقفوا عن قبول هذا الحكم كما وقع في رواية لابي داود أنهم تكسوا رؤسهم
لما سمعوا ذلك : قوله « لا ضرر ولا ضرار » هذا فيه دليل على تحريم الضرار على
أى صفة كان من غير فرق بين الجار وغيره فلا يجوز في صورة من الصور الا
بدليل يخص به هذا العموم فعليك بمطالبة من جوز المضارة في بعض الصور بالدليل
فان جاء به قبلته والا ضربت بهذا الحديث وجهه فانه قاعدة من قواعد الدين
تشهد له كليات وجزئيات . وقد ورد الوعيدان ضار غيره فأخرج أبو داود والنسائي
والترمذي وحسنه من حديث أبي صرمة بكسر الصاد المهملة مالک بن قيس الأنصاري
وهو ممن شهد بدرا وما بعدها من المشاهد قال ابن عبد البر بلا خلاف قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من ضار أضرا الله به ومن شاق شاق الله عليه »
واختلفوا في الفرق بين الضر والضرار ف قيل ان الضر فعل الواحد والضرار فعل
الاثنين فصاعدا . وقيل الضرار ان تضره من غير أن تتفع والضر أن تضره
وتتفع أنت به . وقيل الضرار الجزاء على الضر والضر الابتداء وقيل هما بمعنى
. قوله « وللرجل ان يضع خشبه في حائط جاره » فيه دليل على جواز وضع
الخشبة في جدار الجار واذا جاز الفرز جاز الوضع بالاولى لانه اخف منه . قوله
« فاجعلوه سبعة أذرع » هذا محمول على الطريق التي هي مجرى طامة المسلمين باحمالهم
ومواشيهم فاذا تشاجز من له أرض يتصل بها مع من له فيها حق جعل عرضها سبعة
أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بخلاف بنيات الطريق فان الرجل اذا جعل
في بعض أرضه طريقا مسبلة للمارين كان تقديرها الي خيرته والا فضل توسيعها
وليس هذه الصورة مراد الحديث لان المفروض أن هذه لا مدافعة فيها ولا
اختلاف وسيأت تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعد هذا . قوله « أعتق
احدهما » أى حلف بالعتق *

* (باب في الطريق اذا اختلفوا فيه لم تجعل) *

١ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في

الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » رواه الجماعة الا النسائي . وفي لفظ لاحد « إذا اختلفوا في الطريق رفع من بينهم سبعة أذرع » * ٢ وعن عبادة بن الصامت « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الرحبة تكون في الطريق ثم يريد أهلها البيان فيها فقضى أن يترك الطريق سبعة أذرع وكانت تلك الطريق تسمى الميلاء » رواه عبد الله بن احمد في مسند أبيه *

حديث عبادة أخرجه أيضا الطبراني بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق الميلاء » الحديث والراوى له عن عبادة اسحق بن يحيى ولم يدركه ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ « إذا اختلفتم في الطريق الميلاء فاجعلوها سبعة أذرع » وما أخرجه ابن عدى من حديث أنس بلفظ « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق الميلاء التي تؤتى من كل مكان فذكر الحديث . قال في الفتح وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال اهـ ولكنه يقوى بعضها بعضها فتصلح للاحتجاج بها كما لا يخفى : قوله « إذا اختلفتم » في لفظ للبخاري « إذا تشاجروا » والاسماعيل « إذا اختلف الناس في الطريق » وزاد المستمل بعد ذكر الطريق فقال « الميلاء » قال الحافظ ولم يتابع عليه وليست محفوظة في حديث أبي هريرة وإنما ذكرها البخاري في الترجمة مشير بها الى الأحاديث التي ذكرناها كما جرت بذلك قاعدته : قوله « سبعة أذرع » قال في الفتح الذي يظهر ان المراد بالذراع ذراع الآدمي فيعتبر ذلك بالمعتدل . وقيل المراد ذراع البنيان المتعارف ولكن هذا المقدار إنما هو في الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين لا لجهال وسائر المواشي كما أسلفنا لا الطريق المشروعة بين الأملاك والطرق التي يمر بها بنو آدم فقط ويدل على ذلك التقييد بالميلاء كما في الأحاديث المذكورة والميلاء بميم مكسورة وتحتانية ساكنة وبعدها فوقانية ومدبوزن مفعال من الاثيان والميم زائدة . قال أبو عمرو والشيباني الميلاء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس فيها . وقال غيره هي الطرق الواسعة وقيل العامرة . وحكى في البحر عن الهادي انه اذا اتبس عرض الطريق بين الأملاك أو كان حولها أرض موات بقي لما تجتازه العماريات أثنا عشر ذراعاً ولدونه سبعة وفي المنسدة

مثل أعرض باب فيها انتهى وبهذا التفصيل قالت الهادوية (والحكمة) في ورود الشرع بتقدير الطريق سبعة أذرع هي أن تسلكها الأسماك والآثقال دخولا وخروجاً وتسع مالا بدمنه كما يطرح عند الأبواب. قوله «الرحبة» بفتح الحاء المهملة وتسكن على ما في القاموس وهي المكان بناحية ومتسعة ومن الأنادي مسيل مائه من جانيه والمراد هنا المكان بجانب الطريق كما في الحديث *

﴿ باب إخراج ميازيب المطر الى الشارع ﴾

١ عن عبد الله بن عباس قال «كان للعباس ميزاب على طريق عمر فلبس ثيابه يوم الجمعة وقد كان ذبح للعباس فرخان فلما وافي الميزاب صب ماء بدم الفرخين فأمر عمر بقلعه ثم رجع فطرح ثيابه ولبس ثياباً غير ثيابه ثم جاء فصلى بالناس فأناها العباس فقال والله أنه للموضع الذي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر للعباس وأنا أعزم عليك لما صنعت علي ظهري حتى تضمه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل ذلك العباس » *

الحديث لم يذكر المصنف من خروجه كما في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب وفي نسخة أنه أخرجه أحمد وهو في مسند أحمد بلفظ «كان للعباس ميزاب على طريق عمر فلبس ثيابه يوم الجمعة فأصابه منه ماء بدم فأناها العباس فقال والله أنه للموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعزم عليك لما صنعت علي ظهري حتى تضمه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه فقال هو خطأ. ورواه البيهقي من أوجه أخر ضعيفة أو منقطعة ولفظ أحدهما «والله ما وضعه حيث كان إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده » وأورده الحاكم في المستدرک وفي استاده عبد الرحمن بن زبد بن أسلم وهو ضعيف. قال الحاكم ولم يحتج الشيخان بعبد الرحمن ورواه أبو داود في المراسيل من حديث أبي هرون المدني قال كان في دار العباس ميزاب فذكره (والحديث) فيه دلائل على جواز إخراج الميازيب إلى الطرق لكن بشرط أن لا تكون محدثة تضر بالمسلمين فإن كانت كذلك منعت لأحاديث المنع من الضرار. قال في البحر مسألة

العترة ويمنع في الطريق الفرس والبناء والحفر ومرور احمال الشوك ووضع الحطب والذبح فيها وطرح القمامة والرماد وقشر الموز واحداث السواحل والميازيب وربط الكلاب الضارية لما فيها من الأذى اهـم حكى في البحر أيضا عن أبي حنيفة والهادوية أنها لا تضيق قرار السكك النافذة ولا هواؤها بشيء وان اتسعت اذا الهواة تابع للقرار في كونه حقا كتبعية هواء الملك لقراره . وعن الشافعي والمؤيد بالله في أحد قوله انما حق المار في القرار لا الهواة فيجوز الروشن والساباط حيث لا ضرر وكذلك الميزاب قال المؤيد بالله ويجوز تضيق النافذة المسبلة بما لا ضرر فيه لمصلحة عامة باذن الامام . وكذلك يجوز تضيق هوائها بالاولى والى مثل ما ذهب اليه المؤيد ذهبت الهادوية وقالوا يجوز أيضا التضيق لمصلحة خاصة في الطرق المشروعة بين الأملاك *

كتاب الشركة والمضاربة

١- عن أبي هريرة رفته قال « ان الله يقول انا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما » رواه أبو داود *
الحديث صحيحه الحاكم وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأعله أيضا ابن القطان بالارسال فلم يذكر فيه أباهريرة وقال انه الصواب ولم يسنده غير أبي همام محمد بن الزبرقان . وسكت أبو داود والمنذرى عن هذا الحديث وأخرج نحوه أبو الفاسم الاصبهاني في الترغيب والترهيب عن حكيم بن حزام : قوله « كتاب الشركة » بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن باطيش فتح الشين وكسر الراء وذكر صاحب الفتح فيها أربع لغات فتح الشين وكسر الراء وكسر الشين وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك : قوله « المضاربة » هي مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر والمشى والعامل مضارب بكسر الراء . قال الرافعي ولم يشتق للمالك منه اسم فاعل لان العامل يختص بالضرب في الأرض فعلى هذا تكون المضاربة من المفاعلة التي تكون من واحد مثل عاقبت اللص : قوله « أنا ثالث الشريكين » المراد ان الله جل جلاله يضع البركة

لشريكين في مالهما مع عدم الحيانة وبمدهما بالرعاية والمعونة ويتولي الحفظ لهما
قوله « خرجت من بينهما » أى نزعت البركة من المال زاد رزين « وجاء الشيطان »
ورواية الدارقطني « فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما » يعنى البركة *
٢- وعن السائب بن أبي السائب أنه قال « للنبى صلى الله عليه وآله وسلم
كنت شريكى فى الجاهلية فكنت خير شريك لا تدارينى ولا تمارينى » رواه أبو داود
وابن ماجه ولفظه « كنت شريكى ونعم الشريك كنت لا تدارى ولا تمارى » *
الحديث أخرجه أيضا النسائي والحاكم وصححه. وفي لفظ لابي داود وابن
ماجه « أن السائب الخزومي كان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة
فجاء يوم الفتح فقال مرحبا بأخي وشريكى لا تدارى ولا تمارى » وفي لفظ أن
السائب قال « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجلوا يتنون على ويدكروني
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أعلمكم به فقلت صدقت بابي أنت
وأمي كنت شريكى نعم الشريك لا تدارى ولا تمارى » ورواه أبو نعيم فى المعرفة
والطبراني فى الكبير من طريق قيس بن السائب وروى أيضا عن عبد الله بن
السائب قال أبوحاتم فى العلل وعبد الله ليس بالقوى. وقد اختلف هل كان الشريك
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم السائب المذكور أو ابنه عبد الله. واختلف أيضا
فى اسلام السائب وصحبه. قال ابن عبد البر هو من المؤلفة قلوبهم ومن حسن
اسلامه وعاش الى زمن معاوية وروى ابن هشام عن ابن عباس أنه ممن هاجر مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاه يوم الجمرانة من غنائم حنين. وقال ابن اسحق أنه قتل
يوم بدر كافرا وقيل إن اسمه السائب بن يزيد وهو وهم ويقال السائب بن أمية.
قوله « لا تدارينى ولا تمارينى » أى لا تمارينى ولا تمارينى * وفى الحديث * بيان ما كان
عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبمدها
وفيه جواز السكوت من الممدوح ضد سماع من يمدحه بالحق *
٣- وعن أبي المنهال « أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين
فاشتريا فضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهما أن ما كان
بنقد فاجزوه وما كان بنسيئة فردوه » رواه أحمد والبخارى بمعناه *
لفظ البخارى « ما كان يدايد فخذوه وما كان نسيئة فردوه » والحديث استدل

به علي جواز تفريق الصفقة فيصح الصحيح منها ويبطل ما لا يصح وتعقب باحتمال ان يكونا عقدا عقدين مختلفين ويؤيده ما في البخاري في باب الهجرة الى المدينة عن أبي المنهال المذكور فذكر هذا الحديث . وفيه « قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال ما كان بدا بيد فليس به بأس وما كان نسبة فلا يصلح » فمضى قوله ما كان بدا بيد فخذوه أى ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فافضوه وما لم يقع لكم فيه التقابض فليس بصحيح فاتركوه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد واستدل بهذا الحديث أيضا علي جواز الشركة في الدراهم والدنانير وهو اجماع كما قال ابن بطال لكن لا بد أن يكون نقد كل واحد منهما مثل نقد صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعا الا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه . وقد حكى أيضا ابن بطال ان هذا الشرط يجمع عليه واختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدهما والدراهم من الآخر فتمه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون الا الثوري . واختلفوا أيضا هل تصح الشركة في غير النقدين فذهب الجمهور الى الصحة في كل ما يملك وقيل يختص بالنقد المضروب والاصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل . وحديث اشتراك الصحابة في أزوادهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره يرد علي من قال باختصاص الشركة بالنقد لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قررههم علي ذلك . وكذلك حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره انهم جمعوا أزوادهم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم فيها بالبركة ويرد علي الشافعية حديث أبي عبيدة الآتي . وحديث رويغ والحاصل « أن الاصل » الجواز في جميع أنواع الاموال فمن ادعي الاختصاص بنوع واحد أو بأنواع مخصوصة ونفي جواز ما عداها فعليه الدليل وهكذا الاصل جواز جميع أنواع الشرك المفصلة في كتب الفقه فلا نقبل دعوي الاختصاص بالبعض الا بدليل ☆

٤ ~~عن~~ وعن أبي عبيدة عن عبد الله قال « اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال فجاء سعد بأسيرين ولم أجىء أنا وعمار بشيء » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه . وهو حجة في شركة الأبدان وملك المباحات * هـ وعن رويغ بن ثابت قال « ان كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ليأخذ نضوأخيه على أنه له النصف مما يفتح ولنا النصف وإن كان أحدهما ليطير له
النصل والريش وللآخر القدح» رواه أحمد وأبو داود  *
الحديث الأول منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود .
والحديث الثاني في أسناده أبو داود شيان بن أمية القتياني وهو مجهول وبقية
رجالهم ثقات وقد أخرجه النسائي من غير طريق هذا المجهول بأسناد رجاله كلهم
ثقات . قوله « النضو » هو المهزول من الابل . والنصل حديدة السهم . والريش
هو الذي يكون على السهم . والقدح بكسر القاف السهم قبل أن يراش وينصل .
 استدلل بحديث أبي عبيدة على جواز شركة الابدان كما ذكره المصنف
وهي أن يشترك العاملان فيما يعملانه فيوكل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل ويعمل
عنه في قدر معلوم مما استؤجر عليه ويعينان الصنعة وقد ذهب إلى صحته مالك بشرط
انحداد الصنعة وإلى صحته ذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه . وقال الشافعي شركة
الابدان كلها باطلة لأن كل واحد منهما متميز ببدنه ومنافعه فيختص بفوائده وهذا
كما لو اشتركا في ماشيتهما وهي متميزة ليكون الدر والنسل بينهما فلا يصح . وأجابت
الشافعية عن هذا الحديث بأن غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يدفعها لمن يشاء وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره ممن قال إن الوكالة
في المباحات لا تصح . والحديث الثاني يدل على جواز دفع أحد الرجاين إلى
الآخر راحلته في الجهاد على أن تكون الغنيمة بينهما والاحتجاج بهذين الحديثين
أنما هو على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطاع وقرروا على فرض عدم
الاطلاع والتقريب لا حجة في أفعال الصحابة وأقوالهم إلا أن يصح إجماعهم على أمر *
٦  وعن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه
كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة بضرب له به أن لا يجعل ماله في كبد
رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به بطن مسيل فإن فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت
مالي » رواه الدارقطني  *

الآثر أخرجه أيضا البيهقي وقوى الحافظ أسناده وفي تجويز المضاربة آثار عن
جماعة من الصحابة منها عن علي عليه السلام عند عبد الرزاق أنه قال في المضاربة الوضعية
على المال والربح على ما اصطلاحوا عليه . وعن ابن مسعود عند الشافعي في كتاب اختلاف
المراقين أنه أعطى زبدين جليذة مالا مقارضة وأخرجه عنه أيضا البيهقي . وعن ابن
(م ٥٠ — ح ٥ نيل الاوطار)

عباس عن أبيه العباس أنه كان اذا دفع مالا مضاربة فذكر قصة وفيها أنه رفع الشرط الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأجازه أخرجه البيهقي باسناد ضعيف والطبراني وقال تفرد به محمد بن عتبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود. وعن جابر عند البيهقي انه سئل عن ذلك فقال لا بأس به. وفي إسناده ابن لهيعة. وعن عمر عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين أنه أعطى مال يتيم مضاربة وأخرجه أيضا البيهقي وابن أبي شيبة وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر «أنهما اتقيا أبا موسى الأشعري بالبصرة منصرفهما من غزوة نهاوند فتسلفا منه مالا وابتاعا منه متاعا وقدما به المدينة فباطاه وربحاه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله فقال لو كان تلاف كان ضمانه علينا فكيف لا يكون ربحه لنا فقال رجل يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا فقال قد جعلته قراضا وأخذ منهما نصف الربح» أخرجه مالك في الموطأ والشافعي والدارقطني قال الحافظ إسناده صحيح قال الطحاوي محتمل أن يكون عمر شاطرهما فيه كما شاطر عماله أموالهم. وقال البيهقي تأول الترمذي هذه القصة بأنه سألهما البرء الواجب عليهما أن يجعلاه كله لهما مسلمين فلم يجيباه فلما طلب النصف اجاباه عن طيب أنفسهما وعن عثمان عند البيهقي أن عثمان اعطى مالا مضاربة فهذه الآثار تدل على أن المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها من غير تكبر فكان ذلك اجماعا منهم على الجواز وليس فيها شيء مرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمفارقة واخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع» لكن في إسناده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهما مجهولان وقد بوب أبو داود في سننه للمضاربة وذكر حديث عروة البارقي الذي سيأتي ولا دلالة فيه على جوازها لان القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما ستعرف ذلك قريبا قال ابن حزم في مراتب الاجماع كل ابواب الفقه فلما أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة والكنه إجماع صحيح مجرد والذي يقطع به انه كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلم به وأقره ولولا ذلك لما جاز انتهى. وقال في البحر أنها كانت قبل الاسلام فآقرها انتهى. وأحكام المضاربة مبسوبة في كتب الفقه فلا يشتغل بالتطويل بها لان موضوع هذا الشرح الكلام على ما يتعلق بالحديث: قوله «أن لا تجمل مالى في كبدرطوبة» أى لا تشتري به الحيوانات وانما نهاه عن ذلك لان ما كان له روح عرضة للهلاك بطرو الموت عليه *

تم الجزء الخامس من كتاب نيل الاوطار ويتلوه ان شاء الله تعالى

الجزء السادس واوله (كتاب الوكالة)

فهرست الجزء الخامس (من نيل الاوطار)

صحيفة	كتاب المناسك	صحيفة
١٨	باب وجوب الحج والعمرة وثوابهما	٣
	أقوال العلماء في حكم العمرة	٣
١٩	أدلة من قال بعدم وجوب العمرة	٤
	مشروعية الحج والعمرة على النساء	٥
٢٠	الدليل على استحباب الاستكثار من	٧
	الاعتبار خلافا لمن قال بالكراهة	
٢١	باب وجوب الحج على الفور والدليل	٧
	على ذلك	
	باب وجوب الحج على المضروب اذا	٩
٢١	أمكته الاستنابة وعن الميت اذا	
	كان قد وجب عليه	
٢٢	الدليل على جواز الحج من الولد عن	١٠
	والده اذا كان غير قادر وأقوال	
٢٣	العلماء في ذلك	
	باب اعتبار الزاد والراحلة	١٣
٢٥	باب ركوب البحر للحج الا أن	١٣
٢٦	يغلب على ظنه الهلاك	
	عدم مشروعية الميت على السطوح	١٤
	التي ليس لها حائط	١٥
	باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره	
٢٧	الا محرم وأقوال العلماء في ذلك	
	الدليل على أنه لا يجب الحج على المرأة	١٨
	الا اذا كان لها محرم وهل هو شرط	
	في حقها أم لا ومذاهب العلماء في ذلك	
	باب من حج عن غيره ولم يكن	
	حج عن نفسه	
	باب صحة حج الصبي والعبد من غير	
	إيجاب له عليهما	
	حج الصبي تطوع له عند الجمهور	
	ومذاهب العلماء في ذلك	
	(ابواب مواقيت الاحرام)	
	وصفته وأحكامه	
	باب المواقيت المكانية وجواز	
	التقدم عليها	
	لا يجوز مجاوزة الميقات المعين ومذاهب	
	العلماء في ذلك	
	جعل ذات عرق ميقاتاً لأهل العراق	
	وأقوال العلماء في ذلك	
	عدد عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم	
	كلام ابن القيم في عمر النبي صلى الله	
	عليه وسلم وأنها لم ترد على أربع وأنه	
	صلى الله عليه وسلم لم يعتصر في	
	رمضان قط	
	باب دخول مكة بغير احرام لعذر	
	وأقوال العلماء في ذلك	

صحيفة	صحيفة
٢٩	باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام
٤٣	به قبله
٣٠	باب جواز العمرة في جميع السنة
٣١	مشروعية العمرة في أشهر الحج وهو
٤٦	مذهب الجمهور وأقوال العلماء في ذلك
٣٢	باب ما يصنع من أراد الاحرام من
	الغسل والتطيب وترع الخيط وغيره
٣٣	حكم التطيب للمحرم وما ورد فيه
٣٤	الدليل على جواز لبس الازار والرداء
٤٧	والنعلين للمحرم
٣٥	محل ابتداء احلال النبي صلى الله عليه
٤٨	وسلم بالحج وما ورد فيه من الاجاديت
٣٦	باب الاشتراط في الاحرام
٤٩	الدليل على أن من اشترط أن يحل حيث
٣٧	حبست يصح وجازله التحلل اذا عرض
٥١	له ما يجسه عن الحج ومذاهب العلماء
	في ذلك
٣٨	باب التخير بين التمتع والافراد والقران
٥١	وبيان أفضلها
٣٩	اختلاف العلماء في حج رسول الله صلى
	الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو
٥٢	تمتعا أو افرادا
٤٠	الجمع بين أدلة حجه صلى الله عليه وسلم
٥٢	وأقوال العلماء في ذلك
٥٣	مذاهب العلماء في بيان الأفضل من
٥٤	القران أو التمتع أو الافراد
٥٥	حجة من قال ان الافراد أفضل من
٥٦	القران والتمتع
٤٣	بيان كيفية حج النبي صلى الله عليه
	وآله وسلم
٤٥	حجة من قال ان حج النبي صلى الله
	عليه وسلم كان قرانا
٤٦	نهي عثمان عن المتعة وأن يجمع بينهما
	واهلال على رضى الله عنه بالعمرة والحج
	وقوله ما كنت لأدع سنة النبي صلى
	الله عليه وسلم لقول أحد
٤٧	ماورد من الاحاديث في أن العمرة
	دخلت في الحج الى يوم القيامة
٤٨	باب ادخال الحج على العمرة وماورد
	فيه من الاحاديث
٤٩	الدليل على أن رسول الله صلى الله
	عليه وسلم أهل بحج مفرد وأهلت
	عائشة بعمرة
٥١	باب من أحرم مطلقا أو قال أحرم
	بما أحرم به فلان
٥١	الدليل على جواز الاحرام كاحرام
	شخص يعرفه من أراد ذلك بخلاف
	مطلق الاحرام على الابهام وأقوال
	العلماء في ذلك
٥٢	باب التلبية وصفتها وأحكامها
٥٢	بيان معنى ليك وأقوال العلماء فيه
٥٣	اختلاف العلماء في حكم التلبية
٥٤	كيفية التلبية ومحلها
٥٥	الدليل على أن التلبية تستمر الى رمي
	جمرة العقبة ومذاهب العلماء في ذلك
٥٦	باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة

صحيفة	صحيفة
٥٦	الدليل على جواز فسخ الحج الى العمرة لكل أحد ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم
٥٨	الدليل على أن فسخ الحج الى العمرة مسوخ
٦١	الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بحج وعمرة من ذى الحليفة
٦٤	حجج من قال بمنع الفسخ
٦٥	بيان ما تمسك به المانعون من الفسخ
٦٦	أبواب ما يتجنبه المحرم وما يساح له
٦٦	باب ما يجتنبه من اللباس
٦٨	النهي عن انتقاب المرأة المحرمة ولبس القفازين
٦٩	اختلاف العلماء في ليس النقاب
٦٩	جواز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والازار وأقوال العلماء في ذلك
٧٠	يجوز للمرأة المحرمة اذا احتاجت الى ستر وجهها لمروور الرجال قريبا منها سدل الثوب من فوق رأسها على وجهها
٧٢	باب ما يصنع من أحرم في خميس
٧٣	الدليل على منع استدامة الطيب بعد الاحرام وأقوال العلماء في ذلك
٧٣	الدليل على أن المحرم ينزع ما عليه من الخيط من قبض أو غيره ولا يلزمه عند الجمهور تمزيقه ولا شقه
٧٣	الدليل على أن من أصاب طيبا في
٧٤	باب تظلل المحرم من الحر أو غيره والنهي عن تغطية الرأس
٧٤	مذاهب العلماء في تظليل المحرم رأسه بثوب وغيره من محمل وغيره
٧٥	باب المحرم يتقلد بالسيف للحاجة
٧٦	الدليل على جواز حمل السلاح بمدة لعذر وضرورة لكن بشرط أن يكون في القرباب كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ومذاهب العلماء في ذلك
٧٦	باب منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدامته
٧٧	باب النهي عن أخذ الشعر الا لعذر وبيان فديته
٧٨	بيان الفرق وأنه ثلاثة أصع
٧٩	باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم
٨١	جواز الاغتسال للمحرم وتغطية الرأس باليد حال الاغتسال وأقوال العلماء في ذلك
٨١	باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه
٨٣	الدليل على أنه يجب قضاء الحج الذي فسد وأقوال العلماء في ذلك
٨٤	باب تحريم قتل الصيد وضمانه بنظيره
٨٥	الدليل على أن في الضبع اذا صيد كبشا
٨٥	الدليل على أن في الارنب اذا صيد
	عناقا وفي اليربوع جفرة وفي الظبي كبشا

صحيفة	صحيفة
٨٦ باب منع المحرم من أكل لحم الصيد	١٠٧ أبواب دخول مكة وما يتعلق به
٨٧ بيان لفظ الابواء وودان	١٠٧ باب من أين يدخل إليها
٨٨ قال الكوفيون وطائفة من السلف	١٠٨ باب رفع اليدين اذا رأى البيت وما يقال عند ذلك
٨٩ بجواز أكل لحم الصيد للمحرم مطلقا	١٠٩ مشروعية الدعاء عند رؤية البيت
٩٠ دليلهم في ذلك	١٠٩ باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه
٩١ أقوال العلماء فيما يلزم المحرم اذا أصاب بيضة نعام	١١٠ اختلاف الفقهاء في وجوب طواف القدوم
٩٢ منع المحرم من أكل الصيد اذا صيده	١١١ الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السفر الذي أفرد فيه
٩٣ الدليل على جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبالقرب منه	١١٢ الدليل على جواز اظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار اربابا لهم ولا يعد ذلك من الرياء المذموم
٩٤ الدليل على التفرقة بين أن يصيده المحرم أو يصيده غيره له وبين أن لا يصيده المحرم ولا يصاد له	١١٢ الدليل على مشروعية الرمل في طواف العمرة
٩٥ باب صيد الحرم وشجره	١١٣ باب ما جاء في استلام الحجر الاسود وتقبيله وما يقال حينئذ
٩٦ جواز قتل الغراب والحدأة والعقرب في الحرم	١١٣ مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وسائر العلماء استحباب تقبيل الحجر الاسود
٩٧ اختلاف العلماء في المزايا بالكلب العقور	١١٤ مشروعية تقبيل المحجن بعد وضعه على الحجر الاسود اذا لم يتمكن من الوصول اليه
٩٨ باب تفضيل مكة على سائر البلاد	١١٥ كلام العلماء في جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين
٩٩ حجج من قال بافضلية المدينة	١١٥ باب استلام الركن اليماني مع الركن الاسود دون الآخرين
١٠٠ باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره	
١٠٣ تحديد حرم المدينة	
١٠٤ الدليل على تحريم اراقة الدماء بالمدينة لغير ضرورة	
١٠٥ مشروعية أخذ ثياب من صاد بالمدينة	
١٠٥ باب ما جاء في صيد وج	
١٠٦ مذاهب العلماء في تحريم صيد وج وشجره	

صحيفة	صحيفة
١٢٧ حكم البداءة بالصفاء والحثم بالمروءة	١١٦ باب العائف يجعل البيت عن يساره
١٢٨ باب النهي عن التحلل بعد السعي الا	ويخرج في طوافه عن الحجر
للمتمتع اذا لم يسق هديا وبيان متى	٢١٧ استحباب ابتداء الطواف من الحجر
يتوجه المتمتع الى منى ومتى يحرم بالحج	الاسود بعد استلامه وأقوال العلماء
١٢٩ الدليل على أن المعتمر لا يحل حتى	في ذلك
يطوف ويسعى	١١٨ الدليل على انه يجوز لله المترك التعريف
١٣٠ مشروعية التخصير عند المروءة بمشقص	ببعض أمور الشريعة اذا خشي نفرة
١٣١ مشروعية صلاة الظهر يوم التروية	قلوب العامة عن ذلك
والفجر يوم عرفة بمنى وأقوال العلماء	١١٩ باب الطهارة والسترة للطواف
في ذلك	١١٩ مذاهب العلماء في حكم الستر هل هو
١٣٢ مشروعية صلاة الظهر والعصر والمغرب	شرط لصحة الطواف أم لا
والعشاء والفجر بمنى	١٢٠ نهى الخائض عن الطواف حتى ينقطع
١٣٤ باب المسير من منى الى غرفة والوقوف	دمها وتغتسل
بها وأحكامه	١٢٠ باب ذكر الله في الطواف وما ورد
١٣٦ بيان ما تمسك به الامام احمد بن حنبل	فيه من الاحاديث
بان وقت الوقوف لا يختص بما بعد	١٢٢ حكاية صاحب البحر عن الأكثر انه
الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر	لادم على من ترك مسنونا
يوم عرفة وطلوعه يوم العيد وما أجاب	١٢٢ باب الطواف راكبا لعذر
به الجمهور عنه	١٢٣ جواز الطواف راكبا والمشى أولا
١٣٦ تفسير التفث	١٢٤ باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما
١٣٧ إجماع العلماء على أن من وقف في	واستلام الركن بعدهما
أى جزء كان من عرفات صح وقوفه	١٢٤ استحباب القراءة بقل يا أيها الكافرون
ولها أربعة حدود	وقل هو الله أحد مع فاتحة الكتاب
١٣٨ رفع اليدين بالدعاء في عرفات	في ركعتي الطواف
ومشروعية الاستكثار من الدعاء	١٢٥ باب السعي بين الصفا والمروة
يوم عرفة	١٢٦ مشروعية الدعاء في السعي بين الصفا
١٣٩ مشروعية الخطبة يوم عرفة	والمروة
١٤٠ باب الدفع الى المزدلفة ثم منها الى	١٢٧ حكم صفود الصفا

صحيفة	صحيفة
٥٣١ جواز تقديم بعض الأمور في الحج	١٤٢ منى وما يتعلق بذلك
على بعض وهي كالرمى والحلق والتقصير	١٤٢ مشروعية الدفع من الموقف من
والنحر وأقوال العلماء في وجوب الدم	المزدلفة قبل طلوع الشمس عند
في بعض المواضع	الاسفار
١٥٥ باب استحباب الخطبة يوم النحر	١٤٣ باب رمى جرة العقبة يوم النحر
١٥٦ شرح الفاظ خطبة النبي صلى الله عليه	وأحكامها
وآله وسلم	١٤٣ اختلاف العلماء في رمى جرة العقبة
١٥٧ باب اكتفاء القارن لنفسه بطواف	قبل الفجر
واحد وسعى واحد	١٤٤ أدلة المجوزين للرمى قبل الفجر
١٥٨ أقوال العلماء في اكتفاء القارن لحجته	١٤٤ حكم الرمي واختلاف المذاهب فيه
وعمرته طواف واحد وسعى واحد	١٤٥ يستحب لمن وقف عند الجمرة أن
وأدلة كل وتحقيق المقام	يجعل مكة عن يساره
١٦٠ باب البيت بمنى ليالى منى ورمى الجمار	١٤٦ وقت رمى الجمرة بعد طلوع الشمس
في أيامها	١٤٧ جواز رمى جرة العقبة في النصف
١٦١ عدم اجزاء رمى الجمار في غير يوم	الأخير من الليل للنساء
الاضحى قبل زوال الشمس وأقوال	١٤٨ باب النحر والحلق والتقصير وما يباح
العلماء في ذلك	عندها
١٦٢ ترخيص رمى الجمار للرعاة أية ساعة	١٤٨ الدليل على أن الحلق أفضل من
شاءوا من النهار والليل	التقصير
١٦٣ باب الخطبة أوسط أيام التشريق	١٤٨ اختلاف العلماء في الحلق هل هو تنسك
١٦٤ معنى قوله خيار الناس في الجاهلية	أو تحليل محظور
خيارهم في الاسلام اذا فقهوا	١٤٩ حجة من قال انه يتعين الحلق على
١٦٥ باب نزول المحصب اذا نفروا من منى	من لبد رأسه وأقوال العلماء في ذلك
١٦٦ باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها	١٥٠ أدلة من قال بمنوع الطيب بعد الرمي
١٦٧ استحباب وضع الخد والصدر على	١٥١ باب الافاضة من منى للطواف يوم
البيت وهو ما بين الركن والباب	النحر
١٦٨ باب ما جاء في تقديم النحر والحلق	١٥٢ باب ما جاء في تقديم النحر والحلق
١٧٠ ماء زمزم لما شرب له وتفسير ذلك	والرمي والافاضة بعضها على بعض

صفحة	صحيحة
١٠٧	باب طواف الوداع
١٧٢	باب ما يقول اذا قدم من حج او غيره
١٧٣	استحباب التكبير والتهليل والدعاء
١٨٤	عند كل شرف من الارض يعلوه الراجع
١٨٥	الى وطنه من حج أو عمرة أو غزو
١٨٦	باب الفوات والاحصار
١٨٧	من اين يحل من به كسرا و عرج وفيما
١٨٧	به يحل وأقوال العلماء في ذلك
١٨٧	الدليل على وجوب الهدى على المحصر
١٨٧	باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر
١٨٨	ثم الحلق حيث احصر من حل أو
١٨٩	حرم وانه لا قضاء عليه
١٨٩	وجوب القضاء على المحصر وأقوال
١٨٩	العلماء في ذلك والتفصيل بين فرض
١٨٩	الحج ونفله وأدلة كل
١٩٠	اختلاف الصحابة فمن بعدهم في محل
١٩٠	نحر الهدى للمحصر
١٩١	فائدة في حكم زيارة قبر النبي صلى الله
١٩٢	عليه وسلم وشد الرحال لها وأقوال
١٩٢	العلماء في ذلك وأدلة ذلك مبسوطاً
١٩٣	حاصل كلام ابن تيمية المصلح الكبير
١٩٣	حفيد المصنف في شد الرحال الى زيارة
١٩٣	قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
١٩٤	(ابواب)
١٨٣	الهدايا والضحايا
١٨٣	باب في إشعار البدن وتقليد الهدى كله
١٨٣	تفسير اشعار البدن وأقوال العلماء
١٨٤	الدليل على انه لا يحرم على من بعث
١٨٤	بهدي شيء من الامور التي تحل له
١٨٤	(م ٥١ — ٥٥ نيل الاوطار)

في حكمه

بيان الحكمة في تقليد الهدى النعل

الدليل على جواز أن يكون الهدى

من الغنم

باب النهي عن ابدال الهدى المعين

باب ان البدنة من الأبل والبقر عن

سبع شياه وبالعكس

جواز الاشتراك في الهدى هو

مذهب الجمهور

تفسير البدن والبدنة

باب ركوب الهدى

جواز ركوب الهدى من غير فرق بين

ما كان منه واجباً أو تطوعاً ومذاهب

العلماء في ذلك

اختلاف العلماء في حكم حمل متاع

الراكب الهدى وأقوال العلماء في ذلك

باب الهدى يعطب قبل المحل

باب الاكل من دم التمتع والقران

والتطوع يجوز الاكل للمهدي من الهدى

الذي يسوقه ومذاهب العلماء في ذلك

دليل من يقول ان البقرة تجزىء عن

أكثر من سبعة

باب أن من يبعث بهدي لم يحرم عليه

شيء بذلك

كلام العلماء في زيادين أبي سفيان

ونسبه الى أبيه

الدليل على انه لا يحرم على من بعث

بهدي شيء من الامور التي تحل له

صحيحة	ضعيفة
ومذاهب العلماء في ذلك	القرن والاذن ومذاهب العلماء في ذلك
١٩٥ باب الحث على الاضحية	٢٠٦ الدليل على أن متينة العور والعرج
١٩٦ لاختلاف بين العلماء في مشروعية	والمرض لا يجوز التضحية بها الا ما كان
١٩٧ التضحية باب ما احتج به في عدم	من ذلك يسيرا غير بين
وجوبها بتضحية رسول الله صلى الله عليه	٢٠٧ الدليل على ان دم الشاة البيضاء عند
والله وسلم عن أمته	الله اذكى من دم السوداءوين
١٩٨ الدليل على انه يجوز للرجل ان يضحي	٢٠٨ ذهاب الألية ليس عيبا في التضحية
عنه وعن اتباعه وأهله ويشركهم معه	٢٠٨ استحباب التضحية بالاعفر من الانعام
في الثواب ومذاهب العلماء في ذلك	٢٠٩ باب التضحية بالخصي
١٩٨ أقوال العلماء في حكم التضحية ومذاهبهم	٢٠٩ استحباب التضحية بالاقرب الابلع
في ذلك	والموجوء
٢٠٠ باب ما يجتنبه في العشر من أراد التضحية	٢١٠ باب الاجتزأ بالشاة لاهل البيت الواحد
٢٠٠ مشروعية ترك أخذ الشعر والاطفار	٢١١ اختلاف العلماء في البدنة هل تجزىء
بعد دخول عشر ذى الحجة لمن أراد	عن سبعة فقط ام اكثر من ذلك
أن يضحي واختلاف العلماء في ذلك	٢١١ باب الذبح بالمصلى والتسمية والتكبير
وأدلة كل	على الذبح والمباشرة له
٢٠١ بيان الحكمة في النهي عن أخذ شيء	٢١٢ استحباب اضجاع الغنم في الذبح على
من الشعر والظفر	جانباها الايسر واستحباب قول
٢٠١ باب السن الذي يجزىء في الاضحية	المضحى باسم الله والله أكبر
وما لا يجزىء وأقوال العلماء في ذلك	٢١٢ استحباب تولى الانسان ذبح أضحيته
ومذهب كل ودليله	بنفسه ومذاهب العلماء فيما اذا استتاب
٢٠٣ الدليل على ان التضحية بالضان أفضل	هل يجزى أم لا
وأقوال العلماء في ذلك	٢١٢ باب نحر الابل قائمة معقولة يدها
٢٠٤ بيان أن الشاة لا تجزىء الا عن واحد	اليسرى
ومذاهب العلماء في ذلك	٢١٣ باب بيان وقت الذبح
٢٠٤ باب ما لا يضحي به لعيه وما يكره	٢١٤ الدليل على أن وقت الاضحية بعد
وما يستحب	صلاة الامام لا بعد صلاة غيره
٢٠٥ الدليل على عدم اجزاء التضحية باغضب	ومذاهب العلماء في ذلك

صحيفة	صحيفة
٢١٦	الدليل على أن أيام التشريق كلها
٢٢٨	أيام ذبح
٢١٧	اختلاف العلماء في جواز التضحية في
٢٢٨	ليالي أيام الذبح ومذاهبهم في ذلك
٢١٧	باب الاكل والاطعام من الاضحية
	وجواز ادخار لحمها ونسخ النهي عنها
٢١٩	حكم الاكل من الاضحية ومذاهب
٢٢٠	العلماء في ذلك وأدلة كل
	تفسير الحشم والحشمة
٢٢٠	باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي
	عن بيعها
٢٢١	الدليل على أنه لا يجوز اعطاء الجازر من
٢٢١	لحم الهدى الذي نحره على وجه الاجرة
٢٢١	عدم جواز بيع لحوم الاضاحي والجلود
٢٢٢	والجلال ومذاهب العلماء في ذلك
٢٢٢	باب من أذن في انتهاب أضحيته
٢٢٢	الدليل على أن أفضل أيام السنة عند
	الله يوم النحر ثم يوم القر ومذاهب
	العلماء في ذلك
٢٢٣	تسارع الدواب التي ضحى بها رسول
	الله صلى الله عليه وسلم اليه وحال
	قلوب الآدميين الذين لا يعقلون
٢٢٣	كتاب العقيدة وسنة الولادة
٢٢٤	حكم العقيدة ومذاهب العلماء فيها
٢٢٥	أقوال العلماء في مدة ذبح العقيدة
٢٢٦	يعق عن الغلام شاتين مكافأتين
٢٢٧	أمر النبي بتسمية المولود يوم سابعه
٢٢٨	ووضع الاذى عنه
٢٢٨	حديث أن النبي صلى الله عليه وآله
	وسلم عقي عن نفسه بعد البعثة ضعيف
٢٢٨	الدليل على أن تلطيح رأس المولود
	بالدم من عمل الجاهلية والشرع جاء
	بهدم ذلك
٢٢٨	الدليل على أن العقيدة نصح من غير
	الأب مع وجوده وعدم امتناعه
	وأقوال العلماء في ذلك
٢٢٩	بيان أن فاطمة وزنت شعر الحسن
	والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت
	بوزنه فضة
٢٣٠	من ولد له مولود فاذن في أذنه اليمنى
	وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان
٢٣١	في أبحاث تتعلق بالعقيدة وبيانها مفصلة
٢٣٢	باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسخها
٢٣٣	تفسير العتيرة والفرع وأقوال العلماء
	في حكمهما
٢٣٤	حديث لا يفرع ولا عتيرة في الاسلام
٢٣٥	كتاب البيوع
٢٣٥	أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
٢٣٥	باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة
	المعصية وما لا نفع فيه
٢٣٦	بيان أنواع البيوع وتسميتها بأسماء مختلفة
٢٣٦	أقوال العلماء في حكم بيع الخنزير
٢٣٧	النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي
	وحلوان الكاهن

صحيفة	صحيفة
٢٣٨ النهى عن ثمن الكلب والسنور	٢٥٣ باب من باع سلعة من رجل ثم من آخر
٢٣٩ النهى عن كسب البغى	٢٥٤ باب النهى عن بيع الدين بالدين
٢٤٠ باب النهى عن بيع فضل الماء	٢٥٦ باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه
٢٤١ الدليل على تحريم بيع فضل الماء الفاضل	٢٥٧ من اشترى طعاما بكيل أو وزن فلا
عن كفاية صاحبه	يبيعه حتى يقبضه وبسط الكلام في
٢٤٢ باب النهى عن ثمن عشب الفحل	ذلك وأقوال العلماء فيه
وأقوال العلماء في حكمه	٢٦٠ باب النهى عن بيع الطعام حتى يجري
٢٤٣ باب النهى عن بيع الغرر	فيه الصاعان وأقوال العلماء في ذلك
٢٤٤ النهى عن شراء ما فى بطون الانعام	٢٦٠ باب ما جاء في التفريق بين ذوى المحارم
حتى تضع وتفسير جبل الحبل	٢٦١ الدليل على تحريم التفريق بين الوالدة
٢٤٥ النهى عن بيع ما فى ضروع الانعام	والوالدين الاخوان وأقوال العلماء فيه
الا بكيل وعن شراء العبد الا بقوع	٢٦٢ تفسير التعريس والعق
شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء	٢٦٢ باب النهى عن أن يبيع حاضر لباد
السدقات حتى تقبض وعن ضربة	ومذاهب العلماء في ذلك وأدلة كل
الغائص وأقوال العلماء في ذلك	وتحقيق المقام
٢٤٦ النهى عن بيع الملامسة والمنازمة	٢٦٦ باب النهى عن النجش وأقوال العلماء فيه
وتفسيرها	٢٦٧ باب النهى عن تلقى الركبان واختلاف
٢٤٧ النهى عن المحاقلة والثنيا الا أن تعلم	العلماء في حكمه
٢٤٨ باب النهى عن الاستثناء في البيع الا	٢٦٨ باب النهى عن بيع الرجل على بيع
أن يكون معلوما والحكمة في ذلك	أخيه وسومه الا في المزايدة
٢٤٨ باب بيعتين في بيعة	٢٧٠ بيان صورة البيع على البيع والشراء
٢٤٩ تفسير البيعتين في بيعة	على الشراء وتفسير المجلس
٢٥٠ باب النهى عن بيع العربون وأقوال	٢٧٠ الدليل على جواز بيع المزايدة وأقوال
العلماء في ذلك	العلماء فيه
٢٥١ باب تحريم بيع العصير ممن يتخذه	٢٧١ باب البيع بغير اشهاد وبيان مذهب
خرا وكل بيع أعان على معصية	العلماء في ذلك
٢٥٢ باب النهى عن بيع ما لا يملكه ليمضى	
فيشتري ويسلم	

صفحة	ابواب	صفحة	ابواب
٢٨٢	الشروط في البيع	٢٧٣	بيع الاصول والشار
٢٨٢	باب اشتراط منفعة المبيع وما في معناها	٢٧٣	باب من باع نخلا مؤبراً
٢٨٢	الدليل على جواز بيع الجمل مع استثناء الركوب ومذاهب العلماء في ذلك	٢٧٤	الدليل على ان العبد اذا ملكه سيده
٢٨٣	باب النهي عن جمع شرطين من ذلك	٢٧٤	مالا ملكه ومذهب العلماء في ذلك
٢٨٤	النهي عن بيع وشرط ومذاهب العلماء في ذلك	٢٧٤	الدليل على ان مال العبد لا يدخل
٢٨٤	باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتق	٢٧٤	في البيع حتى الحلقة التي في أذنه والحاتم
٢٨٥	باب أن من شرط الولاء أو شرطاً فاسداً لغا وصح العقد	٢٧٤	الذي في أصبعه والنعل التي في رجله
٢٨٥	الدليل على جواز بيع المكاتب اذا رضى ولو لم يعجز نفسه ومذاهب العلماء في ذلك	٢٧٥	والثياب التي على بدنه وأقوال العلماء في ذلك
٢٨٥	الدليل على ان الولاء لمن اعتق باجماع المسلمين وقصة عائشة مع بريرة ومواليها	٢٧٥	باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه
٢٨٧	باب شرط السلامة من الغبن	٢٧٥	اختلاف السلف في بدو الصلاح هل يكفي في جنس الثمار أو لا بد في بدو الصلاح في كل بستان على حدة أو في كل شجرة ومذاهب العلماء في ذلك
٢٨٨	الكلام على الغلابة وحكم من قالها في البيع	٢٧٩	أقوال العلماء في بيع الثمر قبل بدو صلاحها
٢٨٩	باب اثبات خيار المجلس	٢٧٨	النهي عن بيع السنبل حتى يبيض والحب حتى يشتد
٢٩٠	تفسير البيعان الواقع في الحديث	٢٧٨	النهي عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة واختلاف العلماء في تفسيرها
٢٩١	أقوال العلماء في ثبوت الخيار للمبتاعين وهل المراد بالتفرق تفرق الابدان أو الكلام	٢٨٠	بيع الثمرة المشتراة يلحقها جائحة
٢٩٣	اختلاف العلماء في المراد بقوله الا بيع الخيار	٢٨١	اختلاف اهل العلم في وضع الجوائح اذا بيعت الثمرة بعد بدو صلاحها وسلمها للبائع لا يشتري بالتخليّة ثم تلفت بالجائحة قبلاً أو ان الجذاذ
٢٩٣	البيع والمبتاع بالخيار مالم يتفرقا		

صحيفة		صحيفة
٢٩٤	(ابواب الربا)	العلماء فيه
٢٩٥	تفسير الربا وبيان اشتقاقه	٣٠٧ باب مرد الكيل والوزن
٢٩٦	باب التشديد في الربا	٣٠٧ اعتبار كيل أهل المدينة ووزن أهل مكة
٢٩٧	الدليل على تحريم كتابة الربا وشهادته	٣٠٧ باب النهي عن بيع رطب كل من حب أو تمر بياسه
٢٩٧	الدليل على أن معصية الربا من أشد المعاصي	٣٠٩ باب الرخصة في بيع العرايا وماورد فيها من الاحاديث
٢٩٨	باب مايجرى فيه الربا	٣١٠ تفسير العرايا
٣٠٠	التصريح بتحريم ربا الفضل وأقوال العلماء فيه ورجوع ابن عباس بعد أن ظن حله واستغفر الله	٣١١ صور العرايا
٣٠٠	النهي عن بيع الفضة بالفضة والذهب	٣١٢ تفسير الحرص
	بالذهب والبر بالبر والشعير بالشعير	٣١٢ أقوال العلماء في المقدار الذي يجوز به العرايا
	والتمر بالتمر والملاح بالملح الا مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد	٣١٣ باب بيع اللحم بالحيوان
٣٠١	إذا اختلفت الاصناف فلبائع ان يبيع كيف شاء اذا كان يدا بيد	٣١٤ باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المسكيل والموزون وما ورد فيه من الاحاديث وأقوال العلماء في حكمه
٣٠٢	تفسير هاه وهاه الواقعين في الحديث	٣١٧ باب ان من باع سلعة بنسيئة لا يشتريها بأقل مما باعها
٣٠٣	اختلاف العلماء هل يلحق بالاجناس المذكورة في الاحاديث غيرها أم لا	٣١٨ باب ما جاء في بيع العينة
٣٠٣	بيان علة الربا في هذه الاجناس	٣١٨ تفسير العينة
٣٠٣	الدليل على انه لا يجوز ردى الجنس بحيده متفاضلا وأنه أمر مجمع عليه	٣١٩ حكم بيع العينة ومذاهب العلماء في ذلك
٣٠٤	باب في ان الجهل بالتساوى كالعلم بالتفاضل	٣٢٠ ترك الجهاد يترتب عليه اضرار كثير بالمسلمين منها الذل والمسكنة واستيلاء الاعداء عليهم وغير ذلك
٣٠٥	باب من باع ذهابا وغيره بذهب	٣٢٠ باب ما جاء في الشبهات
٣٠٥	الدليل على انه لا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يفصل من ذلك الغير ويميز عنه وتفصيل ذلك وأقوال	٣٢١ تفسير الحرام والحلال والحمى
		٣٢٢ اختلاف العلماء في حكم الشبهات
		٣٢٢ أربعة أحاديث تدور عليها أحكام

صحيفة	الاسلام	صحيفة
٣٣٢	التقوى ان يدع مالا بأس به حذرا	الحكمة في تقدير الضمان بمقدار واحد
٣٣٢	لمابه بأس	من جملة ما ادعوه من ان حديث
	٣٢٤	ابي هريرة خالف القياس زيادة
	٣٢٤	على ماتقدم الخ
٣٣٤	كلام السلف في الورع وتقسيمه	باب النهي عن التسعير وأقوال العلماء
	(أبواب أحكام العيوب)	في ذلك وتفصيله
٣٣٥	باب وجوب تبين العيب في البيع	باب ما جاء في الاحتكار وبيان ان
	٣٢٥	المحتكر خاطيء
٣٣٧	الدليل على تحريم كتم العيب ووجوب	مذاهب العلماء في حكم الاحتكار
	تبينه للمشتري	باب النهي عن كسر سكة المسلمين
٣٣٨	٣٢٥	الامن بأس والحكمة في النهي عن ذلك
	تفسير قوله صلى الله عليه وسلم « من	باب ما جاء في اختلاف المتبايعين
	غشنا فليس منا »	اذا اختلف البيعان والسلعة قائمة ولا
٣٣٩	٣٢٦	بينة لا أحدهما تحالفا
٣٤٠	باب ان الكسب الحادث لا يمنع الرد	الينة على المدعى واليمين على المدعى عليه
	بالعيب وأقوال العلماء في ذلك	
	وتفصيل المقام	
٣٤٢	٣٢٧	باب ما جاء في المصراة
	٣٢٧	تفسير المصراة واقوال علماء اللغة في
	ضبطها	
٣٤٣	٣٢٨	الدليل على صحة بيع المصراة مع
٣٤٤	ثبوت الخيار	أقوال العلماء في مدة أجل السلم
٣٤٤	٣٢٨	مشروعية السلم في الحنطة والشعير
	الدليل على امتداد الخيار ثلاثة ايام	والزيت الى أجل مسمى
	اذا ظهر في المبيع عيب ومذاهب	اختلاف العلماء في جواز السلم فيما
٣٤٥	العلماء في ذلك	ليس بموجود في وقت السلم اذا أمكن
	رد المصراة والرد معها مثل او مثلا	وجوده في وقت حلول الاجل
	لبنها قمحا	وحججهم في ذلك
٣٣٠	٣٣٠	اقوال العلماء في حديث ابي هريرة
	في التصرية وانه مخالف للأصول	الدليل على أنه لا يجوز شيء من
	من وجوه ورد ذلك بأدلة واضحة	الشروط في عقد السلم غير القضاء
	وتحقيق المقام	وان الرهن في السلم هو ربا مضمون

(كتاب السلم)

صحيفة	كتاب القرض	صحيفة
٣٤٧	كتاب القرض	٣٤٧
باب فضيلة القرض وماله من الثواب	٣٤٧	باب فضيلة القرض وماله من الثواب
يوم القيامة		يوم القيامة
باب استقراض الحيوان والقضاء من	٣٤٧	باب استقراض الحيوان والقضاء من
الجنس فيه وفي غيره		الجنس فيه وفي غيره
الدليل على جواز الزيادة على مقدار	٣٤٨	الدليل على جواز الزيادة على مقدار
القرض من المستقرض		القرض من المستقرض
اختلاف العلماء في جواز تقديم الصدقة	٣٤٨	اختلاف العلماء في جواز تقديم الصدقة
عن كل وقتها		عن كل وقتها
باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي	٣٤٩	باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي
عنها قباه		عنها قباه
الهديّة والعارية ونحوهما اذا كانت	٣٥٠	الهديّة والعارية ونحوهما اذا كانت
لاجل التفيس في أجل الدين أو لاجل		لاجل التفيس في أجل الدين أو لاجل
رشوة صاحب الدين أو لاجل أن		رشوة صاحب الدين أو لاجل أن
يكون لصاحب الدين منفعة في مقابل		يكون لصاحب الدين منفعة في مقابل
دينه محرمة ونوع من أنواع الربا	٣٥١	دينه محرمة ونوع من أنواع الربا
مارود في أن كل قرض جر منفعة فهو ربا	٣٥١	مارود في أن كل قرض جر منفعة فهو ربا
٣٥١	كتاب الرهن	٣٥١
أحكام الرهن وجواز معاملة أهل الكتاب	٣٥٢	أحكام الرهن وجواز معاملة أهل الكتاب
الدليل على مشروعية الرهن في	٣٥٢	الدليل على مشروعية الرهن في
الحضر والسفر		الحضر والسفر
الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا	٣٥٣	الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا
ولبن الدر يشرب بنفقته أيضا وعلى		ولبن الدر يشرب بنفقته أيضا وعلى
الذي يركب ويشرب النفقة		الذي يركب ويشرب النفقة
مذاهب العلماء في جواز انتفاع المرتهن	٣٥٣	مذاهب العلماء في جواز انتفاع المرتهن
بالرهن اذا قام بما يحتاج اليه ولو لم يأذن		بالرهن اذا قام بما يحتاج اليه ولو لم يأذن
باب ملازمة المولى واطلاق المعسر	٣٦١	باب ملازمة المولى واطلاق المعسر
مشروعية التصديق على من كثر دينه ولم	٣٦٢	مشروعية التصديق على من كثر دينه ولم
يلبغ الوفاء		يلبغ الوفاء
باب من وجد سلعة من رجل عنده	٣٦٢	باب من وجد سلعة من رجل عنده

صحيفة	صحيفة
٣٧٦	وقد أفلس
٣٧٧	٣٦٣ من وجد متاعه بعينه عند مفلس أو غيره فهو احق به ومذاهب العلماء في ذلك
٣٧٨	٣٦٥ الدليل على ان المشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بمالم يسلم المشتري ثمنه من المبيع بل يكون اسوة الغرماء ومذاهب العلماء في ذلك
٣٧٧	٣٦٦ باب الحجر على المدين وبيع ماله في قضاء دينه
٣٧٨	٣٦٧ باب الحجر على المذنب
٣٨٠	٣٦٨ مذاهب العلماء في الحجر على الكبير
٣٨١	٣٦٩ تفسير السفهاء وكلام الزمخشري فيه
٣٨٢	٣٧٠ باب علامات البلوغ ومذاهب العلماء في ذلك
٣٨٣	٣٧٢ الدليل على أن الاختلام من علامات البلوغ
٣٨٤	٣٧٢ الاختلام مع الاتزال من علامات البلوغ ومذاهب العلماء في ذلك
٣٨٤	٣٧٣ من علامات البلوغ الانبات ومذاهب العلماء في ذلك
٣٨٥	٣٧٣ باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة وأقوال العلماء في ذلك
٣٨٦	٣٧٥ باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب
٣٨٧	٣٧٦ (كتاب الصلح وأحكام الجوار)
٣٨٨	٣٧٦ باب جواز الصلح عن المعلوم والمجهول والتحليل منها
٣٧٦	تقسيم الصلح الى أنواع
٣٧٧	الدليل على أن الحاكم إنما يحكم بظاهر ما يسمع من الالفاظ مع جواز كون الباطن خلافا له ولم يتعبد بالبحث عن البواطن باستعمال الاشياء التي تفضي في بعض الاحوال الى ذلك كأشياء السياسة والمداهاة
٣٧٧	حكم الحاكم لا يحل به الحرام
٣٧٨	مشروعية ثبوت القرعة والاستهام اذا احتيج لذلك
٣٧٨	الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما
٣٨٠	كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
٣٨١	جواز المصالحة للمجهول عن المعلوم
٣٨٢	حكم صرف الفضة بالفضة مع الزيادة
٣٨٣	ينبغي لمن ظلم في الدنيا أن يتحلل اليوم ممن ظلمه واستنباط أحكام من الحديث
٣٨٤	باب الصلح عن العمد بأكثر من الدية وأقل
٣٨٤	باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجار وأن كره
٣٨٥	حديث لا ضرر ولا ضرار
٣٨٦	مذاهب العلماء في حكم وضع خشب الجار في حائط جاره وأدلة كل وتحقيق المقام
٣٨٧	الدليل على تحريم الضرار على أي صفة كان من غير فرق بين الجار وغيره
٣٨٨	باب في الطريق اذا اخد فيها

صحيفة	صحيفة
ومذاهب العلماء في ذلك	كم تجعل
٣٩٣ الدليل على جواز شركة الابدان	٣٨٩ باب اخراج ميازيب المطر الى الشارع
ومذاهب العلماء في ذلك	٣٩٠ (كتاب الشركة والمضاربة)
٣٩٤ بيان أن الصحابة كانوا يتعاملون	٣٩١ الدليل على ان البركة تكون في مال
بالمضاربة من غير نكير بينهم	الشريكين اذا صدقا ولم يخونا
٣٩٤ البركة في ثلاث البيع الى أجل والمقارضة	٣٩١ الشريك الحسن الذي لا يمارى ولا يدارى
واخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع	٣٩٢ الدليل على جواز تفريق الصفقة فيصح
وبه يتم الجزء الخامس والحمد لله	الصحيح منها ويبطل مالا يصح

تم الفهرس

التحفة العراقية

في

الأعمال القلبية

عن قريب سيظهر هذا الكتاب وهو للامام العلامة المجتهد
الشيخ تقي الدين ابي العباس المشهور بابن تيمية وهو أهم كتاب في باب